



الملك عبدالعزيز آل سعود  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# وقود القرآن وأثرها في التفسير

دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمعاني والمنوع

د/ مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار

الأستاذ المشارك بجامعة الملك سعود بالرياض



الملك عبدالعزيز آل سعود  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العالمية

2012-01-09  
www.tafsir.net  
www.almosahm.blogspot.com

وقرأ القرآن

وأثرها في التفسير

دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمعاني والمنوع



د/ مساعِد بن سليمان بن ناصر الطيار

الأستاذ المشارك بجامعة الملك سعود بالرياض

ح) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطيار، مساعد بن سليمان

وقوف القرآن وأثرها في التفسير./مساعد بن سليمان الطيار.

المدينة المنورة، ١٤٣١هـ

٤٨٨ ص ؛ ٢٣×١٦ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠١٠-٠٨-٢

١- القرآن - نحو ٢- القرآن - القراءات والتجويد أ. العنوان

١٤٣١/٥٤٩

ديوي ٢٤٢٠٢

رقم الإيداع: ١٤٣١/٥٤٩

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٨٠١٠-٠٨-٢

ISBN-13: 978-6036010082



9 786038 010082

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مقدمة معالي الوزير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
يحتلُّ علم الوقف والابتداء مكاناً ذا شأن من منظومة علوم القرآن؛ وذلك لأنَّ مقاصده ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجوه تفسير كتاب الله، وتَجَلِيَّة معانيه.

وإذا كان من عوارض الإنسان حاجته إلى التنفس، فإنَّ قارئ القرآن الكريم قد يضطر إلى الوقف؛ لأنه لا يمكنه أن يقرأ السورة أو القصة من خلال نَفْسٍ واحدٍ، ولمَّا كان الكلام بحسب ما يرشد إليه المعنى، له أحوالُ اتصالٍ لا يحسن معها الوقف، وأحوالُ انفصالٍ يحسن معها، احتيج إلى التنبيه على ما ينبغي أن تكون عليه التلاوة من فَضْلٍ ووَصْلٍ، ومن هنا نشأ علم الوقف والابتداء، ففي إتقانه تحصل للقارئ المعرفة بمعاني الكتاب العزيز، واستنباط أحكامه، وتدبُّر مقاصده.

ونظراً لأهمية هذا العلم في تفسير القرآن الكريم وتدبُّر معانيه اشترط كثير من العلماء على المجيز الذي يعكف على إعداد المتعلِّم ألاَّ يجيز أحداً إلا بعد معرفة الوقف والابتداء. قال ابن الجزري: «وكان أئمتنا يُوقفوننا عند كل حرف، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنَّة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين» [النشر ١ / ٢٢٥]. وقد أدرك السلف -رحمهم الله- أهمية هذا العلم في النهوض بتجلية معاني كتاب الله، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: «لقد عشنا برهةً من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيذان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يُوقف عنده منها» [القطع والائتناف ١ / ١٢].

وأما أبو بكر الأنباري فَيَعُدُّ من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه معرفة الوقف والابتداء فيه، ويقول: «فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف» [الإيضاح ١ / ١٠٨]. وضرب

ابن الجزري في «النشر» أمثلة كثيرة من القرآن الكريم على ما يقتضيه هذا العلم من معرفة المقاصد الشريفة، وما تتضمنه الآيات من دلالات ومعان.

ولمّا كان علم الوقف والابتداء حليّة التلاوة، ومفتاح التدبّر لكتاب الله نهض السلف -رحمهم الله- يحررون فيه المصنفات المطوّلة والرسائل، كان منها: «إيضاح الوقف والابتداء» لأبي بكر الأنباري المتوفى سنة ٣٣٨هـ، و«المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» للإمام أبي عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ، و«علل الوقف» للإمام أبي عبد الله السجاوندي المتوفى سنة ٥٦٠هـ، وغيرها كثير، وهي تروبو على المئة، وقد اختلفت فيها مصطلحاتهم وتقسيماتهم، وإن كانت تدور حول مقصد هذا العِلْم الجليل.

ويأتي هذا الكتاب الذي بين أيدينا: «وقوف القرآن وأثرها في التفسير» للدكتور مساعد الطيار ضميمةً إلى الجهود العلمية المباركة التي يبذلها مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة للنهوض برسائله المنوطة به. وقد حظي هذا الكتاب بمراجعات علمية متعددة سَدَّدَتَه، فهو رسالة حصل بها الباحث على درجة الماجستير، كما راجعته إدارة الشؤون العلمية في المجمع. ونأمل أن يكون رافداً نافعاً لطلبة العلم والباحثين في علوم القرآن والتفسير، وأدعو الله أن يكون في صحيفة أولياء الأمور في هذه البلاد -حرسها الله- القائمين على دعم هذا الصرح العلمي الشامخ، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وفقهم الله جميعاً لما يحبه ويرضاه، والحمد لله رب العالمين.

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز آل سعود

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

المرافق العام على بعث الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

## مقدمة الأمانة العامّة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم.

أما بعد:

فإن الكتاب العزيز بحر زاخر لا تكدره الدلاء، ولا ينضب معينه من كثرة وارديه والناهلين منه، ولهذا اهتم الصحابة والتابعون ومن سار على هديهم بالقرآن الكريم وعلومه، فأقبلوا عليه مفسرين ألفاظه، مبينين معانيه ودلالاته، مُبرزين علومه المتعددة.

ويعدُّ علم «الوقف والابتداء» من علوم القرآن المهمّة، والتي لها ارتباط بعدة علوم، كالقراءات، والتفسير، والفقه، وعلوم العربية، ومعرفته من المقاصد الجليلة والمطالب النبيلة لقارئ القرآن ومعلّمه، وللمتصدي لتفسيره وبيان أحكامه؛ لذلك اعتنى به السلف، وتعلّمه الصحابة رضوان الله عليهم، فكانوا يتعلمون تمام الوقف كما يتعلمون القرآن العظيم.

وقد أُلّف العلماء في هذا العلم مؤلّفات كثيرة ما بين مختصرات كالمقدمات لهذا العلم، ومطوّلات تناولت بالتفصيل ما ينبغي أن يوقف عليه ويحسّن، وما يرشد إلى الابتداء المستقيم بعد الوقوف على الموضوع المراد.

والكتاب الذي بين أيدينا «وقوف القرآن وأثرها في التفسير» يعدُّ دراسة جادة، غاير فيها المؤلّف -وفقه الله- النمط السائد في كتب «وقوف القرآن» المعروفة؛ إذ عرض فيه لعلم الوقف وعلاقته بتفسير القرآن الكريم وأثره في تحديد المعنى، وتناول



فيه دراسة تطبيقية لعدد من أنواع الوقف الشهيرة، كالوقف اللازم، ووقف التعاقب، والوقف الممنوع، كانت حريّة بالدراسة والبيان.

وقد جلّى الجانبُ التطبيقي في هذه الدراسة معاني هذه الأنواع من الوقوف، وأزال اللبس عن المعاني الموهمة التي تفضي إليها بعض تلك الوقوف؛ مما جعلها واضحة المعنى ظاهرة التفسير، وكما قيل: «مَنْ وَقَفَ فَقَدْ فَسَّرَ» فَوَقَّفُ تَالِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَدُلُّ عَلَى مَدَى فَهْمِهِ لِمَعَانِي الْآيَاتِ الَّتِي يَتْلُوهَا.

ولا يسعني في هذا التصدير لهذه الدراسة الجادة إلا أن أشكر للدكتور مساعد بن سليمان الطيار أستاذ الدراسات القرآنية المشارك في كلية المعلمين بالرياض ما قام به من جهد وخدمة تُجَاه هذا العلم المتصل بكتاب الله تعالى.

وأشكر لإدارة الشؤون العلمية بالمجمع ما توليه من عناية ومتابعة لإصدارات المجمع المختارة.

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع معالي الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الذي يرعى هذا المجمع، ويسعى إلى تزويده بكل ما يحتاج إليه.

كما أشكر لقادة هذه البلاد وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ما يقومون به من أعمال مباركة في خدمة الإسلام والمسلمين، ونصرة قضاياهم. أسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى مرضاته، ويوجهنا إلى طاعته إنه نعم المولى ونعم النصير.

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د. محمد سالم بن سديرة العوفي

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى أنزل كتابه ليُتلى ويُتدبر، ثم يعمل به، حيث قال: ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩].

والكلام المنزل من الله في هذا الكتاب الكريم كلامه الذي هو أشرف كلام، ولذا فالعلوم المتصلة به تشرف بسببه، وتتفاضل هذه العلوم في الشرف، لأسباب، منها: أهميتها، وحاجة الناس إليها.

وإن من أشرف هذه العلوم، علم التفسير الذي هو: بيان كلام الله سبحانه.

ولقد كان من نعمة الله عليّ أن درست علوم هذا الكتاب الكريم في قسم القرآن وعلومه في كلية أصول الدين بالرياض، درستها في المرحلة الجامعية، وفي مرحلة الدراسات العليا.

ولما أتممت الدراسة التمهيديّة، طفقت أبحث عن موضوع يتصل بهذا التخصص؛ لنيل درجة (الماجستير)، حتى وفقني الله لموضوع وقوف القرآن من حيث أثرها في المعنى.

فاستشرت أهل التخصص في القسم، فأبدوا لي حسن الموضوع، وأردفوني بمراثيتهم فيه، وأخص بالذكر الدكتور مصطفى مسلم الذي أعانني على صياغة الخطة، فجزاه الله خيراً.

وإن مما يبرز أهمية موضوع الوقف: تعلُّقه بفهم مراد الله سبحانه؛ لأن الوقف يبين مراد المتكلم بكلامه، ويفصل بين المعاني المسوقة في الكلام، إذ الوقف على كلمة قد يُدخلها في حكم ما قبلها؛ كالوقف على لفظ ﴿الموتى﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦].

وقد يقف القارئ على بعض الجملة قبل أن تتم، فلا يفهم المعنى إلا بإتمامها؛ كالوقف على لفظ ﴿الحديث﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [القمان: ٦].

ولقد كتب في هذا العلم جمعٌ من العلماء، وقد أريت مؤلفاته على المائة، ولعل هذا يدل على أهمية هذا العلم.

ويشارك في هذا العلم عدة علوم لها أثر كبير في بيان مراتبه؛ كالقراءات، والنحو، والتفسير مما يجعله ذا أهمية؛ لارتباطه بها، وكلما كانت العلوم المشاركة في علم كثيرة، فإنها تدل على أهميته.

ولما لم أجد من خلال بحثي من درس وقوف المصحف، وعرضها على أقوال المفسرين وعلماء الوقف، رأيت أن أدخل غمار هذا الموضوع، وأكتب فيه من خلال ثلاثة وقوف من وقوف المصحف، وهي: الوقف اللازم، والوقف

المتعاقب، والوقف الممنوع<sup>(١)</sup>. وقد جعلت عنوان البحث:

وقوف القرآن وأثرها في التفسير<sup>(٢)</sup>.

---

(١) اعتمدت على وقوف مصحف المدينة النبوية، طباعة مجمع الملك فهد، ويلاحظ في الطبعة الأخيرة لهذا المصحف أن اللجنة العلمية له قد حذف الوقف الممنوع.

(٢) سيأتي أن الوقوف من آثار التفسير؛ أي إن الذي يختار وقفاً يفسر، ثم يقف، وهذا لا يعارض عنوان البحث؛ لأن المراد دراسة هذه الوقوف بعد استقرارها، فيتين من دراستها التفسير الذي اختاره من وقف.

## خطة البحث

بعد أن تمَّ الله سبحانه وتعالى مناقشة هذه الرسالة<sup>(١)</sup>، وأعدت النظر فيها مرة بعد مرة، أضفت إليها ما يكمل بعض جوانبها التي لم تكن منيَّ على بالٍ آنذاك، وقد كانت هذه الإضافة مما يدعم أفكار هذا البحث، ويرقى به إلى مستوى أفضل، يغيّر الذي كان مقدّمًا به في صورته الأولى، وقد صارت خطة البحث بعد هذا التعديل على النحو الآتي:

المقدمة، وذكرت فيها أهمية البحث، وسبب اختياري له.

الباب الأول: علم الوقف والابتداء.. نشأته.. والمؤلفات فيه.

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مفهوم الوقف والابتداء.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: صلة الابتداء بالوقف.

المبحث الثالث: أهمية علم الوقف، وعلاقته بالتفسير.

المبحث الرابع: حكم الوقف.

الفصل الثاني: نشأته والمؤلفات فيه.

(١) سلّمت الرسالة عام ١٤١٣، ونوقشت عام ١٤١٤.

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء.
- المبحث الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء.
- الباب الثاني: مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء.

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: مصطلحات ابن الأنباري.

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: كتاب ابن الأنباري، ومنهجه فيه.
- المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري.
- الفصل الثاني: مصطلحات الداني.

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: كتاب الداني، ومنهجه فيه.
- المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند الداني.

الفصل الثالث: مصطلحات السّجاوندي.

الفصل الرابع: الموازنة بين هذه المصطلحات، وتطبيقها من خلال سورة التحريم.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والداني  
والسّجاوندي.

المبحث الثاني: تطبيق مصطلحاتهم على سورة التحريم.

الباب الثالث: دراسة تطبيقية للوقف اللازم والمتعاق والممنوع من خلال المصحف.  
وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصطلحات كتب الوقف.

المبحث الثاني: مصطلحات المصاحف.

المبحث الثالث: المراد بمصطلح اللفظ والمعنى في كتب الوقف والابتداء.

الفصل الثاني: الوقف اللازم.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: سبب تسميته، والمراد به.

المبحث الثالث: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف اللازم، وأثره في التفسير.

الفصل الثالث: الوقف المتعاق.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً وسبب تسميته.

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية للوقف المتعاقب، وأثره في التفسير.

### الفصل الرابع: الوقف الممنوع.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الثالث: سبب تسميته، والمراد به.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف الممنوع، وأثره في التفسير.

### منهج البحث:

بعد أن قسمت البحث إلى أبوابه وفصوله ومباحثه، فإني حرصت على أن

يكون نهجه كالاتي:

- ١ - بيان رقم الآية، وذكر السورة التي وردت فيها.
- ٢ - تخريج الأحاديث الواردة في البحث، بعزوها إلى مصادرها الأصلية.
- ٣ - ترجمة أغلب الأعلام الواردة في البحث.
- ٤ - عزو كل نقل إلى قائله، وإن كان منقولاً عن الصحابة والتابعين وتابعيهم، فإني أجتهد في ذكر المصدر الذي يروي قولهم بالسند، فإن لم أجد ذكرت ما تيسر لي.



٥ - اعتمدت مصحف المدينة النبوية<sup>(١)</sup> في الدراسة التطبيقية.

وأخيراً، أشكر الله العلي القدير الذي يسر لي سبيل العلم، وسهل علي كتابة هذا البحث، وأرجو أن يكون هذا العمل وغيره خالصاً مقبلاً.

ثم أشكر والديّ على إعانتهم لي على سلوك هذا السبيل، وتهيئتهم الجو المناسب لذلك، رفع الله ذكرهم، ويسّر أمرهم.

وأشكر الذين ساهموا في مسيري التعليمي بدءاً بجامعة الإمام، وختماً بوزارة التربية والتعليم ( المعارف سابقاً ) ممثلة بكلية المعلمين بالرياض، كما أشكر كل من أعانني على هذه الرسالة: بإبداء نصح، أو إفادة معلومة، أو إعارة كتاب، أو غير ذلك من العون الذي كان له أثر في هذا البحث.

وأخيراً، أشكر القائمين على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف على اختيارهم لهذا البحث، وتوليهم طباعته ونشره، وأسأل الله لكل من كان سبباً في نشر هذا العلم في هذا المجمع؛ أن يجعل له الجزاء الأوفى، وأن لا يجرمه الجنة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

(١) لمصحف المدينة النبوية طبعان تولى الإشراف عليهما لجتان علميتان، الأولى برئاسة الشيخ الدكتور عبدالعزيز قارئ، وهي المعتمدة هنا؛ لأن الطبعة الثانية التي حُذِفَ منها الوقف المنسوع لم تطبع إلا بعد انتهاء البحث بسنوات.

## الباب الأول

علم الوقف والابتداء نشأته، والمؤلفات فيه

الفصل الأول: مفهوم الوقف والابتداء.

الفصل الثاني: نشأته والمؤلفات فيه.





# الفصل الأول

## مفهوم الوقف والابتداء

المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: صلة الابتداء بالوقف .

المبحث الثالث: أهمية علم الوقف والابتداء، وعلاقته بالتفسير.

المبحث الرابع: حكم الوقف.





## المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحاً

### الوقف لغة:

قال ابن فارس<sup>(١)</sup>: «الواو والقاف والفاء: أصل يدل على تمكثٍ في شيءٍ، ثُمَّ يَنْقَاسُ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

والوقف: مصدر وقف، وهو فعل يأتي متعدياً، فيقال: وقفت الدابة، ويأتي لازماً، فيقال: وقفت وقوفاً<sup>(٣)</sup>.

والموقف المكان الذي تقف فيه حيث كان<sup>(٤)</sup>.

ويأتي الوقف في اللغة بمعنى الحبس، ومنه قولهم: «وقفتُ الدابةَ»: إذا منعتها من المشي وجعلتها تقف<sup>(٥)</sup>، ومن هذا المعنى يجيء تعريف الوقف عند الفقهاء، يقال: وقفت الدار على المساكين وقفاً؛ أي: حبستها لهم<sup>(٦)</sup>.

(١) أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين الرازي، اللغوي، صاحب كتاب المجمل في اللغة، وكتاب مقاييس اللغة (ت: ٣٩٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦: ١٣٥).

(٣) ينظر: المصباح المنير، للفيومي (ص: ٢٥٦)، والكليات، للكفوي (ص: ٩٤٠).

(٤) العباب الزاخر، للصفاني (حرف الفاء: ٦٣٦).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٩: ٣٣٣)، والعباب الزاخر (حرف الفاء: ٦٣٦)، والمصباح المنير (ص: ٢٥٦).

(٦) انظر: العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٦٣٦)، والتعريفات، للجرجاني (ص: ٣٧٤)، وكشاف

اصطلاحات الفنون، للتهانوي (٣: ١٤٩٧).

ويأتي الوقف بمعنى الديمومة في القيام، فيقال: وقف بالمكان وقفاً ووقوفاً: إذا دام قائماً، فهو خلاف الجلوس<sup>(١)</sup>. ويأتي بمعنى الإعلام، فيقال وقفت فلاناً على ذنبه، أطلعته عليه<sup>(٢)</sup>. ووقفت القارئ؛ أي: علّمته مواضع الوقوف في القرآن<sup>(٣)</sup>. والوقف في القراءة: قطع الكلمة عمّا بعدها<sup>(٤)</sup>.

### الوقف في الاصطلاح:

الوقف عند القراء نوعان:

الأول: كيفية النطق بالحرف أو الحركة عند الوقف، وخصّصوا ذلك بأبواب؛ كالوقف على أواخر الكلم، والوقف على تاء التأنيث، ووقف حمزة<sup>(٥)</sup> وهشام<sup>(٦)</sup> على الهمز. وهذا النوع ليس مراداً في هذا البحث.

الثاني: الوقف الذي يتأثر به المعنى في الآية، وهو المراد في هذا البحث. والنوع الأول متعلق بكيفية الأداء، والنوع الثاني متعلق بالمعنى من حيث تمامه وعدمه<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: تاج العروس، للزبيدي، مادة (وقف).

(٢) تنظر مادة (وقف) في: أساس البلاغة، للزمخشري، وتاج العروس، للزبيدي.

(٣) أساس البلاغة، مادة (وقف).

(٤) كشف اصطلاحات الفنون (٣: ١٤٩٨).

(٥) حمزة بن حبيب بن عمارة، أبو عمارة، الكوفي، المعروف بالزيات، أحد القراء السبعة، كان عالماً بالفرائض والعربية، (ت: ١٥٦). انظر: معرفة القراء الكبار (١: ١١١)، غاية النهاية (١: ٢٦١).

(٦) هشام بن عمار بن نصير بن مسرة، أبو الوليد السلمي، الدمشقي، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم، ومحدثهم، أحد الرواة عن ابن عامر، عمّر طويلاً. توفي سنة: ٢٤٥. معرفة القراء (١: ١٩٥)، غاية النهاية (٢: ٣٥٤).

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٢٤).

وقد استعمل المتقدمون عباراتٍ تدلُّ على الوقف ؛ كالقطع، والسكِّت، والتمام<sup>(١)</sup>، وهي عندهم بمعنى واحدٍ.

١- ورد عن الشعبي (ت: ١٠٣) استخدام عبارة السكِّت، وقد ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، قال: «إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت، حتى تقرأ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]»<sup>(٢)</sup>.

٢- واستعمل عبارة الوقف أبو عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤)، وحمزة الزيات (ت: ١٥٦)، وضراؤ بن صرد (ت: ٢٢٩)، وغيرهم، كما استعملها بصيغة الجمع شيبة بن نصاح (ت: ١٣٠) وأحمد بن كامل (ت: ٣٥٠ تقريباً) في كتابيهما بعنوان: الوقوف.

٣- واستعمل أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥) - عنواناً لكتابه - عبارة: المقاطع والمبادئ، واستعملها أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨) في عنوان كتابه: القطع والائتناف.

٤- واستعمل عبارة التمام نافع بن أبي نعيم (ت: ١٦٩) في كتابه: وقف التمام، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت: ٢٠٥) في كتابه وقف التمام، وغيرهم. وأما المتأخرون فإنهم - من باب عدم المشاحة في الاصطلاح - حرَّروا هذه المصطلحات، وجعلوا لكل مصطلح ما يدلُّ عليه مما لا يشاركه فيه الآخر.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) الدر المنثور (٧: ٦٩٨).



قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين، فالقطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة المنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة؛ كالذي يقطع على حزب، أو وِزْدٍ، أو عُشْرٍ، أو ركعةٍ ثمَّ يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يُستَعَاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه - عادةً - بنية القراءة: إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله... لا بنية الإعراض. والسكُّت: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادةً، من غير تنفُّس<sup>(١)</sup>.

وقد صار العمل عند علماء القراءة في هذه المصطلحات على هذا التقسيم. أما التهام فقد صار قسماً من أقسام الوقف بعد تحدده بمصطلح المتأخرين. ويتلخص من هذا أن الوقف عبارة عن: قطع الكلمة عما بعدها بنية استئناف القراءة<sup>(٢)</sup>.

وقد يتم المعنى على الوقف فيحسن البدء بما بعده وقد لا يتم. وهذا مبني على أقسام الوقف التي ذكرها العلماء.

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٢) ينظر: قواعد التجويد، للدكتور عبد العزيز قارئ (ص: ٧٤).

## الابتداء لغة:

البدء: فعل الشيء أول<sup>(١)</sup>.

وبدأت الشيء: فعلته ابتداءً<sup>(٢)</sup>. ويطلق على الافتتاح بالشيء<sup>(٣)</sup>.

والابتداء مصدر ابتداءً، يقال: بدأ وابتدأ بدءاً وابتداءً.

## الابتداء في الاصطلاح:

الابتداء في عرف القراء: الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف<sup>(٤)</sup>.

والابتداء الذي بعد القطع: إن كان مبدؤه أول السورة استعاذ ثم بسم، وإن

كان وسط السورة كفته الاستعاذة.

أما بعد الوقف فلا يلزمه استعاذة ولا بسملة<sup>(٥)</sup>، وهذا المراد في هذا

البحث.

والابتداء كالوقف: إما أن يصلح للابتداء، وإما ألا يكون صالحاً. والابتداء

لا بد فيه من أن يكون بكلام مستقلٍ وافٍ بالمقصود لأنه اختياري. أما الوقف

فقد يكون اضطرارياً، ولا يكون ذلك في الابتداء<sup>(٦)</sup>.

(١) لسان العرب، مادة (بدأ).

(٢) لسان العرب، مادة (بدأ).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١: ٢١٢).

(٤) هداية القاري، ط: ابن لادن (ص: ٣٩٥).

(٥) هداية القاري (ص: ٣٩٥).

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٠).

وللعلماء - رحمهم الله - مصطلحات أخرى هي في معنى الابتداء استعملوها في عناوين كتبهم، كالاتنافية أو الاستثنافية، أو المبادئ.

وأصل مادة الاستثنافية والاتنافية من أنف، وأنف كل شيء: أوله<sup>(١)</sup>.

قال الصغاني (ت: ٦٥٠)<sup>(٢)</sup>: «والاستثنافية والاتنافية: الابتداء، ويقال: استأنف العمل واتنفته»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «والتركيب يدل على أخذ الشيء من أوله»<sup>(٤)</sup>، وهو بهذا في معنى الابتداء.

والمبادئ: اسم لمكان البدء من الكلام، ومبدأ الشيء: أوله.

ومراتب الابتداء عند العلماء كمراتب الوقف، فهي متفاوتة بين التمام والكفاية والقبیح - عند من يرى هذا التقسيم - وسيأتي له شيء من الإيضاح.

### تعريف علم الوقف والابتداء:

من خلال ما سبق يمكن تعريف هذا العلم بأنه: علم يعرف به القارئ

(١) العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٣٧)

(٢) الحسن بن محمد، رضي الدين، أبو الفضائل، الصغاني، القرشي. أعلم أهل عصره في اللغة. كان فقيهاً ومحدثاً. وله كتب ضخمة في اللغة، منها: العباب الزاخر، وله شرح على صحيح البخاري، وغيرها. توفي سنة ٦٥٠. الأعلام للزركلي (٢: ٢٣٢)، ومقدمة العباب الزاخر م ق ٤

(٣) العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٣٩).

(٤) العباب الزاخر (حرف الفاء، ص: ٣٩).

المواضع التي يصلح أو لا يصلح الابتداء بها<sup>(١)</sup>.

ومما يحسن توجيه النظر إليه هاهنا أن هذا المصطلح (الوقف والابتداء) قد غلب على هذا العلم، وصار به يعرف، وإليه يصرف<sup>(٢)</sup>.

وهناك مصطلحات أخرى استعملها علماء هذا العلم وعنونوا كتبهم بها، ومن هذه العناوين ما يأتي:

### ١ - المقاطع والمبادئ.

وقد استخدم هذا العنوان في تسمية كتابه سهل بن محمد السجستاني (ت: ٢٥٥)<sup>(٣)</sup>، وأبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني (ت: ٥٦٩)<sup>(٤)</sup>.

(١) أفادني بهذا التعريف الشيخ عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ رئيس اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية سابقاً، وينظر المكتفى (مقدمة التحقيق، ص: ٤٨).

(٢) من طريف ما وجدته في هذا المصطلح أنه أطلق على معرفة رؤوس الآي وعدّها، وذلك فيما أورد القاضي عياض في فهرست شيوخه (ص: ١٧٠) فقد أورد بسنده عن عبيد الله بن جناد، قال: «عرضت لابن المبارك، فقلت له: أمل عليّ. فقال: أقرأت القرآن؟ قلت نعم، فقرأت عشرًا. فقال: أعلمت ما اختلف الناس فيه من الوقف والابتداء؟ قلت: أبصر الناس بالوقف والابتداء. فقال: ﴿مُدَّاهَمَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]. فقلت له: آية..».

(٣) سهل بن محمد، أبو حاتم، السجستاني، اللغوي، المقرئ، نزيل البصرة وعالمها، وكان جماعاً للكتب، له مصنفات كثيرة في اللغة والقرآن، وله من الكتب: إعراب القرآن، واختلاف المصاحف، وكتاب في القراءات، توفي سنة ٢٥٥، وقيل غيرها. إنباه الرواة (٢: ٥٨)، وغاية النهاية (١: ٣٢٠).

(٤) الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، الأستاذ، أبو العلاء الهمداني، العطار، الحافظ، المقرئ، شيخ أهل همدان، قرأ القراءات والحديث، انتهت إليه مشيخة العلم ببلده، وبرع في علمي القراءات والحديث، وله تصانيف كثيرة، منها: الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادئ، والتمهيد في التجويد، ومعرفة القراء وأخبارهم، وغيرها، توفي سنة: ٥٦٩. معرفة القراء الكبار (٢: ٥٤٢)، وطبقات المفسرين، للدواودي (١: ١٣٢).

## ٢ - القطع والائتناف.

وقد استعمل هذا العنوان أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨)، وإبراهيم بن موسى الكركي (ت: ٨٥٣)<sup>(١)</sup>.

## ٣ - المقطوع والموصول.

وقد استعمل هذا العنوان عبد الله بن عامر (ت: ١١٨)<sup>(٢)</sup> وعلي بن حمزة الكسائي (ت: ١٨٩)<sup>(٣)</sup>.

وهذا العنوان فيه إشكال، وهو أن (المقطوع والموصول) مبحث يتعلق بالأداء، كما في لفظة (إنَّ ما) مفصولة، و(إنما) موصولة فإن كانت هذه الكتب تتحدث عن هذا المبحث فليست داخلة تحت هذا البحث، كما أن الكتب التي خصصت لوقف حمزة وهشام على الهمز ليست من كتب هذا البحث.

(١) إبراهيم بن موسى بن بلال، الكركي، ثم القاهري، الشافعي، عالم في القراءات، والعربية، والتفسير، والفقه، والأصول. من كتبه: الإسعاف في معرفة القطع والائتناف، وحاشية على تفسير علاء الدين التركماني. معجم المؤلفين (١: ١١٨).

(٢) عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران، اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد سبعة ابن مجاهد، قرأ على أبي الدرداء، وولي قضاء دمشق، وقضاء الجند، ورتاسة مسجد دمشق، وكان لا يرى فيه بدعة إلا غيَّرها، وتوفي سنة ١١٨. معرفة القراء (١: ٨٢)، غاية النهاية (١: ٤٢٣).

(٣) علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن الأسدي، مولا هم، الكوفي النحوي، المقرئ، أحد الأئمة السبعة، قرأ القرآن على حمزة وعيسى بن عمر، وغيرهما، أَدَّبَ الرشيد وولديه: الأمين والمأمون، وله كتب منها: معاني القرآن، والقراءات، ومقطوع القرآن وموصوله، وغيرها، توفي سنة ١٨٩، على الصحيح. معرفة القراء الكبار (١: ١٢٠)، وغاية النهاية (١: ٥٣٥).

## المبحث الثاني: صلة الابتداء بالوقف

إن عناوين كتب هذا العلم - في أغلبها - تنص على الجمع بين الوقف والابتداء، ككتاب (المكتفى في الوقف والابتداء) للداني (ت: ٤٤٤)، وقليل منها نص على الوقف فقط ككتاب (الوقوف) لوكيع (ت: ٣٥٠)<sup>(١)</sup>. وأما مصطلح الابتداء منفردًا فلم أرَ من خصه بكتاب.

ولعل هذا الصنيع يوحي بأن علماء الوقف والابتداء يرون أن الابتداء أثر من آثار الوقف، فما يأخذه الوقف من الحكم يتبعه في ذلك الابتداء غالبًا، ويعزز هذا المفهوم أنك حينما تطالع كتبهم تراهم ينصون على مواضع الوقف دون الابتداء، وإن ذكروا الابتداء لا يذكرون حكمه كالوقف، بل يشيرون إلى موضعه.

قال ابن الأنباري (ت: ٣٢٨): «الوقف على ﴿الْمَ﴾ [آل عمران: ١] حسن؛ لأنك ترفعها بمضمر، ثم تبتدئ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢]<sup>(٢)</sup>.  
وقال الداني (ت: ٤٤٤): ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ كاف، ثم تبتدئ ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥] على التهديد<sup>(٣)</sup>.

وتتضح صلة الابتداء بالوقف بمعرفة مصطلحات العلماء في تقسيماتهم

(١) أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي، أبو بكر البغدادي، يعرف بوكيع، صاحب التصانيف، وتلميذ ابن جرير توفي سنة ٣٥٠، وقيل غيرها. غاية النهاية (١: ٩٨).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥١٣).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٦٠).

لوقف، وهذه المصطلحات لم يتفق عليها العلماء، بل بينهم اختلاف فيها في العدد والاسم والمصطلح.

فمصطلحات أبي حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥) خمسة: تام، وحسن، وكاف، ومفهوم، وصالح<sup>(١)</sup>.

ومصطلحات ابن الأنباري (ت: ٣٢٨) في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) ثلاثة: تام، وحسن، وقبيح<sup>(٢)</sup>.

ومصطلحات الداني (ت: ٤٤٤) في كتابه: (المكتفى في الوقف والابتداء) أربعة: تام، وكاف، وحسن، وقبيح<sup>(٣)</sup>.

ومصطلحات السّجاوندي (ت: ٥٦٠)<sup>(٤)</sup> ستة: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه ومرخص لضرورة، وما لا يوقف عليه<sup>(٥)</sup>.

وبما أن الابتداء ينشأ عن الوقف ويأخذ حكمه - في الغالب - فإن أقسام الابتداء هي أقسام الوقف عند هؤلاء العلماء، وإن لم ينصوا عليها.

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى

(١) ينظر توجه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (ص: ٣٨٥).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٤٩).

(٣) ينظر المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٣٨، وما بعدها).

(٤) محمد بن طيفور، أبو عبد الله، الغزنوي، السّجاوندي، مقرئ، مفسر، نحوي، له كتاب في التفسير، وهو (عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني) توفي سنة ٥٦٠.

(٥) ينظر علل الوقف (١: ٨، ٦٨).

وإحالاته، نحو الوقف على ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإن الابتداء بـ ﴿النَّاسِ﴾ قبيح، وبـ ﴿وَمِنَ﴾<sup>(١)</sup> تام<sup>(٢)</sup>.

وقول ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة» مبني على اختياره لهذه المصطلحات، حيث اختار مصطلحات الداني السابقة: التام، والكافي، والحسن، والقبيح<sup>(٣)</sup>.

ومعرفة صلة الابتداء بالوقف في مصطلحات كل عالم تحتاج إلى استقراء في تطبيقات هذه المصطلحات بعد معرفة تعريفاتها، ولعل التمثيل يغني عن التبع، إذ المراد بيان الصلة.

قال الداني (ت: ٤٤٤) في تعريف الوقف التام: «اعلم أن الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده»<sup>(٤)</sup>.

ثم مثل لذلك بأمثلة، فجعل قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، تاماً، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرُهُ﴾ [القيامة: ١٥]، تاماً، والابتداء بقوله ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦]<sup>(٥)</sup>.

(١) كانت في الأصل: (و يؤمن)، وهو تحريف.

(٢) النشر (١: ٢٣٠).

(٣) ينظر: النشر (١: ٢٢٦).

(٤) المكتفى (ص: ١٤٠).

(٥) ينظر: المكتفى (ص: ١٤٠).



وبناء على تعريف الداني (ت: ٤٤٤) للتمام، فإن التعلق منعدم بين الجملتين (الموقوف عليها، والمبدوء بها).

فيكون البدء بالجملة التي بعد الوقف على وجه التمام؛ لأنها لا تتعلق بما قبلها.

وقال في تعريف الكافي: «واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده، غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ»<sup>(١)</sup>. ومثل له بأمثلة، منها قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

قال: «وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها»<sup>(٢)</sup>.

وبناء على تعريف الداني (ت: ٤٤٤) للكافي، فإنك ترى أن بين الجملتين انقطاعاً من جهة وتعلقاً من جهة أخرى، فمن حيث اللفظ يكون انقطاع، فلا تكون الجملة متعلقة بما قبلها من جهة اللفظ، ومن حيث المعنى يوجد تعلق.

وبما أن بين الجملتين هذا النوع من التعلق سمي كافياً، وعليه فإن الوقف على الجملة على سبيل الكفاية سينعكس على الابتداء بما بعدها، فيكون كافياً. وهذان

(١) المكتفى (ص: ١٤٣).

(٢) المكتفى (ص: ١٤٣).

النوعان يكاد أن ينعكس حكم الوقف على الجملة على حكم الابتداء بها بعدها، فإن كان الوقف تاماً، كان الابتداء بها بعد الوقف تاماً، وإن كان كافياً، كان الابتداء بها بعد الوقف كافياً.

أما الحسن فتعريفه يدلُّ على أن حكم الابتداء بها بعده يخالف حكم الوقف عليه.

قال الداني (ت: ٤٤٤) في تعريف الحسن: «واعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بها بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً وذلك نحو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ و ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ والوقف على ذلك وشبهه حسن؛ لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ و ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ و ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ لا يحسن، لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح، لأنه تابع لما قبله»<sup>(١)</sup>

وبهذا التعريف ترى أن حكم الوقف لم ينعكس على الابتداء، ولو كان، لقال: إن الابتداء بالجملة التي تلي الوقف الحسن ابتداء حسن، ولكنه قال: «ولا يحسن الابتداء بها بعده».

وأما القبيح فجاء في تعريفه: «واعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه»<sup>(٢)</sup>. فهو الذي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بها بعده، وهذا النوع له أمثلة كثيرة، مثل الوقف على ﴿يَسْمِ﴾ والبدء بـ ﴿اللَّهِ﴾، وهو في القبح على

(١) المكتفى (ص: ١٤٥).

(٢) المكتفى (ص: ١٤٨).

درجات بعضه أقبح من بعض. وهو كالتام والكافي في انعكاس حكم الوقف على الابتداء.

## المبحث الثالث: أهمية الوقف والابتداء وعلاقته بالتفسير

أولاً: أهمية الوقف والابتداء:

١- إن مما يدل على أهمية الوقف والابتداء، اعتناء السلف الصالح رضي الله عنهم به، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وصحَّ، بل تواترَ عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح»<sup>(١)</sup>.

وقد استدلل النحاس (ت: ٣٣٨) بأثر ابن عمر (ت: ٧٣) رضي الله عنه - الذي جاء فيه: «وما ينبغي أن يوقف عنده» - بأن تعلم الوقف إجماع من الصحابة رضي الله عنهم حيث قال: «وقول ابن عمر: «ولقد عشنا برهة من الدهر» يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة»<sup>(٢)</sup>.

وعلق ابن الجزري (ت: ٨٣٣) على هذا الأثر بقوله: «وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم»<sup>(٣)</sup>.

٢- وفي كثرة مؤلفات العلماء في هذا الموضوع دلالة على أهميته.

٣- وبمعرفة الوقف والابتداء تتبين مقاطع الكلام ومباده، وتظهر مراداته ومعانيه، إذ الوصل قد يدخل في معنى الكلام ما ليس منه، والقطع قد يخرج من معنى الكلام ما هو منه، أو يكون كلاماً غير مفهوم، نظراً لبقاء جزء منه لم يتصل

(١) النشر (١: ٢٢٥).

(٢) القطع (ص: ٨٧).

(٣) النشر (١: ٢٢٥).

به، ويتبين هذا بالمثال، فالواو بين الجمل قد تكون عاطفة، وقد تكون استئنافية، فإن كانت الأولى، فحق الجملة التي بعدها وصلها بما قبلها، وإن كانت الثانية فحق الجملة التي بعدها البدء بها وقطعها عما قبلها، وسيأتي ما يوضح ذلك من الأمثلة.

٤- وإذا كان شرف العلم بشرف المعلوم، فالمعلوم هنا كلام الله سبحانه، والعلم: كيفية أداء معاني كلام الله، وذلك يتم باختيار الوقف على موضع دون موضع، ففي هذا الاختيار بيان أن المعنى هو ما كان الوقف عليه.

وقد بين العلماء أهمية هذا العلم وخطره، ومن أقوالهم:

١- قال النكزأوي (ت: ٦٨٣)<sup>(١)</sup>: «باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية<sup>(٢)</sup> إلا بمعرفة الفواصل»<sup>(٣)</sup>.

٢- وقال السخاوي (ت: ٦٤٣): «ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تتبين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ

(١) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر، معين الدين، أبو محمد، النكزأوي، الإسكندري، مقرئ كامل، مصدر، عارف، قرأ على الصفرأوي، وغيره، وألف كتاب الشامل في القراءات السبع، وله كتاب في الوقف والابتداء، توفي سنة ٦٨٣.

غاية النهاية (١: ٤٥٢)، ومعجم المؤلفين (٦: ١٢٩).

(٢) في هذا القول نظر، فالمسائل الفقهية التي تعتمد على الوقف قليلة جداً، والتحرير فيها: أن الوقف يبنى على فهم المعنى الشرعي المراد بالآية لا العكس، والله أعلم.

(٣) الإتقان (١: ٢٣٠).

الغوص على درره وفرائده فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة»<sup>(١)</sup>.

٣ - وقال الزركشي (ت: ٧٩٤)<sup>(٢)</sup>: وهو فن جليل، وبه يعرف كيف أداء القرآن، ويترتب على ذلك فوائد كثيرة، واستنباطات غزيرة، وبه تتبين معاني الآيات، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات»<sup>(٣)</sup>.

هذه إشارات من أقوال بعض العلماء في أثره في بيان معاني القرآن، ولو تُبَّعت المواقف التي نصَّ عليها علماء الوقف لخرجت أوجه من التفسير. وذلك لأن من اختار وفقاً فقد فسّر.

#### ثانياً: علاقة الوقف بالتفسير:

يعتبر علم (الوقف والابتداء) أحد أبواب التجويد الرئيسية،<sup>(٤)</sup> ويعرضه علماء التجويد والقراءة - في مصنفاتهم - من خلال مصطلحاته الأربعة المشهورة: (التام، والكافي، والحسن، والقيح).

(١) جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٢) محمد بن عبد الله بن بهادر، بدر الدين، أبو عبد الله، المصري، الزركشي، أخذ عن الإسنوي ومغلطاي، والبلقيني، وكان فقيهاً، أصولياً، مفسراً، أديباً، فاضلاً في جميع ذلك، درس وأفتى، وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى، وله مؤلفات، منها: البرهان في علوم القرآن، وتفسير القرآن العظيم، توفي سنة ٧٩٤. إنباء الغمر (٣: ١٣٨)، وطبقات الداودي (٢: ١٦٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١: ٣٤٢).

(٤) أقدم من رأته وضع علم الوقف والابتداء في علم التجويد الخاقاني (ت: ٣٢٥) في قصيدته في تجويد القرآن، حيث قال:

وَقَفَّ عِنْدَ إِتْمَامِ الْكَلَامِ مُوَافِقاً  
لِمَصْحَفِنَا الْمَتْلُوِّ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ

(انظر: قصيدتان في تجويد القرآن، تحقيق: عبد العزيز قارئ)، ثم ذكره الداني في التحديد في الإتيان والتجويد (ص ١٧٦)، ثم ابن الجزري في التمهيد (ص: ١٦٥).

ومعرفة أنواع الوقف من محسّنات الأداء، لكن لا يتأتى بالمران وتعويد اللسان، كما هو الحال في أبواب التجويد الأخرى، بل يعتمد في معرفته على علوم أخرى؛ كالنحو والتفسير. قال ابن مجاهد (ت: ٣٢٤): «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة، عالم بالتفسير، عالم بالقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»<sup>(١)</sup>.

وإذا تأملت في هذا العلم وجدته يرجع إلى علم التفسير، إذ الوقف أثر عن فهم المعنى، ومن اختار وقفاً فقد فسّر.

ولذلك كان على القارئ أن يحرص على فهم المعنى قبل أن يقف، لكي يختار الوقف الصحيح المناسب للمعنى المراد في الآية، وهذا فيه خطر؛ لأن في هذا بياناً أن هذا مراد الله سبحانه.

قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨): «... فقد صار في معرفة القطع والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستغنٍ أو شبيهه، وأن يكون ابتداءه حسناً، ولا يقف على الموتى في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦]، ولا أمثاله؛ لأن الوقف - هاهنا - قد أشرك بين السامعين والموتى، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر عنهم أنهم يبعثون...»<sup>(٢)</sup>.

(١) القطع والائتناف (ص: ٩٤).

(٢) القطع والائتناف (ص: ٩٧).

ومن الأمثلة التي تدل على علاقة الوقف بالتفسير ما يأتي:

المثال الأول: قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَآةَ أَهْلِهَا آذِلَّةً ۗ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ففي قائل: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ قولان مشهوران:

الأول: أن هذا من كلام الله ابتداءً، ويكون تقريراً لقول بلقيس<sup>(١)</sup>، وعلى هذا القول ينقطع قولها على: ﴿أَذِلَّةٌ﴾، ويكون ما بعده مستأنفاً لتقرير صححة قولها، وبهذا تكون «الواو» في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ استئنافية.

الثاني: أن هذا من تمام كلام بلقيس، ويكون تأكيداً منها لقولها: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ...﴾، ومن ثمّ، فتتمام المعنى على قوله تعالى: ﴿يَفْعَلُونَ﴾؛ لأنه تمام كلامها، وتكون «الواو» في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ﴾ عاطفة.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۗ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحديد: ١٩].

من رأى من العلماء أن الوقف على قوله تعالى: ﴿الصَّادِقُونَ﴾، فالمعنى عنده: أن الصديقين لهم ما سبق من الوصف، ثم استأنف الكلام في بيان الشهداء ووصفتهم، فوصفهم بأنهم عند ربهم لهم أجرهم ونورهم. وبهذا التفسير قال ابن عباس (ت: ٦٨)، وأبو الضحى، والضحاك (ت: ١٠٥).

(١) بلقيس بنت الهدهداد بن شرحبيل، من بني يعفر بن مكسك بن حمير، ملكة سبأ، كانت تعبد الشمس هي وقومها. ثم آمنت بسليمان بن داود عليها السلام. الأعلام (٢: ٥١).



ومن رأى أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَالشَّهَدَاءُ﴾ فقد أشرك في الحكم بالوصف بين الصديقين والشهداء، فالذين آمنوا بالله ورسوله هم الصديقون وهم الشهداء كذلك، ولهم أجرهم ونورهم. وبهذا التفسير قال ابن مسعود (ت: ٣٥)، ومجاهد (ت: ١٠٤).

وقد ذكر بعض العلماء أن معرفة الوقف تتوقف على بعض العلوم، وهي: القراءات، والنحو، والفقه، وإذا اعتبرت هذه العلوم وجدتها ترجع إلى فهم المعنى والتفسير.

١- ففي علم القراءات ترى أن الوقف يختلف باختلاف القراءة، فالكلمة تصلح وقفاً على قراءة، ولا تصلح على القراءة الأخرى أن تكون وقفاً.

والأمثلة التي تدل على ذلك كثيرة جداً، وقد حررها العلماء في كتبهم، سواء أكانت كتباً تختص بعلم الوقف، ككتاب أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨)، أم كتباً تختص بالقراءات. وممن رأيتني اعتنى بهذا الجانب بالذات، وخصه بالتأليف تبعاً للقراءة الشيخ أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت: ٣٩٩)، فهو في كتابه: (التذكرة في القراءات) يحرص على بيان أثر القراءة في الوقف، وإليك هذه الأمثلة من كتابه:

قال: «وقرأ ابن كثير: ﴿مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] بالياء، وقرأ الباقر بالتاء.

فمن قرأ بالتاء لم يتبدى به؛ لأنه خطاب متصل بالخطاب الذي تقدمه وهو قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٤] فهو متعلق به.

ومن قرأ بالياء جاز له أن يبتدىء به، لأنه استئناف إخبار»<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال رحمه الله: «وقرأ حمزة والكسائي ﴿وإن هذا﴾ بكسر الهمزة مع تشديد النون. وقرأ ابن عامر، ويعقوب بفتح الهمزة وتخفيف النون. وقرأ الباقون بفتح الهمزة وتشديد النون.

فمن كسر «إن» جاز له أن يبتدىء بها، لأنها مستأنفة. وأما من فتحها سواء خفف النون، أو شددتها، فإنه لا يبتدىء بها؛ لأنها متعلقة بأحد شيئين مما قبلها: إما بـ (ما) من قوله: ﴿أَتْلُ مَا﴾ [الأنعام: ١٥١] بالعطف عليها تقديره: «أتل ما حرم ربكم عليكم وأتل أن هذا صراطي مستقيماً»، وإما بالهاء من قوله: ﴿ذَلِكَ وَمَا كَانَ لَكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١] وبأن هذا صراطي ثم حذف الباء من «أن» لطول الاسم تخفيفاً»<sup>(٢)</sup>.

٢- وأما النحو فهو فرع عن المعنى، ولا يكون الإعراب إلا بعد فهم المعنى، الذي هو التفسير، وهذا العلم يعتبر أساساً من الأساسات التي يقوم عليها علم الوقف؛ لذا قال أبو بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤): «لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءة...»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨): «ويحتاج إلى معرفة بالنحو وتقديراته، ألا

(١) التذكرة في القراءات (٢: ٣١٦).

(٢) التذكرة في القراءات (٢: ٤١٣).

(٣) القطع والانتفاء (ص: ٩٤).

ترى أن من قال: ﴿وَلَلَّآءِ أَيُّكُمْ أَزْهَمَ﴾ [الحج: ٧٨] منصوبة بمعنى كملة، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبلها<sup>(١)</sup>.

وأنت حينما تطلع على كتب هذا العلم تجد أن النحاة قد شاركوا في هذا العلم فكتبوا وألفوا فيه المؤلفات، كالكسائي (ت: ١٨٣)، الفراء (ت: ٢٠٧)، وابن الأثير (ت: ٣٢٨)، والنحاس (ت: ٣٣٨)، وغيرهم.

٣ - وأما الفقه، فالآيات المتعلقة به من حيث الوقف قليلة، واختلاف المفسرين في آية فقهية راجع إلى المعنى، وأشهر مثال في ذلك آية القذف من سورة النور، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٤-٥].

فمن لم يرب قبول شهادة القاذف بعد التوبة، كان الوقف عنده على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً﴾.

ومن قال بقبول شهادته بعد التوبة، كان الكلام عنده متصلاً، والوقف على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يعلم أن علم الوقف والابتداء ألصق بعلم التفسير؛ لأنه يعتمد عليه، وإنما يتعلق بالأداء بعد فهم المعنى؛ لأن القارئ يحسن أدائه بإبراز المعاني بالوقف على ما يتم منها، والله أعلم.

(١) القطع والانتفاف (ص: ٩٥).

(٢) ينظر تفصيل الأقوال في القطع والانتفاف (ص: ٩٤-٩٥).

## المبحث الرابع: حكم الوقف

قد يقف القارئ على مقطع قبل رأس الآية، وقد يقف على رأس الآية، وقد يصل رأس الآية بما بعده، فهذه ثلاثة أحوالٍ في الوقف في القراءة.

ويقع الوقف قبل رأس الآية فيما طال من المقاطع عادةً؛ لأنَّ النفس ينقطع قبل بلوغ رأس الآية؛ لذا فالمستحبُّ للقارئ أن يقف على أفضل أوجه الوقوف في الآية على حسب نوع الوقوف التي يقرأ بها في مصحفه.

وإنما قيل ذلك؛ لأنَّ القارئ لا بدَّ أن يقف، ومن ثمَّ كان تحيُّر الوقف الأفضل أولى من غيره؛ لأنَّ في ذلك بياناً لمعاني كلام الله سبحانه<sup>(١)</sup>.

وقد حكى ابن برهان النحوي (ت: ٤٥٦)<sup>(٢)</sup> تبديع أبي يوسف القاضي (ت: ١٨٢)<sup>(٣)</sup> من تعمَّد الوقف على مقطعٍ من الآية دون غيره.

قال أبو الكرم المبارك بن فاخر (ت: ٥٠٥)<sup>(٤)</sup>: «وذهب أبو يوسف القاضي

(١) ينظر كلام أبي الكرم المبارك بن فاخر في كتاب جمال القراءة، للسخاوي (٢: ٥٥٢).

(٢) عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو القاسم العكبري، النحوي، كان من العلماء القائلين بعلوم كثيرة؛ منها: النحو، واللغة، ومعرفة النسب، وحفظ أيام العرب وأخبار المتقدمين، ذُكر عنه شراسة في حُلِقِه، كانت سبباً في عدم بقاء علمه مكتوباً، توفي سنة ٤٥٦. إنباه الرواة (٢: ٢١٣)، وإشارة التعيين (ص: ١٩٩).

(٣) أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة، وهو يعقوب بن إبراهيم، توفي سنة ١٨٢. سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٣٥)، والفوائد البهية (ص: ٢٢٥).

(٤) المبارك بن الفاخر بن محمد، أبو الكرم، النحوي، البغدادي، كان إماماً في اللغة والنحو، سمع من الأعراب الذين يغلب على ظنه فصاحتهم، صنَّف كتباً؛ منها: نحو العرف، والمعلم، توفي سنة ٥٠٥. إنباه الرواة (٣: ٢٥٦)، وإشارة التعيين (ص: ٢٨٤).

صاحب أبي حنيفة رحمه الله إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبیح، وتسميته ذلك بدعة، ومسميه بذلك ومتعمد الوقف على نحوه مبتدع، وقال: لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة، وكله قرآن، وبعضه قرآن، وكله تام حسن وبعضه تام حسن . حدثنا بذلك شيخنا أبو القاسم بن برهان<sup>(١)</sup>.

وفي قول أبي يوسف (ت: ١٨٢) هذا أمران:

الأول: تبيدع التسميات، وابتداع من يعتمد الوقف عليها.

الثاني: تعليله لهذا الحكم، وهو تعليل عقلي وذلك بقوله: (لأن القرآن معجز... إلخ). ويُعترض على هذا القول بما يأتي:

١ - أن هذه اصطلاحات، والقارئ لا بد له من الوقف فيما يطول من الآيات، وكونه يختار تمام المعنى فهو أولى، ومن هنا نشأت هذه الاصطلاحات في التسمية.

٢ - أن الذين حكموا بهذه الاصطلاحات، لا يجرمون على القارئ الوصل فيما حكموا بالوقف عليه إلا أن يكون لذلك سبب، ولو كان كذلك لصح قول أبي يوسف (ت: ١٨٢) رحمه الله.

ولذا قال الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣):

وليس في القرآن من وقف وجب \*\*\* ولا حرام غير ما له سبب

٣ - قول أبي يوسف (ت: ١٨٢): «لأن القرآن معجز، وهو كالقطعة الواحدة»

(١) جمال القراء (٢: ٥٥٢).

كلام صحيح، لكن الإعجاز في القرآن لم يكن لأنه بهذه الألفاظ فقط، لأن هذه الألفاظ معروفة عند العرب، بل كان معجزاً بهذا الرصف العجيب والنظم الغريب<sup>(١)</sup>.

٤ - وفي قوله: «كله تام حسن وبعضه تام حسن» يقال له: لو قال قارئ (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن؟ فإن قال نعم، قيل فما يحتمل أن يكون القائل أراد: (إذا جاء الشتاء)، وكذلك كل ما يفرد من كلمات القرآن موجود في كلام البشر فإذا اجتمع وانتظم انحاز عن غيره وامتاز، وظهر ما فيه من الإعجاز<sup>(٢)</sup>.

### الوقف على رؤوس الآي:

لم يقع اختلاف بين العلماء في الوقف على رؤوس الآي إذا لم يتعلق بها ما بعدها، وقد كان بعض العلماء يسمي الوقف على رأس الآية وقف السنة، وذلك اعتماداً على حديث أم سلمة رضي الله عنها<sup>(٣)</sup>.

وإنما وقع الخلاف فيما إذا كان ما بعد رأس الآية متعلقاً بها تعلقاً لفظياً، فهل الأولى الوقف على رأس الآية، أو الوصل لتتبع المعنى؟  
إن حل مثل هذا المشكل العلمي يعوزه النص والرواية.

(١) جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٢) ينظر: جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٣) ينظر - مثلاً - الوقف والابتداء، للغزالي (١: ١٩٣)، والهادي في المقاطع والمباني (٤: ١٨١)، (٥٣١).

والنص في هذه المسألة هو حديث أم سلمة رضي الله عنها، فهل يدل هذا الحديث على أن الوقف على رؤوس الآي سنة راتبة، أو هو سنة أغلبية؟ سأعرض الآن الأقوال بأدلتها ليتبين ما ذكرته آنفاً.

القول الأول: من يرى أن تتبع المقاصد أولى من الوقف على رأس الآية إذا لم يتم عليها المعنى.

لقد نص العثماني (ت: بعد ٥٠٠)<sup>(١)</sup> على هذه المسألة، وذكرها في كتابه الكبير في الوقف، ولخص قوله الأنصاري (ت: ٩٢٦) في (المقصد)<sup>(٢)</sup>.

قال العثماني (ت: بعد ٥٠٠): «والأغلب في رؤوس الآي أنها وقوف، وليس كل آخر آية وقفاً بل المعاني معتبرة في سائرهما، والأنفاس تابعة لما يشهد له المعنى باستحسان الوقف عليه، والنفس يقطع حيث يحسن بالوقف عنده من جهة المعنى»<sup>(٣)</sup>.

وذهب إلى هذا المذهب السجائوندي (ت: ٥٦٠)، وذكر لذلك علة، حيث قال: «.. مع ما قيل، قد يفصل بين الآيات بالوقف لبيان عد الآي، لا لإثبات سنة الوقف»<sup>(٤)</sup>.

(١) الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد، العثماني، المقرئ، إمام فاضل، محقق، نزل مصر بعد الخمسمائة، له في وقوف القرآن كتابان: المرشد والمغني. غاية النهاية (١: ٢٢٣).

وقد ضبط نسبه الأشموني في منار الهدى (ص: ٤٣)، قال: «وأبو محمد الحسن بن علي العثماني - بفتح العين المهملة، وتشديد الميم - نسبة إلى عمّان مدينة البلقاء بالشام دون دمشق، لا العثماني - بالضم والتخفيف نسبة إلى عمان، قرية تحت البصرة».

(٢) المقصد (ص: ٤).

(٣) المرشد مخطوط، لوحة ٤.

(٤) علل الوقوف (٣: ٩١١).

ولذا فإنه قد أكثر من وضع علامة عدم جواز الوقف (لا) على رؤوس الآي، خاصة في جزء المفصل<sup>(١)</sup>.

وقد قال في موضع آخر عن الوقف على رأس الآية إذا لم يتم به المعنى ما يأتي: «والأفموجب حسن الترتيل = الوصل وحفظ النظم، إلا ما يستغني ما بعده عما قبله»<sup>(٢)</sup>.

وقد وردت عن بعض السلف عبارات تدل على أن الأولى تتبع المعنى، ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧) عن الشعبي (ت: ١٠٣) أنه قال: «إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، فلا تسكت، حتى تقرأ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ابن خالويه (ت: ٣٧٠)<sup>(٤)</sup> ما يدل على أن ابن مجاهد (ت: ٣٢٤) كان يتبع المعنى ولا يقف على رأس الآية، فقد قال: «وكان ابن مجاهد إذا قرأها - يعني: سورة التكوير - في الصلاة قرأها بنفس واحدٍ من أولها، ووقف على ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: علل الوقوف (٣: ٧٤٣)، (سورة النجم من آية ٢٣ إلى آخر السورة).

(٢) علل الوقوف (١: ٤٣).

(٣) الدر المنثور (٧: ٦٩٨).

(٤) الحسين بن أحمد، أبو عبد الله الهمداني، النحوي، اللغوي، تتلمذ على ابن مجاهد في القراءة، وألف إعراب القراءة وعللها، مقتضياً أثر ابن مجاهد في كتاب السبعة، وله غير هذا، توفي سنة (٣٧٠). غاية النهاية (١: ٢٣٧)، ومقدمة محقق إعراب القراءات السبع.

(٥) إعراب القراءات وعللها (٢: ٤٦٦).



وفي عبارة السخاوي (ت: ٦٤٣) <sup>(١)</sup> ما يدل على ميله إلى هذا المذهب، حيث ذكر - بعد الوقف على رأس الآية، وأنه مذهب يؤيده الحديث والمعنى - ما يأتي: «... إلا أن من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه؛ كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]؛ لأنَّ المراد: فويل للساھين عن صلاتهم المرأين فيها، فلا يتمُّ هذا المعنى إلا بالوصل.

وليس الوقف على قوله: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، كالوقف على ما جاء في الحديث، فاعلم هذا» <sup>(٢)</sup>.

ومما ذكّر من عِللٍ لهذا القول ما يأتي:

(١) - أنَّ الوقف على رأس الآية في هذه المواضع يقطع المعنى، ولا يمكن فهمه إلا بوصلها بما بعدها، ولو ابتداءً بالآية بعدها لكان ابتداءً قبيحاً، لأن البدء لا يفهم معنى، كمن يقف على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم يتدبّر بقوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] فالجار والمجرور له متعلق، والبدء به دون ذكر متعلقه قبيح، ولا يتم المعنى إلا بوصل الآية بما بعدها.

وقد ردَّ على هذا التعليل بأن ما ورد في الحديث عن أم سلمة بخلافه، فقوله عز وجل: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ليس بكلام مستأنف، ولكنه

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، علم الدين، الإمام العلامة، شيخ القراء والأدباء، قرأ على الشاطبي وغيره، وأقرأ الناس دهرًا، له شرح للشاطبية، وتفسير للقرآن، بلغ فيه إلى سورة الكهف، توفي سنة (٦٤٣). إنباه الرواة (٢: ٣١١)، وسير أعلام النبلاء (٢٣: ١٢٢).

(٢) جمال القراء (٢: ٥٥٣).

تفسير للصرط المستقيم، وقد ثبت بالسنة أن ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] موضع وقف، فثبت بذلك أن الوقف يختص بانتهاء الآية لا باستتمام المعنى<sup>(١)</sup>.

ثم إن هذه الفواصل إنما أنزل القرآن بها ليوقف عليها وتقابل أختها، وإلا فما المراد بها؟ ألا ترى أن ﴿بِمُصِطَرِّ﴾ [الغاشية: ٢٢] تقابل ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١] وكذلك ﴿الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٤] تماثل ﴿مَنْ تَوَلَّى وَكُفِرَ﴾ [الغاشية: ٢٣]<sup>(٢)</sup>.

(٢) أن وقف الرسول ﷺ على رأس الآية قد يكون لبيان عد الآي، لا لإثبات سنة الوقف<sup>(٣)</sup>، وإذا كان ذلك كذلك، فلا يلزم الوقف على رأس الآية. وفي هذا التعليل رد على كون هذه الفواصل نزل القرآن بها ليوقف عليها.

إلا أن علة بيان عد الآي مردودة كذلك بكونها ليس عليها دليل يدل عليها. ثم لو كان الوقف على رؤوس الآي لبيان العد، لما وقع الخلاف في عددها، والله أعلم.

(٣) ووجه حديث أم سلمة «كان يقطع قراءته آية آية» بأنه أغلبي، بمعنى أن أغلب حاله ﷺ الوقف على رؤوس الآي. إذ لا يتصور أن أم سلمة سمعت جميع القرآن من الرسول ﷺ.

(١) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان (٢: ٢٤٧).

(٢) ينظر: جمال القراء (٢: ٥٥٣).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٣: ٩١١).

ويجاب عن هذا بأن هذا التوجيه وإن كان له حظ من النظر، إلا أن في الحديث زيادة معنى تدل على أن الوقف على رؤوس الآي ولو تعلقت بما بعدها.

وذلك مذكور في الرد على التعليل الأول.

(٤) أن ما نقل عن القراء، وهم أئمة الرواية في هذا الشأن، يدل على أن الوقف على رؤوس الآي ليس سنة راتبة.

فقد كان منهم من يراعي حسن الابتداء والوقف، كأبي عمرو، وعاصم، ونافع، وكانوا يراعون ذلك حسب المعنى.  
وكان الكسائي (ت: ١٨٩) يراعي حسن الوقف.

وبعضهم كان يراعي الوقف على رؤوس الآي، كابن كثير، وأبي عمرو، وكان يقول: هو أحب إليّ.

وبعضهم كان يقف حيث ينقطع به النفس، كحمزة، وابن كثير، إلا أنه يتعمد الوقف على ثلاث آيات، قال: «إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] (١)، وعلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، لم أبال بعدها وفتت أم لم أوقف» (٢).

(١) قرأها ابن كثير وأبو عمرو وخلف وشعبة بخلاف عنه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهُمَا إِذَا جَاءَتْهُمَا﴾، بكسر همزة إن. انظر: النشر (٢/ ٢٦١).

(٢) النشر (١: ٢٣٨).

والباقون كانوا يراعون حسن الحالتين<sup>(١)</sup>.

فهذه المذاهب عندهم تدل على أنهم لم يروا في الوقف مذاهباً واحداً، بل كان لهم فيه مذاهب.

وهذا يعني أن في الوقف مذاهب عنهم غير الوقف على رؤوس الآي، وكان من مذهب بعضهم مراعاة المعنى، كنافع، فقد ورد عنه حكمه بالتمام على قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٣٢].

قال الداني: «وقال نافع: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ تمام، فجعل ﴿مِنْ﴾ صلة لـ ﴿الْتَدْمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] أو قوله: ﴿فَأَصْبَحَ﴾<sup>(٢)</sup> «...»<sup>(٣)</sup>.

فهذا المثال يدل على أنه كان يراعي المعنى، فإذا لم يتم على رأس الآية وصل ليتم المعنى.

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن ما ورد عنهم من اختلاف في مذاهبهم في الوقف يدل على أن ذلك كان اجتهاداً منهم، ولا يلزم أنه بلغهم سنة الوقف، خاصة أن الرواية لم تأت عن قراء الصحابة، إذ لو بلغهم لكانوا أحرص على اتباعها.

هذا مع ورود الوقف على رؤوس الآي عن بعضهم كما سبق.

(١) ينظر: النشر (١: ٢٣٨).

(٢) سياق الآية: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ التَّدْمِينَ﴾.

(٣) المكتفى (ص: ٢٣٨-٢٣٩)، وينظر قوله في القطع والانتناف (ص: ٢٨٦).

القول الثاني: من يرى أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ويرى أن الأولى الوقف عليها، ولو تعلق بها بعدها.

والقائلون بهذا القول على قسمين:

منهم من استدل بالحديث على سنية الوقف على رؤوس الآي دون تعرض لما إذا كانت مرتبطة بها بعدها.

ومنهم من ذكر عنهم أن مذهبهم أن الوقف على رؤوس الآي سنة، ولو ارتبطت بها بعدها، وإليك تفصيل ذلك:

كان الوقف على رؤوس الآي مذهباً في القراءة لابن كثير المكي (ت: ١٢٠)، وأبي عمرو البصري (ت: ١٢٠)<sup>(١)</sup>، وعلي بن سليمان الأخفش (ت: ٣١٥)<sup>(٢)</sup>، وابن مقسم (ت: ٣٥٤)<sup>(٣)</sup>.

وذهب إلى سنية الوقف على رؤوس الآي وإن تعلقت بها بعدها

(١) ينظر حكاية مذهبها في النشر (١: ٢٣٨).

(٢) ينظر: القطع والانتاف (ص: ١١٤).

وعلي بن سليمان الأخفش، أبو الحسن، الأخفش الصغير، النحوي، كان مؤدباً لأبناء الوزير إبراهيم بن المدبر، وله مع ابن الرومي الشاعر أحاديث كان يهجوها، وكان الأخفش يفتخر بذلك، قدم مصر، ثم رحل إلى حلب، ومات ببغداد سنة ٣١٥، وقيل غير ذلك. إنباه الرواة (٢: ٢٧٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٢٤٠).

وابن مقسم هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، الامام أبو بكر البغدادي، المقرئ، النحوي، كان يُقرئ بكل ما صح لغة ووافق الرسم، وإن لم ترد به الرواية، واستتيب في ذلك، وقيل إنه لم يرجع عنه، والله أعلم، توفي سنة ٣٥٤. معرفة القراء الكبار (١: ٣٠٦)، وغاية النهاية (٢: ١٢٣).

الخليمي (ت: ٤٠٣)<sup>(١)</sup>، والداني (ت: ٤٤٤)<sup>(٢)</sup>، والبيهقي (ت: ٤٥٨)<sup>(٣)</sup>، وابن القيم (ت: ٧٥١)<sup>(٤)</sup>، وابن الجزري (ت: ٨٣٣)<sup>(٥)</sup>، والأشموني (في القرن ١١)<sup>(٦)</sup>، وذكره الزركشي (ت: ٧٩٤) غير معترض عليه<sup>(٧)</sup>.

ومن اعتد بالحديث مطلقاً دون تحديد هذه المسألة النحاس (ت: ٣٣٨)<sup>(٨)</sup>، وأبو الكرم المبارك بن فاخر (ت: ٥٠٥)<sup>(٩)</sup>، والغزال (ت: ٥١٦)<sup>(١٠)</sup>، وأبو العلاء الهمداني (ت: ٥٦٩)<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان (٢: ٢٤٧).

والخليمي: الحسين بن الحسن بن محمد التجاري، أبو عبد الله الخليمي، أحد الأذكياء الموصوفين، ومن أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، له مصنفات نفيسة، منها: المنهاج في شعب الإيمان، وقد نقل منه البيهقي كثيراً، توفي الخليمي سنة ٤٠٣. سير أعلام النبلاء (١٧: ٢٣١)، وطبقات السبكي (٤: ٣٣٣).

(٢) المكتفى (ص: ١٤٥-١٤٦).

(٣) شعب الإيمان (٥: ٥٢٨).

(٤) زاد المعاد (١: ٣٣٧). وابن القيم هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو عبد الله، شمس الدين، الشهير بابن قيم الجوزية، الحنبلي، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، صاحب التأليف السائرة؛ كإغاثة اللفهان وغيره، توفي سنة ٧٥١. ينظر: ابن قيم الجوزية، حياته، وآثاره، للشيخ بكر أبو زيد.

(٥) النشر (١: ٢٢٦-٢٢٩).

(٦) منار الهدى، ط: مكتبة الحلبي (ص: ١٢).

والأشموني: أحمد بن عبد الكريم، كان حياً في أواخر القرن الحادي عشر الهجري. انظر مقدمة تحقيق كتابه، ط: دار المصحف (ص: ٨).

(٧) ينظر: البرهان (١: ٣٥٠).

(٨) القطع والائتلاف (ص: ٧٨).

(٩) جمال القراء (٢: ٥٥٢).

(١٠) ينظر قوله في كتابه: الوقف والابتداء (١: ١٩٣). والغزال: علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسن النيسابوري، المعروف بابن الغزال، إمام، مقرب، متقن لوجوه القراءات، له تصانيف في النحو والقراءات، منها كتاب الوقف والابتداء، توفي سنة ٥١٦. التحبير في المعجم الكبير (٢: ٥٦٣)، وغاية النهاية (١: ٥٢٤).

(١١) ينظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤، ١٨١، ٥٣١).

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) - بعد تعريف الحسن - : «يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١) - بعد أن ذكر حديث أم سلمة - : «وهذا هو الأفضل، الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، وذهب بعض القراء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها. واتباع هدي النبي وسنته أولى»<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد أطال الحلبي (ت: ٤٠٣) في تقرير هذا المعنى، وذكر دلالات الحديث، ومنها:

(١) - «أن أم سلمة لم تقل إن رسول الله يقطع فاتحة الكتاب آية آية وإنما قالت: كان يقطع قراءته، فدخل في ذلك جميع ما كان يقرؤه من القرآن، وإنما ذكرت فاتحة الكتاب لتبين صفة التقطيع، أو لأنها أم القرآن يغني ذكرها عن ذكر ما بعدها، كما تغني قراءتها في الصلاة عن قراءة غيرها في جواز الصلاة، وإلا فالتقطيع عامٌ بجميع القراءة، هذا ظاهر الحديث، وبالله التوفيق»<sup>(٣)</sup>.

(٢) - «أن قوله عز وجل ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ليس بكلام مستأنف، ولكن تفسير للصراط المستقيم. وقد ثبت في السنة أن ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾

(١) النشر (١: ٢٢٦، ٢٢٩)، وينظر: منار الهدى (ص: ١٢).

(٢) زاد المعاد (١: ٣٣٧).

(٣) المنهاج (٢: ٢٤٦-٢٤٧). وقد سبق ذكر مفهوم هذه المسألة من الحديث عند من يقول بتتبع المعاني.

[الفاتحة: ٦] موضع وقف، فثبت بذلك أن الوقف يختص بانتهاء الآية لا باستتمام المعنى<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر الحلبي (ت: ٤٠٣) بعد ذلك ما يدل على تقرير هذا المعنى، وذكر خلال ذلك اعتراضات تردُّ على ما قال، وأجاب عنها<sup>(٢)</sup>.

والنفس إلى هذا القول أميل، وإن من أقوى أدلته: أن الوقف قد ثبت على ﴿الْمَلَكِيَّتِ﴾ [الفاتحة: ٢]، وما بعده متعلق به تعلقاً لفظياً، وكذا الوقف على ﴿الرَّجِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، والوقف على ﴿الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة: ٦]، وما دام الحال في قراءة النبي ﷺ هذه المواضع هكذا، فإنه يقاس عليه غيره من المواضع، لو لم يكن قول أم سلمة: «كان يقطعُ قراءته»، أما وقد قالت كذا، فإنه يقوي مذهب من قال: يوقف على رأس الآية، ويقطع اعتراض الآخرين الذين جعلوا المفهوم من قولها: «قراءته» على الغالب لا الدوام والعموم، والله أعلم.

وإن مما يُستأنس به في تقوية هذا المذهب: أن ابن مسعود لما قرأ على رسول الله ﷺ سورة النساء، ووصل إلى قوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]<sup>(٣)</sup>، أمره ﷺ أن يقطع القراءة على هذا الموضع، فقال: «حسبك».

ولو كان تتبع المعاني مما يحرص عليه رسول الله ﷺ، لما أمر ابن مسعود أن

(١) المنهاج (٢: ٢٤٧).

(٢) انظر: المنهاج (٢: ٢٤٧-٢٥٦).

(٣) رواه البخاري وغيره، انظر: فتح الباري، ط: الريان (٨: ٩٨-٩٩).



يقطع قبل تمام المعنى؛ لأن قوله تعالى بعدها: ﴿يَوْمَ يَذِيذُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا  
الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] متعلق بها. وهذه  
الآية ينتهي المقطع، ويكون الوقف تامًا؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا  
تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى...﴾ [النساء: ٤٣] نداءً للمؤمنين، والنداء يدل على  
انقطاع الجملة عما قبلها، والابتداء بأمر جديد، والله أعلم.

## الفصل الثاني نشأته، والمؤلفات فيه

- المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء.
- المبحث الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء.



## المبحث الأول: نشأة علم الوقف والابتداء

إن البحث عن نشأة كثير من العلوم الإسلامية يُربط بعهد رسول الله ﷺ، أو بعصر الصحابة الكرام، لكن بعض هذه العلوم قد لا يوجد فيه إلا أمثلة تدلُّ على أصله، ثم يأخذ ذلك العلم في النماء حتى تصير له أصول ومؤلفات.

ويحرص علماء كلِّ فنٍّ أن يجدوا في كلام الرسول ﷺ ما يشير إلى العلم الذي يتحدثون فيه، فإن لم يجدوا نزلوا إلى المأثور عن الصحابة، وبحثوا في أصوله عندهم، فإن لم يجدوا نزلوا إلى التابعين وأتباعهم.

وقد ذكر بعض المؤلفين أصل هذا العلم في سنة الرسول ﷺ، وفيما أثر عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، وسأورد ما ذكره من الأحاديث والآثار، وما يدخل في بابها.

### أولاً: الآثار التي استدلَّ بها علماء الوقف

١- استدلَّ النحاس (ت: ٣٣٨) بما أخرجه عن عدي بن حاتم قال: جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ، فتشهد أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما. فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت، فقم»<sup>(١)</sup>.

قال النحاس: «كان ينبغي أن يصل كلامه: «ومن يعصهما فقد غوى»، أو يقف على «ورسوله فقد رشد»، فإذا كان هذا مكرهًا في الخطب وفي الكلام

(١) القطع والائتاف (ص: ٨٨).

الذي يكلم به بعض الناس بعضاً، كان في كتاب الله عز وجل أشد كراهة...»<sup>(١)</sup>.

وقال الداني: «ففي هذا الخبر إيذان بكراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته، ويدل على المراد منه؛ لأنه ﷺ إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح؛ إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ولم يفصل بين ذلك، وإنما كان ينبغي له أن يقطع على قوله: «فقد رشد»، ثم يستأنف بعد ذلك ويصل كلامه إلى آخره فيقول: «ومن يعصها فقد غوى».

وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستبشعاً في الكلام الجاري بين المخلوقين فهو في كتاب الله عز وجل الذي هو كلام رب العالمين أشد كراهة واستبشاعاً، وأحق وأولى أن يُجتنب»<sup>(٢)</sup>.

وهذه الرواية التي وردت عند النحاس ومن تبعه من علماء الوقف مخالفة لما رواه أهل الحديث، فقد أخرج مسلم عن عدي بن حاتم أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصها فقد غوى.

فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت. قل: ومن يعص الله ورسوله»<sup>(٣)</sup>.

(١) القطع والائتلاف (ص: ٨٨).

(٢) المكتفى (ص: ١٣٤).

(٣) صحيح الإمام مسلم (٢: ٥٩٤)، وقد أخرجه الإمام أحمد (٤: ٢٥٦)، وأبو داود؛ عون المعبود (١٣: ٣٢٦)، والنسائي (٦: ٩٠)، والحاكم في مستدرکه (١: ٤٢٦).

وهذه الرواية مفسرة، وليس كما هو الحال في رواية علماء الوقف، والمقدم هنا رواية أهل الحديث، فهُم أصحاب هذا الشأن، ولم يرد في رواياتهم أن الخطيب وقف على: «ومن يعصها»، ثم إن الرسول ﷺ استدرك عليه جمع الضميرين العائدين عليه وعلى الله، فقال له: «قل: ومن يعص الله ورسوله»، وهذا الاستدراك مفسر لقوله ﷺ: «بئس الخطيب أنت»<sup>(١)</sup>، وعلى هذا، ففيما ذهب إليه

(١) قال العظيم آبادي: «ومن يعصها: فيه جواز التشريك بين ضمير الله تعالى ورسوله، ويؤيد ذلك ما ثبت في الصحيح عنه ﷺ بلفظ: «أن يكون الله تعالى ورسوله أحب إليه مما سواهما»، وما ثبت أيضاً أنه ﷺ أمر منادياً ينادي يوم خيبر: «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلي».

وأما ما في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي من حديث عدي بن حاتم أن خطيباً خطب عند النبي ﷺ فقال: «من يطع الله تعالى ورسوله فقد رشد، ومن يعصها فقد غوى، فقال له ﷺ: بئس الخطيب أنت، قل: من يعص الله تعالى ورسوله فقد غوى» فمحمول على ما قال النووي من أن سبب الإنكار عليه أن الخطبة شأنها البسط والإيضاح، واجتناب الإشارات والرموز.

قال: ولهذا ثبت أن رسول الله ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتفهم عنه. قال: وإنما ثنى الضمير في مثل قوله: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما» لأنه ليس خطبة وعظ، وإنما هو تعليم حكم، فكل ما قل لفظه كان أقرب إلى حفظه بخلاف خطبة الوعظ فإنه ليس المراد حفظها، وإنما يراد الاعتاظ بها.

ولكنه يرد عليه: أنه قد وقع الجمع بين الضميرين منه ﷺ في حديث الباب، وهو وارد في الخطبة لافي تعليم الأحكام.

وقال القاضي عياض وجماعة من العلماء: إن النبي ﷺ إنما أنكر على الخطيب تشريكه في الضمير المقتضي للتسوية، وأمره بالعطف تعظيماً لله تعالى بتقديم اسمه، كما قال ﷺ في الحديث الآخر: «لا يقل أحدكم ما شاء الله و شاء فلان، ولكن ليقل ما شاء الله ثم ما شاء فلان»، ويرد على هذا ما قدمنا من جمعه ﷺ بين ضمير الله وضميره.

ويمكن أن يقال: إن النبي ﷺ إنما أنكر على ذلك الخطيب التشريك؛ لأنه فهم منه اعتقاد التسوية، فنبهه على خلاف معتقده، وأمره بتقديم اسم الله تعالى على اسم رسوله؛ ليعلم بذلك فساد ما اعتقده «عون المعبود (٣: ٣١٤).

من استدلل بهذا الحديث على علم الوقف = نظر، والله أعلم.

٢ - وعن أبي بن كعب قال: قال النبي ﷺ: «يا أبا، إني أقرئت القرآن فقليل لي: على حرف أو حرفين، فقال الملك الذي معي: قل على حرفين، قلت: على حرفين، فقليل لي: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذي معي: قل على ثلاثة، قلت على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سميعا عليما عزيزا حكيما ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب»<sup>(١)</sup>.

وأسند النحاس (ت: ٣٣٨) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، اقرؤوا ولا حرج، ولكن لا تحتموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

قال النحاس (ت: ٣٣٨): فهذا تعليم التمام توقيفاً من رسول الله ﷺ بأنه لا ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب ويفصل من بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب، نحو: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ ولا ينبغي أن يقول: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ [الإنسان: ٣١]<sup>(٢)</sup>؛ لأنه منقطع مما قبله منصوب بإضمار فعل؛ أي «ويعذب الظالمين» أو «وأعد للظالمين»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤): «فهذا تعليم التمام من رسول الله ﷺ عن

(١) سنن أبي داود (٢: ٧٦).

(٢) الآية بنامها: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

(٣) القطع والائتلاف (ص: ٨٩).

جبريل عليه السلام إذ ظاهره دال على أنه لا ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، وتفصل مما بعدها، إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب.

وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، وتفصل مما بعدها أيضًا إذا كان بعدها النار والعقاب، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ﴿هنا الوقف، ولا يجوز أن يوصل بقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(١)</sup> ويقطع على ذلك وتختم به الآية.

ومثله: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ ﴿هنا الوقف، ولا يجوز الوصل بقوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ويقطع على ذلك.

وكذلك: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ ﴿هنا التمام، ولا يجوز أن يوصل ذلك بقوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويقطع عليه، ويجعل خاتما للآية، وكذلك ما أشبهه»<sup>(٤)</sup>.

٣- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته:

(١) تمام الآيات ﴿بِكُلِّ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١-٨٢].

(٢) تمام الآية: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

(٣) تمام الآيات: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ وَرَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٦-٧].

(٤) المكتفى (ص: ١٣٢-١٣٣).



﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكِ﴾  
يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(١)</sup>.

قال النحاس: «ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآي، وأكثر أو أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي؛ نحو: الواقعة والشعراء، وما أشبههما»<sup>(٢)</sup>.

٤- وعن القاسم بن عوف الشيباني قال سمعت ابن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فتتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده فيها، كما تعلمون أنتم القرآن. ثم قال: لقد رأيت رجلاً يؤتى أحدهم القرآن، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه، ينشره نثر الدقل»<sup>(٣)</sup>.

قال النحاس (ت: ٣٣٨): «فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن، وقول ابن عمر: «لقد عشنا برهة من الدهر» يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة»<sup>(٤)</sup>.

وقال الداني (ت: ٤٤٤): «ففي قول ابن عمر: دليل على أن تعليم ذلك توقيف

(١) قال الدارقطني إسناده صحيح.

(٢) القطع والانتاف (ص: ٨٧).

(٣) قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. المستدرک (١: ٩١).

(٤) القطع والانتاف (ص: ٨٧).

من رسول الله ﷺ، وأنه إجماع من الصحابة رضوان الله عليهم<sup>(١)</sup>.

وهذه الجملة من كلام ابن عمر تحمل تفسيراً آخر، فإذا نظرت إلى سياق الأثر وجدته يتحدث عن العمل، ويدل على ذلك قوله: «وإن أحدنا ليؤتى الإيذان قبل القرآن» وقد نعى في نهاية خبره على القارئ الذي ينثره نثر الدقل، فلا يتعظ بما فيه من المواعظ، ولا يتدبر ما فيه من الأخبار والأحكام والآداب وغيرها، وهذا - فيما يظهر - مراده بقوله: «ما ينبغي أن يوقف عنده»، والله أعلم.

وإذا صحَّ أن هذا التخريج هو مراد ابن عمر، فإنه لا يكون في هذا الخبر دلالة على علم الوقف والابتداء، والله أعلم.

### ثانياً: عبارات السلف في الوقف

إذا كان بعض هذه الآثار عليها اعتراض من جهة دلالتها على علم الوقف والابتداء، فإنَّ في المنثور من أقوال السلف ما يشير إلى هذا العلم، ومن الأمثلة الواردة عنهم ما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ، وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

(١) المكتفى (ص: ١٣٤ - ١٣٥).

عن ابن عباس، قال: «قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾: فانقطع الكلام»<sup>(١)</sup>.

٢- قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

قال السيوطي: «وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾، قال: هذه مفصولة. (ومن في الأرض طوعاً وكرهاً)»<sup>(٢)</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [الحديد: ١٩].

عن ابن عباس في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ قال: هذه مفصولة ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾.

وعن أبي الضحى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

وعن الضحاك قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ هذه

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٥: ١٨٣).

(٢) الدر المنثور (٢: ٢٥٤).

مفصولة، ساءهم الله صديقين بأنهم آمنوا بالله وصدقوا رسوله، ثم قال:

﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

٤- قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ \* وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

[الرحمن: ٢٦-٢٧].

قال السيوطي (ت: ٩١١): «وصح عن الشعبي أنه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾.

قلت: أخرجه ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>.

٥- قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ مَثَلٍ. كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

قال ابن جريج: أخبرني عبد الله بن كثير أنه سمع مجاهدا يقول: «﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ قال: ما أطاقت مألها فاحتمل السيل زبدا رابيا، قال: انقضى الكلام، ثم استقبل، فقال: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُ مَثَلٍ﴾ قال: المتاع: الحديد والنحاس والرصاص وأشباهه ﴿زَبَدٌ مِثْلُ مَثَلٍ﴾ قال: خبث ذلك مثل زبد السيل. قال: وأما ما ينفع الناس فيمكث في

(١) الآثار في تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٧: ٢٣٠ - ٢٣١).

(٢) الإقناع (١: ٢٢٢).

الأرض فأما الزبد فيذهب جفاء، قال: فذلك مثل الحق والباطل»<sup>(١)</sup>

٦- قوله تعالى ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

قال الطبري: «حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: أخبرنا عبيد قال: سمعت الضحاك يقول في قوله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾: قال الله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ إلى ﴿مُحْسِنِينَ﴾ [الذاريات: ١٥-١٦]؛ كانوا قليلا، يقول: المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة، ثم استأنف فقال: ﴿مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٧- قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُم \* طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوَّ صَدَقُوا اللَّهُ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠-٢١].

قال الطبري: «حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا ابن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمَّ﴾ قال: هذه وعيد، ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمَّ﴾، ثم انقطع الكلام، فقال: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

٨- قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٣: ١٣٥).

(٢) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٦: ١٩٩).

(٣) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٢٦: ٥٥).

رَبَّهُمَا لَيْنَءَاتَيْنَا صَلِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ \* فَلَمَّآءَاتَهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿[الأعراف: ١٨٩-١٩٠].

عن السدي قال: «هذا من الموصول والمفصول؛ قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَا ءَاتَهُمَا﴾ في شأن آدم وحواء، ثم قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، قال: عما يشرك المشركون، ولم يعنها»<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي: «وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه فصل بين آية آدم خاصة في آلهة العرب.

وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي حاتم عن أبي مالك في الآية قال: هذه مفصولة، أطاعاه في الولد. ﴿فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه لقوم محمد»<sup>(٢)</sup>.

٩- قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلِدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

قال الداني: «حدثنا محمد بن عبد الله المري، قال حدثنا أبي، قال حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا أبو داود، حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]؛ أي: أنزل خيرًا، قال: ثم انقطع الكلام، ثم قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾: آمنوا ﴿فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾: الجنة»<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٩: ١٤٩).

(٢) الدر المنثور (٣: ٦٢٦).

(٣) المكتفَى (ص: ٣٥٠-٣٥١).

### ملاحظات على عبارات السلف الواردة في الوقوف:

١- أن الوقف عند مفسري السلف تابع للمعنى (أي: التفسير)، كما يظهر من الروايات الواردة عنهم.

والمراد أنهم نبهوا على الوقف لارتباطه بالتفسير، فهم فهموا المعنى، ثم حكوا الوقوف بناءً على ما فهموا، فالتفسير أولاً، والوقف ثانياً.

ولم يظهر في آثارهم ارتباط هذه العبارات بالقراءة، سوى ما ورد عن الشعبي، لكن يمكن الاستفادة من هذه الروايات في تأصيل هذا العلم، والتنبيه على وروده عن السلف، واعتنائهم به على أنه أثر من آثار التفسير، والله أعلم.

٢- أن مفسري السلف لم يتبعوا الوقوف في القرآن كما تبعه من جاء بعدهم.

٣- أن مصطلحات الوقف المتعددة لم تظهر عند مفسري السلف.

٤- أنه يمكن أن يُذكر من عبارات السلف ما يكون عنواناً لهذا العلم، ومن العناوين المستنبطة من عباراتهم:

القطع والاستئناف. المقطوع والموصول. المقطوع والمفصول. الموصول والمفصول.

ثالثاً: مذاهب القراء في الوقف والابتداء:

لقد اعتنى القراء بهذا العلم، حتى صار يُنسب إلى علم القراء، والأمر ليس كذلك - كما سبق ذكره - لأن هذا العلم صادر عن المعنى لا الأداء، وإنما يستفيد منه أهل الأداء بعد توقيفهم عليه.

وقد كتب فيه أئمة القراء، كما سيأتي ذكرهم في المؤلفات في الوقف والابتداء، وكان لهم بهذا العلم مزيد اعتناء، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «وصحَّ - بل تواتر عندنا - تعلُّمُه والاعتناء به من السلف الصالح؛ كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر بعد ذلك مذاهب القراء في الوقف والابتداء، فقال: «لابدَّ من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء ليعتمد في قراءة كلِّ مذهبه.

فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك.

وابن كثير روينا عنه نصّاً أنه كان يقول: إذا وقف في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعلى قوله: ﴿وَمَا يَشْعُرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وعلى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وفتت أم لم أقف.

وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي<sup>(٢)</sup> أنه كان يراعي الوقف على رؤوس الآي، ولا يعتمد في أوساط الآي وفقاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

(١) النشر (١: ٢٢٥).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، أبو الفضل العجلي، المقرئ، قال أبو سعد السمعاني: كان مقرئاً، فاضلاً كثير التصانيف، حسن السيرة، زاهداً متعبداً، كان جوالاً كثير الترحال، صنّف جامع الوقوف، وهو أول من نبه على وقف المراقبة (أي: التعانق)، كما قال ابن الجزري، توفي سنة ٤٥٤. معرفة القراء الكبار (١: ١٤٧)، وغاية النهاية (١/ ٣٦١)، والنشر (١: ٢٣٨).



وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يعتمد الوقف على رؤوس الآي، ويقول: هو أحب إليّ<sup>(١)</sup>.

وذكر عنه الخزاعي<sup>(٢)</sup> أنه كان يطلب حسن الابتداء.

وذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يُراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء.

وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وحمة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقليل: لأنَّ قراءته التحقيق والمدُّ الطويل فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي، وعندني أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة، فلم يكن يعتمد وقفاً معيناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان لأجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة.

والباقون كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، كذا حكى عنهم غير واحد، منهم: الإمامان أبو الفضل الخزاعي، والرازي، رحمهما الله<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر المكتفى أيضاً (ص: ١٤٦).

(٢) محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي، أبو الفضل، الجرجاني، المقرئ، كان أحد من جال في الآفاق، ولقي الكبار، ونزل أمل، قيل إنه وضع كتاباً في الحروف نسبة إلى أبي حنيفة، وردَّ هذه التهمة ابن الجزري، وقال: «لم تكن عهداً الكتاب عليه، بل على الحسن بن زياد، كما تقدم، وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم»، وألَّف الخزاعي كتباً في القراءات، كالواضح والمتهى وتهذيب الأداء، توفي سنة ٤٠٨. معرفة القراء (١: ٣٨٠)، وغاية النهاية (٢: ١٠٩).

(٣) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨).

## المبحث الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء

بعد بيان نشأة هذا العلم، وما ورد من آثارٍ في ذلك، فإن الحديث هنا سيكون موصولاً به، وسيكون على قسمين: بداية التأليف في هذا العلم، والمؤلفات فيه، سواءً أكانت مستقلة، أم ضمن كتبٍ أخرى.

### الأول: بداية التأليف في علم الوقف والابتداء

بعد مطالعة كتب التراجم، وفهارس الكتب المخطوطة، وغيرها، ظهر أن هذا العلم برزت بوادره مبكرة في عهد الصحابة والتابعين، كما في الأمثلة الواردة عنهم في المبحث السابق.

بل ذكر بعض المؤلفين عبارة عن الحسن البصري التابعي (ت: ١١٠) تحتل أنه كان ملتماً بمصطلحاته، فقد جاء عند أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨): «وقرأ الحسن: ﴿لَابْشُرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢]<sup>(١)</sup>، قال هذا وقف تام؛ أي: يقول المجرمون: حجراً، كلمة كانت تقولها العرب عند الفزع؛ أي: نستعيد بالله<sup>(٢)</sup>».

أما التأليف في هذا العلم، فقد ظهر مبكراً، حيث أُلّف فيه من أصحاب المائة الأولى؛ منهم: عبد الله بن عامر اليحصبي (ت: ١١٨)، أُلّف كتاباً في مقطوع القرآن

(١) في نسخة الكتاب، ويقول حجراً، ويظهر أنه خطأ، والله أعلم.

(٢) القطع والانتشاف (ص: ٥٢٠). وينظر: إيضاح الوقف (٢: ٨٠٤)، والمكتفى (ص: ٢١٧، ٦٣٨).

وموصوله<sup>(١)</sup>، وشيبة بن نصّاح (ت: ١٣٠) له كتاب الوقوف<sup>(٢)</sup>.

وقد قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في ترجمته لشيبة بن نصّاح (ت: ١٣٠): «وهو أول من ألف في الوقوف، وكتابه مشهور»<sup>(٣)</sup>.

وقال في ترجمة محمد بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨): «وكتابه في الوقف والابتداء أول ما ألف وأحسن»<sup>(٤)</sup>.

وقد أغرب في هذا - رحمه الله تعالى - خاصة أنه نصّ على أولية شيبة (ت: ١٣٠)، وترجمته قبل ترجمة ابن الأنباري (ت: ٣٢٨).

أما ما ذكره عن أولية شيبة (ت: ١٣٠) في التأليف، فهو محتمل؛ لأن الذين ذكروا معه كانوا معاصرين له، فيحتمل أن ابن الجزري (ت: ٨٣٣) اطّلع على ما يدلُّ على أولية شيبة (ت: ١٣٠)<sup>(٥)</sup>، وقد يكون لم يبلغه ما ألفه معاصروه، فحكم بذلك، والله أعلم.

والمقصود أن التأليف بدأ في أهل القرن الأول، ثم انتشر بعدهم.

(١) هذا المصطلح يحتمل أن يكون مراداً به علم الوقف والابتداء، ويحتمل أن يكون مراداً به موصول الألفاظ ومفصولها في الرسم؛ كلفظ «إنّا» موصولة، وتكتب «إنّ ما» مفصولة، والله أعلم.

(٢) شيبة بن نصّاح بن سرجس، مولى أم سلمة، إمام تابعي ثقة، مقرئ المدينة مع أبي جعفر القارئ، وكان قاضياً، دعت له أم المؤمنين عائشة وأم سلمة بأن يُعلّم القرآن، توفي سنة ١٣٠. غاية النهاية (٣٣٠/١).

(٣) غاية النهاية (١: ٣٣٠).

(٤) غاية النهاية (٢: ٢٣١).

(٥) ينظر: مقدمة الدكتور عبد الكريم العثمان لكتاب الوقف والابتداء، للغزال (رسالة دكتوراه) ص: ٨.

ومما يلاحظ أن أكثر المؤلفين في هذا العلم من القراء والنحاة، كما سيظهر من ذكر المؤلفات الخاصة بهذا العلم.

### الثاني: المؤلفات في علم الوقف والابتداء

المدونات في علم الوقف والابتداء تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المؤلفات الخاصة بهذا العلم.

القسم الثاني: المؤلفات التي ضمّنت هذا العلم فيها.

وسأذكر ما أجده من كتب المؤلفات الخاصة، مع ذكر أمثلة للقسم

الثاني.

### القسم الأول: المؤلفات الخاصة بهذا العلم

سأذكر في هذا القسم المؤلفات حسب تسلسل وفيات أصحابها، مع ذكر

المؤلف والمؤلف وسنة وفاته<sup>(١)</sup>.

١ - كتاب المقطوع والموصول، لعبد الله بن عامر اليحصبي (ت: ١١٨)<sup>(٢)</sup>.

(١) استفدت كثيراً ممن رصد المؤلفات قبلي، وهم الدكتور يوسف مرعشلي في تحقيقه لكتاب المكتفى للداني، والدكتور عبد الكريم العثمان في تحقيقه لكتاب الغزّال، والدكتور محمد العيدي في تحقيقه لكتاب السّجاوندي، والدكتور سليمان الصقري في تحقيقه لكتاب أبي العلاء الهمداني، وقد زدت عليهم ذكر ثلاثين كتاباً وجدت بعضها في مقدمة تحقيق كتاب الهبطي (تقييد الوقف)، ووجدت غيرها خلال بحثي في كتب التراجم وغيرها، والله الموفق.

(٢) الفهرست (ص: ٥٥).

- ٢- الوقوف، لشيبة بن نصاح (ت: ١٣٠)<sup>(١)</sup>.
- ٣- الوقف والابتداء، لأبي عمرو بن العلاء المازني (ت: ١٥٤)<sup>(٢)</sup>.
- ٤- الوقف والابتداء، لحمزة بن حبيب الزيات (ت: ١٥٦)<sup>(٣)</sup>.
- ٥- وقف التهام، لنافع بن عبد الرحمن المقرئ (ت: ١٦٩)، وكتابه مشهور، وقد نقل منه النحاس (ت: ٣٣٨)<sup>(٤)</sup>، والداني (ت: ٤٤٤)<sup>(٥)</sup>.
- ٦- الوقف والابتداء الكبير، والوقف والابتداء الصغير، كلاهما لمحمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي، الكوفي (ت: ١٧٠)<sup>(٦)</sup>.
- ٧- كتاب مقطوع القرآن وموصوله، لعلي بن حمزة الكسائي، إمام أهل الكوفة في النحو، وأحد القراء السبعة (ت: ١٨٩)<sup>(٧)</sup>.
- ٨- الوقف والابتداء، ليحيى بن المبارك، المعروف باليزيدي (ت: ٢٠٢)<sup>(٨)</sup>.
- ٩- وقف التهام، ليعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، أحد القراء العشرة (ت: ٢٠٥)<sup>(٩)</sup>.

(١) غاية النهاية (١: ٣٣٠).

(٢) تاريخ التراث العربي (١: ٢٢)، وقال فؤاد سزكين: «قد ظلّ متداولاً حتى القرن الخامس الهجري».

(٣) الفهرست (ص: ٥٥)، وقد ذكر له كتاباً في المقطوع والموصول (ص: ٥٥).

(٤) ينظر في القطع والانتشاف مثلاً (ص: ٧٥، ١٥٨).

(٥) ينظر في المكتفى مثلاً (ص: ١٨٠).

(٦) الفهرست (ص: ٩٦)، وكشف الظنون (٢: ١٤٧٠).

(٧) الفهرست (ص: ٥٥).

(٨) معجم الأدياء (٢٠: ٣١).

(٩) الفهرست (ص: ٥٤)، والقطع والانتشاف (ص: ٧٥).

- ١٠- الوقف والابتداء، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، النحوي، اللغوي، الكوفي (ت: ٢٠٧) (١).
- ١١- الوقف والابتداء، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، اللغوي، البصري (ت: ٢١٠) (٢).
- ١٢- وقف التمام، لسعيد بن مسعدة الأخفش، النحوي، البصري (ت: ٢١٥) (٣).
- ١٣- وقف التمام، لعيسى بن مينا، المعروف بقالون، أحد راويي نافع المدني (ت: ٢٢٠) (٤).
- ١٤- الوقف والابتداء، لضرار بن صُرد (ت: ٢٢٩) (٥).
- ١٥- الوقف والابتداء، لخلف بن هشام البزار، أحد القراء العشرة (ت: ٢٢٩) (٦).
- ١٦- الوقف والابتداء، لمحمد بن سعدان الضرير، المقرئ (ت: ٢٣١) (٧).

(١) الفهرست (ص: ٥٤)، وإنباه الرواة (٤: ١٦).

(٢) منار الهدى (ص: ٦).

(٣) الفهرست (ص: ٥٤)، وإيضاح المكنون (٢: ٧١٤).

(٤) المكتفى (ص: ٦١).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤). وضرار بن صُرد بن سليمان، أبو نعيم التميمي، الكوفي توفي سنة ٢٢٩. غاية النهاية (١: ٣٣٨).

(٦) الفهرست (ص: ٥٤).

(٧) الفهرست (ص: ٥٤)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٨٣). وقد طُبِعَ مؤخرًا في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، حققه الأستاذ أبو بشر محمد خليل رزق، عام ١٤٢٣ هـ.

- ١٧- وقف التمام، لروح بن عبد المؤمن الهذلي (ت: ٢٣٥) (١).
- ١٨- الوقف والابتداء، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت: ٢٣٧) (٢).
- ١٩- وقف التمام، لأبي المنذر نصير بن يوسف الرازي، النحوي (ت في حدود ٢٤٠) (٣). وقد بقي من هذا الكتاب نقولٌ موجودة في كتب الوقف بعده (٤).
- ٢٠- الوقف والابتداء، لهشام بن عمار بن نصر الشامي (ت: ٢٤٥)، أحد راويي ابن عامر الشامي (٥).
- ٢١- الوقف والابتداء، لحفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، المقرئ، النحوي (ت: ٢٤٦) (٦).
- ٢٢- المقاطع والمبادي، لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت: ٢٥٥) (٧).
- وكلامه في الوقف والإعراب منقول في كتب الوقف التي جاءت بعده، وخصوصاً ابن الأنباري (ت: ٣٢٨) الذي كان ينتقده كثيراً (٨).

(١) الفهرست (ص: ٥٤).

(٢) الفهرست (ص: ٥٤)، وإنباه الرواة (٢: ١٥١)، وهدية العارفين (٥: ٤٤٠).

(٣) الفهرست (ص: ٥٤).

(٤) انظر مثلاً: القطع والائتلاف (ص: ١٧٧)، وينظر مواطن وروده في فهرس الأعلام من كتاب القطع (ص: ٩١٣)، والمكتفي (ص: ٣٣٦).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤)، وفيه هشام بن عبد الله.

(٦) الفهرست (ص: ٥٤).

(٧) إنباه الرواة (٢: ٦٢).

(٨) انظر مثلاً: إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٨)، وينظر فهرس الأعلام من كتاب القطع (ص: ٨٩٦ - ٨٩٧)، فقد ورد اسمه كثيراً.

٢٣- الوقف، لأبي العباس الفضل بن محمد الأنصاري، عاش في منتصف القرن الثالث الهجري، وقد ردّ في كتابه هذا على أبي حاتم، ويوجد من كتابه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني الملحق (١٥٧٩ مخطوطات شرقية ٥٤) (١).

٢٤- الوقف والابتداء، لأبي عبدالله محمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهاني، المقرئ، اللغوي (ت: ٢٥٣) (٢).

٢٥- رسالة في الوقف اللازم في القرآن، لأبي وهب حسن بن وهب (ت: نحو ٢٨٠).

وتوجد مخطوطته في أوقاف الموصل ١٣ / ٢٠ (٥) (٣).

٢٦- الوقف والابتداء، لأبي بكر عبدالله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨٠) (٤).

٢٧- الوقف والابتداء، لمحمد بن عثمان بن مسبح الشيباني، الجعدي (ت: ٢٨٨) (٥).

(١) تاريخ التراث (١: ٤٢)، ومعجم الدراسات القرآنية (ص: ٣٦٥).

(٢) منار الهدى (ص: ٦)، والمكتفى (ص: ٦٣).

(٣) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١١).

وقد كنت أريد وضع عبد الله بن مسلم بن قتيبة بعده، لكثرة ما نقلوا عنه من الوقوف، غير أني لم أجد من نسب إليه كتاباً في الوقوف، فذكرته هنا، وينظر مثال لذلك في القطع والانتفا ٢٧٠، وينظر فيه فهارس الأعلام (ص: ٩٠٢)، ففيه ثبت بقول النحاس عنه.

(٤) سير أعلام النبلاء (ص: ١٣: ٤٠٤).

(٥) الفهرست (ص: ٥٤).



- ٢٨- وقف التمام، لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت: ٢٨٩) <sup>(١)</sup>.  
وقد بقي من هذا الكتاب نقول عند النحاس (ت: ٣٣٨) <sup>(٢)</sup>، والداني (ت: ٤٤٤) <sup>(٣)</sup>.
- ٢٩- الوقف والابتداء، لأحمد بن يحيى، المعروف بثعلب، إمام أهل الكوفة في اللغة (ت: ٢٩١) <sup>(٤)</sup>.
- ٣٠- الوقف والابتداء، لسليمان بن يحيى الضبي (ت: ٢٩١) <sup>(٥)</sup>.
- ٣١- الوقف والابتداء، لمحمد بن أحمد بن كيسان النحوي اللغوي (ت: ٢٩٩) <sup>(٦)</sup>.
- ٣٢- الوقف والابتداء، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت: ٣١١) <sup>(٧)</sup>.
- ٣٣- الوقف والابتداء، لأبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤) <sup>(٨)</sup>، وقد نقل الداني بعض أقواله في الوقف <sup>(٩)</sup>.

(١) القطع والانتاف (ص: ٧٥)، ومجلة المورد ٨م ٢ع ص ٥٠.  
(٢) ينظر: القطع والانتاف (ص: ١٨٢، ٢٥٠)، وينظر فهرس الأعلام (ص: ٨٨٦)، ففيه ثبت بوروده في صفحات كتاب النحاس  
(٣) ينظر المكتفى (ص: ١٦٩).  
(٤) إنباه الرواة (١: ١٣٦)، وكشف الظنون (٢: ١٤٧٠).  
(٥) الفهرست (ص: ٥٤).  
(٦) الفهرست (ص: ٥٤)، وإنباه الرواة (٣: ٥٩)، ومجلة المورد ٨م ٢ع ص ٤٨.  
(٧) كشف الظنون (٢: ١٤٧٠).  
(٨) منار الهدى (ص: ٦).  
(٩) انظر مثلاً المكتفى (ص: ١٦٢).

٣٤- إيضاح الوقف والابتداء، لمحمد بن القاسم بن بشار، ابن الأنباري (ت: ٣٢٨) <sup>(١)</sup>، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً إن شاء الله.

٣٥- بيان أوقاف الكفر، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، شيخ الماتريدية (ت: ٣٣٣) <sup>(٢)</sup>.

يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود، قسم المخطوطات تحت رقم (٢٨٦١ / ٤م)، ونسخة أخرى تحت رقم (٢٨٦١) / ٢مص ٤-١٢) <sup>(٣)</sup>.

وذكر له رسالة بعنوان (رسالة فيما لا يجوز الوقف عليه) <sup>(٤)</sup>، وقد تكون هي التي سبق ذكرها، لكن نُصِرَفَ في عنوانها، والله أعلم.

٣٦- الوقف والابتداء لمحمد بن محمد بن عباد، المقرئ، النحوي (ت: ٣٣٤) <sup>(٥)</sup>.

٣٧- القطع والائتناف، لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، النحوي المصري (ت: ٣٣٨) <sup>(٦)</sup>.

وهو من أشهر كتب الوقف، وهو مصدر لمعرفة أقوال من سبقه، حيث ضمّ الرواية عن جمع منهم، وله مصطلحات كثيرة في كتابه، لكنه لم يُعرّف بها.

(١) طبع الكتاب بتحقيق محيي الدين رمضان، من منشورات المجمع العلمي بدمشق.

(٢) معجم مصنفات القرآن (١: ٢١١).

(٣) معجم مصنفات القرآن (١: ٢١١).

(٤) الفهرس الشامل للتراث... مخطوطات التجويد (١: ٢٢).

(٥) كشف الظنون (٢: ١٤٧١).

(٦) طبع بتحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية عام ١٣٩٨ هـ.

- ٣٨- الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد بن أوس (ت: تقريباً ٣٤٠).  
ويوجد منه نسخة خطية في تركيا، مكتبة شهيد علي باشا، رقم ٣١<sup>(١)</sup>.
- ٣٩- كتاب الوقوف، لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، المعروف بوكيع (ت: ٣٥٠)<sup>(٢)</sup>.
- ٤٠- الوقف والابتداء، لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم، العطار، النحوي، واللغوي (ت: ٣٥٤)<sup>(٣)</sup>.
- ٤١- الوقف والابتداء، للحسن بن عبد الله بن المرزبان، السيرافي، النحوي (ت: ٣٦٨)<sup>(٤)</sup>.
- ٤٢- الوقف والابتداء، للحافظ المقرئ محمد بن عبد الرحمن الغزّال (ت: ٣٦٩) وقيل (٣٦٤)<sup>(٥)</sup>.
- ٤٣- الوقف والابتداء، للحافظ المقرئ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن سهل بن مخلد الأصبهاني (ت: ٣٦٩)<sup>(٦)</sup>.
- ٤٤- رسالة في وقف القرآن، لعلي بن إسحاق الأنطاكي (ت: ٣٧٧).

(١) تاريخ التراث العربي (١: ٤٦)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٧٩).

(٢) الفهرست (ص: ٤٨).

(٣) الفهرست (ص: ٥٠)، وذكر له كتاب عدد التمام.

(٤) الفهرست (ص: ٩٣)، وكشف الظنون (٢: ١٤٧٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦: ٢١٧).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣: ٩٦٤).

يوجد منه نسخة محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس، ضمن مجموع، به ١٢ رسالة تحت رقم ٤٢٠٣<sup>(١)</sup>.

٤٥- وقوف القرآن، لأحمد بن الحسين بن مهران، الإمام المقرئ (ت: ٣٨١)<sup>(٢)</sup>.  
وقد عدَّ له ياقوت (ت: ٦٢٦) غير هذا الكتاب، وهو كتاب الوقف والابتداء، وكتاب المقطع والمبادئ<sup>(٣)</sup>.

٤٦- الوقف والابتداء، لإسماعيل بن عباد بن العباس، المعروف بالصاحب الوزير (ت: ٣٨٥)<sup>(٤)</sup>.

٤٧- الوقف والابتداء، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢)<sup>(٥)</sup>.

٤٨- وقوف النبي ﷺ، لمحمد بن عيسى الأندلسي (ت: ٤٠٠)<sup>(٦)</sup>.

٤٩- شرف القراء في الوقف والابتداء في الوقف المنزل على خاتم الأنبياء، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زرعة بن زنجلة (من أعلام القرن الخامس)<sup>(٧)</sup>.

٥٠- الإبانة في الوقف والابتداء، لأبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي، الجرجاني (ت: ٤٠٨).

(١) معجم مصنفات القرآن (١: ٢٣٧).

(٢) معجم الأدباء (٣: ١٣).

(٣) معجم الأدباء (٣: ١٣، ١٤)، ولعل صحة عنوان الكتاب: المقاطع والمبادئ، والله أعلم.

(٤) إنباه الرواة (١: ٢٣٨).

(٥) معجم الأدباء (١٢: ١١٣).

(٦) كشف الظنون (٢: ٢٠٢٥)، ومعجم المؤلفين (١١: ١٠٣).

(٧) ينظر الكلام عنه في مقدمة الأستاذ سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات، لابن زنجلة، ط: مؤسسة الرسالة (ص: ٢٨).

- يوجد منه نسخة خطية في خزانة القرويين بفاس، تحت رقم ١٠٥٤<sup>(١)</sup>.
- ٥١- فصول فيما يحتاجه القارئ، والوقوف المنصوصة عند القراء، لأبي الحسن علي بن جعفر بن سعيد الرازي (كان حيا سنة ٤١٠)<sup>(٢)</sup>.
- ٥٢- الوقوف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت: ٤١٥)<sup>(٣)</sup>.
- ٥٣- المفصول والموصول، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله البناء المقرئ (ت: ٤١٧)<sup>(٤)</sup>.
- ٥٤- شرح التمام والوقف، لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، شيخ القراء (ت: ٤٣٧)<sup>(٥)</sup>.
- ٥٥- شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهم، لمكي<sup>(٦)</sup>.
- ٥٦- شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣]، لمكي<sup>(٧)</sup>.
- ٥٧- شرح معنى الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، لمكي<sup>(٨)</sup>.

(١) تاريخ التراث (١: ٥٠).

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٣٢).

(٣) كتاب الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المنعم الملوحي (ص: ١١، ٢٦٤).

(٤) آثار الحنابلة في علوم القرآن (ص: ٦٨).

(٥) معجم الأدباء (١٩: ١٧٠)، وإنباه الرواة (٣: ٣١٨).

(٦) طبع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

(٧) إنباه الرواة (٣: ٣١٧).

(٨) إنباه الرواة (٣: ٣١٧).

- ٥٨- الوقف التام، لمكي<sup>(١)</sup>.
- ٥٩- منع الوقف على ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ﴾ [التوبة: ١٠٧]، لمكي<sup>(٢)</sup>.
- ٦٠- الهداية في الوقف على (كلاً)، لمكي<sup>(٣)</sup>.
- ٦١- الوقف على كلا وبلى، للإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤)<sup>(٤)</sup>.
- ٦٢- المكتفى في الوقف والابتداء، للداني<sup>(٥)</sup>.
- وقد جمع فيه أقوال السابقين، وبالأخص أقوال نافع (ت: ١٦٩)، وابن الأنباري (ت: ٣٢٨)، وأورد فيه أسانيد في التفسير، وهو كتاب محرر، ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخلل، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً.
- ٦٣- الاهتداء في الوقف والابتداء، للداني.
- يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، تحت رقم (٢٧٦) ٢٢٢٨٣، ضمن مجموعة<sup>(٦)</sup>.
- ٦٤- جامع الوقوف، لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي العجلي (ت: ٤٥٤)<sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الظنون (٢: ٢٠٢٤).

(٢) إنباه الرواة (٣: ٣١٧).

(٣) معجم الأدباء (٩: ١٧٠)، وكشف الظنون (١: ٢٠٤).

(٤) المكتفى (ص: ١٧٠).

(٥) طبع بتحقيق الدكتور يوسف مرعشلي، وحققه أيضاً الدكتور جايد زيدان مخلف.

(٦) المكتفى (ص: ٦٠).

(٧) غاية النهاية (١: ٣٦١).

٦٥- درة الوقوف، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، المقرئ (ت: ٤٦٥) (١).

٦٦- المقاطع والمبادئ في الوقوف، لأبي نصر منصور بن إبراهيم العراقي (ت: ٤٦٥) (٢).

٦٧- الوقف والابتداء، لعبد الله بن يوسف الجرجاني (ت: ٤٨٩).

يوجد منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس، برقم ١٧٩٦٥، وله صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٩٠٦ (٣).

٦٨- المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم، وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها، للحسن بن علي بن سعيد العماني (ت: بعد ٥٠٠).

يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة إستانبول، القسم العربي، رقم ٦٨٢٧. ومنه نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ورقمها ٨٦١ (٤).

٦٩- المغني في معرفة وقوف القرآن، للعماني (ت: بعد ٥٠٠).

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «له كتابان، أحدهما: (بياض)، والآخر: المرشد، وهو أتمُّ منه وأبسط» (٥).

(١) الكامل في القراءات الخمسين / مخطوط، ورقة رقم ٣٨.

(٢) علل الوقوف (١: ٣).

(٣) فهرس علوم القرآن (ص: ٣٤٧).

(٤) فهرس علوم القرآن (ص: ٣٤٨).

(٥) غاية النهاية (١: ٢٢٣)، ومكان البياض هو كتاب المغني، بنظر: المكتفى (ص: ٦٧).

- ٧٠- الوقف والابتداء، لأبي الحسن علي بن أحمد الغزّال (ت: ٥١٦) (١).
- ٧١- الوقف والابتداء، لعمر بن عبدالعزيز بن مازن الحنفي (ت: ٥٣٦) (٢).
- ٧٢- نظام الأداء في الوقف والابتداء، لعبدالعزيز بن علي بن محمد بن الطحان، المعروف بأبي الأصغ (ت: ٥٦٠) (٣).
- ٧٣- الإيضاح في الوقف والابتداء، لمحمد بن طيفور السّجاوندي الغزنوي (ت: ٥٦٠) (٤).

وهذا الكتاب له نسخ كثيرة.

٧٤- وقوف القرآن، للسّجاوندي (ت: ٥٦٠).

وهو مختصر، ومنه نسخة في توبكاي بتركيا، تحت رقم ١٦٤١ (٥)، وله نسخ كثيرة، وقد طبع في شوال سنة ١٢٩٩ هـ طبعة حجرية ضمن مجموع (٦).

قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣) عن كتابي السّجاوندي (ت: ٥٦٠): «له كتابان: الوقف والابتداء الكبير، وآخر صغير» (٧).

- (١) قام بتحقيق الجزء الأول (من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف)، ونال به درجة الدكتوراه: عبد الكريم العثمان، بشعبة التفسير، في الجامعة الإسلامية.
- (٢) كشف الظنون (٢: ١٤٧١).
- (٣) طبع بتحقيق الدكتور علي حسن البواب، نشر دار المعارف بالرياض ١٤٠٦ هـ.
- (٤) قام بتحقيقه، ونال به درجة الدكتوراه محمد العيدي، في قسم القرآن وعلومه، في كلية أصول الدين بالرياض، وقد اختار له اسم (علل الوقوف) من بين الأسماء المذكورة للكتاب.
- (٥) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٥٦٨).
- (٦) علل الوقوف (١: ٣٥ - ٣٦).
- (٧) غاية النهاية (٢: ١٥٧).



٧٥- الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني (ت: نحو ٦٠٠) (١).

٧٦- الوقف والابتداء لسراج الدين، أبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي (ت: نحو ٦٢٩) (٢).

٧٧- الاهتداء في الوقف والابتداء، لعيسى بن عبدالعزيز التميمي المقرئ (ت: ٦٢٩) (٣).

٧٨- علم الاهتداء في الوقف والابتداء، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣) (٤).

يوجد من هذا الكتاب نسخة في الخزانة التيمورية، بدار الكتب المصرية، ضمن مجموع برقم ٢٢٥.

ويبدو لي أن هذا الكتاب جزء من مؤلفه الكبير (جمال القراء)، فقد قسمه إلى

(١) قام بتحقيقه، ونيل درجة الدكتوراه عنه، سليمان الصقري، كلية الشريعة وأصول الدين بفرع جامعة الإمام في القصيم.

وقد ورد في هدية العارفين (٦: ٩٧) نسبة كتاب الوقف والابتداء لمحمد بن سهل العطار، والصواب أنه كتاب الهادي المذكور، ومؤلفه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار، ويبدو أن إسماعيل باشا لم ير اسم جد أبيه فيما اطلع عليه، أو هو سبق نظر، فكتب: محمد بن سهل، وما أورده من الترجمة، فهي للحسن بن أحمد، والله أعلم.

(٢) الفهرس الشامل للتراث... مخطوطات التجويد (١: ٤٨).

(٣) هدية العارفين (٥: ٨٠٨).

(٤) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٥١٦).

عدة كتب، وجاء فيه « الكتاب العاشر: علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء»<sup>(١)</sup>.

٧٩- الوقف والابتداء، لأبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرالي (ت: ٦٤٨)<sup>(٢)</sup>.

٨٠- كتاب الوقوف، لأحمد بن يوسف الكواشي (ت: ٦٨٠)<sup>(٣)</sup>.

٨١- روضة الناظر وجنة المناظر في القراءات والوقوف والأحزاب، لأحمد ابن يوسف الكواشي (ت: ٦٨٠)، وهو مأخوذ من كتابه في التفسير: تبصرة المتذكر<sup>(٤)</sup>.

٨٢- التنبهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات، لعبد السلام بن علي بن عمر الزواوي المالكي (ت: ٦٨١)<sup>(٥)</sup>.

٨٣- الاقتضاء أو الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لأبي محمد معين الدين عبد الله بن جمال الدين، المعروف بالنكزاوي (ت: ٦٨٣)<sup>(٦)</sup>.

(١) جمال القراء (٢: ٥٤٨).

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٩٩).

(٣) هدية العارفين (٥: ٩٨).

(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٠٥).

(٥) معجم المؤلفين (٥: ٢٢٨). وفي فهرس دار الكتب المصرية (المنتقاة من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥ م) ورد له كتاب بعنوان: الوقوفات الغربية في القرآن، ويحتمل أن يكون هو الكتاب المذكور له، ويحتمل أن يكون كتاباً آخر له، والله أعلم.

(٦) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٤٦٣)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٠٧ - ٢٠٨)، وقد ذكر له عدة نسخ.

٨٤- كتاب فيه: ما أتى في القرآن (كلا وبلى) الذي يجوز أن يقف عليها والذي لا يجوز، لتقي الدين يعقوب بن بدران الجرائدي (ت: ٦٨٨) (١).

٨٥- أوقاف القرآن، للحسن بن محمد بن الحسن القمّي (ت: ٧٢٨) (٢).

وفي تفسيره (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) يذكر الوقوف تابعاً في ذلك السجاوندي (ت: ٥٦٠)، وقد ذكر له (شرح كتاب الوقف والابتداء) (٣)، شرح به كتاب السجاوندي (ت: ٥٦٠).

٨٦- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت: ٧٣٢) (٤).

٨٧- علم الاهتداء في الوقف والابتداء، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي ابن همام، المعروف بابن الإمام (ت: ٧٤٥) (٥).

٨٨- كتاب وقوف القرآن وماءاته وأجزائه وتقسيماته وعدد آياته، لمحمد بن محمود بن محمد السمرقندي (ت: نحو ٧٨٠) (٦).

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٠٨).

(٢) الأعلام للزركلي (٢: ٢٣٤)، وقد ذكر أن وفاته عام ٨٥٠.

(٣) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١١٥).

(٤) نوادر المخطوطات (١: ٤٠٨)، ومعجم الدراسات القرآنية (ص: ٥٦٣).

(٥) كشف الظنون (٢: ١١٦٠)، ومعجم مصنفات القرآن (١: ٢٥٤)، وقد ذكر له مخطوطة في المغرب.

(٦) معجم مصنفات القرآن (١: ٢٦٦)، وله نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات.

٨٩- اختصار كتاب الوقف (كتاب السّجاوندي)، لأبي عثمان حسين بن عثمان من علماء القرن الثامن<sup>(١)</sup>.

٩٠- تعليق على كتاب الجعبري (ت: ٧٣٢): وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لمحمد بن محمد بن علي، المعروف بابن الجزري (ت: ٨٣٣)<sup>(٢)</sup>.

٩١- قصيدة في معرفة الوقوف اللازمة، لابن الجزري (ت: ٨٣٣)<sup>(٣)</sup>.

٩٢- الاهتداء في الوقف والابتداء، لابن الجزري (ت: ٨٣٣)<sup>(٤)</sup>، وقد ناقش في هذا الكتاب مصطلحات السّجاوندي (ت: ٥٦٠)<sup>(٥)</sup>، وتبع الداني (ت: ٤٤٤) في تقسياته.

٩٣- لحظ الطرف في معرفة الوقف، إبراهيم بن موسى الكركي، المقرئ، الشافعي (ت: ٨٥٣)<sup>(٦)</sup>.

٩٤- الإسعاف في معرفة القطع والاستئناف، للكركي<sup>(٧)</sup>.

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٤٣).

(٢) المكتفى (ص: ٧٠).

(٣) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ١٦٦).

(٤) النشر (١: ٢٢٤)، ويوجد نسخة في جامعة أم القرى بهذا الاسم (فهرس علوم القرآن، جامعة أم القرى ٣٣)، وهي منسوبة إليه، وقد اطلعت عليها، فظهر لي أنها ليست كتاب ابن الجزري، ولم أتبين لمن هي، والله الموقِّع.

(٥) النشر (١: ٢٢٤).

(٦) طبقات المفسرين (١: ٢٥)، وكشف الظنون (١: ٨٥).

(٧) طبقات المفسرين (١: ٢٥)، وكشف الظنون (١: ٨٥).

- ٩٥- وقف القرآن، لمحمد بن محمد بن خليفة (ت: بعد ٨٨٢) (١).
- ٩٦- المقصد لتلخيص ما في المرشد، لذكريا بن محمد بن أحمد بن ذكريا الأنصاري، الشافعي (ت: ٩٢٦) (٢).
- وهو تلخيص لكتاب المرشد للعمّاني (ت: بعد ٥٠٠)، الذي سبق ذكره.
- ٩٧- وقف القرآن، لمحمد بن جمعه السهاتي (الصماتي) الهبطي (ت: ٩٣٠) (٣).
- وهو المعتمد في وقوف المغاربة حتى اليوم.
- ٩٨- تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن، لطاش كبري زاده (ت: ٦٩٨).
- له نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية، بدار الكتب المصرية، رقم ٥٠٢ (٤).
- ٩٩- كتاب في وقف القرآن، لمحمد بن إبراهيم الوليتي، ثم البعقلي (ت: ٩٧٦) (٥).

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (١: ٢٤١).

(٢) له عدة طبعات، ومن آخرها طبعة دار المصحف.

(٣) معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى (ص: ٨١)، وقد طبع الكتاب عام ١٤١١هـ، باسم تقييد وقف القرآن، تحقيق: الدكتور الحسن بن أحمد وكاك، وقد وقفت عليه بعد نهايتي من بحثي، فلم أستفد منه إلا في ذكر بعض المؤلفات، وهو يحتاج إلى دراسة وموازنة بينه وبين غيره من كتب الوقف، والله الموقِّع.

(٤) معجم الدراسات القرآنية (ص: ٤٧٥).

(٥) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٣٤٢).

١٠٠- رسالة في أوقاف القرآن، لمحمد بن عبد الحميد البغدادي، المعروف بحكيم زاده كان حياً سنة ١٠٦٠هـ<sup>(١)</sup>.

١٠١- منار الهدى في الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، المقرئ، من أعيان القرن الحادي عشر.

وهذا الكتاب مشهور، ومتداول، وقد أفاد من كتب الوقف، خصوصاً كتاب السّجاوندي، حيث يذكر أقواله، وإن لم ينصّ عليه، وهو من أنفس كتب الوقف والابتداء.

١٠٢- كتاب وقوف الآيات، حرره عتيق الله شيخ غلام محيي الدين بن مُلاًّ شيخ محامد عثمان، حرره عام ١١٠٠هـ<sup>(٢)</sup>.

١٠٣- الدرّة الغراء في وقف القراء، لأبي عيسى محمد المهدي بن أحمد الفاسي (ت: ١١٠٩)<sup>(٣)</sup>.

١٠٤- رسالة في الوقف (تلخيصٌ لكتاب المرشد للعمّاني)، لعلي الكوندي الأندلسي التستوري (ت: ١١١٩)<sup>(٤)</sup>.

١٠٥- منظومة الإرشاد في وقف السبعة ووصلهم، لإدريس بن محمد الإدريسي، المعروف بمنجرة (ت: ١١٣٧)<sup>(٥)</sup>.

(١) الفهرس الشامل للتراث... مخطوطات التجويد (٢: ٣٨٦).

(٢) معجم مصنفات القرآن (١: ٦٤)، وله نسخة في جامعة الإمام، رقم الحفظ ٢٥٢٥.

(٣) تقييد وقف القرآن (ص: ٣٦).

(٤) الفهرس الشامل للتراث... مخطوطات التجويد (١: ١٠٣)، (٢: ٤٣٦).

(٥) تقييد وقف القرآن الكريم (ص: ٧٢، ٣١٦).

- ١٠٦ - منظومة التكميل في وقف الثلاثة، لمنجرة<sup>(١)</sup>.
- ١٠٧ - رسالة في وقوف لازمة، لمحمد بن أبي بكر المرعشلي، المعروف بساجقلي زاده (ت: ١١٤٥) <sup>(٢)</sup>.
- ١٠٨ - أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لعبدالله ابن مسعود، المصري مولداً، الفاسي المغربي أصلاً، من أعيان القرن الثاني عشر.
- ولهذا الكتاب نسختان في المكتبة الأزهرية، إحداهما باسم (وابل الندى)، فرغ المؤلف من تأليفها سنة ١١٤٧ <sup>(٣)</sup>.
- ١٠٩ - رسالة في الوقف، لأحمد بن عمار بن عبد الرحمن الجزائري (ت: نحو ١٢٠٥) <sup>(٤)</sup>.
- ١١٠ - شرح تقييد الهبطي (ت: ٩٣٠)، لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي (ت: ١٢١٤) <sup>(٥)</sup>.
- ١١١ - الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لمعين الدين بن أبي عبد الله (ت: ١٢٣٥) <sup>(٦)</sup>.

(١) تقييد وقف القرآن الكريم (ص: ٧٢، ٣١٦).

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٥٣).

(٣) المكتفى (ص: ٧١).

(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٧٧).

(٥) تقييد وقف القرآن الكريم (ص: ٣١٦).

(٦) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (ص: ٤٨٧).

١١٢ - شرح قصيدة تحتوي على الوقف اللازم، لجمال الدين محمد بن المساوي بن عبد القادر، التهامي، الحضرمي (ت: ١٢٦٦) (١).

١١٣ - تحفة الأمين في وقف القرآن المين، لمحمد أمين بن عبد الله بن صالح الإسنبولي، الرومي، الحنفي (ت: ١٢٧٥) (٢).

١١٤ - كنوز أطفاف البرهان في معرفة رموز أوقاف القرآن، للشيخ محمد الصادق الهندي، طبع هذا الكتاب عام ١٢٩٠ هـ (٣)، وقد بين فيه مؤلفه ما يقرب من خمسة عشر رمزاً من رموز الوقوف القرآنية، خصوصاً وقوف المصاحف التي تبعت وقوف السجاوندي (ت: ٥٦٠).

١١٥ - رسالة في الوقوف على رؤوس الآي، لمحمد بن أحمد بن عبد الله، المقرئ الضرير، المشهور بالمتولي (ت: ١٣١٣) (٤).

١١٦ - تعليقات حول الأوقاف الخلافية في كتاب الوقف، لحافظ فيض علي شاه، كان حيا سنة ١٣١٦.

وهذا الكتاب تعليق على كتاب السجاوندي (ت: ٥٦٠) (٥).

١١٧ - معالم الاهتداء في علم الوقف والابتداء، للمقرئ الشيخ محمود خليل الحصري (ت: ١٤٠٠) (٦).

(١) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٩١).

(٢) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٤٩٢).

(٣) يوجد منه نسخة في مكتبة جامعة الإمام، قسم المخطوطات، رقم ١١٣٩.

(٤) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٥٠٥).

(٥) الفهرس الشامل للتراث ... مخطوطات التجويد (٢: ٥٠٨).

(٦) طبع الكتاب بعناية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٧ هـ.



١١٨ - منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الهبطي (ت: ٩٣٠)، لعبدالله ابن الصديق الغماري (ت: ١٤١٣) (١).

١١٩ - رسالة في شرح وقوف الهبطي، لعبد الواحد المارغني التونسي (٢).

١٢٠ - الوقف والابتداء عند النحاة والقراء، للدكتورة خديجة أحمد مفتي، وهي رسالة دكتوراه في قسم اللغة العربية بجامعة أم القرى.

هذا ما استطعت جمعه من مؤلفات علم الوقف والابتداء، وقد تركت كثيراً من الكتب التي جُهل مؤلفوها؛ إذ لم يُذكروا في هذه المخطوطات.

كما تركت ذكر المؤلفات التي ذُكر فيها مؤلفوها لكن لم تحدد أزمان وفياتهم أو عصر وجودهم (٣).

(١) تقييد وقف القرآن (ص: ١٥٤، ٣١٨).

(٢) طبعت هذه الرسالة على هامش كتاب النجوم الطواع، والمؤلف من المعاصرين، وقد ترجم له الشيخ عبد الفتاح المرصفي في هداية القاري (ص: ٦٧٢)، وانظر: تقييد وقف القرآن (ص: ١٥٤).

(٣) ينظر مثلاً:

١ - رسالة في وقوف القرآن، لمحمد بن حداد السمرقندي، مخطوط برقم ٢٥٢٥ في مكتبة جامعة الملك سعود.

٢ - تحفة من أراد الاهتداء في الوقف والابتداء، لحسين الجوهري، مخطوط في المكتبة الأزهرية تحت رقم ١٣٤٢، إمبابي ٤٨١٣٢

٣ - فوائد البدرية في علم القرآن من العلل والوقوف اللازم والكفر الجازم والكتابة في المصاحف، لأحمد محمد المراغي، مخطوط في مكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم ٢٠٩٦.

٤ - المقاطع والمبادي، للعباس بن الفضل بن شاذان، وهو غير ابن بربر. هكذا ورد في معجم مصنفات القرآن (١: ١٩٥). وفي غاية النهاية (١: ٣٥٢) ترجمة للعباس بن شاذان توفي سنة ٣١٠، ولم يتبين لي هل هو هذا المذكور أو غيره؟، والله أعلم.

### القسم الثاني: المؤلفات التي ضُمَّت هذا العلم فيها

قسمت هذه المؤلفات إلى خمسة أقسام حسب العلوم التي تنتمي إليها هذه الكتب التي ذكرت علم الوقف والابتداء ضمنها، وهي: كتب علوم القرآن، وكتب التفسير، وكتب القراءات، وكتب التجويد، وكتب أخرى.

#### أولاً: كتب علوم القرآن

علم الوقف والابتداء أحد علوم القرآن؛ لذا فمن المتوقع أن تجده في كتب علوم القرآن الكبيرة، والحديث عنه في هذه الكتب يتناول الجانب التأصيلي فيه، بذكر أقسامه، والمؤلفات فيه وما إلى ذلك، دون التطبيقات الفرشية التي تجدها في كتب هذا العلم. ومن هذه الكتب:

١- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣)، وقد سبق أن ذكرت تنبيها على أن هذا المؤلف يحوي كتاباً بعنوان: عَلم الاهتداء في الوقف والابتداء<sup>(١)</sup>.

٢- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤)، وقد جعل النوع الرابع والعشرين من أنواع علوم القرآن في الوقف والابتداء<sup>(٢)</sup>.

(١) جمال القراء (٢: ٥٤٨ - ٦٤٥)

(٢) البرهان في علوم القرآن (١: ٣٤٢ - ٣٧٥).

٣- الإتيان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١)، وقد جعله في النوع الثامن والعشرين من أنواع علوم القرآن<sup>(١)</sup>.

٤- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان، لطاهر بن صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨). وقد تحدث عنه ضمن كلامه في الفائدة الرابعة، تحت عنوان: فوائد شتى تتعلق بالمناسبات<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: كتب التفسير

تناولت كتب التفسير هذا العلم على طريقتين:

الأولى: أن تنص على الوقف على بعض ألفاظ الآيات في بعض المواطن، وهذا يرد في بعض كتب التفسير، ككتاب الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت: ٦٧١)، وقد استفاد هذه المواقف من كتاب ابن الأنباري (ت: ٣٢٨)<sup>(٣)</sup>.

الثانية: ذكر الوقف مفصلاً في جميع آيات القرآن، ومن اعتمد هذه الطريقة:

١- البرهان في تفسير القرآن، لعلي بن سعيد الحوفي (ت: ٤٣٠)<sup>(٤)</sup>.

وهذا الكتاب منظم على مباحث، فيذكر الحوفي ما قيل في النزول، ثم يذكر

(١) الإتيان (١: ١٠٩ - ١١٨).

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان (ص: ٢٦٩ - ٢٨٠).

(٣) ينظر على سبيل المثال: الجامع لأحكام القرآن (١٧: ٣٦)، وانظر هذا المنقول في كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (٢: ٩٠٦).

(٤) يوجد منه عدة أجزاء مخطوطة في دار الكتب المصرية، وقد اطلعت على مصورتها في المكتبة السعودية في دار الإفتاء بالرياض.

- الإعراب، ثم اللغة، ثم التفسير والمعنى، ثم يختم بمسائل الوقف والتمام.
- ٢- تلخيص تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر، لأحمد بن يوسف الكواشي (ت: ٦٨٠).
- وهو تلخيص لكتابه الكبير في التفسير (تبصرة المتذكر)، وقد جعل الوقوف على ثلاث مراتب: تام وكاف وحسن، ويذكر موطن الوقوف في الآيات<sup>(١)</sup>.
- ٣- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري القُمِّي (ت: ٧٢٨)<sup>(٢)</sup>.
- وقد ذكر نظام الدين في مقدمة تفسيره مقدمات، وخص المقدمة الثامنة لعلم الوقف والابتداء، وقد تبع السجاوندي (ت: ٥٦٠) في وقوفه، فهو أشبه بأن يكون نسخة من نسخ كتاب السجاوندي (ت: ٥٦٠) في الوقوف.
- وطريقته في ترتيب كتابه شبيهة بطريقة الحوفي (ت: ٤٣٠)، حيث يذكر القراءات، ثم مواطن الوقف في الآيات، ثم التفسير.

### ثالثاً: كتب القراءات

تناولت كتب القراءات علم الوقف والابتداء كما تناولته كتب التفسير، ومنها:

- (١) قام بتحقيق جزئه الأول، ونيل درجة الماجستير عنه: الأستاذ محمد بن عبد الله العيدي، وينظر في الكتاب (١: ١٤٠ - ١٤١).
- (٢) طبع هذا الكتاب في مطبعة بولاق على هامش تفسير الطبري، وقد حققه بعد ذلك في ثلاثين جزءاً إبراهيم عطوة عوض، عام ١٣٨١ هـ، طبع: مكتبة الحلبي.

١- التذكرة: في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، المقرئ (ت: ٣٩٩) <sup>(١)</sup>. وقد كانت طريقته في إيراد الوقف أن يذكره بعد كل قراءة لها أثر على الوقف؛ لذا كانت أمثلة الوقوف كثيرة في كتابه <sup>(٢)</sup>.

٢- الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي المقرئ (ت: ٤٦٥)، وقد ذكر مسائل الوقف ومقدماته في كتابه هذا بعنوان (كتاب الوقف) <sup>(٣)</sup>، وله فيه كتاب مستقل، كما سبق في المؤلفات الخاصة بعلم الوقف والابتداء.

٣- النشر في القراءات العشر <sup>(٤)</sup>، لابن الجزري (ت: ٨٣٣)، وقد خصص ابن الجزري لهذا العلم في كتابه هذا فصلاً كاملاً تكلم فيه عن مبادئ هذا العلم، وأقسام الوقوف <sup>(٥)</sup>، كما سبق ذكر مؤلفه الخاص بهذا العلم.

٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت: ٩٢٣) <sup>(٦)</sup>.

### رابعاً: كتب التجويد

جعل بعض علماء التجويد علم الوقف والابتداء جزءاً من علم التجويد؛ لذا

(١) طبع هذا الكتاب في مجلدين، بتحقيق الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم.

(٢) ينظر: التذكرة (٢: ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٩، وغيرها).

(٣) ينظر مخطوط الكامل في القراءات الخمسين، ورقة ٣٣.

(٤) حققه علي بن محمد الضباع في جزئين، وللدكتور محمد سالم محسن تحقيق آخر لهذا الكتاب.

(٥) النشر (١: ٢٢٤ - ٢٤٣).

(٦) طبع الجزء الأول منه عام ١٩٧٢م.

تجده في كثير من كتب التجويد التي تشتمل على جميع مسائله، وهي تتكلم عنه بإيجاز يتناسب مع موضوعات التجويد المطروقة فيها، ومن أمثلة كتب التجويد:

١- المقدمة الجزرية، منظومة في علم التجويد، لابن الجزري (ت: ٨٣٣).

ومن شروحها: الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)، والخواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، لخالد الأزهرى (ت: ٩٥٠)، والمنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، للملاّ علي قاري (ت: ١٠١٤)، وكل هذه الكتب مطبوعة.

٢- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت: ١٠٥٣)<sup>(١)</sup>.

٣- البرهان في تجويد القرآن، لمحمد الصادق قمحاوي.

٤- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح المرصفي.

٥- قواعد التجويد، لعبد العزيز قاري.

٦- غاية المرید في علم التجويد، لعطية قابل نصر.

(١) طبع بتصحيح: محمد الشاذلي النيفر.

## خامساً: كتب أخرى

وهي كتب في فنون مختلفة أذكرها هنا سرداً، ومنها:

١- المستوفى في النحو، لجمال الدين أبي سعيد علي بن مسعود بن محمود بن أحمد الحكيم الفرغاني<sup>(١)</sup>.

وقد عرض مؤلفه لمسائل في علم الوقف والابتداء في آخر كتابه<sup>(٢)</sup>، وقد نقلها عنه الزركشي (ت: ٨٣٣) في البرهان<sup>(٣)</sup>.

٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨).

وهذا المؤلف في علم الحديث، وقد تناول المؤلف بعض مسائل علم الوقف والابتداء في الفائدة السادسة، وقد ربط بين علم الوقف والابتداء، وعلامات الترقيم<sup>(٤)</sup>.

٣- هذا وقد استفاد العلامة الأديب أحمد زكي باشا في كتابه (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) من كتب الوقف والابتداء، وقد نوّه بذلك<sup>(٥)</sup>.  
وبهذا ينتهي بحث المؤلفات في علم الوقف والابتداء، والله الموفق.

(١) طبع الكتاب في جزئين، تحقيق: محمد بدوي المختون.

(٢) المستوفى (٢: ٢٨٠ - ٢٩٠).

(٣) البرهان (١: ٣٥٩ - ٣٦٨).

(٤) ينظر: توجيه النظر (ص: ٣٩٢).

(٥) ينظر: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، لأحمد زكي باشا، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ص: ٧ - ٨)،

(ص: ١٧ - ٢٢).

## الباب الثاني

### مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء

الفصل الأول: مصطلحات ابن الأنباري.

الفصل الثاني: مصطلحات الداني.

الفصل الثالث: مصطلحات السّجاوندي.

الفصل الرابع: الموازنة بين هذه المصطلحات، وتطبيقها

من خلال سورة التحريم.





## الفصل الأول

### مصطلحات ابن الأنباري في كتاب إيضاح الوقف والابتداء

المبحث الأول: كتاب ابن الأنباري ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري.



## المبحث الأول: كتاب ابن الأنباري ومنهجه فيه

يعتبر كتاب ابن الأنباري أقدم مؤلف في هذا العلم يطبع في هذا العصر<sup>(١)</sup>، وقد حظي هذا الكتاب بقبول العلماء واستفادوا منه؛ كالداني (ت: ٤٤٤)، وأبي العلاء الهمداني (ت: ٥٦٩)، والقرطبي (ت: ٦٧١) في تفسيره، وغيرهم، ولما عُرِّضَ هذا الكتاب على أبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤) قال: «ما ترك هذا الشاب لمصنف ما يصنف»<sup>(٢)</sup>.

وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن بن سماعة، يُكنى بأبي بكر<sup>(٣)</sup>.

وُلِدَ سنة إحدى وسبعين ومائتين (٢٧١) وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (٣٢٨).

وقد حرص أبوه<sup>(٤)</sup> على تعليمه وإسماعه العلم في صباه، وقد أخذ عن أبيه العلم كما يظهر من مروياته<sup>(٥)</sup>.

(١) ظهر حديثاً (١٤٢٣) كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، لأبي جعفر محمد ابن سعدان الكوفي الضرير المتوفى سنة ٢٣١، وهو من شيوخ ابن الأنباري، وقد نقل من كتابه هذا. وقد حقق كتاب ابن سعدان الأستاذ أبو بشر محمد خليل الزروق، وأخرجه مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي.

(٢) غاية النهاية (٢: ٢٣١).

(٣) إنباه الرواة (٣: ٢٠١).

(٤) القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، أبو محمد، كان محدثاً إخبارياً، ثقة، صاحب عربية، له مؤلفات فيها، توفي سنة (٣٠٥). معجم الأدباء (١٦: ٢١٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٥: ٢٧٤).

وكان يُعدُّ من الحفاظ الأفيذاذ حتى قيل: «إنه يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن، وكان يملي من حفظه»<sup>(١)</sup>.

وكان - رحمه الله - من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأحفظهم للغة<sup>(٢)</sup>. وله تصانيف جياذ تذل على سعة علمه وإمامه بجملته من العلوم الإسلامية خاصة: علوم القرآن، والنحو، واللغة، والأدب.

### كتابه (إيضاح الوقف والابتداء)

جاء تأليف ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> لهذا الكتاب على قسمين:

الأول: مقدمة قدّم بها كتابه، وتشتمل على موضوعات عدة؛ كحفظ القرآن وفضله، وإعراب القرآن، والاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن<sup>(٤)</sup>.

ثم تحدث عن حاجة معرب القرآن ومفسره إلى معرفة الوقف والابتداء، وهو قسمان: ما يتعلق بالمعنى، من التمام والكفاية والقبح. وما يتعلق بالأداء؛ كالذي يُوقَفُ عليه بالياء والواو والألف، وما يحذف منه لعلة أوجب ذلك فلا يجوز إثباتهن من أجلها... إلخ<sup>(٥)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء (١٥: ٢٧٥)، وغاية النهاية (٢: ٢٣١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥: ٢٧٦).

(٣) حقق هذا الكتاب الأستاذ محيي الدين رمضان، وقد طُبِعَ في مجمع اللغة العربية بدمشق، ولهذا الكتاب مخطوطات كثيرة تصل إلى خمس عشرة نسخة خطية كما ذكرها المحقق (١: ٣٧ - ٩٦).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤ - ١٠٨).

(٥) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٠٨ - ١١٠).

وبعد ذلك ذكر أسانيد ما في الكتاب من القراءات، ثم ما لا يتم الوقف عليه، ثم (ألاً) المفصلة في القرآن ومواضعها<sup>(١)</sup>.

وأعقب هذا بذكر فصلٍ طويل، أغلبه يتعلق بالأداء، منه ما يتعلق بالألف، ومنه ما يتعلق بالياء، ومنه ما يتعلق بالواو، إلى غير هذا من المباحث<sup>(٢)</sup>.

الثاني: فرش الوقوف، حيث استعرض مواضع الوقف في الآيات سورة سورة، مبتدئاً بالفاتحة، وخاتماً بالناس.

هذا مجمل لأهم الموضوعات التي عرضها المؤلف في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء).

والمتعلق منها بالنسبة لهذا البحث هو مصطلحات ابن الأنباري في الوقف، ثم تطبيقاته لها في الآيات.

### المنهج العام لابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء:

إن مما يحسن - قبل الدخول إلى مصطلحاته وتطبيقاته - أن أبين المنهج العام له، من خلال استعراض كتابه.

أولاً: قَسَمَ ابن الأنباري الوقف إلى ثلاثة أقسام: تام، وحسن، وقبيح. وسيأتي مزيد بيان لذلك، إن شاء الله.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١١ - ١٥٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (ص: ١٥١ - ٤٧٣).

ثانياً: يظهر عنده جلياً أثر الصنعة النحوية في تحديد الوقف، ولذا فهو يحكم بالوقف على بعض المواضع بناءً على ما اعتمده من التطبيق النحوي. ومن أمثله ذلك:

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤].

قال ابن الأنباري: «الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ قبيح؛ لأنه مرفوع باللام، والمرفوع متعلق بالرافع، ولا يستغني عنه.

والوقف على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أحسن، وليس بتام؛ لأن ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ نعتان لـ «الله»، والنعت متعلق بالمنعوت.

والوقف على ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ حسن، وليس بتام، لأن ﴿مَلِكِ﴾<sup>(١)</sup> يَوْمِ الدِّينِ نعت لـ «الله».

والوقف على ﴿مَلِكِ﴾ قبيح؛ لأنه مضاف إلى اليوم.

والوقف على «اليوم» - أيضاً - قبيح؛ لأنه مضاف إلى الدين.

والوقف على «الدين» تام؛ لأن الكلام الذي بعده مستغن عنه<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا المثال ترى أن ابن الأنباري يعلل حكمه على الموضع بالوقف التام أو الحسن أو القبيح بناءً على قواعده النحوية، وقد سار المؤلف في كتابه على هذا المنهج.

(١) كذا في أصل الكتاب، وهو على قراءة من قرأ بدون ألف.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٧٤ - ٤٧٥).

وكان لأثر الصنعة النحوية عنده مجال في نقاشه للأقوال التي يرى خلافها، ومن ذلك ما أورده عند قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [الطلاق: ١٠].

قال: «﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ حسن غير تام.

وقال السجستاني<sup>(١)</sup>: هو تام.

وهذا خطأ؛ لأن الرسول<sup>(٢)</sup> منصوب على الإتيان لـ (الذكر) ولا يحسن الوقف على متبوع دون تابع<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥].

قال: «والوقف على قوله: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ حسن.

وقال السجستاني: هو وقف تام، وهذا خطأ منه؛ لأن قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ نسق على (وجيه)، كأنه قال: وجيهاً ومقرباً، فلا يتم الوقف على النسق قبل ما نسق عليه.

والدليل على ما ذكرت قوله في الآية الثانية: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦]، فنسق (الكهل) على قوله: ﴿فِي الْمَهْدِ﴾؛ كأنه قال: (ويكلم الناس صغيراً وكهلاً)<sup>(٤)</sup>.

(١) السجستاني هو أبو حاتم السجستاني اللغوي البصري المشهور من تلاميذ الأصمعي، ويلاحظ أن ابن الأنباري يتقصّد الردّ عليه، وذلك مبحث يحتاج إلى تأمل، والله أعلم.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [الطلاق: ١١].

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٣٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٧٧).



ولاشك أن ابن الأنباري قد استفاد من علم النحو في أحكامه على المواضيع بالتام والحسن والقبیح، ويظهر هذا جلياً باستقراء كتابه، فضلاً عن كونه إماماً في النحو.

ثالثاً: ومما اعتنى به ابن الأنباري في كتابه، القراءات وما يترتب عليها من أحكام الوقف، وقد كان ابن الأنباري ممن أخذ القراءة بالسند عن أبيه، وأخذها عن القاضي إسماعيل بن إسحاق<sup>(١)</sup>، وقد ذكر ابن الأنباري أسانيده إلى القراء في مقدمة كتابه<sup>(٢)</sup>، وقد عدّه الذهبي (ت: ٧٤٨) في الطبقة الثامنة من طبقات القراء<sup>(٣)</sup>.

وكان كغيره - ممن سبقه أو عاصره من العلماء - ينسب القراءة إلى من قرأ بها دون نظير إلى كونها مما عدّ من السبعة أو غيرها؛ لأنّ السبعة لم تُسبَّح بعد، كما لم يظهر بعد مصطلح التواتر، أما مصطلح الشذوذ فكان موجوداً في كتب المتقدمين وعباراتهم، وكان يوجد مقابل مصطلح التواتر = القراءة المستفيضة، والقراءة المشهورة، وقراءة العامة، وعامة القراء، وقراءة العوام التي ستأتي في كلامه لاحقاً.

وبها أنّ القراءات بعده بمدة صار يصطلح عليها بالتواتر والشاذ فإني سأقسم المبحث على هذين القسمين بهذا الاعتبار، والله الموفق.

(١) إسماعيل القاضي بن إسحاق بن إسماعيل، المالكي، الإمام العلامة، قال عنه الذهبي: «صنّف المسند،

وصنّف علوم القرآن». توفي سنة (٢٨٢). الديباج (١: ٢٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٣: ٣٣٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١١ - ١١٥).

(٣) معرفة القراء الكبار (١: ٢٨٠).

## القراءات المتواترة:

١- في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عِلْمُ الْغَيْبِ لَا يُعْزَبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغُرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٣].

قال: «﴿وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ حسن على قراءة الذين قرؤوا: ﴿عِلْمُ الْغَيْبِ﴾ بالرفع، وهم أبو جعفر، وشيبة، ونافع.

وقرأ عاصم وأبو عمرو: ﴿عِلْمِ الْغَيْبِ﴾، فعلى هذه القراءة لا يحسن الوقف على قوله: ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

٢- في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨].

قال: «كان أبو جعفر، ونافع، والكسائي يقرؤون: ﴿أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ بفتح الألف.

وكان عاصم، والأعمش، وأبو عمرو، وهمزة يقرؤون: (إنه) بكسر الألف.

فمن قرأ بالكسر وقف على ﴿نَدْعُوهُ﴾، وابتدأ: (إنه). ومن قرأ (أنه) بالفتح لم يقف على (ندعوه) لأن (أن) متعلقة بما قبلها، والمعنى: (ندعوه لأنه، وبأنه)<sup>(٢)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٤٥)، وتنظر القراءات في التذكرة في القراءات لابن غلبون (٢: ٦٢١) ..

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (ص: ٩٠٩)، وتنظر القراءات في التذكرة لابن غلبون (٢: ٦٩٦).

## القراءات الشاذة:

١- في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [آ: ٣٦].

قال: «وقرأت العوالم: ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ بفتح القاف.

وقرأ يحيى بن يعمر<sup>(١)</sup>: (فَنَقَّبُوا) بكسر القاف<sup>(٢)</sup>.

فمن فتحها لم يقف على ﴿بَطْشًا﴾.

ومن كسرهما وقف عليه، وابتدأ (فَنَقَّبُوا) «<sup>(٣)</sup>.

٢- في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجمعة: ١].

قال: قرأ نافع، وغيره من أهل المدينة، وعاصم، وأبو عمرو، والكسائي:

﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ بالخفض.

(١) يحيى بن يعمر، أبو سليمان العدواني، الفقيه العلامة المقرئ، قاضي مرو، حدث عن بعض الصحابة، وقرأ القرآن على أبي الأسود الدؤلي، قيل: كان أول من نقط المصاحف، وكان فصيح اللسان، مات قبل التسعين، وقيل غير ذلك. طبقات النحويين واللغويين (ص: ٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٤: ٤٤١).

(٢) ذكر هذه القراءة الطبري في تفسيره، تفسير الطبري، ط: مكتبة الحلبي (٢٦: ١٧٦)، وابن جني في المحتسب (٢: ٢٨٥).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٠٤).

وقرأ شقيق أبو وائل<sup>(١)</sup>: ﴿الملك القدوس العزيز الحكيم﴾ بالرفع<sup>(٢)</sup>.  
فمن خفض، وقف على ﴿الحكيم﴾، ولم يحسن له أن يقف على ﴿وما في الأرض﴾.

ومن رفع، حسن له أن يقف على ﴿وما في الأرض﴾، ويتدئ ﴿المملك﴾،  
على معنى: هو الملك<sup>(٣)</sup>.

رابعاً: لما كان ابن الأنباري قد سبق بالتأليف في هذا العلم، فإنه قد استفاد من  
الذين ألفوا قبله، سواء كان هذا فيما يتعلق بعلم الوقف والابتداء أم كان في  
غيره.

ويظهر نقل ابن الأنباري عن سبقة في الوقف بوضوح، فقد نقل عن الحسن  
البصري<sup>(٤)</sup>، والفراء<sup>(٥)</sup>، والأخفش<sup>(٦)</sup>، وأبي حاتم السجستاني<sup>(٧)</sup>، وبعض  
المفسرين<sup>(٨)</sup>، دون أن يصرح بهم.

(١) شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي، شيخ الكوفة، كان مخضرمًا، أدرك النبي ﷺ ولم يره، حدث عن الصحابة وعن أقرانه، تعلم القرآن في شهرين، مات بعد وقعة الجاهم سنة ٨٢. طبقات ابن سعد (٩٦:٦)، سير أعلام النبلاء (٤: ١٦١).

(٢) ذكرت هذه القراءة في مختصر في شواذ القراءات (ص: ١٥٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٣٥).

(٤) ينظر: (٢: ٨٠٤).

(٥) ينظر: (٢: ٨٠٥، ٨١٣، ٩٠١).

(٦) ينظر: (٢: ٨١٣، ٨٢٧).

(٧) ينظر: (٢: ٨٨١).

(٨) ينظر: (٢: ٧٧٣، ٨١٤).

وهو - مع هذا - مُقِلُّ في النقل. ونقله لآرائهم للرد عليهم<sup>(١)</sup> - في الغالب - وخاصة السجستاني، فقد تصدى له كثيراً في كتابه هذا، حيث ناقش أقواله، وخطأه في كثير منها<sup>(٢)</sup>.

ويعتمد ابن الأنباري في مناقشاته ورده على أمرين:

### الأول: القواعد النحوية:

كان ابن الأنباري كوفي المذهب في النحو، وكان يردُّ من الأقوال ما خالف القواعد النحوية عنده، ومن أمثلة ذلك:

قال: «والوقف على قوله: ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣] حسن غير تام.

وقال السجستاني: إن شئت أبدلت، ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤] من ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ﴾ [النجم: ٢].

وهذا غلط؛ لأن (إن) المخففة لا تكون مبدلة من (ما). والدليل على هذا أنك لا تقول: والله ما قمت إن أنا قاعد<sup>(٣)</sup>.

### الثاني: التفسير والمعنى

التفسير أو المعنى هو أصلٌ في صحة الوقف، وقد اعتمد ابن الأنباري على هذا، وقد استعمل ذلك في رد بعض الأقوال لمخالفتها للتفسير والمعنى، ومن

(١) ينظر: (١: ٥٢١، ٥٢٧).

(٢) ينظر: (٢: ٥٩٠، ٨٤٦، ٨٥٥، ٨٨١).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩١٠).

ذلك: قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

قال: «رُوي عن يعقوب الحضرمي أنه قال: اختلفوا في تفسير هذه الآية، فقال بعضهم: ﴿كَانُوا قَلِيلًا﴾ معناه: (كان عددهم يسيراً). ثم ابتداءً فقال: ﴿مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾.

قال أبو بكر: وهذا فاسد؛ لأن الآية إنما تدلُّ على قلة نومهم لا على قلة عددهم. وبعد، فلو ابتدأنا ﴿مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ على معنى: من الليل يهجعون، لم يكن في هذا مدح لهم؛ لأن الناس كلهم يهجعون من الليل، إلا أن نجعل (ما) جحداً<sup>(١)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٠٦).

## المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند ابن الأنباري

بعد هذا الاستعراض الموجز لمنهج ابن الأنباري في كتابه، سيكون الحديث هنا عن مصطلحات ابن الأنباري وتطبيقاته لها.

وسأذكر في هذا المبحث مصطلحات ابن الأنباري في الوقف، وبعض الملحوظات التي خرجتُ بها أثناء قراءة كتابه.

### أقسام الوقف عند ابن الأنباري:

قسّم ابن الأنباري الوقف إلى ثلاثة أقسام، وقد ذكر هذه الثلاثة في ثلاثة مواضع من كتابه، غير أنه خالف في الموضع الثالث ما اصطاح عليه في الموضعين السابقين.

قال في الموضع الأول: «فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كافٍ»<sup>(١)</sup>.

وقال في الموضع الثاني: «وأنا مفسر ذلك كله باباً باباً، وأصلاً أصلاً، وذاكراً»<sup>(٢)</sup>، واختلاف القراء والنحويين فيه<sup>(٣)</sup>، ومبينٌ - بعد استقصاء هذا - الوقف التام، والكافي في كل سورة، من أول القرآن إلى آخره، إن شاء الله»<sup>(٤)</sup>.

ويلاحظ هنا أنه لم يذكر الوقف القبيح.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٠٨).

(٢) يريد بذلك مباحث الأداء، مثل: ما يوقف عليه بالياء والواو والألف، وألف القطع والوصل، وغيرها.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ١: ١١٠).

وفي الموضع الثالث خالف ما اصطلح عليه في الموضعين الأولين من ذكر مصطلح الكافي، فبدلاً عن الوقف الكافي ذكر الوقف الحسن، وهو الذي اعتمده في تطبيقاته في السور<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الموضع عرّف مصطلحاته التي اعتمدها، وهي: التام، والحسن، والقيح. قال: «واعلم أن الوقف على ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر في تطبيقاته الأتم والأحسن، وسيرد ذكر أمثلة لها وبيان مكانها من مصطلحاته وفي موضع واحد ذكر (الأجود)، حيث قال: «قال بعض المفسرين: ليس في الشعراء وقف تام، إلا قوله: ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وهذا عندنا وقف حسن، ثم تبدى ﴿ذَكَرَى﴾ [الشعراء: ٢٠٩] على معنى: هي ذكرى، أو يذكرهم ذكرى، والوقف على ﴿ذَكَرَى﴾ [الشعراء: ٢٠٩] أجود، وعلى الـ ﴿ظَلِيلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٩] أتم»<sup>(٣)</sup>.

وذكره (الأجود) هنا يحتمل أن يكون بمعنى (أحسن)، والجودة المذكورة معنوية لا اصطلاحية؛ لأنه لم يذكر هذا المصطلح في غير هذا الموضع، ثم إن من عاداته في بعض المواضع أن يتبع موضع الحسن بالأحسن، وقد ذكره هنا بعد الحسن، فلعله يريد (أحسن).

(١) ويظهر أن الحسن والكافي عنده مترادفان في بعض إطلاقاته؛ لتجويزه البدء بما بعد الحسن أحياناً.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ١٤٩).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨١٤).



## تعريفُ المصطلحات وتطبيقاتها:

## أولاً: الوقف التام

قال ابن الأنباري: «فالوقف التام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به؛ كقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فهذا وقفٌ تامٌّ؛ لأنه يحسن أن تقف على (المفلحين)، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]. وكذلك ﴿أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] وقفٌ تامٌّ»<sup>(١)</sup>.

## ملحوظات حول التعريف:

١- قوله: «يحسن» في تعريف التام بدلاً عن «يتم» التي هي ألصق بمعنى التمام، يراد به الحسن العام العرفي لا غير، وليس مراده مصطلح الحسن، وعلى هذا سار من عرّف التام من جاء بعده.

٢- قال في تعريف التام: «يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده».

وقال في تمثيله للتام: «لأنه يحسن أن تقف على (المفلحين)، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦].

وقد جاء في التطبيق ما يخالف هذا، في أمثلة كثيرة تربو على الخمسين، وهذه

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٤٩ - ١٥٠).

العبارة المخالفة لما قرره هنا هي: «حسن، ثم تبتدئ». ومثاله قوله تعالى: ﴿كَهَيَّعَ﴾ [مريم: ١] قال: ﴿كَهَيَّعَ﴾ [مريم: ١] وقف حسن، ثم تبتدئ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢] على معنى: هذا ذكر رحمة ربك»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحكم لا يدخل في الوقف الحسن، كما هو ظاهر عبارته هنا؛ لأنه قال في تعريف الوقف الحسن: «يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بها بعده»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه العبارة حكم بحسن الابتداء بها بعده.

كما أنك إذا عرضت هذه العبارة على الوقف التام لا تجدها تنسجم معه؛ لأنه إذا حكم بالتام على موضع ذكر مصطلح التام، ولا يذكر عبارة (حسن)، مما يشير إلى أن هذه المواضع لا تدخل في الوقف التام.

وسياتي مزيد بسط لهذه العبارة عند الكلام على الوقف الحسن عنده، وإنما المراد هنا التنبيه على أن هذه العبارة لا تتناسب مع الوقف التام، ولو حكم بحسن البدء بالجملة التالية.

٣- قال في التعريف: «ولا يكون بعده ما يتعلق به».

ويلاحظ هنا أنه لم يُبيّن نوع التعلق الذي يكون بين الجملتين.

والتعلق في كتب الوقف نوعان: تعلق لفظي، وتعلق معنوي<sup>(٣)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢:٧٦١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

(٣) سياتي كلام مفصل عن نوعي التعلق في كتب الوقف.

والتعلق اللفظي هو التعلق الإعرابي بين الجملتين، بحيث تكون الجملة الثانية مرتبطة بما قبلها من جهة الإعراب؛ كالعطف والصفة والحال والبدل وغيرها من التعلقات الإعرابية.

والتعلق المعنوي هو الذي يتم فيه الإعراب لكن الجملة تكون مرتبطة بما بعدها من جهة المعنى كجملة التتميم، وجملة الرد، وغيرها. فهي من حيث الإعراب غير مرتبطة، ولكنها من حيث المعنى مرتبطة؛ لأن الحديث لم يتم.

وقد أشار ابن الأنباري في تطبيقاته إلى هذين النوعين من التعلق، وإليك الأمثلة في ذلك:

(أ) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

قال: «والوقف على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ حسن وليس بتام؛ لأن قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ متعلق بالأول من حيث المعنى.

قال أبو بكر: هذا إذا أضمرت مع ﴿خَتَمَ﴾ [البقرة: ٧] (قد)، وجعلته (حالا) للضمير الذي في ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وتقديره: خاتماً على قلوبهم»<sup>(١)</sup>.

(ب) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].

قال: «والوقف على ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ على ضربين: إن جعلت ﴿أُعِدَّتْ﴾ حالاً

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٤).

ل ﴿النَّارِ﴾ على معنى: مُعدة للكافرين، وأضمرت معه (قد)... فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾.

والوجه الآخر أن تكون ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ كلاماً منقطعاً مما قبله، كما قال: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ كُمْ﴾ [فصلت: ٢٣]، فإذا بُني الوقف على هذا، كان الوقف على ﴿النَّارِ﴾ أحسن منه في المذهب الأول. وإنما لم أحكم عليه بالتمام؛ لأنه متعلق به من جهة المعنى<sup>(١)</sup>.

(ج) وفي قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْتُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قال: «الوقف على ﴿ظُلْمَةٍ﴾ غير تام؛ لأن ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ في موضع نصب على الحال، كأنه قال: غير مبصرين»<sup>(٢)</sup>.

(د) وفي قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

قال: «﴿إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ﴾ وقف غير تام؛ لأن قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ نسق على ﴿الَّذِينَ﴾ كأنه قال: وليست التوبة للذين يعملون السيئات ولا الذين يموتون»<sup>(٣)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٤ - ٥٠٥)، بشيء من التصرف.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٠).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٩٥)، وينظر: (١: ٥٠١)، (٢: ٦٨٩، ٦٩٩).

(هـ) وفي قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوَتَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال: «وفي قوله ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ وجهان:

يجوز أن تكون (ما) منصوبة على النسق على ﴿السِّحْرَ﴾، أي: ويعلمونهم ما أنزل على الملكين.

ويجوز أن تكون جحداً، فإذا كانت جحداً كان الوقف على ﴿السِّحْرَ﴾ أحسن منه إذا كانت منسوقة على (السحر)؛ لأنها إذا نسقت على (السحر) كانت متعلقة به من جهة اللفظ والمعنى، وإذا كانت جحداً كانت متعلقة به من جهة المعنى لا من جهة اللفظ»<sup>(١)</sup>.

### تحليل التعلُّقين من خلال هذه الأمثلة

يتضح من هذه الأمثلة أن التعلق عنده نوعان: تعلق من جهة المعنى؛ كما في المثال (أ، ب)، وتعلق من جهة اللفظ؛ كما في المثال (ج، د)، وفي المثال (هـ) نصَّ على التعلُّقين.

وبناءً عليه، فالتام عنده: ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، إذا لم يكن بعده ما يتعلق به من جهة اللفظ أو المعنى.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٢٦).

## ملحوظات حول تطبيقات الوقف التام عند ابن الأنباري

## ١- مصطلح الأتم

مما جاء في التطبيق، ولم ترد له إشارة، في التعريف، مصطلح (أتم)، حيث أوردته في تطبيقاته بعد حكمه على موضع بأنه تام.

قال: ﴿فِيهِدَنَّهُمْ أَقْتَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] وقف تام.

﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠] أتم من الذي قبله<sup>(١)</sup>.

وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣] تام.

﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ أتم منه<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر مثل هذا المصطلح في مواطن كثيرة من كتابه. وهذا يدل على أن التام يتفاوت عند ابن الأنباري، وأن الأتم أدخل في معنى التام من التام. وانظر قوله في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، قال: «تام». ﴿إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ أتم منه، فكأنه لما انتهى كلام العزيز الموجه إلى يوسف حكم عليه بالتام لهذا الغرض، ولكن لأن كلام العزيز مازال متصلاً بالموقف نفسه، جعل الأتم على نهاية كلامه. والله أعلم.

## ٢- ترك بعض مواطن التام

من خلال تبعية لتطبيق التام عنده ظهر لي أنه يترك بعض المواطن التي يمكن

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٩١).

الحكم عليها بالتعام، ومن أوضح الأمثلة سورة الشعراء، حيث تجدها مليئة بقصص الأنبياء؛ كقصة موسى، وقصة إبراهيم، وقصة صالح، وقصة هود، وقصة لوط، وقصة شعيب.

ونهاية هذه القصص التي ختمت بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥، ١٩١] صالحة لأن تكون وقوفاً تامة، ومع ذلك لم يحكم على هذه المواطن بشيء من أحكام الوقف<sup>(١)</sup>.

وكذلك سورة لقمان<sup>(٢)</sup>، حيث ترك مواطن صالحة لأن تكون من الوقف التام؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [لقمان: ٥]. وقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٧]، وقوله تعالى: ﴿بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ١١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩].

### ٣- ترك الأولى بحكم التام إلى غيره

قد يحكم على موضع بأنه تام، وما بعده أولى منه بهذا الحكم، ومن ذلك - على سبيل المثال - حكمه على قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦] بأنه تام. مع أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نُنزِلُ عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾ [لقمان: ٧] معطوف على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦].

والأولى أن يكون التام على قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ لأنه بهذه

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨١٢ - ٨١٤).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٣٦ - ٨٣٨).

الجملة يتم الحديث عن الصنف الكافر الذي بُدئ الحديث عنه بقوله تعالى:  
﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [لقمان: ٦].

كذلك حكمه على قوله تعالى: ﴿ وَأَعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ [لقمان: ١٩] بأنه تام، مع  
أن الجملة التي بعدها متعلقة بها من جهة المعنى، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ  
الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ [لقمان: ١٩]؛ إذ هي كالتميم للجملة السابقة<sup>(١)</sup>،  
والأولى أن يكون التهام عليها؛ لأن خبر لقمان ينتهي بها.

وقد سبق إلى التنبيه على مثل هذا الإمام الداني (ت: ٤٤٤)، حيث ردَّ في مواطن  
على ابن الأنباري في بعض أحكامه، ومن ذلك قوله: «وقال ابن الأنباري  
﴿ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٣]: تام. وليس كذلك؛ لأن قوله:  
﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾ [النساء: ٢٤]<sup>(٢)</sup> نسق على أول الآية، والمعنى: والمحصنات ذوات  
الأزواج إلا أن يُسبين»<sup>(٣)</sup>.

وقال الداني: «﴿ أَجْرُ الْعَمَلِينَ ﴾ [العنكبوت: ٥٨] تام عند ابن الأنباري، وليس

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٣٨).

(٢) تمام الآيتين: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ  
وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّيْلِ أَرْضَعْتُمُ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ  
وَرَبِّبَاتِكُمُ اللَّيْلِ فِي حُجُورِكُمْ مِمَّنْ نَسَأَ لَكُمْ اللَّيْلُ دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَمَنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ  
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ  
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا \* وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ... ﴾  
[النساء: ٢٣ - ٢٤].

(٣) المكتفى، للداني (ص: ٢١٩).



كذلك من حيث لم يأت لـ ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ [العنكبوت: ٥٩] <sup>(١)</sup> خبر بعد <sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الوقف الحسن

قال ابن الأنباري: «الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] الوقف على هذا حسن؛ لأنك إذا قلت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عَقِلَ عَنْكَ ما أردت، وليس بتمام لأنك إذا ابتدأت: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قَبِحَ الابتداء بالمخفوض.

وكذلك الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] حسن وليس بتمام؛ لأنك تبتدئ: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] بالحفص <sup>(٣)</sup>.

ومن هذا التعريف يُستنتج ما يلي:

١- أن قوله: «عَقِلَ عَنْكَ ما أردت» يعني: فُهِمَ من الكلام معنى واضح بهذا الوقف. فيكون حُسْنُ الوقف هنا مبنياً على تمام الإعراب الذي في هذه الجملة، فقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] جملة تامة مكونة من مبتدأ وخبر، وقد تم معناها.

٢- وقوله: «وليس بتمام؛ لأنك إذا ابتدأت: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قَبِحَ الابتداء بالمخفوض». فيه إشارة إلى التعلق اللفظي الإعرابي بين الجملتين،

(١) تمام الآيتين: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ [العنكبوت: ٥٨ - ٥٩].

(٢) المكتفى، للداني (ص: ٤٤٥)، وينظر: (ص: ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٤٥، ٥٤٩).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

فالجملة الأولى يمكن أن تستقل بنفسها عما بعدها، ولذا حكم على الوقف عليها بالحسن. والجملة الثانية لا يمكن الابتداء بها؛ لأنها متعلقة بالأولى من حيث اللفظ (أي: الإعراب)، وبناءً عليه فلا يُفهم منها معنى، بل هو ناقص لتعلقه بها قبله من جهة الإعراب.

ومن الأمثلة التطبيقية التي ذكرها ابن الأنباري:

(أ) قال: «والوقف على ﴿رَزَجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] حسن وليس بتام؛ لأن قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] نسق على قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] أو (كمثل صيب)»<sup>(١)</sup>.

(ب) قال: «والوقف على ﴿تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] غير تام، وهو حسن، وإنما لم نحكم عليه بالتام؛ لأن قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَمَوتًا﴾ [البقرة: ٢٨] حال؛ كأنه قال: كيف تكفرون بالله وهذه حالكم»<sup>(٢)</sup>.

(ج) قال: «والوقف على ﴿الْخٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] حسن غير تام؛ لأن قوله: ﴿الَّذِينَ يَطُّونَ﴾ [البقرة: ٤٦] نعت للخاشعين»<sup>(٣)</sup>.

فهذه أمثلة توضح مراد ابن الأنباري في الحسن، وأنه يعتمد على التعلق اللفظي (الإعرابي) في الجملة التي تلي الموضع الذي حكم عليه بالوقف الحسن.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٠).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٦).

## ملحوظات حول مصطلح الحسن:

أولاً: مصطلحُ الأحسن:

كما جاء في تطبيقاته (الآتم) فقد جاء كذلك (الأحسن) وقد أورد هذا الحكم بعد حكمه على ما قبله بأنه (حسن)، وما سبق أن ذُكر من التعليل في مصطلح (الآتم) صالح هنا كذلك.

قال في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأفقال: ١٩] حسن. وأحسن منه: ﴿فَتَتَكُمُ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ [الأفقال: ١٩] <sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿تَعْجِبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٧٣] قال: «وقف حسن. ومثله ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣]، ﴿حَمِيدٌ مُجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] أحسن منه» <sup>(٢)</sup>.

وهذا الترتيب ترتيب منطقي، إلا أن ابن الأنباري قد خالف هذا الترتيب في بعض الأمثلة التطبيقية، حيث قدم الأحسن على الحسن، وجعل الحسن مترتباً على الأحسن.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لَا تُضَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأفقال: ٢٤-٢٥].

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٨٢). وتام الآية: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وما ذكره ابن الأنباري لا يتأتى إلا على قراءة كسر همزة: «وإن» على الاستئناف، وهي قراءة الجمهور. وقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وحفص بفتح همزة. انظر النشر (٢/ ٢٧٦).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧١٦).

قال: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ حسن. ﴿لَا تُضَيِّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ حسن، والأول أحسن منه<sup>(١)</sup>.

فترتيبه الأحسن على الحسن خلاف للترتيب المنطقي، وذلك لأن الحكم بالأحسن مبني على حكم سابق لا لاحق، والله أعلم.

ثانياً: للوقف الحسن مرتبتان عند ابن الأنباري:

وقع في تطبيقات الوقف الحسن عند ابن الأنباري ما يدلُّ على أنَّ الحسن على مرتبتين عنده، لأنه يظهر على هذه التطبيقات التي تجاوزت الخمسين مثلاً مخالفتها لما نص عليه في تعريف الوقف الحسن، فقد قال في تعريفه: «هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بها بعده»<sup>(٢)</sup>، وقد جرى في تطبيقاته على هذا المصطلح، إلا أنه تجيء عنده هذه العبارة: «حسن ثم تبتدي»<sup>(٣)</sup>، مع أنه قال في تعريف الحسن: «ولا يحسن الابتداء بها بعده».

ومن الأمثلة - عنده - على ذلك:

(أ) قال: «والوقف على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] حسن، ثم تبتدي:

﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] على معنى: صيامكم خير لكم»<sup>(٤)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٨٤)، وينظر: (٢: ٦٨٦، ٦٩٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

(٣) ينظر على سبيل المثال (١: ٥٣٢، ٥٤٣، ٥٤٩)، (٢: ٦٨٠، ٧٠٦، ٧١٥، ٧٤٦، ٧٥٢).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٣).

(ب) قال: والوقف على قوله: ﴿مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] حسن. وكذلك: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢١٢]، وتبتدىء: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ثم تقف على ﴿الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup>.

فهذه الأمثلة وغيرها مما جاء على نسقها تدل على أن ابن الأنباري قد استخدم مصطلح الوقف الحسن في تطبيقاته بما هو أوسع من تعريفه له، ومما يدل على ذلك كذلك ما جاء في الأمثلة الآتية:

(أ) قال: «والوقف على ﴿بِنَاءٍ﴾ [البقرة: ٢٢] حسن.

والوقف على قوله: ﴿رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] حسن، وهو أحسن من الأول؛ لأنه لم يأت بعده ما يتعلق به في اللفظ»<sup>(٢)</sup>.

وإذا شرحت هذا الوقف بناءً على مصطلحه في الوقف الحسن، فإن الأمر سيكون كالآتي:

الوقف على ﴿بِنَاءٍ﴾ وقف حسن لتعلق الجملة بما بعدها من جهة اللفظ، والوقف على ﴿رِزْقًا لَكُمْ﴾ أحسن منه لأنه أقل تعلقاً لفظياً بما بعدها من جملة ﴿بِنَاءٍ﴾.

لكنه علل الجملة الثانية بما لا يتوافق مع الوقف الحسن حيث قال: «لأنه لم يأت بعده ما يتعلق به في اللفظ»<sup>(٣)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٢).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٠٢).

(ب) قال: «والوقف على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] حسن وليس بتام؛ لأن قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] متعلق بالأول من جهة المعنى»<sup>(١)</sup>.

(ج) وقال: «والوقف على قوله: ﴿فِي أَلْبَدِّ﴾ [آل عمران: ١٩٦] حسن غير تام.

وقال السجستاني: هو تام.

وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿مَتَعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٧] مرفوع بإضمار (ذلك متاع قليل)؛ أي: تقلّبهم متاع قليل. فهو متعلق بالأول من جهة المعنى»<sup>(٢)</sup>.

ففي هذين المثالين تراه قد حكم عليهما بالحسن، وجعل علة ذلك التعلق بالمعنى.

ومعنى ذلك أن الجملة الموقوف عليها صالحة للوقف والابتداء بما بعدها؛ لأن ما بعدها منقطع من حيث اللفظ، فلا رابط بينهما من جهة الإعراب.

وقد سبقت الإشارة إلى التعلق اللفظي الإعرابي والتعلق المعنوي في الحديث عن الوقف التام عنده، وأنه بنى الوقف التام على عدم وجود التعلق اللفظي والمعنوي، وبنى الوقف الحسن على وجود التعلق اللفظي الإعرابي.

والذي يتلخّص من هذه الأمثلة السابقة في هذه الفقرة أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري على نوعين:

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٥٠ - ٩٥١).

النوع الأول: ما يكون التعلق فيه من جهة اللفظ (أي: الإعراب)، وهذا ما جاء عليه تعريفه للوقف الحسن، وجاء كذلك في تطبيقاته له في السور. وهذا التعريف يوافق تعريفات جمهور علماء الوقف للوقف الحسن<sup>(١)</sup>.

النوع الثاني: ما يكون التعلق فيه من جهة المعنى، وهذا ظهر في تطبيقاته فقط، ولم يخصّه بتعريف مستقل كما هو الحال في الوقوف الثلاثة (التام والحسن والقيح). وهذا النوع هو ما يعرف بالكافي عند غيره<sup>(٢)</sup>.

ومن ثمّ، فإنه يمكن أن يقال فيما قال فيه: «حسن ثم تبتدئ» أنه من النوع الثاني من الوقف الحسن، وهو ما يُعرف عند غيره بالوقف الكافي الذي يكون التعلق فيه من جهة المعنى لا الإعراب.

وقد وجدت ما يعزز هذا الفهم من خلال قراءتي لكتاب المكتفى في الوقف والابتداء؛ للداني (ت: ٤٤٤)، حيث ورد في مواضع منه ما يدل على ذلك، وإليك أمثلة منها:

١- قال الداني (ت: ٤٤٤): «وقال ابن الأنباري: ﴿وَأَلْمَسَ جِدَ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] حسن<sup>(٣)</sup>؛ يريد: كافياً، وهو قول أبي حاتم، وليس كذلك؛ لأن ﴿وَأَخْرَاجُ

(١) ينظر على سبيل المثال: المكتفى (ص: ١٤٥)، جمال القراء (٢: ٥٦٣)، المقصد (بحاشية منار الهدى (ص: ٧)، منار الهدى (ص: ١١).

(٢) ينظر على سبيل المثال: المكتفى (ص: ١٤٣)، جمال القراء (٢: ٥٦٣)، المقصد (بحاشية منار الهدى (ص: ٧)، منار الهدى (ص: ١١).

(٣) ينظر قوله في إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٥٠).

أَهْلِهِ مِنْهُ ﴿ [البقرة: ٢١٧] نسق على قوله: ﴿وَصَدَّقْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ولأن خبر المبتدأ لم يأت بعد»<sup>(١)</sup>.

٢- وقال الداني (ت: ٤٤٤): ﴿يَلِكُ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٣] تام. وقال ابن الأنباري: حسن<sup>(٢)</sup>؛ يريد: كافياً<sup>(٣)</sup>.

فقول الداني (ت: ٤٤٤): «حسن؛ يريد: كافياً» = تنبيه على أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري يشمل الكافي عند غيره.

وقد أورد الداني (ت: ٤٤٤) حكم ابن الأنباري على بعض المواضع بأنها من الوقف الحسن، ولم يعترض عليه، أو يعلق هذا التعليق السابق، مما يدل على بقائها على مصطلح الحسن الذي يتفق مع مصطلح الداني (ت: ٤٤٤).

كما يُعزَّرُ أن يكون الوقف الحسن مما يشمل الوقف الكافي عنده أن مصطلح الكافي كان معروفاً عند ابن الأنباري غير غائب عنه، ولعلك على دُكْرٍ مما سبق من أن ابن الأنباري ذكر مصطلحاته في مواضع ثلاثة، ففي الموضعين الأولين ذكر الوقف الكافي، وفي الموضع الأخير الذي عرّف فيه بمصطلحاته عدل عنه إلى الحسن.

ومما يدلُّ على معرفته به كذلك أنه يردُّ على وقوف حكم عليها أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥) بالكفاية، ومن ذلك قوله: «وقال السجستاني:

(١) المكتفى، للداني (ص: ١٨٤).

(٢) ينظر قوله في إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٥٩٤).

(٣) المكتفى، للداني (ص: ٢١٨)، وينظر: (ص: ٢٢٥، ٤٠٢، ٤١٥).



﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦] وقف كافٍ.

وهذا غلط؛ لأن قوله: ﴿هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ [النحل: ١١٦] حكاية، ولا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الوقف الحسن الشبيه بالتام:

مما ذكره ابن الأنباري في تطبيقاته، ولم يتعرض له بتعريف، وهو من قسم (الحسن)، قوله في بعض أحكامه على مواطن: «حسن شبيه بالتام».

وابن الأنباري لم يبيّن مراده بقوله: «شبيه بالتام»، وإليك هذه المواطن التي حكم عليها بهذا الحكم:

١- قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾

[الرعد: ١٤].

قال ابن الأنباري: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤] حسن شبيه بالتام<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعَلَّمْ مَا نَخْفِي وَمَا نَعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي

الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٨].

قال ابن الأنباري: ﴿وَمَا نَعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] حسن شبيه بالتام<sup>(٣)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٥٠ - ٧٥١)، وينظر: (٢: ٨٧٣).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٣٣).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٤٣).

٣- قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَهَيْطًا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَأَمَّا يَا بِنْنَكُمْ مَنِّي هُدَىٰ فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣].

قال ابن الأنباري: «﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣] حسن شبيهه بالتام»<sup>(١)</sup>.

٤- قوله تعالى: ﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١٢].

قال ابن الأنباري: «قُلْ (٢) رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ حسن شبيهه بالتام»<sup>(٣)</sup>.

وإذا عرضت تعريف الحسن والتام وجدتهما يتفقان في أمر ويختلفان في آخر، فالذي يتفقان فيه هو صحة الوقف على الجملة الموقوف عليها، والذي يختلفان فيه أن الوقف التام يحسن البدء بما بعده، أما الوقف الحسن فلا يصح الابتداء بما بعده.

ومن ثم، لا يمكن أن يكون هذا المصطلح من الوقف الحسن، ثم يكون شبيهاً بالتام إلا إذا كان الموقوف عليه ليس له تعلق بما بعده من جهة اللفظ، وذلك هو الوقف الكافي عند غيره، ولعله هو المراد هنا، ويكون هذا المصطلح داخلياً في النوع الثاني من أنواع الوقف الحسن الذي ظهر في تطبيقاته، والله أعلم.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٧٠).

(٢) هكذا وردت في الكتاب على صيغة الأمر (قل)، وهي قراءة عامة القراء سوى حفص، ينظر: التذكرة في القراءات، لابن غلبون (٢: ٥٤٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٧٩).

## ثالثاً: الوقف القبيح:

قال ابن الأنباري: «الوقف القبيح الذي ليس بتامّ ولا حسن، فقلوه<sup>(١)</sup>: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ قبيح؛ لأنه لا يعلم إلى أي شيء أضفته.

وكذلك الوقف على ﴿مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ٤]: قبيح، يقاس على هذا كل ما يرد مما يشاكله<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا التعريف يُستنتج ما يأتي:

أن ابن الأنباري علل سبب حكمه على الوقف بالقبح، حيث قال: «لا يُعلم إلى أي شيء أضفته»، فقلوه هذا يشير به إلى أن عدم فهم المعنى في الوقف بسبب التعلق اللفظي يجعل الوقف قبيحاً.

وقد حدد القبيح هنا بهذا. ومن ثمّ، فكل موضعٍ وُفِّفَ عليه غير مُفْهِمٍ معنى بسبب التعلق اللفظي فهو قبيح؛ لأنه قال: «يقاس على هذا كل ما يرد مما يشاكله».

## ملحوظات حول مصطلح القبيح:

أولاً: تعرّض ابن الأنباري لأمثلة الوقف القبيح قبل إيراده تعريفه، وكان

(١) في الأصل (قلوه)، وأشار المحقق إلى أنه في نسخة أخرى (فقلوه)، وقد اخترتها لأنها أنسب للسياق.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

ذلك في باب عقده بعنوان: «ما لا يتم الوقف عليه»<sup>(١)</sup>.

وتبلغ عدد مسائل هذا الباب قرابة الثمانية والعشرين مسألة، وأغلب هذه المسائل داخل ضمن الوقف القبيح.

قال: «اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرفع دون المرفوع، ولا على المنصب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التوكيد، ولا على المنسوق دون ما نسقته عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها...»<sup>(٢)</sup>.

وقد ساق لكل مسألة من هذه المسائل أمثلة، ومن الأمثلة التي ساقها لهذه المسائل، بعد أن أجملها، ما يأتي:

١- قال: «فأما المضاف دون المضاف إليه، فقوله عز وجل: ﴿صَبَّغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صَبَّغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨] الوقف على الصبغة الأولى قبيح؛ لأنها مضافة إلى الله»<sup>(٣)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٦ - ١٤٩). ومما تجدر ملاحظته أن بعض الأمثلة التي ذكرها تدخل في باب الوقف الحسن؛ لأن الجملة إذا تمت وفهم منها معنى وتعلق بها ما بعدها من جهة الإعراب، فإنها تدخل في باب الوقف الحسن، وهذا ينطبق على جملة من الأمثلة التي ذكرها في هذا الباب، ومن ذلك قوله (١: ١٣٢): «وأما المترجم عنه دون المترجم فقوله تعالى: ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا أَدَّارُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ \* اللَّهُ رَزَقَكُمْ رَبَّ أَيْتَكُمْ﴾ [الصفات: ١٢٥ - ١٢٦] الوقف على (الخالقين) غير تام؛ لأن (الله) مترجم عن (أحسن)...». والوقف على الخالقين حسن غير تام، وليس قبيحاً؛ لكن البدء بلفظ الجلالة لا يصلح لارتباط الاسم الشريف بالجملة التي قبله من جهة الإعراب.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٩).

٢- وقال: «وأما الرفع دون المرفوع، فقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ الوقف على (قال) قبيح؛ لأن الذي بعده مرفوع به»<sup>(١)</sup>.

٣- وقال: «أما المنصوب دون الناصب، فقوله: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: هـ] الوقف على ﴿إِيَّاكَ﴾ قبيح؛ لأنه منصوب بـ ﴿تَعْبُدُ﴾، والثاني منصوب بـ ﴿نَسْتَعِينُ﴾»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أكثر ابن الأنباري من ذكر الوقف القبيح في أول كتابه، ثم صار لا يذكره إلا نادراً. وكأنه اكتفى بعرض الأمثلة التي قدمها، وأنه لو أراد أن يستوعب القبيح لطال عليه الكتاب، والوقف القبيح أوضح من غيره.

وقد كان يذكر في القبيح بعض القواعد، مثل قوله: «الوقف على القول في جميع القرآن قبيح؛ لأن الكلام الذي بعده محكي»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: حكم ابن الأنباري على وقفٍ على رأس آية بأنه قبيح، وقد كان سبب حكمه بالقبح الرابط اللفظي، غير أنه لم يطرده في حكمه على ما شابهها، ولم يُشِرْ إليه.

في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] قال: «الوقف على قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] قبيح؛ لأن ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] منصوبة

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٢١).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٢٤).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٧).

بـ ﴿كُتِبَ﴾، وهو الذي يسميه بعض النحويين خبر ما لم يسم فاعله<sup>(١)</sup>.

فحكمه هنا على الوقف على رأس الآية - كما هو ظاهر - سببه الارتباط اللفظي، ولكنه لم يذكر هذا الحكم فيما يشبه هذه الآية في الارتباط، مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] رأس آية، ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] <sup>(٢)</sup>.

### ملحوظات عامة على الوقف:

ذكرت فيما سبق بعض ملحوظات على مصطلح ابن الأنباري (التام والحسن والقبیح)، وسأذكر هاهنا ملحوظات عامة تتعلق بالوقف.

### أولاً: تعليل الوقف:

إن الحكم بالوقف على مقطع من مقاطع الآية لا بد أن يكون ناشئاً عن سبب، وإصدار الحكم بالوقف التام أو الحسن أو القبیح قد يكون واضحاً، وقد لا يكون، لذا فإن ابن الأنباري يعلل لبعض الوقوف.

ومن أمثله تعليله الوقف ما يأتي:

١ - قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢] وقف حسن؛ لأن الأجل

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٣).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٥٠)، وينظر: (٢: ٩٨٨).

المسمى الذي عنده لا يعلمه غيره، والأجل الأول أجل الدنيا وانقضاؤها»<sup>(١)</sup>.

٢- وقال: «الوقف على ﴿صَدِيقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] غير تام؛ لأن ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ [البقرة: ٣٢] جواب من الملائكة لسؤال الله إياهم»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عدم بيان المصطلح على بعض المقاطع التي حكم عليها بالوقف

الأصل في من كتب الوقوف أنه إذا ذكر موضع وقف أن يذكر نوع الوقف، إلا أنه قد يقع من بعضهم أن يترك هذا الأمر، وقد كان من ابن الأنباري شيء من ذلك، كان عدم بيان المصطلح على أنواع:

\* أن يذكر الآية، ولا يذكر نوع الوقف.

\* أن ينص على وجوده، ولكنه لا يبيّن نوعه.

\* أن تكون عبارته مبهمة لا يتميز بها نوع الوقف، وتأتي عبارات، مثل: «غير تام»، أو «ليس بتام»، وهذه العبارات لا يتبين منها نوع الوقف؛ لأنه يحتمل أن يكون وقفاً حسناً، كما يحتمل أن يكون وقفاً قبيحاً، وإليك الأمثلة:

١- أن يذكر الآية ولا يذكر نوع الوقف:

قال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤] حسن.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٢٩).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٥).

﴿السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْعِدَةَ﴾ [السجدة: ٩]، ﴿فَاسِقًا لَا يَسْتَوْنَ﴾ [السجدة: ١٨]،  
 ﴿بَيَّاتٍ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]، ﴿هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [السجدة:  
 ٢٣]، ﴿تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٧]»<sup>(١)</sup>.

فتراه في هذه الأمثلة ذكر الآيات ولم يحدد عليها وقفاً. ولو كانت موافقة لما قبلها في الوقف فإن له طريقته فيها؛ كالمثال الآتي:

قال: «﴿وَلَا يَسْتَوْنَ﴾ [القلم: ١٨] حسن.

ومثله: «﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ [القلم: ٢٤]»<sup>(٢)</sup>.

٢- أن ينص على وجوده، ولكنه لا يبيّن نوعه.

قال: «والوقف على رؤوس الآي إلى قوله: ﴿لَأَفَارِضُ وَلَا يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨]،  
 ثم تبدئ فتقول: ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «والوقف على رؤوس الآي إلى قوله: ﴿وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١]،  
 ثم تبدئ: ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ [البقرة: ٧١]»<sup>(٤)</sup>.

في هذه الأمثلة نص على الوقف، ولكنه لم يحدد نوعه. ولم يردّه على سابقه؛  
 كالأمثلة السابقة.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٤٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤٤).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥١٩ - ٥٢٠).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٢٠).



٣- أن تكون عبارته مبهمه لا يتميز بها نوع الوقف

إن قول ابن الأنباري: الوقف غير تام، أو ليس بتام، ليس حكماً واضحاً؛ لأنه يحتمل الوقف الحسن، والوقف القبيح؛ فوصف غير تام ينطبق عليهما، ومن أمثلة ذلك:

في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣] قال ابن الأنباري: «والوقف على ﴿مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] ليس بتام؛ لأن ﴿وَادْعُوا﴾ [البقرة: ٢٣] نسق عليه»<sup>(١)</sup>.

فقوله: ليس بتام، هنا يحتمل أن يكون كذلك لأنه حسن، أو لأنه قبيح.

وقد وقع عنده ذكر موطن من مواطن الوقف في موضعين، فحكم عليه في الأول بأنه «غير تام»، ثم حكم عليه في الثاني بأنه «حسن»، فأوضح أن «غير تام» تدل على أن الوقف من قبيل الوقف الحسن.

في أمثلة الباب الذي وضعه لما لا يتم الوقف عليه ذكر الوقف على قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، فقال: «الوقف على قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] غير تام؛ لأن قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] مترجم عن الصراط الأول»<sup>(٢)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٢٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٣٣).

وعند تطبيق الوقوف في سورة الفاتحة قال في هذا الموضوع: «والوقف على ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] حسن، وليس بتام؛ لأن ﴿صِرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٧] الثاني مترجم عن الصراط الأول، والمترجم متعلق بالاسم الذي يترجم عنه»<sup>(١)</sup>.

وفي قول ابن الأنباري: «وأما الوقف على الناصب دون المنصوب فقوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ أَبْتَهُ﴾ [هود: ٤٢] الوقف على (نوح) غير تام؛ لأن الابن منصوب بـ (نادى)» دليل على أن قوله: «غير تام» يوافق الوقف القبيح؛ لأن هذا الوقف الذي ذكره هو في قسم القبيح؛ لأنه وقف على ما لا يفهم معناه، فالجملة ناقصة؛ لأن المفعول لم يأت بعد.

وبهذا فإن حكم ابن الأنباري على موضع ما بهذا الحكم لا يعطي تحديداً دقيقاً بالحكم المراد، بل يحتاج إعمال النظر للوصول إلى مراده بهذا الحكم.

ثالثاً: جمعه بين مصطلحين، وترتيب أحدهما على الآخر:

مما جاء في تطبيقات ابن الأنباري - وهو قليل - جمعه مصطلحين من مصطلحات الوقف عند حكمه على موضع بالوقف. ومن ذلك قوله في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] وقف حسن. ومثله: ﴿وَمَا مَسْنِي السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وهو أحسن وأتم. ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وهو أتم من الذي قبله»<sup>(٢)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٧٦).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٧٣).

ومن الأمثلة كذلك قوله: ﴿يَمَا كَانُوا يُصَدِّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٧] تام.  
 ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] حسن. ومثله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا  
 خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وهو أتم من الذي قبله<sup>(١)</sup>. فهو هنا حكم على الوقف  
 بالحسن. ثم حكم على الذي بعده بأنه أتم من الذي قبله. فكيف يكون هذا؟  
 وأخيراً، فإن ابن الأنباري قد قلل من تطبيقاته في السور بعد منتصف الكتاب  
 تقريباً، وصار لا يذكر كل وقف تام، بل كان يكتفي ببعضها، مما يجعل مواضع  
 الوقف تقل عنده في هذه السور. والله أعلم.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٤٨).

## الفصل الثاني

### مصطلحات الداني في كتابه المكتفى في الوقف والابتدا

المبحث الأول: كتاب الداني ومنهجه فيه.

المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند الداني.



## المبحث الأول: كتاب الداني، ومنهجه فيه

يعتبر كتاب (المكتفى في الوقف والابتدا) الكتاب الرابع من حيث وصوله إلينا مطبوعاً في هذا العصر<sup>(١)</sup>، ومؤلفه هو الإمام أبو عمرو الداني.

وأبو عمرو الداني هو: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، القرطبي الداني.

وهو من مواليد قرطبة سنة (٣٧١)؛ لذا نسب إليها، ثم استقر به المقام في دانية، واشتهرت نسبه إليها، وبها كانت وفاته.

وقد ابتدأ بطلب العلم بعد أن ناهز الحلم وكان عمره أربع عشرة سنة<sup>(٢)</sup>.

قال رحمه الله تعالى: «سمعت أبي رحمه الله غير مرة يقول: إني وُلِدْتُ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأت أنا بطلب العلم بعد سنة خمس وثمانين وأنا ابن أربع عشرة سنة، وتوجهت إلى المشرق لأداء فريضة الحج يوم الأحد الثاني من المحرم سنة سبعٍ وتسعين، وحججت سنة ثمانٍ، وقرأت القرآن وكتبت الحديث وغير ذلك في هذين العامين.

وانصرفت إلى الأندلس سنة تسعٍ وتسعين وهي ابتداء الفتنة الكبرى التي كانت بالأندلس، ووصلت إلى قرطبة في ذي القعدة سنة تسع وتسعين والحمد لله على كل حال»<sup>(٣)</sup>.

(١) من المطبوع: الوقف والابتداء لابن سعدان، وقد طُبِعَ مؤخراً، وكتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن

الأنباري، وكتاب القطع والائتناف للنحاس، ثم يجيء كتاب الداني رابعاً لها.

(٢) ينظر: الصلة لابن بشكوال (٢: ٤٠٧).

(٣) الصلة لابن بشكوال (٢: ٤٠٧).

وكان له شيوخ كثيرون؛ منهم: أحمد بن فتح الرِّسَّان<sup>(١)</sup>، ومحمد بن عبد الله، المعروف بابن أبي زَمَيْنٍ<sup>(٢)</sup>، وعبد الرحمن بن عمر، المعروف بابن النحاس<sup>(٣)</sup>، وغيرهم كثير.

وكان له تلاميذ، أخذوا عنه علومه، وكان من أنبلهم وأبرعهم أبو داود سليمان بن نجاح<sup>(٤)</sup>.

وقد كان رحمه الله محل ثناء العلماء وتقديرهم، وكان علم القرآن من أخص العلوم التي أثنوا بها عليه.

قال ابن بشكُوَال<sup>(٥)</sup>: «وكان حسن الخط، جيد الضبط، من أهل الحفظ

(١) أحمد بن فتح بن عبد الله القرطبي، أبو القاسم، الشيخ الجليل الثقة المحدث، كان تاجرًا كثير السفر، حمل صحيح مسلم عن ابن ماهان، وعنده فوائد جمة، توفي سنة ٤٠٣. الصلة (١: ٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٢٠٥: ١٧).

(٢) محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المرِّي، الأندلسي، الألبيري، المعروف بابن أبي زَمَيْنٍ، صنَّف التواليف المفيدة؛ كأصول السنة، ومختصر تفسير يحيى بن سلام، وله غير ذلك، توفي سنة ٣٩٩. جذوة المقتبس (ص: ٥٦)، وبغية الملتبس (ص: ٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧: ١٨٨).

(٣) عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سعيد، المصري، المعروف بابن النحاس، يكنى بأبي محمد، كان محدثًا صدوقًا، مسند الديار المصرية، توفي سنة ٤١٠. سير أعلام النبلاء (١٧: ٣١٣)، وشذرات الذهب (٣: ٢٠٤).

(٤) سليمان بن أبي القاسم؛ نجاح؛ مولى أمير المؤمنين هشام المؤيد بالله، يكنى بأبي داود، وهو شيخ القراء، تخرَّج بأبي عمرو الداني، من تأليفه: البيان في علوم القرآن، والتمييز لهجاء التَّنْزِيل. توفي سنة ٤٦٩. الصلة (١: ٤٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٩: ١٦٨).

(٥) خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكُوَال، يُكنى أبا القاسم، محدث الأندلس، الناقد المجوِّد، العالم الحافظ، صاحب كتاب الصلة، كان يؤثر الخمول والقنوع بالدون من العيش، توفي سنة ٥٧٨. الديباج المذهب (١: ٣٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٢١: ١٣٩).

والعلم والذكاء والفهم، متفنناً بالعلوم، جامعاً لها معتنياً بها، وكان ديناً، فاضلاً، ورعاً، سنياً<sup>(١)</sup>.

وقال الضَّبِّيُّ<sup>(٢)</sup>: «عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو، المقرئ، إمام وقته في الإقراء، ومحدث مكثراً أديباً»<sup>(٣)</sup>.

وقال الذهبي: «إلى أبي عمرو المنتهى في تحرير علم القراءات، وعلم المصاحف، مع البراعة في علم الحديث، والتفسير، والنحو، وغير ذلك».

وله في علوم القرآن تواليف كثيرة جداً، فهو إمام القراءات في عصره، وإليه المنتهى، وقد ألّف في هذا الفن كتباً اعتمدها من جاء بعده - خاصة - كتابه (التيسير) الذي نظمه الإمام الشاطبي في لاميته.

ومن كتبه: جامع البيان في السبع، والمقنع في الرسم، والمحتوى في القراءات الشواذ، وطبقات القراء، والوقف والابتداء.

وله في غير هذا العلم كتاب الفتن الكائنة، والأرجوزة في أصول الديانة. توفي رحمه الله في دانية سنة (٤٤٤).

وأما كتاب المكتفى لأبي عمرو فله مخطوطات عديدة تبلغ أكثر من ثلاثين

(١) الصلة (٢: ٤٠٦).

(٢) أحمد بن يحيى بن أحمد الضبي، يكنى أبا جعفر، وأبا العباس، تلقى العلم قبل العاشرة، وسافر في طلب العلم، وهو صاحب كتاب بغية الملتمس، كان سريع الخط، توفي بالهدم سنة ٥٩٩. مقدمة بغية الملتمس.

(٣) بغية الملتمس (ص: ٤١٢).



مخطوطة، وقام بتحقيقه الدكتور/ يوسف عبد الرحمن مرعشلي، وكذا حققه جaid زيدان مخلف، وهذان التحقيقان مطبوعان.

وتحقيق الدكتور يوسف مرعشلي أكثر خدمة للكتاب، ولذا سيكون غالب الاعتماد على تحقيقه.

### استعراض كتاب أبي عمرو:

تعتبر مقدمة أبي عمرو مقدمةً منهجية حيث أسس فيها مصطلحات الوقف، وبينها بالأمثلة التي توضح هذه المصطلحات.

وقد ذكر في الباب الأول (الحض على تعاليم التام)، واستشهد في هذا الباب بعدة أحاديث، منها: حديث «ما لم تحتّم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب»، وحديث «بئس الخطيب أنت».

ثم ذكر آثاراً عن الصحابة ومن بعدهم، مثل أثر ابن عمر «وما ينبغي أن يوقف عنده»، وأثر ميمون بن مهران<sup>(١)</sup>.

وفي الباب الثاني تكلم عن أقسام الوقف، وذكر بعض المذاهب فيها وهي:

الأول: تام مختار، وكافٍ جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك.

الثاني: تام، وكافٍ، وقبيح.

الثالث: تام وقبيح.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا: (١٣٠ - ١٣٧).

وبعد حكاية هذه الأقوال قال: «والقول الأول أعدل عندي، وبه أقول؛ لأن القارئ قد ينقطع نفسه دون التام والكافي فلا يَتَهَيَّأُ له، وذلك عند طول القصة وتعلق الكلام بعضه ببعض فيقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيراً وسعة إذ لا حرج في ذلك ولا ضيق فيه في سنة ولا عربية»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر بعد هذا الباب أقسام الوقف المختارة عنده وهي أربعة: (تام وكاف وحسن وقبيح)، ثم فسرهما واحداً واحداً.

وبعد هذه المقدمة ذكر فرش الوقوف في السور، مبتدئاً بالفاتحة، وخاتماً بسورة الناس. يذكر ما فيهن من الوقوف التامة والكافية والحسنة والقبيحة.

### المنهج العام لأبي عمرو في كتابه:

قبل بيانه مصطلحات أبي عمرو وتطبيقاته يحسن أن أستعرض منهجه العام في كتابه؛ لكي ترى مصادره، ومناقشاته، والعلماء الذين أخذ عنهم، والعلوم التي استفاد منها في هذا الكتاب.

### أولاً: العلوم التي استفاد منها:

#### ١- النحو:

بلغت مسائل النحو في كتاب المكتفى (٦١٧) نصّاً كما ذكر ذلك الدكتور يوسف مرعشلي الذي قام بحصرها.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٣٨ - ١٣٩).

وقد اعتمد الداني في هذه المسائل النحوية على من سبقه من العلماء.

والمقصود هنا أن الداني يهتم باختلاف الوقف نظراً لاختلاف الإعراب. ومن أمثلة ذلك قال: «...إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ...» ﴿[النساء: ٢٤] كافٍ إذا نصب... كِتَبَ اللَّهُ...﴾ على الإغراء؛ أي: (الزموا كتاب الله)، وإن نصب على المصدر بتقدير: (كتب الله كتاباً) حسن الوقف على ذلك ولم يكف»<sup>(١)</sup>.

وقال: «مَّا لَهُ مِنْ دَافِعٍ» ﴿[الطور: ٨] تام، إذا لم يعمل... لَوْ قَعُ» ﴿[الطور: ٧] في الظرف واستؤنف بتقدير: (واذكر) وهو قول أهل التمام...»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يستخدم النحو في الرد على العلماء في حكمهم على المواقف ومن ذلك قوله: «وقال يعقوب: ﴿كُلَّا نُمِدُّ...﴾ ﴿[الإسراء: ٢٠] كافٍ هَتُّوْلَاءَ وَهَتُّوْلَاءَ...﴾ ﴿[الإسراء: ٢٠] تام.

وليس كذلك؛ لأن ﴿هَتُّوْلَاءَ﴾ بديل من قوله: ﴿كُلَّا...﴾، ولأن: ﴿مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ...﴾ موصول بما قبله»<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - القراءات:

كان رحمه الله إماماً في القراءات، وله في هذا العلم كتبٌ؛ ولذا فقد اهتم بهذا الجانب وبين أثره على الوقف في مواطن كثيرة جداً، ومن أمثلة القراءات المتواترة ما يأتي:

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢١٩).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٣٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٥٩).

\* قال: «ومن قرأ: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ...﴾ [البقرة: ٢٧١] بالرفع سواء قرأ بالنون أو بالياء، وقف على قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وكان كافياً؛ لأنه قطعه مما قبله، وعطف على جملة.

ومن قرأ ﴿وَنُكِّرْ عَنْكُمْ﴾ بالجزم<sup>(١)</sup>، لم يقف على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾؛ لأن ﴿وَنُكِّرْ﴾ معطوف على موضع الفاء من ﴿فَهُوَ﴾ فلا يقطع من ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* وقال: «ومن قرأ: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [النحل: ١٢] بالرفع<sup>(٣)</sup>، وقف على: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾؛ لأن ما بعد ذلك مستأنف.

ومن رفع: ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ فقط، وقف على: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾.

ومن نصب ذلك لم يقف على ما قبله؛ لأنه معطوف عليه<sup>(٤)</sup>.

وقد كان يبيِّن اختلاف الوقف وحكمه بناءً على القراءة الشاذة، ومن أمثلة ذلك:

(١) قرأ ابن عامر وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وجزم الراء نافع وحزمة والكسائي، ورفعها الباقون. التذكرة لابن غلبون (٢: ٣٤٢).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٩١).

(٣) قرأ ابن عامر وحده بالرفع في الأربع: ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾. التذكرة لابن غلبون (٢/٤١٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٤٨).

قال: «وروى المفضل<sup>(١)</sup> عن عاصم: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ [البقرة: ٧] بالنصب<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا لا يوقف على ﴿سَمِعِهِمْ﴾ لأن الغشاوة منصوبة بفعل دل عليه ﴿خَتَمَ﴾ إذ الختم في المعنى: جَعَلَ فكأنه قال: وجَعَلَ على أبصارهم غشاوة<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: ترجيح الوقف نظراً للمعنى أو التفسير:

اعتنى الداني بتفاسير السلف واعتمدها في ترجيح الوقف، وله في كتابه أمثلة كثيرة جداً، ومنها:

\* ساق الداني إسناده إلى يحيى بن سلام (ت: ٢٢٠) قال: «قال قتادة: لما أنزل الله عليهم المنّ والسلوى في التيه ملّوه، وذكروا عيشاً كان لهم بمصر، فقال الله تعالى: ﴿أَتَسْتَبِدُّونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْبَطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] يعني: مصراً من الأمصار ﴿فَإِنَّ لَكُمْ مَأْسًا لَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١].

فعلى هذا يكون الوقف على ﴿وَبَصَلِهَا﴾ تاماً<sup>(٤)</sup> وعلى ﴿خَيْرٌ﴾ كاف. وقيل: إن قوله: ﴿أَتَسْتَبِدُّونَ﴾ إلى ﴿خَيْرٌ﴾ من قول موسى عليه السلام؛ لأنه غضب حين سأله هذا، وإن قوله: ﴿اهبطوا مصراً﴾ من قول الله

(١) المفضل بن محمد الضبي، الكوفي، إمام، مقرئ، نحوي، إخباري موثق، أخذ القراءة عرضاً على عاصم ابن أبي النجود والأعمش، وعنه: الكسائي، وكان في قراءته شواذ كما قال ابن الجزري، توفي سنة ١٦٨. غاية النهاية (٢: ٣٠٧).

(٢) ينظر في نسبتها له: مختصر شواذ القراءات (ص: ١٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٦٠).

(٤) وردت في الأصل مرفوعة، وهو سهو.

تعالى؛ لأنه قال: ﴿فَإِنَّ لَكُمْ مَأْسَأْتُمْ﴾، فعلى هذا يكون الوقف على ﴿وبصلها﴾ كافياً، وعلى ﴿خَيْرٌ﴾ تام.

وقيل: إن ذلك كله من قول موسى عليه السلام لهم؛ فعلى ذلك يكون الوقف عليها كافياً<sup>(١)</sup>.

\* وقال: «وقال نافع: ﴿بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥] تام.

وهو حسن؛ لأن ما بعده؛ وإن كان مرفوعاً بالابتداء والخبر، فإنه بيان لما قبله فهو متعلق به، والمعنى: (إن الله يبشرك ببشرى من عنده)، ثم بين البشرى أنها ولد؛ اسمه المسيح<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: اعتناؤه بالقواعد الكلية في الوقف:

اعتنى الداني بالقواعد الكلية في الوقف، لذا فإنه إذا مرَّ على كلمة لها حكم عام في القرآن كله نص عليه ونبَّه على نظائرها، وإليك مسرداً لبعض هذه القواعد:

١ - قاعدة في الوقف على (الْمَ)

قال: «الوقف على قوله: ﴿الْمَ﴾ حيث وقع تام؛ إذا جعل اسماً للسورة، والتقدير: اقرأ (الْمَ).

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٥).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (٢٠٠، ٢٠١).

أو جعل على تأويل: «أنا الله أعلم»، وذلك الاختيار<sup>(١)</sup>.

٢ - قاعدة في الذي والذين:

قال رحمه الله تعالى في قوله: ﴿هُدًى يَنْتَقِبْنَ﴾ [البقرة: ٢]: «تام، إذا رُفِعَ ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] بالابتداء، وجُعِلَ الخبر في قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾.

فإن رُفِعَ على المدح بتقدير (هم الذين) أو نصب على ذلك بتقدير (أعني الذين) فالوقف على ﴿المتقين﴾ كافٍ.

وإن خُفِضَ على النعت لـ (المتقين) فالوقف عليه حسن.

وهذه الأوجه جائزة في كل ما يرد من نحو (الذين) و(الذي) نعتاً؛ كقوله:

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ\* أَلَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]<sup>(٢)</sup>.

٣ - قاعدة في (إن) المكسورة للابتداء:

قال في قوله تعالى: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾

كافٍ.

وكذلك يكفي الوقف قبل إن المكسورة للابتداء دون القول والقسم، ويحسن

الابتداء بها في جميع القرآن<sup>(٣)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥٨).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٦٣).

ومن القواعد التي ذكرها قاعدة في الوقف على (بلى)<sup>(١)</sup>، وقاعدة في الوقف على (كن) من قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقاعدة في ما يبدأ بالاستفهام بعده<sup>(٣)</sup>، وقاعدة في (إلا) إذا كانت بمعنى (لكن)<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً: اعتناؤه بعد الآي وفواصلها:

كان للداني عناية بعلم عدد الآي وفواصلها ولم يُجَلُّ كتابه من الإشارة إلى الخلاف بين أهل العدد، مع التنبيه على الوقف على بعض رؤوس الآي. ومن عباراته في هذا قوله: «رأس آية في غير الكوفي»<sup>(٥)</sup>، «رأس آية في البصري»<sup>(٦)</sup>، «رأس آية في المدني والمكي»<sup>(٧)</sup>.

ومن أمثلة تنبيهه على حكم الوقف على بعض رؤوس الآي:

١ - قال: «﴿بَيِّنْ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] كافٍ، وكذلك الوقف على رؤوس الآي إلى قوله: ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]»<sup>(٨)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٧، ٢٠٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٧٢).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٨٥).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤٢٦).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٤، ٢٣٥).

(٦) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٦، ٣١٨).

(٧) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣١٩).

(٨) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٦).



٢ - وقال: ﴿الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] (١) تام. ورؤوس الآي قبل وبعد كافية (٢).

خامساً: استفادته من سبقه في هذا العلم:

كتب في هذا العلم جلة من العلماء قبل الداني، وقد استفاد منهم وأكثر النقل عنهم؛ كما يبدو من كتابه، وهو في هذا يذكر أقوالهم ثم يعقب عليها إن كان يخالفهم (٣)، أو يذكرها من باب الموافقة لهم (٤)، وإن كان - أحياناً - يذكرها دون ترجيح، وهذا نادر جداً، وسيأتي مثال لذلك.

ومن أقدم من نقل عنه الداني في الوقف، الحسن البصري (ت: ١١٠) (٥). وصيغة الداني في النقل عنه: «ويروى» (٦)، ومن ذلك قوله: «وقال بعض أهل التأويل - وهو قول عيسى بن عمر (٧)، ويروى عن الحسن -: ﴿وَأَتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾

(١) تمام الآية ﴿يَبْقَىٰ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّبُوا مِنْ يُوْسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾.

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٢٩)، وينظر: (ص: ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٤، ٤٤٩).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٢، ١٩٨، ٢٤٥).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٦٦).

(٥) ذكر الدكتور يوسف مرعشلي أن عاصم بن بهدلة (ت: ١٢٨) هو أقدم من نقل عنه الداني. المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٨٠).

(٦) (ص: ٢١٧، ٣٧٠).

(٧) عيسى بن عمر الثقفي، النحوي، البصري، أبو عمر، معلّم النحو، عرض القرآن على عاصم الجحدري وغيره، وكان له اختيار في القراءة يوافق قياس العربية، وكان مما يستنكر عليه، توفي سنة ١٤٩. غاية النهاية (١: ٦١٣).

في الْبَحْرِ ﴿الكهف: ٦٣﴾ تام، ثم قال يوشع <sup>(١)</sup> مبتدئاً: ﴿عَجَبًا﴾؛ أي: أعجب لذلك عجباً <sup>(٢)</sup>.

ومن ذكر أقوالهم - غير هذين - : أبو عمرو بن العلاء، وحمزة، وحيب الزيات، ونافع، والكسائي، ويعقوب الحصري، ويحيى بن سلام، وغيرهم <sup>(٣)</sup>.

(١) يوشع بن نون بن أفراييم بن يعقوب، فتى موسى، وله أخبار ذكرها ابن الجوزي في المنتظم (١: ٣٧٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٧٠).

(٣) ينظر في حصرهم: مقدمة الدكتور المرعشلي للمكتفى (ص: ٨٠ - ٨١).

### المبحث الثاني: مصطلحات الوقف عند الداني

قسّم الداني الوقوف إلى أربعة أقسام، هي: الوقف التام والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح، وإليك تفصيل هذه الوقوف عنده:

#### أولاً: الوقف التام:

قال الداني في تعريفه للوقف التام: «واعلم أن الوقف التام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده»<sup>(١)</sup>.

وقد بين في نهاية هذا الباب أنواع التعلق التي نفاها هنا، وهي: التعلق اللفظي والتعلق المعنوي، قال: «وقد يكون التام أحياناً في درجة الكافي من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ...»<sup>(٢)</sup>.

وأشار إلى أن التعلق اللفظي هو ما يتصل بالإعراب، وذلك في تعريفه للحسن<sup>(٣)</sup>.

وبعد هذا التعريف نبّه إلى المواطن التي تُعتَبَر من الوقف التام وقال: «وذلك عند تمام القصص وانقضائهن، (وأكثر ما يكون)<sup>(٤)</sup> موجوداً في الفواصل

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤١ - ١٤٢).

(٣) ينظر تعريفه للحسن (ص: ١٤٥).

(٤) هذه العبارة (وأكثر ما يكون) من النسخة التي بتحقيق الدكتور جايد، وليست موجودة عند الدكتور المرعشلي.

ورؤوس الآي؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦].

وكذلك ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، والابتداء بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

وكذلك ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]، والابتداء بقوله: ﴿يَبْنِي إِسْرَاءَ يَلٍ﴾ [البقرة: ٤٧]<sup>(١)</sup>، ثم ذكر أمثلة بعد ذلك تؤكد ما قال.

وَعَقَّبَ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ، فَقَالَ: «وكذلك ما أشبهه مما تنضي القصة عنده»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة؛ كقوله: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَازَهُ أَهْلِهَا آذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هذا هو التمام؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، ثم قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] وهو رأس آية...»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة؛ كقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ آلَهُمْ﴾ [مُصْحِحِينَ \* وَبِأَيْلٍ﴾ [الصفات: ١٣٧ - ١٣٨]؛ رأس الآية: ﴿مُصْحِحِينَ﴾، والتمام: ﴿وَبِأَيْلٍ﴾؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: في الصباح وبالليل...»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فالتمام يوجد على رأس الآية، أو قبلها، أو بعدها.

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٠ - ١٤١).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤١).

ويدخل ضمن قوله: «تمام القصص» تمام الكلام، وإن لم يكن قصة، وهذا يظهر من أمثلته التي ذكرها.

وذكر في نهاية الباب نوعاً من التام يكون في درجة الكافي، وقال عنه: «وقد يكون التام - أحياناً - في درجة الكافي من جهة تعلق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، وذلك نحو قوله: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] هذا تمام، ثم ابتدئ بقوله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الكهف: ٥]؛ لأن ما بعده مُستغْنٍ عنه.

وكذلك الوقف على قوله: ﴿وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] تمام أيضاً، ثم ابتدئ بقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، وهي مقالتهم: اتخذ الله ولداً.

وكذلك ما أشبهه مما يتم الوقف عليه بإجماع من أهل التأويل وأصحاب التمام لانقضاء الكلام عنده، واستغناء ما بعده عنه، وما بعده منه أو من سببه من جهة المعنى، فهو بذلك في درجة الكافي<sup>(١)</sup>.

وهذه المنزلة تحتاج إلى تحرير؛ لأن قوله: «تام في درجة الكافي» جمع بين نوعين منفصلين، فإما أن يكون الوقف من النوع التام، وإما أن يكون من النوع الكافي.

وبالنظر إلى العلة التي علل بها حكمه على بعض المواقف بأنها تامة في درجة الكافي فإن الصواب أنها تكون من النوع الكافي؛ لأن هذه العلة تنطبق عليه، ولذلك فلا حاجة إلى إيجاد هذه المنزلة.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤١ - ١٤٢).

ولو استبدل بمصطلحه هذا (الكافي والأكفى) لكان أنسب إلى مصطلحاته؛ خاصة أنه استخدم هذا المصطلح - وهو الأكفى - في تطبيقاته، وقد أشار إليه في كلامه على الكافي<sup>(١)</sup>.

وهاتان الآيتان اللتان حكم عليهما بالتام الذي في درجة الكافي، لم يحكم عليهما بهذا الحكم في تطبيقاته على فرش الوقوف في السور، بل حكم عليهما بالتام فقط.

قال: ﴿وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] تام، ومثله: ﴿وَلَا لِأَبَائِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]<sup>(٢)</sup>.

ولم يستخدم هذا المصطلح إلا مرة واحدة، وقد أوردته في الحكم على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١]، قال: «تام، وهو أتم من الذي قبله؛ لأن الفاء لا يتم قبلها كلام على الحقيقة؛ لأنها تأتي بمعنى الاتصال، وكل ما مضى من نحو هذا وقلنا فيه إنه تام، فإنها هو كالتام إذا كان مستغنياً عما بعده أو لم يتصل به، وهذا كما قلناه في تفسيره إنه قد يكون أحياناً في درجة الكافي»<sup>(٣)</sup>.

ومن المصطلحات التي استعملها وهي قريبة من هذا: مصطلح الشبيه بالتام، ومصطلح الكافي في درجة التام.

قال: ﴿فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] شبيه بالتام<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٤).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٦٧).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٦١٠).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٩٢).

وقال: «و ﴿عُشَاءً﴾ [المؤمنون: ٤١] كاف شبيه بالتمام»<sup>(١)</sup>.

وقال: «﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠] كاف شبيه بالتمام»<sup>(٢)</sup>.

وأما مصطلح (الأتم) فقد استخدمه كثيراً، ولا يأتي إلا بعد ذكر التام، ومن ذلك قوله: «الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر التسمية أتم»<sup>(٣)</sup>.

وتعدد المصطلحات دون وجود ضابط دقيق لها، أو مع إمكانية دخولها ضمن مصطلح آخر غير مفيد، فتكثيرها بلا ضابط معتبر يشتت الذهن، ويقلل الفائدة. ومع هذا؛ فأبو عمرو رحمه الله تعالى قد أجاد في اختيار الوقف وذلك لأسباب:

١- ضبطه لمصطلحاته وسيره عليها في التطبيق.

٢- اطلاعه على جملة مما كتب - وقيل - قبله في الوقف مما يمكنه من معرفة الصواب والخطأ منها؛ لذا تراه قد ردّ على من سبقه في أقوالهم واختياراتهم<sup>(٤)</sup>.

٣- اعتماده التفسير عن السلف في فهم معنى الآية وبناء حكم الوقف على هذه التفاسير<sup>(٥)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٠١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٢٢). وفي بعض النسخ «شبيه بالتمام» بإسقاط لفظ «كاف». ينظر: حاشية المكتفى في الوقف والابتداء بتحقيق المرعشي (ص: ٤٢٢)، وتحقيق جايد (ص: ٢٧١).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥٥).

(٤) ينظر على سبيل المثال: (ص: ١٦٠، ١٦٢، ١٩٨، ٢١٩).

(٥) ينظر على سبيل المثال: (ص: ١٥٨، ١٥٩، ١٧٦، ١٩٥، ٢٠١، ٢٦٧).

## ثانياً: الوقف الكافي:

قال الداني في تعريف الوقف الكافي: «واعلم أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه - أيضاً - والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ، كما ذكرنا، وذلك نحو الوقف على قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]<sup>(١)</sup>، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها.

وكذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، والابتداء بما بعد ذلك إلى قوله: ﴿أَوْ أَشْتَاتًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الوقف على قوله: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [المائدة: ٥]، والابتداء بما بعد ذلك<sup>(٣)</sup>؛ لأن ذلك كله معطوف<sup>(٤)</sup>.

(١) لم يذكر حكم الوقف عليها في موضعها من سورة النساء، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢١٩).

(٢) لم يذكر الحكم على لفظ «بيوتكم»، وذكره على لفظ «أشتاتا»، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤١٣).

(٣) لم يذكر حكم الوقف عليها في موضعها من سورة المائدة، ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٤).

(٤) يظهر من هذا المثال أنه يُتسامح في العطف بين الجمل ما لا يُتسامح في العطف بين المفردات، ذلك أن العطف من أسباب الوصل لا الوقف، والحكم بكونه كافيًا مع وجود العطف إنسا هو في العطف بين الجمل كما هو ظاهرٌ من هذا المثال، وبدل عليه قوله بعد قليل: «وكذلك كل كلام قائم بنفسه مستغنٍ بعامل ومعمول فيه يفيد معنى يُكتفى به، فالقطع عليه كافي»، والله أعلم.



وكذلك القطع على الفواصل من سورة التكوير<sup>(١)</sup> والانفطار<sup>(٢)</sup> والانشقاق<sup>(٣)</sup>، وما أشبههن والابتداء بها بعدهن.

وكذلك فواصل سورة الجن<sup>(٤)</sup> والمدثر<sup>(٥)</sup> وشبههما، والمراد بالفواصل مثل: ﴿أَحَدًا﴾ و﴿وَلَدًا﴾.

وكذلك كل كلام قائم بنفسه مستغن بعاملٍ ومعمولٍ فيه يفيد معنى يكتفى به، فالقطع عليه كاف، ويسمى أيضاً هذا الضرب مفهوماً.

وتفاضله في الكفاية كتفاضل التام سواء<sup>(٦)</sup>، ما ورد منها ومن الحسن في الفواصل فهو أتم وأكفى وأحسن مما يرد في حشوهن<sup>(٧)</sup>.

### المسائل التي ذكرها في التعريف:

ورد في هذا التعريف جملة من القضايا:

الأولى: تعريف الكافي وهو: الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بها بعده.

(١) ذكر أن الكافي فيها من رؤوس الآي إلى آية (١٣) فقط، ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٦١٠).

(٢) لم يذكر منها في موضعها إلا آية (١٧) فقط، وذكر أن بعضها تام. ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٦١١).

(٣) لم يذكر منها في موضعها إلا آية (٢٤)، وحكاها في آية (٩). ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٦١٤ - ٦١٥).

(٤) لم يذكره إلا في بعضها، ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٨٩ - ٥٩٠).

(٥) لم يذكره إلا في بعضها، ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٩٤ - ٥٩٦).

(٦) لم يُشر إلى تفاضل التام في تعريف التام، وإنما ورد عنده في التطبيقات على السور.

(٧) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٣ - ١٤٤).

الثانية: تفسير التعريف ليفرق بينه وبين التام؛ وهو وجود المُتَعَلِّق، والتعلق هنا يكون بالمعنى دون اللفظ.

ويبين أن الكافي هو: كل كلام قائم بنفسه، مستغن بعامل ومعمول فيه يفيد معنى يكتفى به فالقطع عليه كاف.

الثالثة: بين الوقف الكافي بالأمثلة وأسهب في ذكرها ليقرر المعنى ويؤكد.

الرابعة: بيان المراد بالفاصلة.

الخامسة: أن الكافي يسمى مفهوماً.

السابعة: أنه يتفاضل في الكفاية وأكفاه ما كان رأس آية، ومثله في ذلك التام والحسن.

ويلاحظ الأمور الآتية:

١ - أنه لم يتطرق بالتمثيل إلى الفرق بين التام والكافي مع الحاجة إلى التفريق بينهما<sup>(١)</sup>.

٢ - أنه في بعض الأمثلة التي ذكرها لا تصلح أن تكون من الوقف الكافي، لأن العطف فيها عطف مفردات، وهو ما مثل به من سورة النساء بقوله تعالى:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣]، فما بعدها، وهو قوله:

﴿ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ .. ﴾

[النساء: ٢٣] معطوف على اللفظ المفرد (أمهاتكم) وعطف الأفراد من موجبات

(١) سيأتي كلام العلماء حول هذه المسألة.

الوصل لا الوقف، فالبدء بقوله: ﴿وَبِنَاءِكُمْ...﴾ لا يُفهم منه معنى، ولو أجزى البدء بسبب طول المقطع لجاز لهذا السبب فحسب، ولا يكون بهذا الجواز كافيًا؛ لعدم تحقق معنى الكفاية فيه، والله أعلم.

### ثالثًا: الوقف الحسن:

قال الداني: «واعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه بما بعده من جهة اللفظ والمعنى جميعًا، وذلك نحو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]، والوقف على ذلك وشبهه حسن؛ لأن المراد مفهوم.

والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣] و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] لا يحسن؛ لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه تابع لما قبله.

ويسمى هذا الضرب (صالحاً) إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تام ولا كاف؛ لأن نفسه ينقطع دون ذلك»<sup>(١)</sup>.

### المسائل التي ذكرها في التعريف:

١ - يبين الداني سبب تسمية هذا النوع حسناً، وبناء على كون المراد مفهوماً، وكأنه يريد التنبيه على الفرق بين هذا النوع وبين الوقف القبيح؛ لأن الوقف

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٥).

القبیح يتعلّق بما بعده من جهة اللفظ والمعنى، ولكنه لا يفهم منه المراد.

٢ - أشار إلى أن كون الوقف على جملة يُعدُّ حسناً فإنه لا يعني أن الابتداء بما بعدها يكون حسناً وذلك لتعلّقلها بها، بل يكون قبيحاً.

وهذا مما يفرق بين الوقف الحسن والوقف الكافي، فإن الكافي يصلح الوقف على الموضوع والابتداء بما بعده، أما الحسن فمع صلاحية الوقف على الموضوع لا يصلح الابتداء بما بعده لوجود التعلّق اللفظي الإعرابي.

٣ - ذكر مصطلحاً آخر وهو مصطلح (الصالح) وجعله هو الحسن نفسه، وإن كان عند غيره له مصطلح خاصٌّ به كما سيأتي، وهذا المصطلح (الصالح) قد ذكره في تطبيقاته في أربعة مواضع:

الموضع الأول: قال: «والوقف على: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١١٦] على القراءتين<sup>(١)</sup>؛ صالح<sup>(٢)</sup>.

الموضع الثاني: قال: «ومن قرأ ﴿نَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦] بالنون<sup>(٣)</sup>، فهو صالح<sup>(٤)</sup>.

(١) قرأ قبل «ولأدراكم به» بغير ألف قبل الهمزة، وقرأ الباقر بألف قبل الهمزة. التذكرة لابن غلبون (٤٤٨/٢).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٠٥).

(٣) هي قراءة ابن كثير. التذكرة لابن غلبون (٤٦٨: ٢).

(٤) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٣٢٧).

الموضع الثالث: قال: «وقال نافع: ﴿أَوْزِدْ عَلَيْهِ﴾ [المزمل: ٤] تام، وهو صالح»<sup>(١)</sup>.

الرابع: قال: «وقال القُتَيْبِيُّ<sup>(٢)</sup> والديْنُورِيُّ<sup>(٣)</sup>: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [القصص: ٢٨] تام، وهو مفهوم صالح»<sup>(٤)</sup>.

ويلاحظ أنه في الموضع هذا قد جمع بين مصطلحي الحسن والكافي في الحكم على الوقف؛ لأن المفهوم هو الكافي، كما قال: «ويسمى هذا الضرب مفهوماً»<sup>(٥)</sup>، والصالح هو الحسن، كما مرَّ.

ولا يتأتى هذا الحكم إلا باختلاف التقدير - وذلك ما لم ينبئه عليه هنا - ولا يمكن اجتماعهما معاً؛ لأن المفهوم يصلح البدء بما بعده، والصالح لا يصلح الابتداء بما بعده، وإن اتفقا في صحة الوقف عليهما.

٤ - وقد أشار في تمة كلامه عن الوقف الحسن إلى أن الوقف على رؤوس الآي داخل ضمن الحسن إذا لم يكن تاماً ولا كافياً، وأن مذهب الأئمة السالفين

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٩١).

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، العلامة الكبير، ذو الفنون والتصانيف، كان ثقة دِيناً فاضلاً، من تصانيفه: تأويل مشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن، وغيرهما. توفي سنة ٢٧٦. تاريخ بغداد (١٠: ١٧٠) سير أعلام النبلاء (١٣: ٢٩٦).

(٣) أحمد بن جعفر، أبو علي الدينوري، نزيل مصر، النحوي، قرأ كتاب سيبويه على المبرد. أَلَّفَ في النحو كتاب المهدب، وله مختصرٌ في ضواهر القرآن، استخرجه من معاني القرآن للفراء. توفي بمصر سنة ٢٨٩. طبقات النحويين (ص: ٢١٥)، إنباه الرواة (١: ٦٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٣٧).

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٤).

والقراء الماضين هو استحباب الوقف عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض، وذلك لأنهن في أنفسهن مقاطع. وذكر مذهب أبي عمرو البصري في الوقف على رؤوس الآي وأنه أحب إليه، ثم استدل بحديث أم سلمة أنه كان ﷺ يقطع قراءته<sup>(١)</sup>.

٥ - والوقف الحَسَنُ يتفاضل في الحُسْنِ؛ فهو حسن وأحسن؛ كما قال ذلك في الوقف الكافي واستعماله لمصطلح الأحسن - كذلك - قليل جداً.

قال: «وقال نافع، وأحمد بن جعفر الدينوري: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ﴾ [البقرة: ١٠٢] تام، وهو حسن، وليس بتام ولا كافٍ.

﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أحسن منه، وكذلك ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]»<sup>(٢)</sup>.

٦ - ومما يُلحَظُ أن الداني لم يُكثِرْ في تطبيقاته من ذكر الوقف الحسن؛ بل هو قليل جداً بالنسبة لذكره الوقف التام والوقف الكافي.

#### رابعاً: الوقف القبيح:

قال الداني: «اعلم أن الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿بَنِي﴾ و ﴿مَلِكِ﴾ و ﴿رَبِّ﴾ و ﴿رُسُلُ﴾، وما أشبهه،

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٥ - ١٤٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٦٩).

والابتداء بقوله: ﴿اللَّهُ﴾ و ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ و ﴿الْعَلَوَاتِ﴾ و ﴿السَّمَوَاتِ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿اللَّهُ﴾؛ لأنه إذا وقف على ذلك لم يُعَلِّمْ إلى أي شيء أضيف<sup>(٢)</sup>.

في هذا المقطع ذكر الداني المراد بالوقف القبيح، وبين أنه الذي لا يعرف المراد منه، وسبب ذلك شدة التعلق اللفظي الذي يتبعه التعلق المعنوي. وقال عن هذا النوع: «وهذا يسمى وقف الضرورة، لتمكن انقطاع النفس عنده»<sup>(٣)</sup>.

وكانه يشير بهذا إلى أنه لا يجوز تعمد هذا الوقف، وقد ذكر حكمه عند القراء فقال: «والجلّة من القراء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده؛ فإن لم يفعل ذلك فلا حرج عليه»<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكر أنواعاً أخرى داخلية في القبيح، وضرب لها أمثلة مبيناً ما فيها من القبح.

النوع الأول: ما يستحيل معناه بسبب فصله عما قبله، وكونه لم يتم معنى ما فُصل.

وقد ضرب لهذا النوع أمثلة، ومنها:

(١) يلاحظ أنه لم يذكر ما قبلها مما يُوقف عليه، ف(بسم) يقابلها لفظ الجلالة، و(مالك) يقابله (يوم الدين)، وهكذا.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٨).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٨).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٨).

الوقف على قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١] ثم  
يبتدىء: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١].

والوقف على قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ٧٢] ثم يبتدىء:  
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وذكر أمثلة غيرها<sup>(١)</sup>.

النوع الثاني: ما يفسد معناه بسبب وصله بما تم معناه، وفصله عما بعده مما يتم  
به معنى الجملة الموصولة.

ومن أمثلة هذا النوع:

الوقف على قوله تعالى: ﴿فَبُهَّتِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وعدم وصله  
بقوله: ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

الوقف على قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوَاءِ وَلِلَّهِ﴾  
[النحل: ٦٠]، وعدم وصله بقوله تعالى: ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

وعقب على ذلك بحكم هذا النوع فقال: «فمن انقطع نفسه على ذلك وجب  
عليه أن يرجع إلى ما قبله، ويصل الكلام بعضه ببعض، فإن لم يفعل أثم، وكان  
ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمد متعمد لخرج بذلك عن دين الإسلام؛  
لإفراده من القرآن ما هو متعلق بما قبله أو بما بعده، وكون أفراد ذلك افتراءً على  
الله عز وجل وجهلاً به»<sup>(٢)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٤٩ - ١٥٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٠).



وأدخل في هذا النوع أمثلة أخرى من الوقف على الكلام المنفصل الخارج عن حكم ما وُصِلَ به، وقد ضرب له أمثلة منها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ<sup>٤</sup> وَلِأَبَوَيْهِ<sup>٥</sup>﴾ [النساء: ١١] إن وقف على ذلك؛ لأن النصف كله إنما يجب للابنة دون الأبوين، والأبوان مستأنفان لما يجب لهما مع الولد ذكراً كان أو أنثى، واحداً كان أو جمعاً.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦] إن وقف على ذلك؛ لأن الموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون، فهم مستأنفون بحالهم هذا<sup>(١)</sup>.

النوع الثالث: الوقف على الأسماء التي تبيين نُعوتها حقائقها:  
ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] وشبهه؛ لأن المصلين اسم مدوح محمود لا يليق به (ويل)، وإنما خرج من جملة المدوحين بنعته المتصل به وهو قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥]<sup>(٢)</sup>.

النوع الرابع: الوقف على المنفي الذي يأتي بعده حرف الإيجاب:

وحكم على هذا النوع بأنه أقبح وأشنع مما قبله، ومن أمثلته: قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، و﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾، و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾، وشبهه.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥١).

ولو وقف واقف قبل حرف الإيجاب من غير عارض لكان ذنباً عظيماً؛ لأن المنفي في ذلك كل ما عبّد غير الله عز وجل.

النوع الخامس: ما ورد التوقيف بالنهاي عنه:

وهو يشير إلى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وقد ضرب لهذا أمثلة منها:

الوقف على قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ \* وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [المائدة: ٩ - ١٠].

الوقف على قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ \* وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [محمد: ١ - ٢]، وهناك أمثلة غيرها ذكرها.

وهذا النوع الذي أفرده هنا يصلح إدخاله في النوع الثاني الذي سبق ذكره، وقد أشار إلى ذلك في تعليقه على هذه الأمثلة، حيث قال: «... وشبه ذلك مما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى؛ لأنه متى قطع عليه دون ما يبين حقيقته ويوضح مراده لم يكن شيء أقبح منه؛ لاستواء حال من آمن ومن كفر، ومن اهتدى ومن ضلَّ، وفي ذلك بطلان الشريعة والخروج عن الملة؛ فيلزم من انقطع نفسه عند ذلك أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض، أو يقطع على آخر القصتين، أو على آخر القصة الثانية إن شاء، ومتى لم يفعل أئتم واعتدى، وجَهِلَ وافترى»<sup>(١)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٥٣).

وبعد هذا يمكن القول بأن القبيح قسمان:

الأول: ما لا يعرف المراد منه: لنقص الجملة عن تمام ألفاظها؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾.

الثاني: ما يحيل المعنى أو يفسده، وهذا يكون بالوقف قبل تمام المعنى، أو يكون بوصل كلام بغيره فيحيل معناه بإدخاله في حكم ما قبله.

ومما يلحظ هنا ما يأتي:

١- أنه حكم في النوع الرابع على قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ بقبح الوقف مع أنه رأس آية، وقد سبق له في الوقف الحسن كلام في حكم الوقف على رأس الآية، وأن السنة قد جاءت بذلك، واستدل بحديث أم سلمة رضي الله عنها<sup>(١)</sup>.

وسبق له في الوقف الحسن - كذلك - أن جماعة من الأئمة السالفين والقراء الماضيين يستحبون القطع عليهن وإن تعلق كلام بعضهن ببعض<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان ذلك كذلك، فتقيحه الوقف على هذه الآية فيه نظر، نظراً لما ذكره رحمه الله.

٢- قال في الوقف على قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٦ - ١٤٧).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٥).

وَلِلَّهِ ﴿ [النحل: ٦٠] إذا وقف هنا ولم يصلها بما بعدها، ثم ابتداء ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] قال معقبا: «فمن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض؛ فإن لم يفعل أثم، وكان ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمد متعمدا لخرج بذلك من دين الإسلام.

وقال في الوقف على مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا، قال: «... فيلزم من انقطع نفسه عند ذلك أن يرجع حتى يصل الكلام بعضه ببعض أو يقطع على آخر القصتين أو على آخر القصة الثانية إن شاء، ومتى لم يفعل أثم واعتدى، وجهل وافترى».

والمراد من هذا النقل أنه - رحمه الله - أوجب على القارئ الرجوع إلى ما قبل الموقوف عليه ليصل الكلام بعضه ببعض... ثم أثم القارئ إن لم يفعل هذا، وهذا الحكم فيه تشدد، وقول أبي الحسن علي بن أحمد الغزالي (ت: ٥١٦ هـ) في هذا الموضوع أعدل منه.

علق الغزالي (ت: ٥١٦ هـ) على من وقف على مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ [التوبة: ٣٠]، ثم ابتدئ: ﴿عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فقال: «فإن وقف مضطراً على مثل هذا، وابتداء بما بعده غير متجانفٍ لإثم، ولا معتقد له لم يكن عليه وزر؛ لأنه؛ وإن وقف، فهو ينوي ما قبله، وهو حكاية قول الكفار نَزَلَ الوحي به، لا يَخْرُجُ عن كلام الله سبحانه وتعالى بوقف القارئ أو بوصله، غير أن الاحتراز عن نحو هذا أحسن وأولى.

فأما إذا اعتقد وقصد التحريف فهو مؤاخذ بقصده، والوقف والوصل لا

ينفعانه إن كان في نية تحريفٍ، ولا يضرانه إن كان في نية تلاوة»<sup>(١)</sup>.

### وخلاصة الأمر:

(١) أن الأفضل للقارئ تتبع المواقف المناسبة، وعدم الوقوف على ما يقبح من الوقف. وإذا وقف على ما يقبح، فالأفضل له الرجوع إلى ما قبله ووصله به ليتم المعنى، على أن يكون للمبدوء به معنى مفهوم، فيتجنب بهذا البدء الذي لا يفهم منه معنى.

ولو وقف على مثل هذه الوقوفات القبيحة، ولم يرجع ويبدأ بكلام يفهم منه معنى فإنه يُحتمل ترتب الإثم عليه خاصة فيما يحيل المعنى.

(٢) أن من تعمد ذلك قاصداً ما يحمله الوقف من معنى قبيح، خصوصاً ما يتعلق بالاعتقاد، فإن هذا يَأْثَمُ بسبب قصده، كما ذكر الغزال (ت: ٥١٦هـ).

(٣) أنه يفرق في القراءة بين أن تكون قراءته لنفسه لا يسمعه أحد، أو أن تكون لغيره، فيُتسامح فيما كانت قراءته لنفسه؛ لأنه إذا كان يعرف المعاني، فإدراكها بالنسبة له لا تتعلق بالوقف والوصل.

أما إذا كانت قراءته لغيره ففي هذه الحال لا يحسن الوقف على القبيح أو الابتداء به لما يُحدثه من الوهم واختلاف المعنى على السامعين، والسامعون ليسوا على درجة واحدة في إدراك المعاني، والوقف والابتداء إنما جعل لفصل المعاني عن بعضها لتبين وتوضح للسامع.

(١) الوقف والابتداء للغزال (ص: ١٩٢).

(٤) توسع الداني - رحمه الله - في تنويع الوقف القبيح، ودعم ذلك بأمثلة موضحة لذلك، ولكنه في التطبيق لم يُشِرْ إلى الوقف القبيح إلا إشارات قليلة جداً.

### ملحوظات عامة:

#### ١ - عدم تحديد مصطلح الوقف:

ذكر الداني - رحمه الله - بعض المواقف، ولكنه لم ينص على نوع الوقف فيها، وهذه المواضع قليلة في كتابه، وكان الأولى أن يذكر فيها نوع الوقف، ومن ذلك قوله: «وقال نافع، وأحمد بن موسى، ومحمد بن عيسى، والفراء، وأبو حاتم، والدينوري، وابن الأنباري: ﴿مَنْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩] الوقف»<sup>(١)</sup>.

وقال: «... ويجوز الوقف على قوله: ﴿جُمْلَةٌ وَنَجْدَةٌ﴾ [الفرقان: ٣٢]، ثم تبتدئ ﴿كَذَلِكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ أي: أنزلناه متفرقاً كذلك لنثبت به فؤادك»<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - جمعه بين مصطلحين في الحكم على الوقف:

الأصل في الحكم على موقفٍ مَّا أن يكون بحكم واحد، إلا إذا كان في الموقف قولان: وأراد المؤلف أن ينبه عليهما. وقد جمع الداني حكمين في موقف واحد في مواضع قليلة من كتابه، ومنها:

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ١٧٠ - ١٧١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٤١٧).

قال: ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ٥١] أكفى منه وأتم، وكذا رؤوس الآي بعده<sup>(١)</sup>.

وقال: «وقال القتيبي والدينوري: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ [الفصص: ٢٨] تام، وهو مفهوم صالح<sup>(٢)</sup>.

والوقف المفهوم عنده هو الوقف الكافي<sup>(٣)</sup>، والوقف الصالح هو الوقف الحسن<sup>(٤)</sup>.

وبهذا تنتهي الإشارات إلى منهج الداني في كتابه المكتفى في الوقف والابتداء، والله الموفق.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٣٩٤).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٣٧).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٤).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٥).

## الفصل الثالث

### مصطلحات السّجاوندي في كتابه علل الوقوف





السّجاوندي<sup>(١)</sup> هو: الإمام محمد بن طَيْفُور، أبو عبد الله، الغَزَنَوِيُّ، السّجاوندي - بكسر السين - إمام كبير محقق، مقرئ، مفسر، نحوي، لغوي.

وهو من أعيان القرن السادس، فقد توفي سنة (٥٦٠)، وأخباره في كتب التراجم قليلة، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «لم أدر على من قرأ، ولا من أقرأ»<sup>(٢)</sup>.

ومن آثاره العلمية: كتاب في التفسير، واسمه: «عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني»، وقد وُصِفَ بأنه تفسير حسن.

وله كتاب في توجيه القراءات، وعنوانه: «علل القراءات»، وكتابان في الوقف كبير وصغير، وكتابه الكبير في وقوف القرآن له عدة أسماء، وقد استصوب محققه الدكتور محمد العيادي اسم «علل الوقوف» من بين الأسماء المذكورة له<sup>(٣)</sup>.

وكتابه الصغير مختصر من هذا الكبير، ويذكر فيه الوقف ورمزه.

أما منهج السّجاوندي فقد أفاض فيه محقق الكتاب، ولذا رأيت أن أترك ذكره نظراً لما قدمه محققه من دراسة وافية عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) اعتمدت في النقل عن السّجاوندي على رسالة الدكتوراه المقدمة في قسم القرآن وعلومه بالرياض من قبَل الدكتور محمد بن عبد الله العيادي، ويمكن الوصول إلى الصفحة في المطبوع من خلال معرفة الآية التي تناقش وقوفها.

(٢) غاية النهاية (٢: ١٥٧).

(٣) علل الوقوف (١: ٥٥).

(٤) ينظر: علل الوقوف (١: ٦٢)

## مصطلحات السّجاوندي:

لقد ابتدع السّجاوندي مصطلحات مغايرة لمن سبقه من العلماء الذين ألفوا في هذا العلم، فمنهم من كان يعيّن وقف التمام في مواضعه، كالإمام نافع، ومنهم من قسم الوقف بحسب اللفظ والمعنى إلى أقسام؛ كالتمام، والكافي، والحسن، والقبیح، وقد يزيد بعضهم مصطلحات أخرى إما مرادفة وإما زائدة، ولكنها تسير على هذا المنهج.

ثم جاء السّجاوندي (ت: ٥٦٠) فألف في الوقوف كتابيه، وذكر مصطلحاتٍ -فيما أعلم- لم يُسبق إليها.

وكان يرمز لكل وقف برمز، ويذكره في موضعه من وقوف القرآن. وقد شاركه في ذكر الرمز بالأحرف للوقوف الإمام أبو العلاء الهمداني (ت: ٥٦٩)<sup>(١)</sup>. وتبلغ مصطلحات السّجاوندي ستة، وهي: اللازم، والمطلق، والجائز، والمجوز لوجه، والمرخص لضرورة، والممنوع.

وهذا الأخير لم يذكره بهذا المصطلح (الممنوع)، بل قال: «وأما ما لا يجوز الوقف عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقد رمز لللازم بحرف (م)، وللمطلق بحرف (ط)، وللجائز بحرف (ج)،

(١) مما قد يقع فيه الخطأ من الناسخين أن يستبدلوا رمزاً برمز من حيث لا يشعرون، لذا تتطلب القراءة في مخطوطات كتب الوقف التي اعتمدت الرمز دقّة كبيرة، ومعرفة بعلم الوقوف عند كل مؤلف لمعرفة الرمز الذي وقع فيه اختلاف بين الناسخين.

(٢) علل الوقوف (١: ٣٢).

وللمجوز لوجه بحرف (ز)، وللمرخص لضرورة بحرف (ص)، وما لا وقف عليه بحرف (لا).

وهذه المصطلحات التي جاء بها السجاوندي قد عمل بها في بعض المصاحف المطبوعة في المشرق؛ كالمصاحف المطبوعة في تركيا، والهند، وباكستان، ومصر، ولكن يتفاوت استخدامها.

وسأذكر تعريف السجاوندي لكل مصطلح، ثم أذكر بعض الملحوظات عليه من خلال تطبيقاته لها.

### أولاً: الوقف اللازم:

قال السجاوندي في تعريف الوقف اللازم: «فاللزام من الوقوف: ما لو وصل طرفاه غَيْرَ المَرَامِ، وَشَنَعَ معنى الكلام»<sup>(١)</sup>. ثم ذكر أمثلة لهذا النوع من الوقف.

١ - من خلال تطبيق السجاوندي للوقف اللازم يظهر أنه لا يعتني بالسياق في بيان المعنى، بل يحكم باللزوم لأدنى تعلق بالوهم. فأول مثال ذكره من هذا النوع الوقف على رأس الآية الثامنة من سورة البقرة. وهي قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ثم علل ذلك بقوله: «لأن ﴿يُؤْمِنِينَ﴾ منكر، والجملة بعد المنكر تتعلق به صفة، فلو وصل صار التقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين، فينفي الوصف لا مع الموصوف فينتقض المعنى، فإن المراد نفي الإيمان عنهم

(١) علل الوقوف (١: ٨).

وإثبات الخداع لهم، وأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفة ينفي الصفة ويقرر الموصوف؛ كقوله: ما هو برجل كاذب<sup>(١)</sup>.

إن كلامه في هذا المثال يوضح أنه قطع الآية عن سابقها ولحاقها، فابتداء الكلام يدل على الفصل، وانتهائه يدل على ذلك كذلك.

فلو قرأ القارئ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] ثم وصله بقوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]، ووقف هنا، فإن في السياق ما يدل على انفصال الجملتين، فيفهم منه أن النفي واقع على ما سبق، ويفهم من قوله: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ أنها متعلقة بـ ﴿يُخَدِّعُونَ﴾.

وإنما يقع هذا اللبس إذا قرأ القارئ هكذا: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ \* يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨ - ٩] فيكون ابتداءً بجزء من الآية السابقة ووقف على جزء من الآية اللاحقة، وهو بهذا يوافق المثال الذي ذكره.

٢ - كما يضع الوقف اللازم أحياناً على لفظ بعده مبتدأ، ويخشى أن يكون صفة، ولكن إتمام الآية يدل على الفصل، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ \* الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [سورة غافر: ٦ - ٧]<sup>(٢)</sup> حيث وضع على رأس الآية علامة الوقف اللازم<sup>(٣)</sup>.

(١) علل الوقوف (١: ٧٧ - ٧٨).

(٢) ينظر أيضاً: سورة التوبة آية ١٩ - ٢٠.

(٣) علل الوقوف (٣: ٦٧٠).

فالذين: مبتدأ، وخبره جملة (يسبحون). والوصل إلى قوله: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ يدل على انقطاع الجملتين.

ولو وقف القارئ على (حوله) بعد وصله الآية بها لكان المحذور موجوداً.

٣ - قد يوجد من الأمثلة ما يصلح للحكم عليه باللزوم، جرياً على تعليلاته، لكنك لا تجده قد حكم عليها باللزوم، ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

فقد وضع على قوله تعالى: ﴿سُبْحٰنَهُ ۗ﴾ علامة الوقف المطلق<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يقال بأن الوصل قد يوهم أن التنزيه راجع للولد، وأن الوقف يُشعر بأنه عائد على الله، خاصة أن بعده حرف الإضراب (بل).

بل قد وضع علامة الوقف الممنوع في مثل هذا المثال، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قٰنُنٌ﴾ [البقرة: ١١٦]، فعلى قوله تعالى: ﴿وَلَدًا ۗ﴾ وضع علامة الوقف الممنوع<sup>(٢)</sup>.

٤ - قد يحكم على وقف بغير الوقف اللازم، ثم يذكر علة تناسب مصطلح اللازم. ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطٰنَ وَاٰلِيَّائِمِنْ دُوْرٍ اللّٰهُ فَقَدْ

(١) علل الوقوف (٢: ٥٠٥).

(٢) علل الوقوف (١: ١٢٠).

خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا \* يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ... ﴿ [النساء: ١١٩ - ١٢٠] وضع على رأس الآية ﴿ مُبِينًا ﴾ [النساء: ١١٩] علامة الوقف المطلق، ثم علل حكمه بعلّة تناسب علل الوقف اللازم، فقال: «لأن قوله: ﴿ يَعِدُهُمْ ﴾ [النساء: ١٢٠] غير عائد إلى الخسران، ولو وُصِلَ صار وصفاً للخسران»<sup>(١)</sup>.

وهذه العلة التي ذكرها للوقف المطلق تناسب أن يكون الوقف لازماً عنده، لأن الوصل في هذا الموضع يُغَيِّرُ المرام.

٥ - قد يكون في تفسير الآية وجهان صحيحان معروفان، فيضع علامة الوقف اللازم على الموضع المختلف فيه بحيث يكون إبطالاً للآخر، وقد جاء هذا في قوله تعالى: ﴿... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ... ﴾ [آل عمران: ٧] فقد وضع على لفظ الجلالة ﴿ اللَّهُ ﴾ علامة الوقف اللازم، ومعنى ذلك إبطال القول الثاني، مع أنه أشار إليه ثم اختار لزوم الوقف الذي ينبيء عن أن الوصل لا يصلح.

والأمر ليس كذلك؛ لأن من المعلوم أن الاختلاف مبني على معنى التأويل، هل هو ما تؤول إليه حقيقة الشيء، أم المراد به التفسير؟

فمن قال بالأول = وقف على لفظ الجلالة؛ لأنه لا يعلم حقائق الأشياء التي تؤول إليها إلا الله.

(١) علل الوقوف (٢: ٢٨٢).

ومن قال بالثاني = أجاز الوصل، ومرادهم أن معاني ما في القرآن معلومة وظاهرة لا يخفى على الناس منها شيء، وكونها تخفى على بعضهم لا يعني أنها تخفى عليهم جميعاً، وهذا من التشابه النسبي.

والمقصود أن حكمه هذا مبني على اختياره أن التأويل هو ما لا يعلمه إلا الله. ومعنى ذلك أنه طرح المذهب الآخر، وهذان القولان في الآية قولان مشهوران للسلف<sup>(١)</sup>؛ لذا لا يناسب وضع علامة اللزوم كما ذهب إليه السّجاوندي.

وقد وُضع عليه في مصحف المدينة النبوية علامة الوقف الأولى، وفي هذا ترجيح للمذهب الأول، ولكنه لا يطرح المذهب الثاني، بل فيه تنبيه على وجود مذهب آخر.

ولو وضعت علامة التعانق على قوله تعالى: ﴿اللَّهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿الْعَلَمِ﴾، وصارت هكذا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ...﴾ [آل عمران: ٧] لكان فيه تنبيه على التفسيرين من دون تعرض للترجيح؛ إذ لكل تفسير ما يدل عليه من صحة التأويل، والله أعلم.

هذا، وسيأتي تنمة بحث لهذا المصطلح في الفصل الأول من الباب الثالث.

(١) ينظر في تفسير السلف لهذه الآية: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٣: ١٨٢)، وتفسير ابن كثير، ط: الشعب (٧: ٢).



## ثانياً: الوقف المطلق:

قال السّجاوندي في تعريف الوقف المطلق «ما يحسن الابتداء بما بعده»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر السّجاوندي أمثلة الوقف المطلق، وأطال فيها؛ كالاسم المبتدأ، والفعل المستأنف، ومفعول المحذوف... إلخ.

ومما يلحظ على تعريف الوقف المطلق الذي ذكره السّجاوندي أنه راعى حسن الابتداء، ولم ينص على حسن الوقف.

والابتداء بما يحسن لا يدل على صحة الوقف دائماً، بل قد يكون الوقف قبيحاً والابتداء حسناً، لأن الابتداء يُفهم معنى صالحاً.

ومن أمثله الوقف على لفظ ( نصيب ) من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ ﴾ [النساء: ١٤١] فقد وضع السّجاوندي عليه علامة الوقف الممنوع، والوقف هنا قبيح؛ لأن الجواب لم يأت بعد، لكن الابتداء بقوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٤١] يُفهم معنى صحيحاً.

هذا، وقد أظهر السّجاوندي من خلال تطبيقه للوقف المطلق أنه كان يراعى حسن الوقف، لأن ابتداءه كان بجملة مستقلة - غالباً - وإن وقع غير ذلك فهو قليل جداً، ويكون السّجاوندي قد حمل على وجه من الإعراب.

(١) علل الوقوف (١: ١٦).

ومن ذلك أنه جعل الوقف على لفظه (الجاهلية) مطلقاً، من قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وينتج عن هذا الحكم أن قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٥٤] جملة مستأنفة<sup>(١)</sup>، وذلك لأن الجمل المستأنفة مما يحسن الابتداء بها.

وهناك وجوه من الإعراب في الجملة تجعل الوصل مُرَجَّحاً على الوقف، مثل: أن تكون الجملة حالاً أو تكون صفة، أو تكون بدلاً<sup>(٢)</sup>، ففي هذه الوجوه الإعرابية يكون الوصل أولى من الوقف.

وإذا وُجِدَتْ عنده مثل هذه الاحتمالات الإعرابية حكم بالوقف الجائز، ومثال ذلك عنده ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. حيث حكم بالوقف الجائز على قوله تعالى: ﴿هُم لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ وعلل ذلك بقوله: «لأنَّ قوله ﴿يَقُولُونَ﴾ مستأنفٌ أو حالٌ عامِلُهُ معنى الفعل في ﴿أَقْرَبُ﴾»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: روح المعاني (٤: ٩٥).

(٢) ينظر في هذه الأوجه: روح المعاني (٤: ٩٥)، والجدول في إعراب القرآن (٤: ٢٨٥).

(٣) علل الوقوف (١: ٢٥٥).

## ثالثاً: الوقف الجائز:

قال السّجاوندي: «وأما الجائز: فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر بعد هذا التعريف أمثلة للجائز، فقال: «كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ لأن واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة»<sup>(٢)</sup>.

والتجاذب الذي ذكره يدل على استواء الطرفين، أي: الوصل والوقف. وإن كان أحدهما أرجح - عنده - من الآخر فإنه ينبه عليه، وله في ذلك عبارات؛ كأوجه، وأجوز، وأوضح، والوجه كذا... إلخ<sup>(٣)</sup>.

ومن ترجيحه للوقف في الجائز ما ذكره في وقفه على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١]. حيث حكم بالجواز على لفظ ﴿الْقَوْلُ﴾، ثم قال: «لأن قوله: ﴿يَقُولُ﴾ يصلح استثناءً وحالاً، أي: راجعاً بعضهم إلى بعض القول قائلين، والاستثناء أوجه لطول الكلام»<sup>(٤)</sup>.

(١) علل الوقوف (١: ٢٨).

(٢) علل الوقوف (١: ٢٨).

(٣) ينظر على سبيل المثال (٣: ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢).

(٤) علل الوقوف (٣: ٦٢١)، وينظر: (١: ٢٣١، ٢٥٠، ٢٦٠).

ومن ترجيحه للوصل في الجائز ما ذكره في وقفه على قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ، سَلَامٌ﴾ [الأحزاب: ٤٤] حيث حكم بالجواز، ثم قال: «لا احتمال الجملة حالاً واستثناءً، والوصل أجوز»<sup>(١)</sup>.

ومن هذا النقل يتبين أن الجائز عنده له ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يكون الموجبان مستويين في الحكم.

الحالة الثانية: أن يكون موجب الوقف مقدماً على موجب الوصل.

الحالة الثالثة: أن يكون موجب الوصل مقدماً على موجب الفصل.

وهاتان الحالتان الأخيرتان لم ينبه عليهما في تعريفه للجائز، بل ظهرتا عنده أثناء تطبيقاته.

ومن خلال تطبيقه للوقف الجائز يظهر أنه يحكم به لأدنى احتمال يجده، وإن كان أضعف من الآخر، ومن ذلك ما أورده في قوله تعالى: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١] حيث حكم بالجواز على قوله تعالى: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾، ثم علل ذلك فقال: «لأنه يحتمل خبر محذوف، أي: هم آباؤكم وأبناؤكم، ويصلح مبتدأ خبره: ﴿لَا تَدْرُونَ﴾»<sup>(٢)</sup>.

(١) علل الوقوف (٣: ٦١٣)، وينظر: (٣: ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٥١، ٦٨٩).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٦٦).

وإذا أمكن حمل المعنى في الآية من غير تقدير فهو أولى<sup>(١)</sup>؛ لذا فالوجه الإعرابي الأولى هو الثاني؛ لأنه لا تقدير فيه، والمعنى فيه واضح وصحيح.

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسَلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبَتُّعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النساء: ٩٤]. حيث حكم بالوقف الجائز على قوله تعالى: ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، ثم قال: «لأن: ﴿تَبَتُّعُونَ﴾ يصلح حالاً، أي: لا تقولوا مبتغيين، ويصلح استفهاماً بإضمار الألف».

وإذا تأملت هذين الوجهين الإعرابين، بان لك أن (الحال) هو الوجه الواضح دون الاستفهام الذي فيه بُعد.

#### رابعاً: الوقف المجوز لوجه:

قال السّجاوندي: «والمجوز لوجه؛ كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]؛ لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء لا حقيقة الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يُري للفصل وجهاً.

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]؛ لأن فاء

(١) ينظر في هذه القاعدة الترجيحية: البحر المحيط لأبي حيان (١: ٣٦)، وأضواء البيان للشنقيطي

(٢: ٧٨)، (٣: ٣٥٥).

الجواب والجزاء أكد في الوصل، ونظم الابتداء في قوله: ﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ﴾ في وجه الفصل أضعف<sup>(١)</sup>.

### التعليق على الوقف المجوز:

١ - لم يبين السجاوندي في تعريفه هذا المراد بالمجوز لوجه كما فعل في تعريف الجائز وغيره، بل ذكر الأمثلة، وهذه الأمثلة توضح أن هذا الوقف مبني على احتمالين: الوصل والوقف، وأن الوصل مقدم على الوقف، وهذا يعني أن الوقف المجوز لوجه هو: ما كان فيه وجهان متغايران في الإعراب، وأحدهما أرجح من الآخر، والوقف على الوجه المرجوح<sup>(٢)</sup>.

أو بعبارة أخرى: أن وجه الوقف مرجوح، لذا إذا وقفت كان الوقف مجوزاً لأجل هذا الوجه المرجوح<sup>(٣)</sup>.

٢ - في التطبيق يذكر علة الوصل والوقف، ولا ينبه على ترجيح علة الوصل مما يجعل ذلك محتملاً لأن يكون جائزاً لو لم يضع علامة المجوز لوجه، ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [آل عمران: ٨٤]، فبعد حكمه بالجواز لوجه على هذا الموضع قال: «لأن ما بعده يصلح مستأنفاً، أو حالاً بعد حال»<sup>(٤)</sup>.

(١) علل الوقوف (١: ٣٠).

(٢) ينظر: قواعد التجويد، لعبد العزيز قارئ (ص: ٨).

(٣) ينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص: ٢٥).

(٤) علل الوقوف (١: ٢٣٧).

وهذان الاحتمالان من موجبات الجواز، لكنه لما وضع علامة المجوز لوجهه، دلّ على أنّ احتمال الحال عنده أقوى من احتمال الاستئناف.

٣ - غير أن الغالب عليه التنبيه على ترجيح علة الوصل، ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِإِلَهٍ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣] حيث حكم عليه بأنه مجوز لوجهه، ثم قال معللاً: «لابتداء الاستفهام، غير أن الوصل أولى، لفاء التعقيب واتحاد المعنى»<sup>(١)</sup>.

٤ - وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِظَ عَلَيْهِمْ﴾ [الشورى: ٦] حكم على هذا الموضع بأنه مجوز لوجهه، ثم قال معللاً: «والوصل أوجه؛ لأن نفي ما بعده تقرير لإثبات ما قبله»<sup>(٢)</sup>.

٥ - وبما أن السّجاوندي قد جعل لما ترجّح فيه الوصل مصطلحاً خاصاً، فإنه كان الأولى به أن لا يذكر في الجائز ما حكم أن الوصل مترجح فيه، لأن هذا هو المجوز لوجهه، وقد سبق نقل أمثلة الجائز الذي يرجح فيه وجه الوصل.

ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١] حيث قال بعد حكمه بالجواز: «لأن قوله: ﴿يَرْجِعُ﴾ يصلح حالاً واستئنافاً، والحال أوجه، أي: وقفوا راجعاً بعضهم إلى بعض القول»<sup>(٣)</sup>.

(١) علل الوقوف (٣: ٦٢٤).

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٨٦)، وينظر في الجزء نفسه (ص: ٦١١، ٦١٢، ٦٢٥، ٦٦٨، ٦٧٢).

(٣) علل الوقوف (٣: ٦٢٠).

ففي هذا المثال جعل الحال أوجه، والحال هو موجب الوصل، فلو جعل الوقف مجوزاً لوجه لكان أولى، والله أعلم.

### خامساً: الوقف المرخص لضرورة:

قال السجاوندي في تعريف الوقف المرخص لضرورة: «والمرخص ضرورة: ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكن يرخص الوقف ضرورة انقطاع النفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود، لأن ما بعده جملة مفهومة؛ كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٢٢] لا يستغني عن سياق الكلام، فإن فاعله ضمير يعود إلى صريح المذكور قبله غير أنها جملة مفهومة لكون الضمير مستكنًا، وإن كان لا يبرز إلى النطق»<sup>(١)</sup>.

أبان السجاوندي في تعريف المرخص لضرورة أموراً متعلقة به:

الأول: أن الجملة التي بعد الوقف لا تستغني عما قبلها، بل هي مرتبطة بها لفظاً.

الثاني: أن هذا الوقف لا يكون إلا لضرورة وهي انقطاع النفس، وسبب انقطاعه طول الكلام.

الثالث: أن القارئ يتدبّر بما بعد الوقف، ولا يلزمه العود إلى ما قبله، لأن المبدوء به جملة مفهومة.

(١) تمام الآية ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَحْسَبُوهَا آيَةً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) علل الوقوف (١: ٣١).



## ملاحظات في تطبيقات المرخص لضرورة:

١ - مما جعله مطابقاً للتعريف من تطبيقاته ما ورد في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت بِحَدِيثِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦] حيث حكم على لفظ (الهدى) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] بأنه وقف مرخص لضرورة، ثم قال معللاً: «لانقطاع النفس، ولا يلزم العود؛ لأن ما بعده بدون ما قبله مفهوم»<sup>(١)</sup>.

٢ - قد ينبه على أن العودَ أُوْلَىٰ من البدء بما بعد الوقف - مخالفاً بذلك ما قرره في التعريف - ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿وَبَيَّتَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] حيث قال - بعد حكمه عليه بأنه مرخص لضرورة -: «ضرورة طول الآية، وإلا فاسم إن ﴿لَا يَتَّبِعُ﴾، والجار والمجرور وما يتصل به معترض، والأولى الوصل أو الرجوع والعود إلى ما قبله بالتكرار عند انقطاع النفس»<sup>(٢)</sup>.

٣ - ذكر عللاً للمرخص لضرورة لم يتطرق إليها في التعريف، منها: عطف الجملتين المتفتحتين<sup>(٣)</sup>، ففي قوله تعالى: ﴿فَأذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨] قال بعد حكمه بهذا الوقف على قوله تعالى: ﴿فَأذْكُرُوا اللَّهَ

(١) علل الوقوف (١: ٨١ - ٨٢).

(٢) علل الوقوف (١: ١٤٦ - ١٤٧).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ٢٤٤)، وغيرها.

عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴿ [البقرة: ١٩٨]، قال: « لعطف المتفتحين»<sup>(١)</sup>، أي عطف جملة: ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ ﴾، على جملة ﴿ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾.

٤ - قد يحتاج المطلع على وقوف السجاوندي إلى مثل هذا الحكم في مثال مشابه فيجد أن الحكم مختلف، كحكمه بعدم جواز الوقف على لفظ (بعض) الثانية<sup>(٢)</sup> من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٠]. وعلل ذلك بالعطف، والجملة التي بعد هذه قوله تعالى: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٥٠]، ولو جعل الوقف مرخصاً لضرورة، وذكر العلة التي ذكرها في الآية السابقة لكان أولى، نظراً لطول الكلام.

ومن هنا يظهر أنه لا يوجد فرق - في بعض الأحيان - بين ما يحكم عليه بأنه مرخص لضرورة، أو يحكم عليه بأنه لا يجوز الوقف عليه، خاصة أنه قد ينص على الوقف المرخص ولو لم يكن في الكلام طول ملحوظ، ومن أمثلة ذلك وقفه على ﴿ حِلُّ لَكُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ [المائدة: ٥] وعلل ذلك بقوله: «لعطف المتفتحين»<sup>(٣)</sup>.

(١) علل الوقوف (١: ١٦٤).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٨٤).

(٣) علل الوقوف (٢: ٢٩٠).

ويلزم من ذلك أن لا يكون بين ما لا يجوز الوقف عليه والمرخص لضرورة فرق واضح، لأن هذه العلة - «عطف المتفتحتين» - في الأمثلة متشابهة، فما هو وجه التفريق إذن؟

٥ - إذا جاء - بعد بعض الوقوف الصالحة؛ كالمطلق والجائز - وقف مرخص لضرورة، فهل المعتبر أول الآية في حكمه على هذا الموضع بالمرخص، أم المعتبر ما قبله من الوقف المطلق أو الجائز؟

لم يبين السّجاوندي هذه المسألة، ويظهر أثرها فيما يأتي:

إذا كان الوقف (مرخصاً لضرورة) اعتباراً من أول الآية، فليس من حسن الأداء أن لا يقف القارئ على ما يحسن الوقوف عليه، ويتركه ليقف على المرخص لضرورة.

وإذا كان الاعتبار بعد الوقف، ففي الغالب أن ما بين الوقفين قصير غير طويل، فلا يُحتاج إلى الوقف المرخص لضرورة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] حيث جعل على قوله تعالى: ﴿كَثِيرَةً﴾ علامة الوقف المطلق، وجعل علامة الوقف المرخص لضرورة على قوله تعالى: ﴿وَيَبْصِطُ﴾. فلو ترك القارئ الوقف على المطلق إلى ما بعده وهو المرخص لما كان محسناً في وقفه، لأنه لو وقف على المطلق ثم ابتدأ بما بعده لبلغ تمام الآية دونها ضيق نفس.

وإن كان الوقف المرخص لضرورة موضوعاً بالنسبة لما قبله من الوقف، فليس هناك طول كلام يدعو إلى هذا الوقف، والله أعلم.

٦ - يستنتج من التعريف أن الوقف المرخص لضرورة فيه شبه من الوقف المطلق والوقف المنوع، وإليك البيان:

قوله: «لأن ما بعده جملة مفهومة» فيه شبه بالمطلق؛ لأن البدء بما بعده يكون بجملة مفهومة، ولكن في المرخص لضرورة لا يستغني ما بعده عما قبله، بخلاف الوقف المطلق الذي يستغني ما بعده عما قبله.

أما الشبه بالوقف المنوع فلأن الجملة الموقوف عليها فيها لا يستغني عنها ما بعدها، والله أعلم.

سادساً: ما لا يجوز الوقف عليه:

هذا القسم هو المعروف في المصاحف اليوم بالوقف المنوع، ولم يعرفه السّجاوندي، بل قال: «وأما ما لا يجوز الوقف عليه ففي مواجبه ونظائره كثرة»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر بعد ذلك أمثلة لما لا يجوز الوقف عليه؛ كأن لا يوقف بين الشرط وجزائه، ولا بين المبدل وبدله، ولا بين المبتدأ وخبره، ولا بين المنعوت ونعته... إلخ<sup>(٢)</sup>.

(١) علل الوقوف (١: ٣٢).

(٢) علل الوقوف (١: ٣٢ وما بعدها). هذا، وقد سبق ذكر مثل هذه عند ابن الأباري والداني.

## ملاحظات حول ما لا يوقف عليه:

١ - قد أكثر السَّجاوندي من استعمال هذا النوع من الوقف، حتى إنه يضع علامة عدم الجواز على مواضع لا يُتَوَقَّعُ تَعَمُّدُ القارئ الوقفَ عليها، ومن ذلك وقفه على ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [النساء: ٣٦] من قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، فاخياره مَنَعَ الوقفِ على ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ مُعَلَّلٌ بالعطف<sup>(١)</sup>، وهذا الوقف لا يتوقع أن يتخيَّره القارئ. ثم إن العلة التي ذكرها تنطبق على المعطوفات قبلها ولم يضع عليها العلامة نفسها.

٢ - قد يحكم بالمنع على مواطن صالحة للوقف، وهذا كثير<sup>(٢)</sup>، وفي مواضع أخرى تكون صالحة للوقف وللبدء بها بعدها، ومن ذلك حكمه بعدم جواز الوقف على ﴿سِتُّمُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرًا مِّن بَآئِنِ آيَاتِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَلُوا مَا سِتُّمُ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقد علَّل بعله فيها نظر حيث قال: «لأن ما بعده دليل أنه

(١) علل الوقف (٢: ٢٧١).

(٢) سيأتي التنبيه على أن ما لا يجوز الوقف عليه عند السَّجاوندي يدخل فيه الوقف الحسن عند غيره.

أمرٌ تهديد، ولو فُصِّلَ عن الدليل صار مطلقاً، ومطلق الأمر للوجوب، فأقل حكمه أن يوجب الإباحة»<sup>(١)</sup>.

وما قاله غير لازم؛ لأن السياق يدل على أن الأمر للتهديد؛ لذا فالوقف صالح والبدء بما بعده صالح أيضاً، والله أعلم.

٣ - في بعض المواضع يشير إلى جواز الوقف بعد حكمه عليه بالمنع، ويكون في ذلك معللاً للمنع وللجواز، ومثل هذا حقُّه أن يكون عنده في قسم الجائز.

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧].

فقد وضع على رأس الآية علامة الوقف المنوع، وعلل ذلك الحكم بقوله: «لتعلق اللام»<sup>(٢)</sup>.

ثم علل الجواز، وقال: «وقد يجوز الوقف، للآية، والعدول عن الحكاية إلى المغايبة، وإمكان حمل اللام على القسم في مذهب أبي حاتم»<sup>(٣)</sup>، يعني أن أصله: ليسألن، فلما حذفت النون انكسرت اللام»<sup>(٤)</sup>.

(١) علل الوقوف (٣: ٦٨٣).

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٠٩)، واللام في الآية بعدها في قوله تعالى ﴿لَيْسَتِ الْأَعْدَاءُ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَدَدُوا لِلْكَافِرِينَ عَدَاؤًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨].

(٣) يعني: السجستاني (ت: ٢٥٥).

(٤) علل الوقوف (٣: ٦٠٩).

وإذا تأملت هذه العلل وجدتها تنطبق على الوقف الجائز الذي يكون فيه موجبان: موجب وقف وموجب وصل، والله أعلم.

### ملحوظات عامة:

يظهر من خلال تتبع السجائوندي في تطبيق وقوفه بعض الملحوظات. وقد رأيت أن أثبتها هنا، وذلك لتعلقها بمصطلحات السجائوندي وتطبيقاته لها، منها:

١- مخالفة الترتيب المنطقي للوقف عندما يترتب بعضها على بعض، ومن الأمثلة الموضحة لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ \* لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٢-٥٣].

فقد حكم على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾ بأنه وقف مطلق، ثم حكم على رأس الآية: ﴿حَكِيمٌ﴾ بعدم جواز الوقف، وعلل ذلك بقوله: «لتعلق اللام»<sup>(١)</sup>.

والملاحظ هنا أن حكمه بالمطلق لا يناسب الحكم الذي بعده، لأن اللام متعلقة بـ (ينسخ) أو بـ (يُحْكِمُ)، وإذا كان كذلك فالوقف بعد (ينسخ) أو (يحكم) وقبل اللام لا يصلح، لأجل هذا التعلق.

(١) علل الوقوف (٢: ٥٢١).

ومنه ما حكم به في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ الْكٰفِرِيْنَ وَالْمُنٰفِقِيْنَ اِنَّ اِلٰهَكَ كَانَ عَلِيْمًا حٰكِيْمًا \* وَاتَّبِعْ مَا يُوحٰى اِلَيْكَ مِنْ رَّبِّكَ اِنَّ اِلٰهَكَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِيْرًا﴾ [الأحزاب: ١-٢].

فقد حكم بالوقف المطلق على قوله تعالى: ﴿وَالْمُنٰفِقِيْنَ﴾ ثم حكم بعدم جواز الوقف على رأس الآية ﴿حٰكِيْمًا﴾ وعلل ذلك المنع بالعطف<sup>(١)</sup>.

وهذا الحكم شبيهٌ بسابقه؛ لذا فإن وضع الوقف المطلق غير صالح في هذا الموضوع نظراً لارتباط هذه الجمل بعضها ببعض، وهذا يدل على أنه لا يراعي السياق عند حكمه بالوقف، وذلك لأنه قطع بعضه عن بعض بهذه الأحكام.

٢- يذكر السجاوندي بعض العلل، وهذه العلل غير راجعة إلى اللفظ أو السياق (المعنى)، بل هي علل تعود إلى التذوق، والتذوق لا ينضبط، لأن لكل واحد فهمه وتذوقه؛ لذا ترى أن هذه العلل مرجعها الذوق أكثر منها ارتباطاً بالمعنى، ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لِطَآفَةِ لَنَابِنَا وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا اَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِيْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] حكم بالجواز على ﴿لَنَابِنَا﴾ و ﴿وَاعْفُ عَنَّا﴾ و ﴿وَاعْفِرْ لَنَا﴾ و ﴿وَارْحَمْنَا﴾ ثم علل ذلك بقوله: «للتفصيل بين أنواع المقاصد، والاعتراف بأن أطمانا غير واحدة»<sup>(٢)</sup>.

(١) علل الوقوف (٣: ٦٠٩)، وقد حكم على الآية بعدها حكمه على هذه الآية.

(٢) علل الوقوف (١: ٢١٩).



ومع قوة ارتباط هذه الجمل ببعضها بالعطف ترى أن السجواندي حكم بالجواز بسبب هذه العلة التي ذكرها، وهي علة لا ترتبط باللفظ أو المعنى. ومثل هذا التعليل غير منضبط، إذ يمكن أن يقول قائل: بل تُقرأ بنفسٍ واحدٍ تعجلاً للإجابة وتعرضاً لها.

ومما جاء في كتابه من هذا النوع من العلل قوله: «تفصيلاً بين الجمل وتعرضاً للاعتبار»<sup>(١)</sup>. وقوله: «للفصل بين الدعوات تهيئةً وتأديباً»<sup>(٢)</sup>. وهناك غيرهما من العلل التي لا ترتبط باللفظ ولا بالمعنى<sup>(٣)</sup>.

٣- ظهر من خلال التطبيق مصطلح لم يشر إليه في مصطلحاته، ورمز له بحرف (ق)، وهو يحكي في مثل هذا قولاً قيل في الوقف، ولذا تأتي عبارة (قد قيل)، ومن ذلك ما حكاه من الوقف في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥] حيث قال: ﴿وَلِيًّا﴾ ق، قد قيل؛ للفصل بين الجملتين المستقلتين الكافيتين نظماً ومعنى<sup>(٤)</sup>.

٤- قد يذكر الوقف ولكنه لا يحدد مصطلحه فيه، وعبارته في ذلك: «قف»، أو «وقفة»، وقد يعقب عليها أحياناً.

(١) علل الوقوف (٣: ٦٢٨).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٧٣ - ٢٧٤).

(٣) ينظر مثلاً: (١: ١٩٠ - ١٩١) الوقف على لفظ (أبنائنا) من الآية ٢٤٦، (١: ١٩٢) الوقف على لفظ (منهم) من الآية ٢٤٩، (١: ٢٠٦) الوقف على لفظ (بالفحشاء) من الآية ٢٦٨، (١: ٢٢٤) الوقف على لفظ (الدنيا) من الآية ١٤.

(٤) علل الوقوف (٢: ٢٧٢)، وينظر (٢: ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٧، وغيرها).

ومما ذكر فيه عبارة (وقفه) قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفِرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُونَ مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ...﴾ [سبأ: ٤٦]، فقد قال: «﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ وقفه؛ أي: فتعلموا ما بصاحبكم من جنة»<sup>(١)</sup>.

ومما ذكر فيه هذه اللفظة ثم عَقَّبَ عليه، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢] حيث قال: «الْبَحْرَانِ﴾ قيل: وقفه؛ لِحَقِّ الحذف؛ لأن التقدير: يقال لهما: هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج. والوجه الوصل؛ لأن الجملتين مع ما حُذِفَ حال البحرين، تقديره: وما يستوي البحرين مقولاً لهما، أو: وقد قيل لهما: هذا عذب فرات وهذا ملح...»<sup>(٢)</sup>.

٥- في بعض المواطن المتشابهة يختلف حكمه، وإليك بعض الأمثلة:

أ - يحكم على رأس الآية بالجواز، ويعلل ذلك بقوله: «للاية مع العطف»<sup>(٣)</sup>، وفي مواطن آخر يحكم على رأس الآية بعدم جواز الوقف، ويعلل ذلك بقوله: «للعطف»<sup>(٤)</sup>، فتراه في موضع اعتبر رأس الآية فَحَكَمَ بالجواز، وفي آخر لم يعتبره فَحَكَمَ بالمنع.

(١) علل الوقوف (٣: ٦٢٢)، وينظر: (٢: ٢٩١)، (٣: ٦٢١، ٦٢٤)، وغيرها.

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٢٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٨٠)، (٣: ٦٤٥، ٦٥٥، ٦٩٠، ٦٩٣).

(٤) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥).

ومن أمثلة ذلك ما حكم به على رأس الآية من قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: ١٠٦] حيث حكم بالجواز، وعلل ذلك بقوله: «للاية مع العطف»<sup>(١)</sup>، وترى في الصفحة نفسها حكمه بالمنع على رأس الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال معللاً حكم المنع: «للعطف»<sup>(٢)</sup>.

ب - حكم على موضعين بالوقف المطلق، وفي موضع ثالث يشبهها حكم باللزوم، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨] حكم على ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ في الموضعين بأنه وقف مطلق<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الدخان: ٧]، حكم على ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ بأنه وقف لازم<sup>(٤)</sup>، وهذه المواضع متشابهة، ولا يظهر سبب واضح للتفريق بين هذه المواضع المتشابهة.

ج - حكم في آية الكرسي على قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بالجواز<sup>(٥)</sup>، وفي أول آل عمران حكم على قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾

(١) علل الوقوف (٢: ٢٨٠).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٨٠).

(٣) ينظر الحكم على الموضع الأول (٢: ٥٥٣)، وعلى الموضع الثاني (٢: ٥٥٤).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٠٣).

(٥) علل الوقوف (١: ١٩٥).

[آل عمران: ٢] بالمنع<sup>(١)</sup>، مع اتفاق الموضعين، فأية الكرسي: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾، وآية آل عمران ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾.

٦- قد يذكر حكم الوقف في موضع، ثم لا يذكره فيما يشبهه، مع أنه يُلاحظ دقته في تتبع الوقوف، ومن ذلك ما يأتي:

أ- في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخْبَرْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١] حكم بالجواز على قوله تعالى: ﴿سُوءَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخْبَرْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدْبِحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] لم يذكر حكم الجواز على قوله تعالى: ﴿سُوءَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٣)</sup>، مع التشابه بين الموضعين.

ب- في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٦] حكم بعدم جواز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَدًا﴾<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] لم يذكر علامة عدم الجواز على قوله تعالى: ﴿وَلَدًا﴾<sup>(٥)</sup>، مع التشابه بين الموضعين.

(١) علل الوقوف (١: ٢٢١).

(٢) علل الوقوف (٢: ٣٤٧).

(٣) علل الوقوف (١: ٩٧).

(٤) علل الوقوف (١: ١٢٠).

(٥) علل الوقوف (٢: ٥٠٥)، وكذا لم يذكر علامة الوقف في سورة يونس، آية ٦٨.

٧ - قد يختلف الحكم على موضعين مع اتحاد العلة فيهما، ومن ذلك وقفه على قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعِقَةَ يُظَلِّمِهِمْ ﴾ [النساء: ١٥٣] بالجواز، وعلل ذلك بقوله: « لأن ثم لترتيب الأخبار مع أن مراد الكلام متحد »<sup>(١)</sup>.

ووقف على قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٤٤] بالمجوز لوجه، وعلل ذلك بقوله: « لأن ثم لترتيب الأخبار »<sup>(٢)</sup>.

فإن كان موجب الوقف كون (ثم) لترتيب الأخبار، فإن هذه العلة لا تصلح للمجوز لوجه. وإن كانت هذه العلة لوجه الوصل فإنه لم يذكر فيها حكم عليه بالجواز وجه الوقف، لأن قوله: « مع أن مراد الكلام متحد » علة للوصل، والله أعلم.

(١) علل الوقوف (٢: ٢٨٤).

(٢) علل الوقوف (٣: ٦٦٧)، وينظر الوقف على لفظ (العذاب) في الصفحة نفسها.

## الفصل الرابع

الموازنة بين هذه المصطلحات، وتطبيقها من خلال سورة  
التحريم.

المبحث الأول: الموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والداني  
والسّجاوندي.  
المبحث الثاني: تطبيق مصطلحاتهم على سورة التحريم.



## المبحث الأول: الموازنة بين المصطلحات

تبرز بالموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والبدائي والسجائوندي مدى ارتباط هذه المصطلحات بعضها ببعض، إن وُجدَ، ولو كان بينها اختلاف في التسمية والعدد، وسأخصص لهذه الموازنة النظرية المبحث الأول من هذا الفصل، ثم سيتبعه مبحث ثانٍ، أذكر فيه تطبيقاتهم من خلال سورة التحريم.

### مصطلحات الأئمة الثلاثة:

سبق ذكر مصطلحات هؤلاء العلماء، وهي:

التام والحسن والقبيح، عند ابن الأنباري، ويزيد عند البدائي الوقف الكافي.

أما السجائوندي، فعنده اللازم والمطلق والجائز والمجوز لوجه والمرخص ضرورة وما لا يجوز الوقف عليه.

وبما أن بين مصطلحات ابن الأنباري والبدائي تشابهاً، فإني سأبدأ الموازنة بينهما، ثم أذكر بعدها موازنة وقوف السجائوندي بما أصل إليه من نتيجة الموازنة الأولى.



## الموازنة بين وقوف ابن الأنباري والداني:

## أولاً: الوقف التام:

يتفق ابن الأنباري والداني في تعريف الوقف التام، ومبناه عندهما: ألا يكون بين الجملتين ارتباط في اللفظ ولا المعنى.

ومع اتفاقهما في التعريف إلا أن نظرهما في مواطن التمام يختلف، لاختلاف اجتهادهما في تحريه.

## ثانياً: الوقف الحسن:

يتفق ابن الأنباري والداني في تعريف الوقف الحسن، وهو ما يجوز الوقف عليه لصحة المعنى في الوقف، ولا يجوز الابتداء بما بعده لارتباطه بما قبله.

## ثالثاً: الوقف الكافي:

هذا الوقف عند الداني، اصطلاحاً وتطبيقاً، وهو عند ابن الأنباري في تطبيقاته، وقد سبق التنبيه على هذا، حيث ظهر لي من خلال استقراء كتابه أنه يحكم على بعض المواطن بقوله: «حسن، ثم تبتدئ»، وهذا يناسب الوقف الكافي.

ومن ثمَّ فالحسن عند ابن الأنباري يحتمل أن يكون الحسن أو الكافي عند الداني.

### رابعاً الوقف القبيح:

يتفق ابن الأنباري والداني في تعريف الوقف القبيح، وأنه ما لا يفهم معنى لارتباطه بما قبله لفظاً ومعنى، أو أنه يفهم معنى غير المراد بسبب الوصل. وقد سبق بيان هذه المصطلحات عندهم، فلا يحتاج الأمر إلى أمثلة، لئلا يطول المقام، ويتكرر الكلام، بما قد مضى.

### عرض مصطلحات السّجاوندي على نتيجة المصطلحات السابقة:

#### أولاً: الوقف اللازم:

يوحي تعريف الوقف اللازم بأنه موافق للوقف التام، ولكن التطبيقات التي عند السّجاوندي لهذا الوقف يظهر فيها دخول الوقف الكافي، وسيأتي بيان ذلك في دراسة الوقف اللازم في الباب الثالث.

#### ثانياً: الوقف المطلق:

يظهر من تعريف السّجاوندي للوقف المطلق أنه معتمد على حسن الابتداء، وإذا نظرت إلى مصطلحات ابن الأنباري والداني، فإنك ستجد وقفين يكون فيهما حسن الابتداء، وهما التام والكافي.

ويظهر من تطبيقات السّجاوندي لهذا الوقف أنه يدخل فيه الوقف التام والوقف الكافي.

ومن أمثلته في الكافي، قوله تعالى: ﴿وَيَا آخِرَةَ هُزِّيْثُونَ﴾ [البقرة: ٤]، حيث علم عليها السجاوندي بعلامة الوقف المطلق (ط)، وهو وقف كافٍ عند ابن الأنباري<sup>(١)</sup> والداني<sup>(٢)</sup>، وعلة ذلك بينها ابن الأنباري، فقال: «حسن وليس بتام؛ لأن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى»<sup>(٣)</sup>.

والتعلق من جهة المعنى بسبب أن بعدها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] اسم إشارة، وهو رابط لفظي غير إعرابي، يربط ما بعده بما قبله؛ إذ الحديث ما زال موصولاً عن الموقنين، وبهذا كان كافياً، والله أعلم.

ومن أمثلته في الوقف التام، الوقف على قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فالوقف على هذه الآية مطلق عند السجاوندي، وهو تامٌ عند ابن الأنباري<sup>(٤)</sup> والداني<sup>(٥)</sup>، وعلة التمام واضحة هنا؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] مقطع جديد عن قوم آخرين؛ لذا فلا رابط فيها بما قبلها لا لفظاً ولا معنى، والله أعلم.

ولا يلزم أن يتفق ابن الأنباري والداني في الحكم على المطلق عند السجاوندي، بل قد يوجد اختلاف كثير، وهذا بسبب المراد بالمعنى، ومدى رؤيتهم للارتباط وعدمه، وهذا واضح فيما يبدو، والله أعلم.

(١) عبارته: (حسن)، وهي بمعنى الكافي في هذا الموضوع، كما سيتضح من نقل قوله.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥٩).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٢).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٩٣).

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٥٩).

## ثالثاً: الوقف الجائز:

يُشعر تعريف الوقف الجائز عند السّجاوندي بأنه متردد بين قسمي الكافي والحسن.

فِعْلَةٌ الوقف، تناسبُ الوقف الكافي.

وَعِلَّةُ الوصل، تناسب الحسن.

ومثال ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، حكم السّجاوندي عليه بالجواز، ثم قال: «لأن ما بعدها يصلح صفة لـ ﴿أُمَّةٌ﴾، ويصلح استئنافاً، وهو أوضح لعطف ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ عليها»<sup>(١)</sup>. فالحكم بالصفة عِلَّةٌ للوصل، وهذا يناسب الوقف الحسن؛ لأن الصفة من الروابط اللفظية النحوية.

والحكم بالاستئناف عِلَّةٌ للوقف، وهذا يناسب الوقف الكافي؛ لأن الارتباط النحوي بين الجملتين منعدم، ولكن التعلق المعنوي باقٍ؛ لأن قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] تابع في المعنى لما قبلها.

رابعاً: الوقف المجوز لوجه:

يكون في هذا الوقف عِلَّتَانِ:

(١) علل الوقوف (١: ١٢٨).

إحداهما توجب الوصل، وهي الأرجح.

والثانية توجب الوقف، وهي الأضعف.

ومن ثمّ، فهو كالجائز في تردّده بين مصطلحي الكافي والحسن، إلا أنّ المترجّح عند السّجاوندي وجه الوصل، وهذا يناسب الوقف الحسن، والله أعلم.

### خامساً: المرخص ضرورة:

هذا الوقف عند السّجاوندي مبنيٌّ على طول الكلام؛ لأنّ النَّفْسَ قد لا يبلغ تمام الكلام، ولذا فإنه يُرخص للقارئ أن يقف على جملة، لا يستغني ما بعدها عنها، ثمّ يبدأ بما بعدها؛ لأنّ البدء بها مفهوم.

وفي هذا الوقف شبهٌ بالوقف المطلق من حيث إنّ البدء بالجملة التي بعد الوقف المرخص يُفهم منها معنى.

ويختلف عنه في أن الوقف المطلق تستغني الجملة بعده عن الجملة التي قبله، أما في الوقف المرخص فإنها لا تستغني.

وعدم الاستغناء هذا يجعل الوقف المرخص ضرورة دائراً بين الوقف الحسن والوقف القبيح، وهذان الوقفان لا يحسن البدء بما بعدهما؛ لأنه لا يستغني عن الجملة التي قبله، وهو مرتبط بها من جهة اللفظ.

وغالب الوقف الذي حكم عليه السّجاوندي بهذا الحكم يدخل في قسم الحسن الذي عند الداني، وقليل منه يدخل في الوقف القبيح.

ومن الأمثلة التي حكم عليها بالمرخص ضرورة وهي من الوقف الحسن، الوقف على قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]، وهذا من الوقف الحسن؛ لأن الوقف عليه يفهم منه معنى تام، ولكن ما بعده مرتبط به من جهة اللفظ، وهو العطف في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]، ومع هذا الارتباط، فإن البدء بها مفهوم؛ لأنه يُغتفر في البدء بالجمل المتعاطفة إذا أفهمت معاني مستقلة، مالا يُغتفر في المفردات المعطوفة؛ لأنها لا تفهم معنى إلا بعطفها على ما قبلها، والله أعلم.

ومن الأمثلة التي حكم عليها بأنها من المرخص ضرورة، وهي من الوقف القبيح، الوقف على لفظ «دابة» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ أَلْيَلِ وَالنَّهَارِ وَالْقُلُوكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقد حكم به لطول الفصل، واسم إن المؤخر لم يأت بعد؛ لذا فإن هذا الموضع لا يصلح للوقف، ومما يدل على ذلك أيضاً أن الابتداء بها بعده لا يفهم معنى، وهو مرتبط بها قبله ارتباطاً إعرابياً قوياً، وذلك قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وهذا البدء يوضح أن الجملة مقطوعة عما قبلها، والله أعلم.

٦ - ما لا يجوز الوقف عليه:

وهو ما يُسمى بالوقف المنوع، وظاهر تعريف السجاوندي له يشبه تعريف

القبیح عند غيره، غير أن تطبيقاته تدلُّ على دخول بعضها في قسم الوقف الحسن، وقد نبّه على ذلك ابن الجزري<sup>(١)</sup>.

وسياتي الحديث عن هذا الوقف مفصلاً في الباب الثالث، والله الموفق.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٤).

## المبحث الثاني: تطبيق المصطلحات من خلال سورة التحريم

لما بيّنت مصطلحات هؤلاء العلماء الثلاثة، وقارنت بينها في الموازنة السابقة، رأيت أن أعقد مبحثاً مكمّلاً لهذه الفكرة، فاخترت سورة التحريم لأدرس أحكامهم في الوقف، وعللهم فيها إن نصّوا على ذلك، وسيكون البحث في هذه السورة على النحو الآتي:

١ - أذكر الآية كاملةً، ثم أقطّعها على حسب المواقف التي حكم بها أحدهم.

٢ - أذكر نوع الوقف الذي حكم به أحد هؤلاء الأئمة، وإن كان أكثر من واحد، ابتدأت بابن الأنباري، ثم الداني، ثم السّجاوندي.

٣ - إذا لم يُعلّلوا لوقفهم، فإني أشرح علّة كل وقف بناءً على ما فهمته من تعريفهم لوقفهم، معتمداً في ذلك على التفسير والإعراب.

٤ - إن ظهر لي اعتراض على شيء من حكمهم استعنت بالله، وبيّنته. وأسأله سبحانه أن يهديني سواء السبيل، وأن يعينني على ما أقدم عليه. وهذا أوان الشروع في السورة، والله الموقِّع.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْنِي مَرَضَاتٍ أَرْوَجُكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحريم: ١].

١ - أشار السّجاوندي إلى الوقف على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحْرَمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، وحكم عليه بالجواز، وهذا يعني عنده تجاذب طرفي الوصل والوقف.



وَعِلَّةُ الْوَقْفِ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ مُحذَوْفًا، وَالْمَعْنَى: أَتَبَغَى<sup>(١)</sup>.

وفي هذه العِلَّةُ ضعْفٌ؛ لِأَنَّ حَذْفَ مَا لَا يَدُلُّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ، وَقَاعِدَةُ الْحَذْفِ: إِنْ دَلَّ الْكَلَامُ عَلَى الْمَحذُوفِ، يَجُوزُ حَذْفُهُ اسْتِغْنَاءً وَاخْتِصَارًا.

وقد حُكِيَ وجه آخر في الإعراب يوجب الوقف، وهو أن تكون جملة ﴿تَبَغَى﴾ مستأنفة<sup>(٢)</sup>، وإذا كانت كذلك صحَّ الوقف، والله أعلم.

أَمَّا عِلَّةُ الْوَصْلِ عِنْدَهُ، فَاحْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً ﴿تَبَغَى﴾ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿تُحْرِمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢ - حكم ابن الأنباري على قوله تعالى: ﴿تَبَغَى مَرَضَاتٍ أَرْوَجِكُ﴾، بأنه وقف حسن<sup>(٤)</sup>، وحكم الداني بأنه وقف كافٍ<sup>(٥)</sup>، وحكم السَّجَاوَنْدِي بأنه وقف مطلق<sup>(٦)</sup>.

أما الحكم بالوقف الحسن، فلاحتمال أن تكون جملة: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ في محل نصب حالاً<sup>(٧)</sup>. وهذا تعلق لفظي إعرابي يجعل الوقف من قسم الحسن.

(١) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٢) ينظر: التبيان (٢: ١٢٢٩).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٦) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٧) ينظر هذا الإعراب في الجدول في إعراب القرآن حاشية رقم ٤ (٢٨: ٤٠٥).

وأما كونه كافياً، فلاحتمال أن تكون جملة: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ جملة مستأنفة، وبهذا لا تكون مرتبطة بها قبلها إعراباً، ولكن لا زال فيها ارتباطٌ معنوي، وهو كونها تمييزاً لجملة التحريم السابقة.

وهذه العِلَّةُ، وهي الاستئناف، تجعل الوقف مطلقاً، كما حكم به السَّجاوندي؛ لأنه يصلح البدء بقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

٣ - اتفق ابن الأنباري<sup>(١)</sup>، والداني<sup>(٢)</sup> على أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وقف تامٌّ، وحكم عليه السَّجاوندي بأنه مطلق<sup>(٣)</sup>.

أما كونه تاماً، فلأن الجملة التي بعدها لا ترتبط بها لا لفظاً ولا معنى؛ لأنها في حكم جديد، بعد ذكر آية التحريم، فالآية الأولى عتاب، والآية الثانية حكم عامٌّ في تحلَّة اليمين.

ولصحَّة الابتداء بجملة ﴿قَدَفَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ صحَّ الحكم عليها بأنه مطلق عند السَّجاوندي.

قوله تعالى: ﴿قَدَفَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [التحريم: ٢].

١ - على قوله تعالى: ﴿قَدَفَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ وقفٌ حسن عند ابن

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٧٥٦).

(٣) سبق ذكر قاعدة عامة عند السجاوندي، وهي أن كل رأس آية لا يعلم عليها بعلامة (لا)، فإن الوقف عنده من الوقف المطلق، ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).

الأنباري<sup>(١)</sup>، ووقف كافٍ عند الداني<sup>(٢)</sup>، ووقف مطلق عند السّجاوندي<sup>(٣)</sup>.

أما حكم ابن الأنباري عليه بأنه وقف حسن، فيحتمل أن يكون بالنظر إلى جواز أن تكون جملة ﴿وَاللَّهُ مَوْلَانَا﴾ في محل نصب على الحال<sup>(٤)</sup>.

وقد يكون الحسن عند ابن الأنباري مرادفاً للوقف الكافي عند الداني، ويكون ذلك لاحتمال الاستئناف في جملة ﴿وَاللَّهُ مَوْلَانَا﴾، مع ارتباطها في المعنى بالجملة السابقة.

وقد علّل السّجاوندي وقفه الجائز بقوله: «لعطف الجملتين المختلفتين»<sup>(٥)</sup>.

فاختلافها علة الوقف، والعطف علة الجواز.

وما ذكرته من إعراب يوافق حكم السّجاوندي بالجواز، فالاستئناف علة الوقف، والحال علة الوصل، والله أعلم.

٢ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مَوْلَانَا﴾ حكم ابن الأنباري بالوقف الحسن<sup>(٦)</sup>،

وحكم الداني بالوقف الكافي<sup>(٧)</sup>، وحكم السّجاوندي بالوقف الجائز<sup>(٨)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٤) انظر هذا الإعراب في الجدول في إعراب القرآن حاشية رقم ١ (٢٨: ٤٠٦).

(٥) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

(٦) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٧) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٨) علل الوقوف (٣: ٧٧٩).

يمكن أن يكون حُكْمُ ابن الأنباري على الوقف بأنه حسن؛ لوجود العطف بين الجملتين؛ أي أن جملة ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يكون الحكم بالكفاية نظراً لاحتمال جملة ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ الاستئناف، مع بقاء الارتباط المعنوي.

وهذا الوقف أقرب، ولو كان احتمال العطف موجوداً، لأنه يغتفر بالبداية بالمعطوف في العطف بين الجمل إذا كانت كل واحدة يفهم منها معنى مستقل، والله أعلم.

أما السّجاوندي، فقد علل وقفه، فقال: «للابتداء بذكر ما لم يزل من الوصفين، مع اتفاق الجملتين»<sup>(٢)</sup>.

فللابتداء باسم العليم والحكيم - وهو معنى قوله ما لم يزل؛ أي الله - يكون موجب الوقف.

واتفاق الجملتين يكون موجب الوصل.

٣ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ تمام عند الداني<sup>(٣)</sup>، ومطلق عند السّجاوندي<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر هذا الإعراب في الجدول (٢٨: ٤٠٦).

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٩٩ - ٧٨٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

وحكمهما واضح العِلَّة؛ لأن الجملة التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ [التحریم: ٣] خبر جديد عن حدث آخر، فهو غير مرتبط بما قبله لا لفظاً، ولا إعراباً.

فلعدم هذا الارتباط، كان تاماً، ولصحة البدء بما بعدها كان مطلقاً، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ، وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ، قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحریم: ٣].

١ - حكم السجائوندي على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾ بالوقف الجائر<sup>(١)</sup>، ولم يبين علة هذا الحكم.

والسجائوندي يُقدِّر قبل «إذ» فعل اذكر، والمعنى: واذكر وقت حصل كذا وكذا. وهذا - فيما يظهر - علة الوقف.

أما علة الوصل، فهي وجود فاء التعقيب بعد هذه الجملة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ﴾، والله أعلم.

٢ - على قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ، وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ﴾ حكم الداني بالوقف الكافي<sup>(٢)</sup>، وجعله السجائوندي جائراً<sup>(٣)</sup>.

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

أما حكم الداني بالكفاية فواضح من حيث ارتباط المعنى بالحديث عن السرّ الذي أفشته زوجته.

ولعل السّجاوندي أجاز له لاختلاف الجملتين<sup>(١)</sup>، فالأولى عن إسراره ﷺ لها بالخبر، والثانية عن إنبائه إياها بعلمه عن كشفها سرّه، والله أعلم.

٣ - وعلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّاهَا بِهِ، قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ حكم السّجاوندي بالوقف المطلق.

وسبب ذلك: أن جملة ﴿قَالَ بَيَّنَّاهَا بِهِ﴾ صالحة للابتداء، وهذه الجملة - كما ترى - لا علاقة لها بما قبلها من حيث التعلق الإعرابي، فصحّ الابتداء بها، والله أعلم.

٤ - وقوله تعالى: ﴿قَالَ بَيَّنَّاهَا بِهِ﴾ رأس آية، وهو مطلق عند السّجاوندي، وذلك لأن جملة ﴿إِنْ نُؤَبَّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] مستأنفة، والاستئناف دليل صحة البدء، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿إِنْ نُؤَبَّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

١ - حكم السّجاوندي على قوله تعالى: ﴿إِنْ نُؤَبَّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ بالوقف الجائز، وعلل ذلك بقوله: «لعطف جملتي الشرط»<sup>(٢)</sup>.

(١) يظهر من استقراء علل الوقوف أن اختلاف الجملتين - لأي سبب - من موجبات الجواز عند السّجاوندي، وهو قد بين ذلك، وفي كثير من المواطن لا يبين، والله أعلم.

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

وهذه العلة هي موجب جواز الوصل، ولم يذكر موجب الوقف، ويظهر أنه لصحة استقلال كل واحدة منهما بمعناها، فلا ارتباط بينهما من حيث الإعراب، سوى العطف الذي قد يغتفر بين الجمل، والله أعلم.

٢ - وعلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَهَّرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ حكم ابن الأنباري بالوقف الحسن<sup>(١)</sup>، والداني بالوقف الكافي<sup>(٢)</sup>، وبالوقف المطلق حكم السجاوندي<sup>(٣)</sup>.

يمكن أن يكون حكم ابن الأنباري بالوقف الحسن نظراً للعطف بالواو في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾، وإذا اغتفرت العطف بين الجملتين، أو جعلت الواو استئنافية، ونظرت إلى ارتباط الجملتين بالمعنى جعلته كافياً كما قال الداني، وذلك أن الحديث عن عون الله لنبيه ﷺ، وذلك بموالاته له هو وجبريل وصالح المؤمنين وبمظاهرة الملائكة لهم في ذلك.

أما السجاوندي فقد علل حكمه بالوقف المطلق بقوله: «لتناهي الشرط إلى الإخبار»<sup>(٤)</sup>.

وهذا يعني أن هذه الجملة شرطية، وقد انتهت بقوله: ﴿وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ثم استأنف بخبر آخر، وهو صالح للبدء به، والله أعلم.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨٠). وفي نسخة أخرى: الوقف جائز.

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

ولو علَّل السَّجاوندي بها ذكرته من وجوه الإعراب، لكان الوقف عنده من قبيل الوقف الجائز<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وفي الآية احتمالات إعرابية أخرى، يختلف بها الوقف، ذكرها بعض المفسرين والمعربين<sup>(٢)</sup>.

٣ - وحكم على قوله تعالى: ﴿وَأَلْمَلَيْكَهٗ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيْرٌ﴾ ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> والداني بالتمام<sup>(٤)</sup>، وهو وقف مطلق عند السَّجاوندي<sup>(٥)</sup>.

أما الحكم بالتمام فواضح؛ لأن بين الجملتين انقطاعاً في الإعراب والمعنى، فلما انتهى الحديث عن التهديد، استأنف الحديث عن أمر ممكن الوقوع، لكنه لم يقع، وهو وصف أزواجه اللائي سيأخذهن لو قدَّر الله طلاق المتظاهرتين.

ولأجل هذا الاستئناف كان حكم الوقف مطلقاً عند السَّجاوندي؛ لأن الاستئناف صالح للبدء، والله أعلم.

(١) كذا ورد في نسخة أخرى: الوقف جائز.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (٣: ١٦٧)، ومشكل إعراب القرآن (٢: ٧٤٣)، والمححر الوجيز (١٤: ٥١٩)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ٤٨٩)، والبحر المحيط (٨: ٢٩١)، ونظم الدرر (٢٠: ١٩٢)، وجامع البيان للإيجي (٢: ٣٩٣ - ٣٩٤)، والسراج المنير (٤: ٣٢٩)، وحاشية الشهاب الخفاجي (٨: ٢١٢).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٤٩١).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٥) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).



قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُٖٓ إِنِ طَلَّقَكُنَّ أَن يُبَدِّلَهُٗٓ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَنَّ مَسْلَمَتٍ مَّا مَوَّعَتْ  
فَإِنَّهَا تَتَّبِعُ عَيْدَاتٍ سَيَّحَتْ تَتَّبِعُ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥].

الوقف هنا على رأس الآية، وقد جعل ابن الأنباري الوقف عليها من الوقف الحسن<sup>(١)</sup>، وحكم الداني بالوقف التام<sup>(٢)</sup>، وحكم السجائوندي بالوقف المطلق<sup>(٣)</sup>.

أما حكم ابن الأنباري بأن الوقف حسن، فغير صحيح؛ لأن ما بعدها - وهو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوْأَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ - لا يرتبط بها ارتباطاً إعرابياً.

أما إن كان مراده بالوقف الحسن هنا: الوقف الكافي، فهو غير صحيح أيضاً؛ لأن ما بعدها معنى جديد مستقل بنفسه، والنداء يدل على استئناف أمر جديد، وانقطاع الجملة عما بعدها لفظاً ومعنى، ولذا حكم الداني بالتام، وهو الصحيح، والله أعلم.

أما السجائوندي، فحكمه واضح؛ لأن النداء يصلح أن يتبدأ به، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَوْأَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ  
عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦].

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٤٩١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).

١ - حكم الداني بالوقف الكافي<sup>(١)</sup> على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾.

وهذا لأن الحديث ما زال متصلًا بوصف النار، غير أن في الجملة التي بعدها - وهي قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَكِيَةٌ﴾ - ارتباطاً لفظياً بها؛ لأنها نعتٌ ثانٍ للنار<sup>(٢)</sup>، ولا يوقف بين النعت ومنعوته، وبهذا يكون من الوقف الحسن، والله أعلم.

٢ - وعلى رأس الآية من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَكِيَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ حكم الداني بالوقف التام<sup>(٣)</sup>، وحكم السّجاوندي بالوقف المطلق<sup>(٤)</sup>.

وهذان الحكمان واضحا العلة، وهي استئناف موضوع جديد بنداء جديد، في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَانْعَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَانْعَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحريم: ٧].

١ - حكم السّجاوندي بالوقف المطلق على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا نَعَذِرُوا الْيَوْمَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٦).

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٢٨: ٤١٠).

(٣) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٧٧).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

(٥) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

وَعِلَّةُ ذَلِكَ: صلاحية ما بعدها وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ للبدء بها.

٢ - الوقف على رأس الآية من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وقف تام عند الداني<sup>(١)</sup>، ووقف مطلق عند السجاوندي<sup>(٢)</sup>.

أما العلة في ذلك، فهي كعلة الوقف على رأس الآية قبلها، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا آتِنَا لَنَا نُورَنَا وَأَغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التحریم: ٨].

١ - حكم السجاوندي بالوقف المطلق<sup>(٣)</sup> على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾، والظاهر أنه جعل جملة ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ جملة مستأنفة<sup>(٤)</sup>.

ومن جعل هذه الجملة في موضع الجواب لـ ﴿تُوبُوا﴾، لم يقف هنا، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٧).

(٢) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

(٤) ينظر هذا الإعراب في الجدول (٢٨: ٤١٢).

(٥) ينظر: منار الهدى (ص: ٣٩٧).

٢ - وعلى قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَكْفُرَ عَنْكُمْ سِئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ عِلْمَ السَّجَاوِنْدِيِّ بِعِلْمَةِ الْوَقْفِ الْمُنْعَوِيِّ، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُدْخِلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر في الوقف الذي بعده أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله تعالى: ﴿يَسْعَى﴾، ومن ثَمَّ، فإن الوقف على ﴿الْأَنْهَارُ﴾ يكون من الوقف الجائز، لا الوقف المنعوي، لوجود تجاذب موجب الوقف والوصل، والله أعلم.

٣ - في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ ذكر ابن الأنباري الوقف، ولم يحدّد نوعه<sup>(٢)</sup>، وجعله الداني من الوقف التام<sup>(٣)</sup>، وحكم السَّجَاوِنْدِيُّ عَلَيْهِ بِالْجَوَازِ<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الوقف يكون المراد بالجملة: نفى الخزي عن النبي ﷺ وعن الذين آمنوا معه<sup>(٥)</sup>.

أما جملة ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ فهي مستأنفة<sup>(٦)</sup>؛ لبيان حال أخرى من أحوالهم في هذا اليوم. ولعلّه لأجل هذه العِلَّةِ حكم الداني بالتام، غير

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٧).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٥) ذكر الداني وفقاً على ﴿النَّبِيِّ﴾، ويكون المعنى: أنه نفى الخزي عن النبي ﷺ، ثم استأنف بذكر حال المؤمنين أن نورهم يسعى بين أيديهم.

(٦) ينظر هذا الإعراب في: روح المعاني (٢٨: ١٦١)، والجدول (٢٨: ٤١٣).

أن الكفاية هنا أولى لارتباط الجملة بعدها بها؛ إذ المعنى متصل بذكر حال النبي ﷺ ومن معه من المؤمنين، والله أعلم.

وهذا الاستئناف يصحح وقف ابن الأنباري، كما أنه يصلح أن يكون علة جواز الوقف عند السّجاوندي.

أما علة جواز الوصل عنده، فقد ذكر أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله تعالى: ﴿يَسْعَى﴾، ولذا فلا يوقف على ﴿مَعَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وهناك احتمال آخر موجب للجواز، وهو أن تكون جملة ﴿نُورُهُمْ يَسْعَى﴾ في محل نصب حالاً من النبي ﷺ والذين آمنوا معه<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاحتمال الإعرابي أقوى مما ذكره السّجاوندي، لأمرين:

الأول: أن ما ذكره يلزم منه التقديم والتأخير في الآية؛ أي: نورهم يسعى بين أيديهم وبأيامهم يوم لا يخزي الله النبي ﷺ والذين آمنوا معه. وهذا مخالفة لترتيب النظم بلا حجة يجب التسليم لها، والأصل بقاء النظم على ترتيبه، والله أعلم.

الثاني: أنه ذكر قبل ذلك احتمال أن ﴿يَوْمَ﴾ قد يتعلق بقوله: ﴿وَيُدْخِلَكُمُ﴾، والمعنى: يدخلهم يوم لا يخزي الله النبي ﷺ والذين آمنوا معه، وهذا أقوى من احتمال تعلقه بـ ﴿يَسْعَى﴾ المتأخر عنه في النظم، والله أعلم.

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٢) ينظر هذا الإعراب في الجدول في إعراب القرآن (٢٨: ٤١٣).

٤ - وعلى قوله تعالى: ﴿تَوْرُهُمْ يَسَعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَأْتِمَنُهُمْ﴾ جعله ابن الأنباري وقفاً، ولم يحدد مصطلحه<sup>(١)</sup>، وجعله الداني كافياً<sup>(٢)</sup>.

حُكْمُ الدَّانِي بالكفاية، يناسب القول بأن الجملة في قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آتِنَا رَبَّنَا آتِمِّمْ لَنَا تَوْرَنَا﴾ جملة مستأنفة<sup>(٣)</sup>.

أما من جعل هذه الجملة حالاً من الضمير في ﴿يَسَعَى﴾، فإن الوقف عنده من الوقف الحسن، نظراً لهذا التعلق الإعرابي، والله أعلم.

٥ - وعلى قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آتِنَا آتِمِّمْ لَنَا تَوْرَنَا وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ ذكر ابن الأنباري الوقف، ولم يحدد مصطلحه<sup>(٤)</sup>، وهو كافٍ عند الداني<sup>(٥)</sup>، وجائز عند السّجاوندي<sup>(٦)</sup>.

أما حكم الداني بالكفاية فظاهر؛ لأن قوله تعالى بعدها: ﴿إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جملة مستأنفة، فهي غير مرتبطة بما قبلها إعراباً، غير أنها متصلة من حيث المعنى؛ لأنها من تمام كلام المؤمنين، تعقيباً على أن ما طلبوه حاصل لهم بقدرة الله، والله أعلم.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٧)، وقد حكى وقفاً آخر على قوله تعالى: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾.

(٣) ينظر هذا الإعراب في التبيان (٢: ١٢٣١).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٨).

(٦) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

أما السَّجَاوَنْدِي، فقد علَّل وقفه، فقال: «للابتداء بَيِّنًا، مع احتمال اللام أو الفاء»<sup>(١)</sup>.

فجعل موجب الوقف صحة الابتداء الذي يدل عليه حرف إنَّ.

وجعل موجب الوصل احتمال ارتباط إنَّ باللام أو الفاء؛ أي: لأنك على كل شيء قدير، أو فإنك على كل شيء قدير.

٦ - وعلى رأس الآية: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وقف تام عند الداني<sup>(٢)</sup>، ومطلق عند السَّجَاوَنْدِي<sup>(٣)</sup>.

وسببه أن ما بعدها يبدأ بجملة النداء، وقد سبق بيان مثله في الحكم.

قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَسَّ الْمَصِيرُ﴾ [التحریم: ٩].

١ - على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ وقف عند ابن الأنباري، ولم يحدد مصطلحه، وهو وقف مطلق عند السَّجَاوَنْدِي.

وعِلَّةُ الوقف المطلق أن الجملة بعدها - وهي ﴿وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ - جملة مستأنفة<sup>(٤)</sup>، وهي صالحة للابتداء.

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٨٧).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).

(٤) ينظر هذا الإعراب في الدرر المصون (٦: ٨٦).

٢- وعلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوْنَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ ذكر ابن الأنباري الوقف، ولم يحدد مصطلحه<sup>(١)</sup>، وجعله الداني وقفاً كافياً<sup>(٢)</sup>، أمّا السّجاوندي فجعله وقفاً مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

حكّم الداني بالكفاية مبنيّ على أن الجملة التي بعدها - وهي قوله تعالى: ﴿وَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ - جملة مستأنفة<sup>(٤)</sup>. ومع هذا الاستئناف الذي يدل على عدم ارتباط الجملتين إعرابياً، فإن المعنى ما زال متصلاً في الحديث عن هاتين الطائفتين وبيان مصيرهما وذمّه.

وهذا الاستئناف يجعل الوقف مطلقاً، كما قال السّجاوندي، لصحة الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَيْسَ الْمَصِيرُ﴾، والله أعلم.

٣- وعلى رأس الآية وهو قوله تعالى: ﴿وَيْسَ الْمَصِيرُ﴾ تمامٌ عند الداني<sup>(٥)</sup>، ومطلق عند السّجاوندي<sup>(٦)</sup>.

الحكم بالوقف التامّ هنا واضح؛ لأن ما بعدها بداية كلام جديد، ولا ارتباط بينها لا لفظاً ولا معنى.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٤١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٨).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٤) ينظر هذا الإعراب في الجدول (٢٨: ٤١٤). وقد ذكر وجهاً إعرابياً يكون الوقف فيه من الوقف الحسن.

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٨).

(٦) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).



وهذا هو موجب الوقف المطلق عند السّجاوندي؛ أي: صحة الابتداء بالجملة بعدها.

قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدّٰخِلِينَ﴾ [التحریم: ١٠].

١ - حكم السّجاوندي على قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾ بأنه وقف مطلق، وعلل ذلك بقوله: «لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة، بل التقدير: وذلك أنها كانتا»<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن جملة ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ﴾ جملة مستأنفة<sup>(٢)</sup>، يصلح الابتداء بها.

وقد أعربت جملة ﴿كَانَتَا﴾ مفسرة لضرب المثل<sup>(٣)</sup>، وهذا الوجه يميز الوصل.

فإعرابها على الاستئناف، يكون موجباً للوقف.

وإعرابها على أنها مفسرة للجملة قبلها، يكون موجباً للوصل.

ومن ثمّ يكون الوقف جائزاً، لا مطلقاً، وهو أقرب للصواب، والله أعلم.

(١) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٢) ينظر: حاشية زاده على البيضاوي (٤: ٥١٥)، والجدول (٢٨: ١١٥).

(٣) ينظر إعراب هذه الجملة على أنها مفسرة في: السراج المنير (٤: ٣٣٤)، ومنار الهدى (ص: ٣٩٨)، وحاشية الجمل على الجلالين (٤: ٣٧١).

٢ - الوقف على رأس الآية ﴿وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ﴾ تامٌّ عند الداني<sup>(١)</sup>، ومطلق عند السّجاوندي<sup>(٢)</sup>.

علّة هذين الحكمين ظاهرة، وهي انتهاء ضرب المثل بالكافرتين، وابتداء ضرب المثل بالمؤمنتين، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَاتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

١ - حكم السّجاوندي على قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَاتَ فِرْعَوْنَ﴾ بأنه وقف لازم<sup>(٣)</sup>.

وقد علّله السّجاوندي بقوله: «لأنَّ «إذ» ليست بظرفٍ لضرب المثل، بل التقديرُ: واذكر إذ».

وتعليله هذا منسجم مع تقديره «اذكر» عاملاً في «إذ»<sup>(٤)</sup>، والمعنى المحذور

(١) المكتفى (ص: ٥٨٧).

(٢) ينظر: علل الوقوف (١: ٧٦).

(٣) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

وقد حكم السّجاوندي بهذا التقدير قبل «إذ» في مواطن كثيرة، ومشى على هذا التقدير كثير من المعربين والمفسرين.

وقد اعترض على هذا الإسراف في التقدير: محمد عبد الخالق عزيمة، فقال: «لقد كان من المعربين والمفسرين للقرآن الكريم إسرافٌ في تقدير «اذكر» عاملاً في «إذ»، ولم يكتفوا بهذا التقدير في الكلام الذي ليس فيه ما يصلح للعمل في «إذ»، وإنما قدّروا «اذكر» مع وجود ما يصلح للعمل في «إذ»...». دراسات لأسلوب القرآن (١: ١٠).

عنده أن يكون وقت التذكير، هو وقت وقوع المثل المضروب، وهو ليس كذلك، لأن وقوع المثل كان قبل التذكير بكثير، والله أعلم.

والحكم بالوقف اللازم في هذا الموطن وأمثاله غير صحيح؛ لأن هذه العلة منتفية في هذه الأمثلة، والسامع على علم باختلاف الزمنين: زمن وقوع الحدث، وزمن ضرب المثل به، والله أعلم.

٢ - حكم الداني على رأس الآية من قوله تعالى: ﴿وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ بأنه وقف تام<sup>(١)</sup>.

وعلم عليه السجاوندي بعلامة الوقف الممنوع<sup>(٢)</sup>.

وحكم الداني ظاهرًا في أنه اعتمد انتهاء ضرب المثل بامرأة فرعون، والابتداء بضرب المثل بمريم.

والواو ليست من باب عطف المفردات الذي لا يصح الوقف فيه بين المعطوفات، بل هي تعطف قصة على قصة، وكل واحدة مستقلة عن غيرها.

وهذا العطف هو الذي جعل السجاوندي يمنع الوقف، وفي هذا نظر لاستقلال كل واحدة بخبرها، وعدم احتياجها لبعضهما لفظاً ولا معنى، والله أعلم.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٥٧٨).

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٨١).

قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا  
وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا الظِّنُّ﴾ [التحريم: ١٢].

رأس الآية ﴿مِنَ الْقِنِينِ﴾ تامٌّ عند الداني، ووقف مطلق عند السّجاوندي،  
وعلة هذا الوقف ظاهرة، وهي تمام السورة، وانقطاعها عن السورة بعدها، والله  
أعلم.



## الباب الثالث

# دراسة تطبيقية للوقف اللازم والمتعاق والممنوع من خلال المصحف

- الفصل الأول: المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف.
- الفصل الثاني: الوقف اللازم.
- الفصل الثالث: الوقف المتعاق.
- الفصل الرابع: الوقف الممنوع.



## الفصل الأول

### المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف

المبحث الأول: مصطلحات كتب الوقف.

المبحث الثاني: مصطلحات المصاحف.

المبحث الثالث: المراد بمصطلح اللفظ والمعنى في كتب الوقف والابتداء.





## المبحث الأول: مصطلحات كتب الوقف

سبق في الباب الأول ذكر المؤلفات في هذا العلم، كما سبق في فصول الباب الأول ذكر مفصل لثلاثة كتب من كتب الوقف، وذكرت مصطلحاتهم، وما يلاحظ عليها، وسأذكر في هذا المبحث ما وقفت عليه من المصطلحات، سواءً أكانت في كتب، أم في رسائل جامعية لم تُطبع.

وهذه المؤلفات هي التي سأعتمدها في القسم التطبيقي، وهي حسب التسلسل الزمني:

- ١ - إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري (ت: ٣٢٨).
- ٢ - القطع والائتناف، للنحاس (ت: ٣٣٨).
- ٣ - المكتفى في الوقف والابتداء، للداني (ت: ٤٤٤).
- ٤ - الوقف والابتداء، لعلي بن أحمد الغزال (ت: ٥١٦)<sup>(١)</sup>.
- ٥ - علل الوقوف، للسَّجاوندي (ت: ٥٦٠).
- ٦ - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي، لأبي العلاء الهمداني (ت: ٥٦٩)<sup>(٢)</sup>.
- ٧ - الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي (ت: ٥٦٨٣).

(١) رجعت إلى الرسالة التي حققت الجزء الأول منه إلى سورة الكهف، والجزء الثاني لم يكن محققاً.  
 (٢) ورد في بعض نسخ الكتاب: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، وقد ذكرته في هذا البحث مرة بحرف الجر «إلى»، ومرة بحرف الجر «في»، والله أعلم بالصواب.

٨ - المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦)<sup>(١)</sup>.

٩ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، من أعيان القرن الحادي عشر.

ومما يلفت إليه النظر أن النحاس والهمداني لم يعرفا مصطلحاتها.

ومجموع هذه المصطلحات<sup>(٢)</sup>: التام، والكافي، والحسن، والقبيح، والمنوع، والبيان، والجائز، والصالح، والمفهوم، واللازم، والمطلق، والمجوز لوجه، والمرخص ضرورة، والمراقبة<sup>(٣)</sup>.

### تعريف المصطلحات:

#### ١ - الوقف التام:

هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بها بعده؛ لأن ما بعده لا يتعلق به لا لفظاً ولا معنى.

(١) رجعت إلى طبعة الباي الحلبي التي بهامش منار الهدى، وكذا اعتمدت منار الهدى من هذه الطبعة، فإن كان من غيرها صرّحت بها.

(٢) هذه المصطلحات سترد في القسم التطبيقي على الوقف اللازم والمتعاقب والمنوع؛ لذا سأكتفي بتعريفها هنا، دون بيانها عند ذكرها في القسم التطبيقي.

(٣) وهناك مصطلحات ذكرها العلماء تبعاً لبعضها؛ كالآتم الذي يأتي بعد التمام، والأكفى بعد الكافي، والأحسن بعد الحسن، والأصلح بعد الصالح، والأفصح بعد القبيح، والمراد أن هذه المواقف أبلغ مما قبلها، والله أعلم.

وقد تركت التعريف بالوقف اللازم والمطلق والمجوز لوجه والمرخص ضرورة لأنها وقوف السجاوندي فقط، وقد سبق ذكرها، أما وقف التعاقب فسيأتي في فصل مستقل.

وقال بهذا التعريف ابن الأنباري<sup>(١)</sup>، والداني<sup>(٢)</sup>، والغزال<sup>(٣)</sup>، والنكزاوي<sup>(٤)</sup> والأنصاري<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>، وغيرهم ممن اصطاح على هذا الوقف<sup>(٧)</sup>.

## ٢ - الوقف الكافي:

هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لكن ما بعده متعلق به من جهة المعنى لا اللفظ.

وقال بهذا التعريف الداني<sup>(٨)</sup>، والنكزاوي<sup>(٩)</sup> والأنصاري<sup>(١٠)</sup>، والأشموني<sup>(١١)</sup>، وغيرهم<sup>(١٢)</sup>.

وقد يسميه ابن الأنباري: حسناً، وقد مضى بيان ذلك.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٤٩).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٠).

(٣) الوقف والابتداء (١: ١٩٠).

(٤) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (رسالة دكتوراه، تحقيق: مسعود أحمد إلياس) (ص: ١٩٠).

(٥) المقصد (ص: ٦).

(٦) منار الهدى (ص: ١٠).

(٧) ينظر: نظام الأداء (ص: ٣٠)، وجمال القراء (٢: ٥٦٣)، والبرهان في علوم القرآن (١: ٣٥٠)،

والتمهيد في علم التجويد (ص: ١٦٧)، والنشر في القراءات العشر (١: ٢٢٦).

(٨) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٣).

(٩) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٣).

(١٠) المقصد (ص: ١١).

(١١) منار الهدى (ص: ١١).

(١٢) ينظر: نظام الأداء (ص: ٣٨)، وجمال القراء (٢: ٥٦٣)، والبرهان في علوم القرآن (١: ٣٥١)،

والتمهيد في علم التجويد (ص: ١٧١)، والنشر في القراءات العشر (١: ٢٢٦).

وقد ورد عند الغزال ولم يعرفه تعريفاً دقيقاً، حيث قال: «وأما الكافي: فهو ما يقرب من التام؛ نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، عند من لم يجعل قوله: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] حالاً من الضمير قبله»<sup>(١)</sup>.

وهو يسمى الوقف الكافي عند غيره بالوقف الحسن، قال: «فالحسن: ما صحَّ الوقف على الكلمة، وساغ الابتداء بها بعدها، غير أن ما بعد الموقف مع ما قبله كلام واحد من طريق المعنى...»<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - الوقف الحسن:

هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بها بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى.

وبهذا قال ابن الأنباري<sup>(٣)</sup>، والداني<sup>(٤)</sup>، والأنصاري<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>، وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

وقد سبق ملاحظتان:

- 
- (١) الوقف والابتداء (١: ١٩٠).
  - (٢) الوقف والابتداء (١: ١٨٩).
  - (٣) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).
  - (٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٥).
  - (٥) المقصد (ص: ٧).
  - (٦) منار الهدى (ص: ١١).
  - (٧) انظر المصادر السابقة: نظام الأداء وما بعده.

أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري قد يرد بمعنى الوقف الكافي، وأن الوقف الحسن عند الغزال هو الوقف الكافي عند غيره.

#### ٤ - الوقف القبيح:

لم يذكر العلماء الذين اصطلحوا على هذا الوقف تعريفاً واضحاً له، لكن باستقراء كلامهم وتطبيقاتهم فيه، يظهر أن هناك ضابطين للمراد به:

الضابط الأول: الوقف على ما لم يتم إعراباً، مع عدم معرفة المراد منه؛ كالوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

الضابط الثاني: الوقف على ما يخالف المعنى المراد بالآية، ويكون ذلك - غالباً - بوصل ما تم معناه بما بعده؛ كالوقف على لفظ «الموتى» من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦].

هذا فحوى ما ذكره ابن الأنباري<sup>(١)</sup>، والداني<sup>(٢)</sup>، والنكزاوي<sup>(٣)</sup> والغزال<sup>(٤)</sup>، والأنصاري<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١٥٠).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٨).

(٣) الاقتداء في الوقف والابتداء (ص: ١٩٦).

(٤) الوقف والابتداء (١: ١٩١).

(٥) المقصد (ص: ٨).

(٦) منار الهدى (ص: ١٣).

## ٥ - الوقف الممنوع:

هذا الوقف من مصطلحات السَّجاوندي، وقد علّمه بعلامة (لا)، وقد سبق الإشارة إلى أنه يدخل في الوقف الحسن والوقف القبيح اللذين عند غيره، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب الثالث.

## ٦ - الوقف الجائز:

هذا مما اصطح عليه أكثر من واحد، ولكل منهم تعريفه:

فالجائز عند السَّجاوندي: ما يجوز فيه الوصل والفصل، لتجاذب الموجبين من الطرفين؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ لأن واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم، فإن التقدير: ويوقنون بالآخرة<sup>(١)</sup>.

والجائز عند الأنصاري والأشموني غير واضح من عبارتهما.

قال الأنصاري - بعد ذكر التام والكافي -: «والصالح والمفهوم دونهما؛ كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [البقرة: ٦١]، فهو صالح، فإن قال: ﴿وَبَاءٌ وَيَعْضُبُ مِنَ اللَّهِ﴾ كان كافياً، فإن بلغ ﴿يَعْتَدُونَ﴾

(١) علل الوقوف (١: ٢٨).

كان تاماً، فإن بلغ ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢]<sup>(١)</sup>، كان مفهوماً. والجائز ما خرج عن ذلك، ولم يقبح<sup>(٢)</sup>.

وقال الأشموني: «فأعلاها: الأتمُّ، ثم الأكفى، ثم الأحسن، ثم الأصلح، ويعبر عنه بالجائز»<sup>(٣)</sup>، ولم يعرف الأصلح ولا الجائز.

## ٧ - الوقف الصالح:

الوقف الصالح من قبيل الوقف الحسن عند الداني، فقد قال - بعد أن ذكر أمثلة الوقف الحسن -: «ويسمى هذا الضرب صالحاً، إذ لا يتمكن القارئ أن يقف في كل موضع على تامٍّ ولا كافٍ؛ لأن نفسه ينقطع دون ذلك»<sup>(٤)</sup>.

أما الأنصاري، فهو عنده دون التام والكافي، وقد ضرب له مثلاً ولم يعرف به، كما سبق نقل عبارته في الوقف الجائز<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكره الأشموني، لكن لم يعرف به<sup>(٦)</sup>.

(١) سياق الآيتين كما يأتي: ﴿... أَهْبَطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَآسَأْتُمْ وَصُرِيَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءَ وَبَعْضِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ \* إِنَّ الَّذِينَ هَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّافِرِينَ وَالصَّالِفِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

(٢) المقصد (ص: ٦ - ٧).

(٣) منار الهدى (ص: ١٠).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٥).

(٥) ينظر المقصد (ص: ٦ - ٧).

(٦) ينظر: منار الهدى (ص: ١٠).



## ٨ - الوقف المفهوم:

هذا الوقف من قبيل الوقف الكافي عند الداني، وقد ذكره بعد تعريفه للوقف الكافي وأمثله، فقال: «ويسمى هذا الضرب مفهوماً»<sup>(١)</sup>.

وقد جعله النكزاوي نوعاً مستقلاً، ولم يذكر ما يوجب الفرق بينه وبين الوقف الكافي فقال: «وهو كل كلام مستغن بعامل ومعمول يفيد معنى يكتفى به ليفهم منه معنى الوقف على ما قبله»<sup>(٢)</sup>.

والذي يدل على ذلك أنه لا فرق بينه وبين الوقف الكافي قوله - بعد عرض أمثله -: «وهو فيه بعض شبه بالوقف الكافي من جهة التعلق من طريق المعنى في أكثر المواضع»<sup>(٣)</sup>.

والمفهوم عند الأنصاري دون رتبة التام، لكنه لم يعرف هذا الوقف<sup>(٤)</sup>.

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٤).

(٢) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص: ١٩٤).

(٣) الاقتداء في الوقف والابتداء (ص: ١٩٥).

(٤) المقصد (ص: ٧).

## المبحث الثاني: وقوف المصاحف ورموزها

متى بدأت كتابة رموز الوقوف في المصاحف ؟

يحتاج الجواب عن هذا التساؤل استقصاء المصاحف المخطوطة، ومعرفة تاريخها، كي يمكن التعرف على الجواب.

وأقدم مصحف رأيت فيه علامات الوقوف كُتِبَ عام ٩٦٨ للهجرة<sup>(١)</sup>، وهو من المصاحف المغربية التي اعتمدت وقوف الهبطي (ت: ٩٣٠).

وقد ذكر ملاً علي قاري (ت: ١٠١٤) ما يدل على أن وقوف السّجاوندي (ت: ٥٦٠) كانت موجودة في مصاحف عصره، فقال: «... ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة<sup>(٢)</sup> حرف (الميم) بالحمرة<sup>(٣)</sup>؛ لإيحاء أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

وهذا يورد احتمال أن تكون وقوف السّجاوندي (ت: ٥٦٠) موجودة في المصاحف قبل وقوف الهبطي (ت: ٩٣٠)، وذلك لأنّ ملاً علي قاري ذكر وجودها

(١) لم أبذل جهداً خاصاً في بحث هذه المسألة، وقد كتبت ما وقع لي أثناء البحث، ولذا، فقد يخرج من المخطوطات ما هو أقدم من هذا التاريخ. والله الموقِّع.

(٢) يقصد الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧].

(٣) أي باللون الأحمر.

(٤) في هذا القول نظر، لورود المعنى الآخر الذي يقتضي الوصل عن السلف.

(٥) المنح الفكرية (ص: ٦٣).

وقد ذكر رموز السّجاوندي صاحب كتاب دستور العلماء (٣: ٤٦٣)، وقد ألفه عام ١١٧٣، فقال: «واعلم أن للوقف علامات في المصحف المجيد؛ فالميم (م) علامة الوقف اللازم ...».

في المصاحف التي في زمنه، ولم يذكر متى كانت كتابتها، مع العلم أن بلاد الترك العثمانية، وبلاد الهند وباكستان والعراق، وغيرها قد اهتمت بوقوف السّجاوندي واعتمدها، فيحتمل أنها قد وضعت في أحد مصاحف هذه البلاد قبل المصحف الذي فيه وقوف الهبطي المغربي (ت: ٩٣٠)، والله أعلم.

وفي القرن الرابع عشر الهجري ظهرت مصاحف كثيرة، وكانت تحمل رموزاً للوقوف، ومن هذه المصاحف على سبيل المثال:

١ - مصحف الشيخ رضوان المخلّلاتي، وقد طُبِعَ عام ١٣٠٨ هـ<sup>(١)</sup>.

واعتمد فيه وقوف الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه (المقصد)، قال في آخر المصحف: «... واضعاً بين سطوره علامات الأوقاف على بعض الكلمات، آخذاً ذلك من كتاب (الوقف والابتدا) لشيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>، جاعلاً (الكاف) للكافي، و(الحاء) للحسين، و(الجيم) للجائز، و(الصاد) للصالح، و(الميم) للمفهوم، و(التاء) للتائم».

٢ - مصحف فؤاد الأول، وقد طُبِعَ عام ١٣٣٢، بإشراف الشيخ علي بن خلف الحسيني، وقد يُنسبُ إليه، ورموزه: (م) لازم (م)، وللممنوع (لا)، وللجائز (ج)، وللوصل الأولى (صلي)، وللوقف الأولى (قلي)، ولوقف التعانق (.....).

(١) أطلعني على هذا المصحف الشيخ عبد العزيز قارئ.

(٢) يعني أبي يحيى زكريا الأنصاري.

وقد استفاد من وقوف السّجاوندي وإن لم يتبعه في مواضع ووقفه أو بعض رموزه.

كما استفاد كُتّاب المصاحف من رموز هذا المصحف ومواضعها؛ وظهرت هذه الاستفادة في المصاحف التي طبعت بعده في مصر والعراق وسوريا والسعودية.

ومن آخر هذه المصاحف التي استفادت من وقوف مصحف الحسيني، مصحف المدينة النبوية، الذي أشرف على إعداده وطباعته لجنة علمية مكونة من علماء في القراءات والتفسير، وعلى رأسهم الدكتور عبد العزيز قاري، الذي كتب تقريراً علمياً عن هذا المصحف، وقد ذكر اعتمادهم على وقوف مصحف الحسيني، فقال: «وقد استعرضنا في اللجنة مواضع هذه الرموز في المصحف موضعاً موضعاً، فما وجدناه صحيحاً أبقيناه كما كُتِبَ، وما وجدنا عليه أيّ إشكالٍ ناقشناه في اجتماعات اللجنة، مستفيدين من المصادر، حتى يترجّح لنا فيه وجه الصواب، وتتجلّى حجته، فنثبت الرمز حسبما ترجّح لدينا.

وبلغت المواضع التي خالف فيها مصحف المدينة النبوية المصحف الذي كتبه محمد بن علي بن خلف الحسيني خمسة وخمسين وخمسة مائة موضع...»<sup>(١)</sup>.

٣ - مجموعة من المصاحف اعتمدت رموز السّجاوندي، وقد طبعت في أزمان مختلفة، مع أن بعضها قد يزيد على بعض في هذه الرموز، ومن هذه المصاحف:

(١) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية (ص: ٥١)، وقد ظهرت طبعة هذا المصحف عام

مصحف طبع في مصر عام ١٣٣٢.

مصحف طبع في باكستان عام ١٣٨٩.

مصحف طبع في إندونيسيا عام ١٣٩٤.

مصحف طبع في ملبارب عام ١٣٩٥<sup>(١)</sup>، وغيرها كثير.

٤ - مصحف طبع بتونس، كُتِبَ برسم رواية قالون عن نافع، وقد قام بتصحيحه الشيخ محمد علي الدَّلَّاعي المتخصص في علوم القراءات بالجامعة الزيتونية، وقد ذكر أنه اعتمد في وقوفه على وقوف ابن الأنباري والسَّجاوندي<sup>(٢)</sup> والأشموني، ووقوفه هي التام (م)، والكافي (ك)، والحسن (ح).

٥ - مجموعة من المصاحف المغربية، وهي تحمل رمز الوقف (صه) فقط، وهو وقف الهبطي، ومن أواخر ما كُتِبَ من المصاحف مصحف جزائري برواية ورش عن نافع، كتبه محمد بن سعيد شريفني عام ١٣٩٨هـ، وقد طُبِعَ عام ١٤٠٥هـ.

هذا وقد طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف مصحفاً برواية ورش عن نافع، واعتمدت لجنة مراجعته وقوف الهبطي، ورمزه (صه)، وقد طُبِعَ عام ١٤١٢هـ، والله الموقِّع.

(١) ينظر: الوقف والابتداء عند النحاة والقراء (ص: ١٤٠)، وهي رسالة دكتوراه تقدمت بها خديجة مفتي لقسم اللغة العربية، بجامعة أم القرى.

(٢) لم يظهر لي من خلال اطلاعي على هذا المصحف أنه اعتمد على رموز السَّجاوندي؛ لأن رموز السَّجاوندي لا توافق رموز ابن الأنباري والأشموني.

وبهذا يتبين أن أنواع الوقوف التي اعتمدت رموزها في المصاحف ثلاثة أنواع، وهي:

النوع الأول: وقوف المتقدمين: التام والكافي والحسن والقبيح، وقد يزيد بعضهم عليها ما هو داخل ضمن هذه المصطلحات، ولكن هذه الوقوف ورموزها لم تلق انتشاراً كما هو الحال في النوعين القادمين.

النوع الثاني: وقوف السجاوندي: اللازم والممنوع والجائز والمجوز والمطلق والمرخص ضرورة، وقد لاقت هذه الوقوف ورموزها قبولاً عند المتأخرين في المشرق، واعتمدها في مصاحفهم، وقد استفاد من وقوفه ورموزه مصحف الحسيني ومن تبعه، وإن خالفه في عدد الرموز ومواضعها.

النوع الثالث: وقف الهبطي، ورمزه (صه)، وقد انتشر هذا الوقف عند المغاربة، ولا يزال حتى اليوم.

## جدول بالوقوف ورموزها والمصاحف التي استعملتها

العدد	الوقف	الرمز	المصحف الذي استعمله
١	التام	ت	مصحف رضوان المُخَلَّلَاتِي
		م	المصحف التونسي، برواية قالون
٢	الكافي	ك	المصحفان السابقان
٣	الحسن	ح	المصحفان السابقان
٤	الصالح	ص	مصحف رضوان المُخَلَّلَاتِي
٥	المفهوم	م	مصحف رضوان المُخَلَّلَاتِي
٦	اللازم	م	المصاحف التي اعتمدت وقوف السَّجَّاوندي؛ كالمصاحف الباكستانية والتركية وغيرها، والمصحف المصري، ومصحف المدينة النبوية
٧	الجايز	ج	المصاحف السابقة التي استخدمت مصطلح اللازم، ومصحف رضوان المُخَلَّلَاتِي
٨	المنوع	لا	المصاحف السابقة التي استخدمت مصطلح اللازم

٩	التعاقب	٠: - ٠:	المصحف المصري ومن تبعه؛ كالمصاحف التي طُبعت في الشام والعراق، ومصحف المدينة النبوية، وقد أُدخِل على المصاحف التي اعتمدت وقوف السّجاوندي.
١٠	المجوز لوجه	ز	المصاحف التي اعتمدت على وقوف السّجاوندي
١١	المطلق	ط	المصاحف التي اعتمدت على وقوف السّجاوندي
١٢	الوقف الأوّلى	قلي	المصحف المصري، ومن سار على مصطلحاته
١٣	الوصل الأوّلى	صلي	المصحف المصري، ومن سار على مصطلحاته
١٤	وقف المغاربة	ص، صه	مصاحف أهل المغرب العربي؛ كالمصحف الجزائري الذي كتبه محمد سعيد شريفني برواية ورش، ومصحف المدينة النبوية برواية ورش.



## تنبيه:

يلاحظ أنّ المصحف المصري ومن تبعه استخدمت مصطلحي الوقف أولى والوصل أولى، ولم يظهر لي هل سبق استخدامهما في مصحفٍ قبله، غير أنه جاء في كتاب كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، الذي طُبِعَ بمصر، عام ١٢٩٠، ما نصّه: «ورمز ( صلي ) هذا مخفف عن لفظ الوصل أولى؛ أعني: الوصل أولى مع جواز الوقف إذا وقف»<sup>(١)</sup>.

وقال: «ورمز ( قلي ) هذه علامة على أنها مخففة عن الوقف الأولى؛ أعني: الوقف هنا أولى»<sup>(٢)</sup>.

وقد بدا لي أنهما مستخرجان من كلام السّجاوندي في الوقوف، وهو أحد مصادر كتاب كنوز ألطاف البرهان، والجائز عند السّجاوندي - كما يظهر من استقراء كتابه - على مراتب ثلاث:

- ١ - ما يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، وهو الجائز.
- ٢ - ما يكون الوصل فيه أولى، وهو المجوز لوجه.
- ٣ - ما يكون الوقف فيه أولى، ولم يذكر له مصطلحاً كالسابقين، غير أنه ينصُّ في تطبيقاته على أولوية الوقف.

ومن هذا الاستقراء، الذي قد سبق ذكره، يظهر أنهما يعودان إلى مصطلحات السّجاوندي، والله أعلم.

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، لمحمد الصادق الهندي (ص: ٢٦).

(٢) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن، لمحمد الصادق الهندي (ص: ٣١).

### المبحث الثالث: المراد باللفظ والمعنى في كتب الوقف والابتداء

جعل علماء الوقف الذين قَسَمُوا الوقف إلى تامٍّ وكافٍ وحسنٍ وقبيحٍ؛ جعلوا اللفظ والمعنى عمدةً في التفريق بين هذه المصطلحات، وذكر بعضهم علة هذا التقسيم، ومنهم ابن الجزري (ت: ٨٣٣)، حيث قال: «وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأنَّ الكلام، إمَّا أن يتمَّ، أو لا؛ فإن تمَّ كان اختياريًّا. وكونه تامًّا لا يخلو: إمَّا أن لا يكون له تعلق بما بعده ألبتة - أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى - فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتامِّ، لتهامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلق، فلا يخلو هذا التعلق، إمَّا أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي، للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ، فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن؛ لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، للتعلق اللفظي.

وإن لم يتمَّ الكلام كان الوقف عليه اضطراريًّا، وهو المصطلح عليه بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة: من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى»<sup>(١)</sup>.

وهذا السبر والتقسيم الذي ذكره ابن الجزري (ت: ٨٣٣) واضح الدلالة على

(١) النشر (١: ٢٢٥ - ٢٢٦) (بتصرف)، وينظر: منار الهدى (ص: ٩ - ١٠).

صحة هذا التقسيم وعلله. غير أنه يبقى أن ابن الجزري (ت: ٨٣٣) وغيره ممن تقدمه لم يوضحوا المراد باللفظ والمعنى توضيحاً جلياً.

وسيكون الحديث الآتي في توضيح هذين المصطلحين، وبيان ما يقع من إشكال في كتب الوقف التي اعتمدتها.

### أولاً: التعلق اللفظي

يُنَّ بعضُ العلماء المتأخرين المراد بالتعلق اللفظي، وقالوا بأنه ما يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب؛ كأن يكون صفة، أو معطوفاً، أو غيرها من التوابع النحوية<sup>(١)</sup>.

وما نصَّ عليه هؤلاء ظاهر من استقراء كتب الوقف، خاصة عند ذكر (ما لا يوقف عليه)، حيث يعتمدون على الإعراب، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري تحت باب (ما لا يتم الوقف عليه)، حيث قال: «واعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرفع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرفع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا على المؤكد دون التأكيد...»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الحواشي الأزهرية (ص: ٤١)، المنح الفكرية (ص: ٥٩)، العميد في علم التجويد (ص:

١٨٤)، وهداية القاري (ص: ٣٧٥). وهناك روابط غير إعرابية سيأتي التنبيه عليها.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ١١٦ - ١٤٩)، وينظر: نظام الأداء (ص: ٢٢)، وجمال القراء (٢: ٥٥٤ -

٥٦٢)، ومنار الهدى (ص: ١٧)، والمنح الفكرية (ص: ٦٠).

ومن أمثلة اعتماد الرابط النحوي في الحكم، ما ذكره النحاس عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، قال: ﴿إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ ليس بتمام ولا كاف؛ لأن ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] منصوب على الحال، أو على البدل من الأول، فلا يجوز الوقف على ما دونه، والتمام: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما ذكره الداني في أسباب قبح الوقف، ومثل له بالرابط اللفظي؛ كالوقف على ﴿بِسْمِ﴾ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، والوقف على ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١]، والابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾، وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يظهر أن المراد بالتعلق اللفظي التأثير الإعرابي. ولهذا قد يقع اختلاف في تحديد الوقف ونوعه بسبب الاختلاف في الحكم الإعرابي؛ كأن يختلف في (الواو) بين أن تكون استئنافية أو حالية. فعلى الأولى ينعدم التأثير، وعلى الثانية يكون التأثير الإعرابي موجوداً.

### ثانياً: التعلق بالمعنى

يصعب تحديد المراد بالمعنى عند علماء الوقف والابتداء؛ لأنهم لم يبينوا

(١) القطع والانتفاء (ص: ١٦٤ - ١٦٥)، وينظر (آية: ٦١، ص: ١٤٣ / آية ٦٦، ص: ١٧٣).

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٨ - ١٥٠، ١٥٢).

مرادهم به، ولذا تجدهم يختلفون في الحكم على الموضوع: تماماً وكفايةً، نظراً لاختلافهم في المعنى، قال محمود علي بسة: «ثم إن الفرق بين الوقف التام والكافي غير محدد تحديداً منضبطاً عند جميع القراء، كالفرق بين الحسن والقبيح؛ لأن وجه الاختلاف بين التام والكافي تعلقه بما بعده بالمعنى، أو لا، وهو أمر نسبي يرجع فيه إلى الأذواق في فهم المعاني واعتبار ما وقف عليه متعلقاً بما بعده في المعنى، أو مستغنياً عنه، ولذا تجد منهم من يعدُّ بعض الوقوف الكافية في نظر غيره تامة، والعكس...»<sup>(١)</sup>.

ومع هذا الوضوح في الفرق بين التعلق اللفظي والتعلق المعنوي، تجد من يجعل شيئاً مما به تعلق لفظي من قسم الكافي الذي يكون التعلق فيه بالمعنى.

ومن الأمثلة التي وقع فيها الحكم بالتعلق بالمعنى، وفيه تعلق لفظي، ما ذكره الداني في تمثيله للوقف الكافي، قال: «وذلك نحو الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلها...»<sup>(٢)</sup>.

(١) العميد في علم التجويد (ص: ١٨٦).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٣)، وينظر الأمثلة الأخرى فهي تشبه هذا المثال من حيث تعلقها بالعطف، وقد تابع الداني من جاء بعده؛ كالطحان في نظام الأداء (ص: ٣٩)، والزرکشي في البرهان في علوم القرآن (١: ٣٥٢)، وابن ابن الجزري في شرحه منظومة أبيه، نقل عنه ذلك ملا علي قاري في المنح الفكرية (ص: ٥٨)، وكذا تابعه خالد الأزهرى في حواشيه الأزهرية على المنظومة الجزرية (ص: ٤١).

وقد انتقد الداني في تمثيله للوقف الكافي، ومن ذلك ما قاله السخاوي في جمال القراء: «وهذا ليس بالوقف الكافي؛ لأن هذه المواقف يتعلق ما بعدها بما قبلها في اللفظ والمعنى، وإنما هي من الأوقاف الحسان»<sup>(١)</sup>.

وقال مؤلاً علي قاري<sup>(٢)</sup> في تعليقه على تمثيل ابن الجزري (الابن) بهذا المثال: «وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن»<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره السخاوي ومؤلاً علي قاري هو الصواب؛ لأن العطف رابط لفظي إعرابي، ثم إن البدء بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ...﴾ [النساء: ٢٣] لا يفيد معنى مستقلاً؛ لأنه متعلق بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وإنما يجوز البدء بأحد هذه المعطوفات للضرورة، وهي كثرة المعطوفات مع طول الآية، وعدم بلوغ النفس نهايتها إلا بتقطيعها.

وقد نبه ابن الجزري (ت: ٨٣٣) أن مثل هذا الطول مما يُتسامح بالوقف عليه وإن كان من الوقف الحسن، قال: «يغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل، ما لا

(١) جمال القراء (٢: ٥٦٦).

(٢) علي بن سلطان محمد القاري، المعروف بـ (مؤلاً علي قاري)، وُلِدَ وتعلم بـ (هراة)، ثم انتقل إلى مكة، واستقر بها حتى مات، كان حنفيّاً في الفروع، وله تواليف جمة، منها: حاشية على الجلالين، وأنوار القرآن وأسرار الفرقان، توفي سنة ١٠١٤. خلاصة الأثر، للمحيي (٣: ١٨٥)، البدر الطالع (١: ٤٤٥).

(٣) المنح الفكرية (ص: ٥٨)، وكذا نقد الأمثلة الأخرى التي تابع فيها الداني.

يُغتفر في غير ذلك، فربما أُجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يُبَّح، وهذا الذي يسميه السَّجاوندي: المرخص ضرورة<sup>(١)</sup>.

ولما كان (المعنى) غير محدد تحديداً دقيقاً، فإنك تجد كثيراً مما حُكي فيه التمام بينه وبين ما بعده علاقة في المعنى تمنع أن يكون من قسم التام.

ومن أمثلة ذلك: حكمهم بالتمام على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَازَهُمْ أَهْلِيهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، قال ملا علي قاري: «وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَازَهُمْ أَهْلِيهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]، قال ابن المصنف: هذا الوقف تام؛ لأنه انقضاء كلام بلقيس، وهو رأس آية أ.هـ. يعني قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكَّرتُهُ.

وفيه أن له تعلقاً معنوياً، فلا يكون وقفه تاماً، بل كافياً.

وقال بعض المفسرين: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها، فالوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾ كافٍ، وعلى ﴿يَفْعَلُونَ﴾ تام.

وقد يقال: لأنه كافٍ أيضاً؛ لأن ما بعده من جملة مقولها، فله تعلق معنوي بما قبله.

ثمَّ قال - أي: ابن المصنف -: وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَنُتْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ \* وَبِالْيَلِّ \* [الصفات: ١٣٧-١٣٨]؛ لأنه معطوف على المعنى؛ أي: في الصبح والليل؛ يعني: فيها.

(١) النشر (١: ٢٣٦).

وفيه البحث السابق؛ إذ من جملة التعلق المعنوي قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصفات: ١٣٨]، فهو وقف تامٌّ، وما قبله كافٍ<sup>(١)</sup>.

ومن هذه النقول السابقة يتضح أن المراد بالمعنى مشكل، بل قد يكون غير واضح المعالم، وليس له تعريف محدد، مما يجعله عائماً غير منضبط، وبسبب ذلك يقع الخلاف في الحكم على بعض المواطن بالتمام أو الكفاية.

ولو تأملت كثيراً من أمثلة التامّ لوجدت فيها رابطاً لفظياً غير إعرابي، وهي كثيرة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُ ۗ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، حكم ابن الأنباري والداني بالوقف التامّ على قوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لَهُ ۗ﴾<sup>(٢)</sup>، ولو نظرت في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ لوجدت فيه رابطاً لفظياً غير إعرابي، وهو الضمير في قوله: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، وهو يربط بين الجملتين في المعنى، ويدل على عدم تمام الكلام؛ لذا فالحكم على مثل هذا يكون بالكفاية، غير أن كثرة ورود مثل هذا النوع والحكم عليه بالتمام يُشعر بأن لهم نظراً يحتاج إلى استقراء، وقد ظهر لي أن الحكم بالتمام الذي يقتضي - في الأصل - عدم التعلق المعنوي = يردُّ في سياقات ثلاث:

الأول: انتهاء القصص، وانقضاء الكلام والاستئناف بأمر جديد لا علاقة له بما قبله من جهة الإعراب ألبتة، كما هو الحال في الوقف على آخر السور مثلاً،

(١) المنح الفكرية (ص: ٥٨)، وقد نقلته بطوله؛ لأن هذه الأمثلة من أشهر ما يمثل بها لوقف التامّ، وهي من أمثلة الداني في المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ١٤٠ - ١٤١).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٢٦)، والمكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٤٣).



وكالوقوف على ما قبل جملة النداء: (يا أيها الناس، يا أيها الذين آمنوا...)، فإن جملة النداء دالة على انقطاعها عما قبلها، والاستئناف بأمر جديد.

الثاني: انتهاء يتعلق بالجملة السياقية؛ كأن ينتقل من خطاب إلى خطاب، ومن

قوم إلى قوم،... إلخ

وهذا النوع لا يكاد يخلو من الروابط اللفظية غير الإعرابية؛ كالضمائر التي إن نُظِرَ إليها فقد يُحكَم على الوقف بأنه وقف كافٍ، وإن أهمل النظر إليها حُكِم على الموضع بالوقف التام.

وغالباً ما يتبين هذا النوع من الروابط اللفظية غير الإعرابية بأن البدء بما بعد الموضع الموقوف لا يستقل بذاته، بل يُشعر بارتباطه بما قبله، وهذا النوع هو الذي يكثر فيه الاختلاف بين علماء الوقف.

الثالث: الحكم على انقطاع التعلق المعنوي بغض النظر عن ارتباط الجملة التي بعدها بها من جهة الإعراب، ويأتي هذا - غالباً - عندما يكون في المقطع إشكالٌ أو خلافٌ يحتاج إلى بيان انقطاعه عما بعده؛ لذا قد تقع حكاية التمام على ما هو من قبيل الوقف الحسن، ووقوع هذا النوع عند علماء الوقف قليلٌ جداً، والله أعلم.

ولظهوره في المخالفة تجد أن العلماء يردُّون على من يحكي فيه التمام؛ لأنه يخالف مصطلح التمام.

ثم إن الأمر لا يخلو من وجود أوهام عند بعض علماء الوقف في هذا النوع، إذ لا يلزم أن يكون كل ما حُكِمَ بتمامه من هذا القبيل بسبب وجود إشكال أو اختلاف، والله أعلم.

## الفصل الثاني

### الوقف اللازم

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: سبب تسميته والمراد به.

المبحث الثالث: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الرابع: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف اللازم في

المصحف، وأثرها في التفسير.



## المبحث الأول: تعريف الوقف اللازم لغة واصطلاحاً

### اللازم في اللغة:

اللازم اسم فاعل من لَزِمَ يلزم، يقال: لَزِمَ الشيء: إذا داومَ عليه ولم يفارقه.

وقد ذكر ابن فارس (ت: ٣٩٥) أن مادة لَزِمَ لها أصل صحيح واحد، وهو مصاحبة الشيء بالشيء دائماً<sup>(١)</sup>.

وقد ورد للمادة معنى آخر، وهو ضدُّ<sup>(٢)</sup> للمعنى الذي ذكره ابن فارس، وهذا المعنى الآخر يدلُّ على الانفكاك والفصل، جاء في لسان العرب «واللَّزِم: فصل الشيء من قوله: كان لزاماً: فيصلاً»<sup>(٣)</sup>.

ولازم الشيء: ما ينشأ عنه<sup>(٤)</sup>، كالبناء بالنسبة للبناء، فلا يكون بناءً إلا بيان له.

واللازم بمعنى الواجب، قال في المصباح المنير: «ولزمه المال: وجب عليه»<sup>(٥)</sup>.

(١) معجم مقاييس اللغة (٥: ٢٤٥).

(٢) قال ابن الأثير في غريب الحديث (٤: ٢٤٨): «في حديث أشراف الساعة ذُكِرَ اللِّزَام، وفُسِّرَ بأنه يوم بدر، وهو في اللغة: الملازمة للشيء والمداومة عليه، وهو أيضاً الفصل في القضية، فكأنه من الأضداد».

(٣) لسان العرب، مادة (لزم)، وكذا تاج العروس.

(٤) ينظر: تاج العروس، مادة (لزم).

(٥) المصباح المنير (ص: ٢١١).

### الوقف اللازم في الاصطلاح:

ذكرت كتب ثبت المخطوطات كتاباً للحسن بن وهب (ت نحو: ٢٨٠) بعنوان: (رسالة في الوقف اللازم في القرآن)، وفي النفس من هذه الرسالة شيء، إذ لم يُذكر هذا المصطلح قبل الإمام السّجاوندي (ت: ٥٦٠) الذي كان - فيما أظنُّ - أول من استخدم هذا المصطلح، كما هو الحال في مصطلحاته الأخرى.

ومما يُستأنس به أن من كتب في الوقوف القرآنية قبل السّجاوندي (ت: ٥٦٠) لم يذكر هذا المصطلح مطلقاً، ولو كان معروفاً قبل السّجاوندي (ت: ٥٦٠) لجاء له ذكر، وذلك ما لم أراه فيما اطلّعت عليه.

ومن جاء بعد السّجاوندي (ت: ٥٦٠) اعتمد عليه في هذا الوقف، وأخذ بتعريفه له ومواضع وقوفه في المصحف.

قال السّجاوندي (ت: ٥٦٠) في تعريفه له: «فاللازم من الوقوف: ما لو وُصِّلَ طرفاه غيّر المرام، وشنّع معنى الكلام»<sup>(١)</sup>.

وجاء في كتاب دستور العلماء، للأحمد نكري<sup>(٢)</sup>: «واعلم أن للوقف علامات في المصحف المجيد؛ فالميم (م) علامة الوقف اللازم، والوصل عنده في بعض المواضع يُوجب تعيّر المعنى، بل يُفضي إلى الكفر»<sup>(٣)</sup>.

(١) علل الوقوف (١: ٨).

(٢) عبد النبي (!) بن عبد الرسول (!) بن أبي محمد الأحمد نكري، نسبة إلى مدينة أحمد نكر، ولي قضاءها ودرّس فيها، وكتابه (دستور العلماء) ألفه عام ١١٧٣. نزهة الخواطر (٦: ١٧٤).

(٣) دستور العلماء (٣: ٤٦٣)، وينظر: كنوز أطفاف البرهان (ص: ٢٢)، وفي قوله: «بل يفضي إلى الكفر» إشكال سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وما زال هذا المصطلح الذي وضعه السّجاوندي (ت: ٥٦٠) يُعمل به في المصاحف المشرقية إلى اليوم؛ كالمصحف المصري الذي علّم وقوفه الحسيني<sup>(١)</sup>، والمصحف المطبوع بتركيا، والمطبوع بالشام، ومصحف المدينة النبوية، ومصحف تاج كمبني في القارة الهندية، وغيرها.

هذا، وقد سمّى بعض العلماء هذا الوقف بالوقف الواجب، قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): «ومن الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السّجاوندي (لازم)، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه؛ كما يتوهّمه بعض الناس»<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد بن علي بن خلف الحسيني، المعروف بالحداد، مقرئ مجود للقرآن، تعلّم بالأزهر، وعيّن شيخاً للقراء بالديار المصرية، له مؤلفات؛ منها: تحفة الراغبين في تجويد الكتاب المبين، توفي سنة ١٣٥٧.

الأعلام (٧: ١٩٦)، معجم المؤلفين (١١: ٨).

(٢) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

## المبحث الثاني: سبب تسميته، والمراد بها

سُمِّي الوقف اللازم بهذا لأنه يلزم القارئ الوقف على الموضع المحكوم عليه به. وعلة الوقف عليه التي بسببها حُكِمَ بلزوم الوقف هي تبين المعنى بالوقف، إذ لو وُصِلَ بها بعده لغير المعنى.

ومن الأمثلة التي حُكِمَ عليها بلزوم الوقف قوله تعالى: ﴿فَلَا يُحْزِنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦]، حيثُ علِّم على قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ بعلامة الوقف اللازم (م)، فما الذي ينتج في حال الوقف أو الوصل؟

أما الوقف على قوله: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ ففيه تنبيه على انتهاء الكلام وانقطاعه، وأن ما بعده ليس مرتبطاً بالأول، بل هو استئنافٌ بجملةٍ تعليلية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

وهذه الجملة فيها تطمين للرسول ﷺ وتسلية له بالتنبيه على اطلاع الله سبحانه وتعالى على قول هؤلاء الكافرين، مادام الله مطلعاً على قوهم عالماً به، فلا تحزن من هذا القول، والله أعلم.

وأما لو وُصِلت الآية بتامها، ولم يُوقف على قوله: ﴿قَوْلُهُمْ﴾، فقد يُتوهم أن جملة ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ هي مقول القول، وأن الذي يُحزن الرسول ﷺ قوهم إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، ومن المعلوم أنهم لو قالوا هذا، فإن هذا مما لا يُحزن الرسول ﷺ.

وبهذا يُعلم أن الوقف فيه بيان للمعنى المراد، دون الوصل الذي قد يُوهم بغير المعنى المراد، والله أعلم.

المراد باللزوم عند المصطلحين عليه من أهل الوقف والابتداء:

لقد أورث استخدام هذا المصطلح في الوقف والابتداء على بعضهم توهماً في المراد به، فظنَّ بعضهم أن اللازم بمعنى الواجب الذي يعاقب تاركه، ويثاب فاعله<sup>(١)</sup>.

والأمر ليس كذلك، إذ قد علمت سابقاً أنَّ الوقوف مبناهما الاجتهاد، وأن الأولى الوقف على تمام المعنى، فإن لم يكن فعلى الكفاية، وهكذا غيرها من مصطلحات الوقف؛ وهذا يعني أنه يحسن بالقارئ أن يتخير من الوقوف أوفاهها في أداء المعنى.

وقد نبّه بعض العلماء على أنه لا يوجد موضع في القرآن يجب الوقف عليه وجوباً شرعياً، قال الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣)<sup>(٢)</sup>: «... وعلى جميع التقادير لا تجد في القرآن مكاناً يجب الوقف فيه، ولا يحرم الوقف فيه، كما قال ابن الجزري في أرجوزته»<sup>(٣)</sup>.

(١) ما يقال هنا عن الوقف اللازم، يقال كذلك عن الوقف الممنوع، والله أعلم.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور، المفسر، صاحب التحرير والتنوير، من علماء تونس المعاصرين، كان رئيساً للمفتين المالكيين بها، برع في التفسير والنحو واللغة والأدب، وكان من دعاة الإصلاح الاجتماعي الديني، توفي سنة ١٣٩٣ هـ. معجم المؤلفين (٢: ٥٤١).

(٣) التحرير والتنوير (١: ٨٣)



وما جاء في أرجوزة ابن الجزري (ت: ٨٣٣) قوله:

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب

ويوضح هذا البيت ما قاله ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في النشر في القراءات العشر، قال: «ومن الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السَّجَّاوندي (لازم)، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه؛ كما يتوهمه بعض الناس»<sup>(١)</sup>.

وفي معنى هذا الكلام قال العمَّاني (ت: بعد ٥٠٠): «وإذا أشار المقرئ إلى القارئ بالوقف فإنها هو تعليم له أن هذا موضع يحسن قطع النفس عنده، أو يختار قطع النفس عنده، وإن كان في نفسه طولاً.

ليس يوجب عليه الوقف؛ لأن الوقوف موضوعة لالتجاء القارئ إليها عند انقطاع النفس، واستغنائه بها عن غيرها من المقاطع المكروهة التي يلزم تجنبها عند الاختيار، فأما أن يكون واجباً عليه أن يقف عند كل موقف = فلا»<sup>(٢)</sup>.

وقال مُللاً علي قاري في المنح الفكرية - عند شرحه للبيت السابق من نظم الجزرية -: «فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم، ولا يكون فاعله تاركاً لواجب عليه؛ بمعنى أنه يأثم بترك الوقف لديه، وإنما ينبغي له

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

(٢) المرشد في الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم والبيان، للعمَّاني، لوحة ٣، مخطوطة محفوظة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

بالوجوب الاصطلاحي، ويُستحبُّ له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية<sup>(١)</sup>.  
وقال أيضاً: «وحاصل معنى البيت بكماله: أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه، ولا وقف حرام يأثم بوقفه؛ لأنها لا يدلان على معنى فيختل بذهابهما إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه، وموجب يقتضي تأثيمه؛ كأن يقصد الوقف على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ و ﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾، ونحوهما - كما سبق - من غير ضرورة، إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه، وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه. وأما غير الواقفين على معناه ففي الأمر سعة عليهم؛ إذ لا يُتصور القصد لديهم، لكن الأحسن - مع عدم القصد - تَجَنُّبُ الوقف على مثل ذلك مطلقاً؛ للإبهام على خلاف المرام، لا سيما إذا كان مستمعاً في ذلك المقام»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم، والعوام يحسبون أنه واجب، ووصله حرام، ويغفلون أنه مقيّد بما ذكره الناظم من سبب القصد المخالف للمرام»<sup>(٣)</sup>.

وقال الحصري في معالم الاهتداء: «ومعنى قولهم: لازم، أو واجب؛ أي: لازم صناعة وأداءً، لا شرعاً؛ إذ لم يُحك أن في القرآن وقفاً واجباً شرعاً بحيث يثاب فاعله على فعله، ويعاقب تاركه على تركه»<sup>(٤)</sup>.

(١) المنح الفكرية (ص: ٦١).

(٢) المنح الفكرية (ص: ٦٢)، والنسخة التي بتوزيع مكتبة الدار بالمدينة (ص: ٢٧١)، وينظر أيضاً: شرح

المقدمة الجزرية للأنصاري (ص: ٩٤).

(٣) المنح الفكرية (ص: ٦٤).

(٤) معالم الاهتداء (ص: ٩٢).

ومن هذه النقول يتبيّن أمورٌ:

١ - أن الأولى تتميم المعنى بالوقف عليه وعدم وصله بها لا يُفهم غير المراد بالجملة.

٢ - أن السبب الذي يُوقع في التحريم ليس مجرد الوصل أو الوقف، بل تقصّد ذلك، أو اعتقاده، فإن ذلك هو الموجب للحُرمة.

٣ - أنه مما يحسن أن يراعي القارئ الحال التي هو فيها، فإن كان إماماً في الصلاة، أو يُسمعُ غيره القراءة، فالأولى به أن يراعي المواقف، وأن يقف على تمام المعاني، وأن لا يقف مواقف توهم السامع أو تلتبس عليه.

رأي آخر في تسمية الوقف اللازم:

لقد ظهر من خلال النقول التي نقلتها عن العلماء في الوقف اللازم أن بعض الناس قد فهموا أن اللازم هنا بمعنى الواجب الذي يحرم تركه، ولئن كان خشية التباس المعنى سبباً في الحكم على موضع ما باللزوم، فإن خشية التباس اللازم الشرعي باللازم الاصطلاحي سبب في اقتراح تغيير هذا المصطلح.

وقد ظهر لي أنه يمكن تغييره بمصطلح آخر موجود عند علماء الوقف، وقد نَبَّهوا على عِلَّةٍ تناسب العلة المذكورة في الوقف اللازم الذي ذكره السَّجَّاوندي، وذلك الوقف هو وقف البيان<sup>(١)</sup>.

(١) ممن ذكر هذا الوقف: النحاس، والعنَّاني، والغزَّال، والأنصاري، والأشموني.

وسأعرض لك التعريفين، ثم أخرج إلى وجه المناسبة بينهما، والله الموفق.  
قال السجاوندي (ت: ٥٦٠) في تعريف الوقف اللازم: «ما لو وُصِلَ طرفاه غَيْرَ المرام، وشنَّعَ معنى الكلام»<sup>(١)</sup>.

وقال الغزالي في تعريف وقف البيان: «وأما وقف البيان: فإنه يومئذ إليه كأنه واقف واصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] يقف، ثمَّ يبتدئ بقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [آل عمران: ٢٩]؛ إيذاناً بأنه منفصل عن قوله: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ لفظاً، إذ لو كان متصلاً بها قبله لكان مجزوماً.

وكذا قوله: ﴿وَإِنْ يُقَدِّتُواكُمْ يُولُواكُمْ أَلَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] حسن للبيان، والابتداء بقوله: ﴿ثُمَّ لَا﴾، إذ لو كان معطوفاً لقال: ثمَّ لا يُنصروا»<sup>(٢)</sup>.

وكلام الغزالي يدلُّ على أن بين الجملتين فصلاً يتبين بالوقف.

هذا، وقد كانت عبارة الأشموني في تعريف وقف البيان أوضح مما ذكره الغزالي، قال: «وهو أن يبيِّن معنى لا يُفهم بدونه»<sup>(٣)</sup>.

ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفتح: ٩]، على رأي من جعل الضمائر في قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ عائدة على الرسول ﷺ، فالوقف هنا يبين اختلاف

(١) علل الوقوف (١: ٨).

(٢) الوقف والابتداء (ص: ١٩٠ - ١٩١).

(٣) منار الهدى (١٠).

الضمائر في الرجوع، فالضميران في ﴿وتعزروه وتوقروه﴾ يرجعان إلى الرسول ﷺ، والضمير في ﴿وَسَيَّحُوهُ﴾ يعود إلى الله سبحانه<sup>(١)</sup>.

وقد سبقني إلى الإشارة إلى ذلك الشيخ حسني شيخ عثمان، قال في كتابه (حق التلاوة): «ويلحق به - أي الوقف التام - وقف البيان، وهو الوقف على كلمة تبين المعنى، ولا يفهم هذا المعنى بدون هذا الوقف، وقد يسمى الوقف اللازم أو الوقف الواجب، نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥]، فينبغي الوقف على كلمة ﴿قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء بـ ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾»<sup>(٢)</sup>.

كما يمكن أخذه من عبارة المحقق ابن الجزري (ت: ٨٣٣) عند حديثه عن الوقف اللازم، قال: «من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِّلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السَّجاوندي لازم...»<sup>(٣)</sup>.

ومن هذه النقول ينتج أن الوقف اللازم ووقف البيان يتفقان في أن الوقف يبين المعنى المراد، والوصل يوهم غير المراد؛ كما هو ظاهر من تعريفها وتطبيقاتها، وما دامت الأوقاف ومصطلحاتها اجتهادية، فلا بأس من تغيير مصطلح اللازم بمصطلح البيان؛ رعايةً لذلك الوهم الذي وقع عند بعض الناس من أنه اللزوم الذي يعاقب عليه تاركه، والله الموفق.

(١) ينظر: منار الهدى (١٠).

(٢) حق التلاوة (ص: ٢٦ - ٢٧).

(٣) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

### المبحث الثالث: موازنته بمصطلحات العلماء

لقد استخدمت كثير من المصاحف الوقف اللازم، ورمزت له بالرمز (م)، وهذا الوقف من وقوف السّجاوندي (ت: ٥٦٠)، لكنها قد تخالف السّجاوندي (ت: ٥٦٠) في تحديد بعض مواطن هذا الوقف.

ومن ثمّ فإن مقارنة هذا الوقف ستكون مع وقوف ابن الأنباري (ت: ٣٢٨)، والداوي (ت: ٤٤٤). وسيظهر بهذه الموازنة مدى الوفاق والخلاف بين مصطلحاتهم.

ويمكن الانطلاق في ذلك من تعريفاتهم للوقوف الآتية: الوقف التام، والوقف الكافي، والوقف الحسن.

أما التطبيقات التي ذكروها، فإنه يصعب البحث فيها بين المتفقين في المصطلحات فضلاً عن المصطلحات المختلفة، وسيظهر هذا جلياً عند ذكر الأمثلة التطبيقية للوقف اللازم.

أولاً: موازنته بالوقف التام والوقف الكافي.

ظهر من خلال تعريف الوقف التام والوقف الكافي أن بين الجملتين - الموقوف عليها والمبدوء بها - انفصلاً، إما في اللفظ والمعنى، وهذا هو الوقف التام، وإما في اللفظ دون المعنى، وهذا هو الوقف الكافي.

وكذا الحكم باللزوم، فإنه لم يحكم به إلا لوجود الانفصال بين الجملتين أيضاً، إذ لو وصلت لفسد المعنى.

ويمكن القول بأن الوقف اللازم يوافق الوقفين التام والكافي في الانفصال الكائن بين الجملتين، وينفرد عنهما بالعلة المذكورة، وهو كون الوصل قد يغير المعنى. لكن ما مدى موافقته لهذين الوقفين؟

من خلال الأمثلة التطبيقية للوقف اللازم ظهر أن الحكم على موضع ما باللزوم قد يكون من باب الوقف التام مرة، وقد يكون من باب الوقف الكافي في أخرى، وذلك ما ذكره ابن الجزري عن الوقف اللازم، قال: «وقد يجيء هذا في قسمي التام والكافي...»<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن الوقف قد يكون لازماً تاماً، ولازماً كافياً، نظراً للعلة التي تقع في الوقف اللازم، وهو تغير المعنى المراد بالوصل.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في الوقف التام = الوقف اللازم في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥]. قال ابن الجزري (ت: ٨٣٣): فمن التام الوقف على قوله: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾، والابتداء ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ لثلاثيهم - أي: الوصل - أن ذلك من قولهم<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة السجائوندي (ت: ٥٦٠) في ذلك: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّذِينَ يَمْجُلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٦-٧]، فلو

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

وصل القارئ لأوهم أن من صفة أصحاب النار أنهم يحملون العرش، وهذا خطأ ظاهر<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري (ت: ٨٣٣) في الوقف الكافي = الوقف اللازم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، فالوقف اللازم على ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، ولو وُصِلَ بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَحِدٌ﴾ لأوهم أنه من جملة قولهم، كأنهم قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، وإنه ما من إله إلا إله واحد، وهذا فيه تناقض ظاهر.

ويتبين أن ذلك ليس من قولهم بالوقف على ﴿ثَلَاثَةٍ﴾ والبدء بقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَحِدٌ﴾.

والعلة للقول باللزوم واضحة، كما أن الحكم بالكفاية إنما كان بسبب أن هذه الجملة تعقيب عليهم، وردّ لما اعتقدوه، فهي مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى، وإن لم ترتبط بها من جهة الإعراب.

ومن هذا يتبين إمكان مجيء الوقف اللازم في الوقف التام والوقف الكافي.

(١) ينظر: علل الوقوف (٣: ٦٧٠)، وقد ذكر ابن الجزري هذا المثال في النشر (١: ٢٣٢).



ثانياً: موازنته بالوقف الحسن:

إن تعريف الوقف الحسن لا يتناسب مع الوقف اللازم، فالوقف الحسن: ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بها بعده، وهذا يعني لزوم الوصل؛ لأن الجملة الثانية لا تستقل عن الجملة الأولى، وهذا مخالف لتعريف الوقف اللازم الذي يدل على استقلال الجملة الثانية عن الجملة الأولى، بل إن وصلها بها يُغيّر المعنى، فلذلك لزم الوقف.

وقد ذهب ابن الجزري (ت: ٨٣٣) إلى إمكان وقوع اللازم في الوقف الحسن، قال: «... وربما يجيء في الحسن»<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه من مجيئه في الوقف الحسن إنما هو في التطبيقات، بحيث إنه يوجد بعض الوقوف التي حُكِمَ عليها باللزوم، وهي من الوقف الحسن، أما التعريف فلا يمكن اتفاقهما فيه بأي وجه من الوجوه.

ومن الأمثلة التي ذكر وقوعها في الوقف الحسن ما حكم عليه باللزوم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ، قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾ [يوسف: ٢٧]. قال: «ومن ذلك اختار بعضهم الوقف على ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ، قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾، والابتداء ﴿وَهُوَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾؛ إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه»<sup>(٢)</sup>.

(١) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٢).

(٢) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٣ - ٢٣٤).

وهذا الوقف من الواضح أنه في الوقف الحسن، والعلّة المذكورة للزوم غير لازمة، وهي تدخل في باب التمحلّ للعللِ الموجبة للوقف، وليس في الأمر ما يدعو إلى ذلك.

والذي يظهر أنّ الوقف اللازم يصادُّ الوقف الحسن، وما وقع من الحكم بالزوم على وقف محكوم عليه بالحسن فإن ذلك بسبب اختلاف النظر إلى العلل، فالعلة الموجبة للوقف الحسن غير العلة الموجبة للوقف اللازم، مع ملاحظة أن بعض علل الوقف اللازم علل ذوقية لا يمكن قياسها علمياً، كالعلة المذكورة في آية سورة يوسف، والله أعلم.

## المبحث الرابع: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف اللازم في المصحف وأثرها في التفسير

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۗ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۙ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿مَثَلًا﴾ الثانية؛ فما معنى الكلام بناءً على هذا الوقف؟ إن لزوم الوقف على قوله تعالى: ﴿مَثَلًا﴾ يدل على انفصال الجملة عن قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾، عما بعدها، فتم هنا كلام الكفار، ثم أعقبه الله جل ذكره بيان فائدة المثل بقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾، فهذا من الله ابتداءً كلام تعقيباً على قولهم، ورداً عليهم.

ولو وصل القارئ قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۙ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ لأوهم أن قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ من تمام قول الكفار.

وقد أورد المفسرون هذين المعنيين السابقين، واختار أكثرهم الوقف على قوله تعالى: ﴿مَثَلًا﴾، وأعلوا المعنى الثاني.

قال أبو جعفر الطبري: «يعني بقوله جل و عز: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾

يضل الله به كثيراً من خلقه، والهاء في ﴿يَهْدِي﴾ من ذكر المثل، وهذا خبر من الله جل ثناؤه مبتدأ، ومعنى الكلام أن الله يضل بالمثل الذي يضربه كثيراً من أهل النفاق والكفر»<sup>(١)</sup>.

ثم استدل لصحة هذا الوقف بما جاء في سورة المدثر من قوله تعالى: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١].

قال الطبري: «وفيما في سورة المدثر من قول الله: ﴿وَلَيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ ما ينبيء عن أنه في سورة البقرة كذلك مبتدأ، أعني قوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾»<sup>(٢)</sup>.

وقد وافق الطبري في الاستدلال بهذه الآية على صحة الوقف في آية البقرة أبو جعفر النحاس حيث قال: «والأولى في هذا ما قاله أبو حاتم، والدليل على ذلك..»<sup>(٣)</sup>. ثم ساق آية المدثر.

وقال الشوكاني<sup>(٤)</sup>: «وقوله: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾

(١) تفسير الطبري (١: ١٨١).

(٢) تفسير الطبري (١: ١٨١).

(٣) القطع والانتفاء (ص: ١٢٩).

(٤) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، أبو عبد الله، ولد في هجرة شوكان في اليمن، وله مشاركة في عدة علوم: الفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، وله فيه كتابه الشهير: فتح القدير، وقد ذكر مؤلفاته لما ترجم لنفسه في البدر الطالع، وهي كثيرة جداً، توفي سنة ١٢٥٠. البدر الطالع (٢: ٢١٤).

هو كالتفسير للجملتين السابقتين المصدرتين بـ (أما)، فهو خبر من الله سبحانه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جزى الكلبي<sup>(٢)</sup>: «﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ من كلام الله جواباً للذين قالوا: ماذا أراد الله بهذا مثلاً. وهو أيضاً تفسير لما أراد الله بضرب المثل من الهدى والضلال»<sup>(٣)</sup>.

ومن اختار هذا المعنى: السُّدِّيُّ الكبير<sup>(٤)</sup>، ومقاتل بن سليمان<sup>(٥)</sup>؛ كما نقل ذلك عنهما ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>

(١) فتح القدير (١: ٥٧)، وهو بنصه في فتح البيان، لصديق خان (١: ٩٤)، وانظر: تفسير القرطبي (١: ٢٠٩)، وروح المعاني (١: ٢٠٩).

(٢) محمد بن أحمد بن جزى الكلبي، أبو القاسم، فقيه مالكي، عالم بالأصول والتفسير، له كتاب: التسهيل لعلوم التنزيل، وكان من شيوخه الأستاذ الكبير أبو جعفر بن الزبير الغرناطي، توفي سنة ٧٤١. معجم المؤلفين (٢: ٤٨١)، وابن جزى ومنهجه في التفسير (١: ١٩٦).

(٣) تفسير ابن جزى (١: ٤٢).

(٤) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد، المفسر، له تفسير القرآن، توفي سنة ١٢٨. طبقات المفسرين للداودي (١: ١١٠)، ومعجم المفسرين (١: ٩٠).

(٥) مقاتل بن سليمان البلخي، أبو الحسن، المفسر، متكلم فيه من حيث المعتقد والرواية، وهو من المفسرين الكبار، له كتاب في التفسير، وكتاب في الوجوه والنظائر، توفي سنة ١٥٠. معجم المفسرين (٢: ٦٨٢).

(٦) زاد المسير (١: ٤٣).

عبد الرحمن بن علي بن محمد، جمال الدين، أبو الفرج الجوزي، الحنبلي، الواعظ، المفسر، المؤرخ، وله مصنفات كثيرة، منها: زاد المسير في علم التفسير، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، وغيرها، توفي سنة ٥٩٧. ذيل طبقات الحنابلة (١: ٣٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٢١: ٣٦٥).

واختاره السّجّاوندي<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> في تفسيره<sup>(٣)</sup>، ومن نقلت أقوالهم فيما سبق.

واختار المعنى الثاني - وهو أن يكون الكلام من تمام كلام الكفار - الفراء<sup>(٤)</sup> وابن قتيبة<sup>(٥)</sup>.

قال الفراء: «وقوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾؛ كأنه قال - والله أعلم - : ماذا أراد الله بمثل - لا يعرفه كل أحد - يضل به هذا ويهدي به هذا. قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد نقل الطبري والنحاس قول الفراء، وأشار إليه ابن الجوزي والشوكاني وغيرهم.

وقد اعترض عليه بما يأتي:

(١) علل الوقوف (١: ٨٩).

(٢) محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي، النحوي، المفسر، له رحلة إلى بلاد المشرق، كان ظاهري المذهب، ثم تحوّل إلى الشافعية، وكُفَّ بصره بأخرة، له من التواليف: البحر المحيط، وتحفة الأريب بمعرفة الغريب، توفي بمصر سنة ٧٤٥. نكت الهميان (ص: ٢٨٠)، والبدر الطالع (٢: ٢٢٨).

(٣) البحر المحيط (١: ١٢٥).

(٤) معاني القرآن (١: ٢٣).

(٥) ينظر: زاد المسير (١: ٤٣).

(٦) معاني القرآن (١: ٢٣).

أن الكافرين لا يُقرُّون بأن في القرآن شيئاً من الهداية، ولا يعترفون على أنفسهم بشيء من الضلالة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حيان - مناقشاً لهذا القول -: «واختار بعض المعربين والمفسرين أن يكون قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ في موضع الصفة لمثل ...

فعلى هذا يكون من كلام الذين كفروا، وهذا الوجه ليس بظاهر؛ لأن الذي ذكر أن الله لا يستحي منه هو ضرب مثل ما؛ أي مثل كان: بعوضة أو ما فوقها، والذين كفروا إنما سألوا سؤال استهزاء وليسوا معترفين بأن هذا المثل يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً إلا إن ضُمَّن معنى الكلام: أن ذلك على حسب اعتقادكم وزعمكم أيها المؤمنون، فيمكن ذلك، ولكن كونه إخباراً من الله تعالى هو الظاهر»<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال أبو حاتم، وأبو جعفر النحاس<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه حسن، وبه قال أبو العلاء الهمداني<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: فتح القدير (١: ٥٧)، وفتح البيان (١: ٩٤).

(٢) البحر المحيط (١: ١٢٥).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١٢٩).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (١: ٤٤).

الثالث: أنه لازم، وهو قول السّجاوندي<sup>(١)</sup>.

الرابع: التفصيل بين الكفاية والجواز، وهو قول الأشموني، حيث قال: «كافٍ، على استئناف ما بعده جواباً من الله للكفار.

وإن جعل من تتمّة الحكاية عنهم كان جائزاً<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

هذا، وقد سبق ذكر الوجه التفسيري المترجح، وهو قول الجمهور، حيث جعلوا قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ من قول الله استئنافاً للردّ على الكفار. وبهذا الوجه يكون الفصل بين الجملتين بالوقف هو المرّجح، وهذا يتناسب مع من حكم عليه بالتمام والكفاية واللزوم.

وكونه كافياً أقرب؛ لأن الجملة فيها ردّ على ما سبق من كلام الكفار، وبهذا تكون مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى؛ لأن الحديث عن ضرب المثل لم يتمّ بعد. والعلة التي ذكرها السّجاوندي تجعل تحيّر الوقف على هذا الموضع أولى، وإن كان كافياً.

أما حكم أبي العلاء الهمداني عليه بأنه حسن، وكذا ما ذكره الأشموني من أنه إن جعل من تتمّة الحكاية عنهم كان جائزاً، فهو موافق لاختيار الفراء التفسيري، قد سبق الرد عليه.

(١) علل الوقوف (١: ٨٩).

(٢) قال الأشموني في منار الهدى (ص: ١٠) عن مصطلح الجائز: «... ثمّ الأصلح، وهو الذي يعبر عنه بالجائز». ولم يشرح بأكثر من هذا.

(٣) منار الهدى (ص: ٣٧).



٢- قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١١٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾، ومن ثم، فما بعدها مفصول عنها.

ويكون مقول القول محذوفاً، قد دلّ عليه سياق الآية، وهو ما ذكره الله من قول الذين لا يعلمون: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾، فمقولهم المحذوف: هو هذا الاقتراح.

ولو وصل القارئ قوله تعالى: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ بقوله تعالى: ﴿تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾؛ لتوهم أن جملة: ﴿تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ هي مقول القول، وليس الأمر كذلك، وبناءً عليه لزم الوقف على قوله: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾؛ ليُفهم المعنى بالفصل.

قال شيخ زاده<sup>(١)</sup>: «قوله: ﴿تَشَبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ استئناف على وجه تعليل تشابه مقالتهن بمقالة من قبلهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) محمد (محيي الدين) بن مصطفى (مصلح الدين) بن شمس الدين القوجي، الشهير بشيخ زاده، الحنفي، المفسر، له حاشية على البيضاوي، هي من أنفس الحواشي، توفي سنة ٩٥٠. الشقائق النعمانية (ص: ٢٤٥)، والكواكب السائرة (٢: ٥٩).

(٢) حاشية شيخ زاده على البيضاوي (١: ٤٠٢).

وقال الآلوسي<sup>(١)</sup> في قوله: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ «والجملة مقررة لما قبلها»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حيان: «تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ» الضمير عائد على الذين لا يعلمون والذين من قبلهم، لما ذكر تماثل المقالات، وهي صادرة عن الأهواء والقلوب، ذَكَرَ تماثل قلوبهم في العمى والجهل؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَوَصَّوْا بِهِمْ﴾ [الذاريات: ٥٣]<sup>(٣)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضوع على أقوال:  
الأول: أن الوقف تام، وهو اختيار ابن مجاهد أحمد بن موسى<sup>(٤)</sup>،  
والهمداني<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أن الوقف كافٍ، وبه قال الأنصاري<sup>(٦)</sup>.

(١) محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش، شهاب الدين، أبو الثناء الآلوسي، كان شيخ علماء العراق في عصره، له مشاركة في عدة علوم: التفسير والفقه والأدب واللغة، تولى القضاء، ثم عُزل، فانقطع إلى العلم، وله في التفسير كتابه الشهير المسمى روح المعاني، توفي سنة ١٢٧٠. معجم المفسرين (٢: ٦٦٥).

(٢) روح المعاني (١: ٣٧٠)، وينظر: التحرير والتنوير (١: ٦٨٩)، فقد ذكر مثل ذلك.

(٣) البحر المحيط (١: ٣٦٧)، وينظر: تفسير ابن جزي (١: ٥٨).

(٤) ينظر: القطع والائتناف (ص: ١٦١).

(٥) الهادي في معرفة المقاطع والمباني (١: ٧٣).

(٦) المقصد (ص: ٤٧ - ٤٨).

الثالث: أنه حسن، وهو قول الأشموني<sup>(١)</sup>.

الرابع: أنه مطلق، وهو قول السجاوندي<sup>(٢)</sup>.

والأولى في الحكم هنا: الفصل بين الجملتين، للعلّة المذكورة، وهي أن يُتَوَهَّم أن قوله تعالى: ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ من مقول الكفار والصواب أن المقول محذوف، وأن هذه الجملة مستأنفة، وبهذا يكون قول الأشموني بأنه وقف حسنٌ غير صحيح، لأنه يلزم من ذلك التعلق الإعرابي وهو غير موجود.

ومع هذا الاستئناف هل الوقف من التام أو الكافي؟.

الأصح أن الوقف كافٍ؛ لأن السياق ما زال متصلًا بالحديث عن الكفار، ويؤكد ذلك الضمير في قوله: ﴿قُلُوبُهُمْ﴾، فهو يعود على الذين لا يعلمون والذين من قبلهم المذكورين في الآية وبهذا تكون الآية مرتبطة بما قبلها في المعنى، والله أعلم.

وأما حكم السجاوندي بأنه مطلق، فصحيح؛ لأن جملة ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ يصحُّ البدء بها، لأن ضابط الوقف المطلق عنده هو صحّة البدء بها بعد الوقف.

٣ - قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَسَخَّرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة: ٢١٢].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾.

(١) منار الهدى (ص: ٤٧ - ٤٨).

(٢) علل الوقوف (١: ١٢١).

ولهذه الجملة احتمالان في الإعراب:

الأول: أن تكون معطوفة على جملة ﴿ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

الثاني: أن تكون جملة حالية على تقدير: وهم يسخرون<sup>(١)</sup>.

وبناءً على هذا الوقف، فإن جملة: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ محمولة على الاستئناف.

ووجه الإشكال في الوصل بينه السجائوندي، فقال: «ولو وصل صار ﴿ فَوْقَهُمْ ﴾ ظرفاً لـ ﴿ وَيَسَخِرُونَ ﴾، أو حالاً لفاعل ﴿ وَيَسَخِرُونَ ﴾، وقُبْحُهُ ظاهر<sup>(٢)</sup>».

والصواب من الإعراب أن الواو عاطفة، وأن جملة ﴿ وَالَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ معطوفة على جملة ﴿ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٣)</sup>.

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أن الوقف كافٍ، وهو اختيار الداني<sup>(٤)</sup>، والغزال<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط (٢: ١٣٠)، والدر المصون (٢: ٣٧٢).

(٢) علل الوقوف (١: ١٦٨).

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٢: ٣٦٢)، وإعراب القرآن الكريم (١: ٣١٢).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٨٣).

(٥) الوقف والابتداء (١: ٢٦٨)، وعبارته: «حسن»، وقد سبق أنه يعني الكافي عند غيره.

الثاني: أن الوقف حسنٌ، وبهذا الوقف قال أبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup>، والهمداني<sup>(٣)</sup>، والأنصاري<sup>(٤)</sup>، والأشموني<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أن الوقف لازم، وهو اختيار السَّجاوندي<sup>(٦)</sup>.

وأولى هذه الأقوال قول من قال: إِنَّ الْوَقْفَ حَسَنٌ؛ لأن جملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ مرتبطة إعراباً بجملة ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهذا الرابط اللفظي الإعرابي يجعل الوقف حسناً.

ولو جُود هذا الرابط اللفظي الإعرابي لا يصلح أن يكون الوقف كافياً، كما لا يصلح البدء بجملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الذي هو نتيجة الحكم باللازم.

أمّا ما علّل به السَّجاوندي فهو من البُعْدِ والتَّكْلِيفِ بمكان؛ لأنّ هذه العلة لا يدركها إلا المتخصص في علم النحو. ويلزم من علّته أن يفهم أن جملة ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ عطف على ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وأنّ قوله: ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرف لـ ﴿وَيَسْحَرُونَ﴾ أو حالٌ لفاعل ﴿وَيَسْحَرُونَ﴾، وهذا لا يُدْرِكُ إلا بتأمل.

ولو بدأ القارئ من قوله تعالى: ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَيَسْحَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، فوقف هنا، لكان واضحاً أنّ

(١) القطع والائتناف (ص: ١٨٣).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١: ٥٤٩).

(٣) الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (١: ١١٠).

(٤) المقصد، بحاشية منار الهدى (ص: ٥٨).

(٥) منار الهدى (ص: ٥٨).

(٦) علل الوقوف (١: ١٦٨).

الفوقية للمتقين وأنَّ الظرف ﴿فَوْقَهُمْ﴾ لا يتعلق بهذا الفعل البعيد عنه، وهو ﴿وَلَسَخِرُونَ﴾.

٤ - قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ...﴾ [البقرة: ٢٥٣].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿عَلَى بَعْضٍ﴾، ومعنى هذا أنها منفصلة عما بعدها، إذ ذَكَرَ الله أنه فضل بعض الرسل على بعض، ثم استأنف مبيناً فضيلة بعضٍ منهم.

والمحذور أن القارئ لو وصل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ بقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾، لأوهم أن الجارَّ وما عَطِفَ عليه صفة لـ ﴿بَعْضٍ﴾، وينشأ عن هذا أن المكلم هو من البعض المفضل عليه غيره، لا من البعض المفضل على غيره بالتكليم<sup>(١)</sup>، وواضح أن هذا المعنى غير مراد، بل هو قلب للمعنى المراد.

هذا، وقد ذكر السمين الحلبي<sup>(٢)</sup> وجهين إعرابين لقوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ فقال: «هذه الجملة تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(١) ينظر: علل الوقوف (١: ١٠ - ١٢، ١٩٤).

(٢) أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، المعروف بالسمين الحلبي، تتلمذ على أبي حيان الأندلسي، كان نحويًا، مقرئًا، مفسرًا، له الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وغيرها، توفي سنة ٧٥٦. غاية النهاية (١: ١٥٢)، طبقات المفسرين للدوادري (١: ١٠١).

والثاني: أنها بدل من جملة قوله: ﴿فَضَّلْنَا﴾<sup>(١)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

لم يرد حكم الوقف هنا إلا عن ثلاثة منهم، وهم على أقوال ثلاثة:

الأول: أن الوقف تام، وهو قول الأشموني<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن الوقف حسن، وهو قول الهمذاني<sup>(٣)</sup>، وذكر هذا الحكم الأشموني بصيغة التمریض<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أن الوقف لازم، وهو قول السجاوندي<sup>(٥)</sup>.

واختيار الأشموني يتناسب مع الحكم الإعرابي الأول لجملة ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهَ﴾، وقد علل الأشموني للتمام بقوله: «وجه تمامه أنه لما قال: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾؛ أي: بالطاعات، انقطع الكلام، واستأنف كلاماً في صفة منازل الأنبياء مفصلاً فضيلة كل واحدٍ بخصيصة ليست لغيره؛ كتسمية إبراهيم خليلاً، وموسى كليلاً، وإرسال محمد إلى كافة الخلق.

أو المراد: فضلهم بأعمالهم، فالفضيلة في الأول شيء من الله تعالى لأنبيائه،

(١) الدر المصون (٢: ٥٣٦)، وينظر في الوجه الأول: حاشية شيخ زاده (١: ٥٦٥).

(٢) منار الهدى (ص: ٦٢).

(٣) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (١: ١٢٢).

(٤) منار الهدى (ص: ٦٣).

(٥) علل الوقوف (ص: ١٩٤).

والثانية فضّلهم بأعمالهم التي استحقوا بها الفضيلة، فقال في صفة منازلهم في النبوة - غير الذي يستحقونه في الطاعة - : ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﷻ﴾؛ يعني: موسى، ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﷻ﴾؛ يعني: محمداً ﷺ<sup>(١)</sup>.

والصواب أن الوقف كافٍ، وأن ما علّل به الأسموني يوضح ذلك؛ لأن الحديث عن التفضيل، وهو لم ينقطع، فالمعنى ما زال متصلاً، ولذا فلا يصلح أن يكون تاماً.

أما ما حكم به السّجاوندي من أنّ الوقف لازمٌ، فهو يناسب الاستئناف في قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﷻ﴾، لكن يُردُّ عليه: أن علّته تصحُّ لو أن القارئ وصل ثم وقف على ﴿مَنْهُمْ﴾، فقال: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ﴾.

أما اختيار الهمذاني فيتناسب مع الإعراب الثاني، وهو أن تكون جملة ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﷻ﴾ بدلاً من جملة ﴿فَضَّلْنَا﴾، وهذا الرابط اللفظي الإعرابي يجعل الوقف حسناً.

ولعل الأقرب أن يكون الوقف كافياً، وأن جملة ﴿مَنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﷻ﴾ وما بعدها جاءت على الاستئناف لتفصيل المفضل منهم بشيء من الفضائل. والله أعلم.

٥ - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾

(١) منار الهدى (ص: ٦٢ - ٦٣).



سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿

[آل عمران: ١٨١].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾.

وجملة: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ من قول اليهود، والوقف هنا ينبّه على أن ما قالوه قد تمّ، وأن ما بعده كلام مستأنف.

قال الشوكاني: «وجملة ﴿سَكَتُكُمْ﴾ - على هذا - مستأنفة<sup>(١)</sup> جواباً لسؤال مقدر؛ كأنه قيل: ماذا صنع الله بهؤلاء الذين سمع منهم هذا القول الشنيع؟ فقال: ﴿سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

إذن فجملة ﴿سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا﴾ تعقيب يدل على التهديد والوعيد.

ولو وصل القارئ جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ بجملة ﴿سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا﴾ لأوهم سامعها أنها داخلة ضمن قولهم الشنيع، وأنها من كلامهم<sup>(٣)</sup>.

أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف على هذا الموضع ثلاثة أقوال:

الأول: أنه تأمّ، وهو اختيار نافع<sup>(٤)</sup>، والاشموني<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن الكريم، لدرويش (٢: ١٢١).

(٢) فتح القدير (١: ٤٠٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١: ٢٥٩، ٢٦٠).

(٤) القطع والائتناف (ص: ٢٤١).

(٥) منار الهدى (ص: ٩٣).

الثاني: أنه حسن، وهو اختيار الأنصاري<sup>(١)</sup>.

الثالث: أنه لازم، وهو اختيار السّجاوندي<sup>(٢)</sup>.

واختيار نافع والأشموني التمام يدل على أن جملة ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ غير مرتبطة بما قبلها لفظاً ولا معنى، أما اللفظ فواضح؛ لأن جملة ﴿سَنَكْتُبُ﴾ لا علاقة لها بما قبلها إعراباً، وأنّ التعلق بالمعنى لكون أنّ بين الجملتين اتصالاً؛ لأن قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ يعود على ما قبله، والضمير في ﴿قَالُوا﴾ يدل على هذا الربط في المعنى، ولذا فالصحيح أنه وقف كافٍ، والله أعلم.

ولعدم وجود التعلق الإعرابي لا يصلح أن يكون الوقف حسناً كما حكم به الأنصاري، كما لا يصح ما نقله النحاس من مخالفة بعضهم لنافع، حيث قال: «وخولف في هذا؛ لأن القطع عليه ليس بحسن»<sup>(٣)</sup>.

وتعمد الوقف على هذا الموضع أولى لبيان المعنى، وتزول العلة التي ذكرها السّجاوندي، مع أنّ في اتصال الكلام بعد جملة ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ ما يهدي إلى انفصال الجملتين. والله أعلم.

٦ - قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا سَيْطَانًا مَرِيدًا \* لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾

[النساء: ١١٧ - ١١٨].

(١) المقصد (ص: ٩٣).

(٢) علل الوقوف (١: ٢٥٩).

(٣) القطع والانتناف (ص: ٢٤١).

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ وبناءً على ذلك: تكون الواو من قوله: ﴿وَقَالَكَ لَا تَخْذَنْ﴾ استئنافية.

والإشكال الذي يرد في الوصل هو أن تكون الواو عاطفة، وهذا يجعل القائل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَكَ لَا تَخْذَنْ...﴾ هو الله، وهذا ظاهر البطلان.

وقد وقع خلاف في الحكم الإعرابي لجملة: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾، فقيل إنها منصوبة، وهي صفة لشيطان، واستظهر هذا الوجه السمين الحلبي<sup>(١)</sup>.

وقيل هي مستأنفة، إما إخباراً عنه بذلك، وإما دعاءً عليه، وتكون على هذا الاحتمال لا موضع لها من الإعراب<sup>(٢)</sup>.

وفي جملة: ﴿وَقَالَكَ لَا تَخْذَنْ﴾ أوجه إعرابية:

١ - أن تكون صفةً أخرى لـ ﴿شَيْطَانًا﴾، وتكون الواو عاطفة؛ من باب عطف الجملة على الجملة، ويكون المعنى: شيطاناً مريداً جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الشنيع.

٢ - أن تكون في موضع حال، والمعنى: وقد قال لأتخذن.

٣ - أن تكون مستأنفة<sup>(٣)</sup>.

(١) الدر المصون (٤: ٩٣).

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١: ٧٩٣)، والدر المصون (٤: ٩٣)، وروح المعاني (٥: ١٤٩).

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (١: ٧٩٣)، والدر المصون (٤: ٩٣)، وروح المعاني (٥: ١٤٩).

وقد اختار كثير من المفسرين أن تكون جملة ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾ صفةً، قال الزمخشري<sup>(١)</sup>: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾ صفتان، بمعنى شيطاناً مريداً جامعاً بين لعنة الله وهذا القول الشنيع<sup>(٢)</sup>.

وقال الطاهر بن عاشور: «وجملة ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ صفةٌ للشيطان؛ أي: أبعده الله. وتحتمل الدعاء عليه، ولكن المقام ينبو عن الاعتراض بالدعاء في مثل هذا السياق، وعطف ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾ عليه يزيد احتمال الدعاء بعداً<sup>(٣)</sup>».

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في الوقف على هذا المقطع على أقوال:

الأول: أن الوقف تام، وبه قال نافع، والأخفش، وابن مجاهد<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أنه كافٍ، وهو قول الداني<sup>(٥)</sup>، والغزال<sup>(٦)</sup>.

(١) محمود بن عمر، جار الله، أبو القاسم الزمخشري، اللغوي، النحوي، المفسر، المعتزلي، ألف كتاب الكشاف عن حقائق التنزيل في سنتين، توفي سنة ٥٣٨. طبقات المفسرين للسيوطي (ص: ١٠٤)، وطبقات المفسرين للداودي (٢: ٣١٤).

(٢) الكشاف (١: ٢٩٩)، وينظر: غرائب القرآن (٥: ١٤٧)، وفتح القدير (١: ١٦)، وروح المعاني (٥: ١٤٩)، والتفسير المظهري (٢: ٢٣٨).

(٣) التحرير والتنوير (٥: ٢٠٣ - ٢٠٤).

(٤) تنظر أقوالهم في: الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٢٣٢)، وينظر قول نافع أيضاً في القطع والانتشاف (ص: ٢٦٦).

(٥) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٢٤).

(٦) الوقف والابتداء (١: ٣٧٧)، وعبارته «حسن»؛ يريد: كافياً.

الثالث: أنه حسن، وهو قول الهمذاني<sup>(١)</sup>، والأشموني<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أنه لازم، وهو اختيار السّجاوندي<sup>(٣)</sup>.

وبها أن قول أكثر المفسرين والمعربين على أن جملة ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾ صفة للشيطان، فإن الوقف حسن؛ لأن الصفة رابطٌ إعرابي، إلا إذا اغتضرت ذلك؛ لكونه عطف جملة على جملة، وكل واحدة لها معنى مستقل، لا تحتاج بيانه إلى غيرها.

كما أن الحكم عليه بالحسن يناسب أن يكون إعراب جملة ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾ حالاً؛ لأن الحال رابطٌ إعرابي كذلك.

وبهذا فمن حكم بالتمام أو الكفاية فإن حكمه أضعف من الحكم بالحسن لوجود الرابط اللفظي الإعرابي الذي يخرج الوقف عن الكفاية والتمام.

أما اللازم فإنه لا يصح بناءً على هذا التوجيه الإعرابي، لأنه يلزم منه البدء بجملة ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾، وهذا مخالف للحكم عليه بالحسن الذي يلزم منه عدم البدء بها. وإنما يتناسب الحكم باللزوم مع من قال إن الجملة مستأنفة، وكذا يناسب هذا الحكم من قال بالتمام والكفاية، غير أن الحكم بالكفاية على هذا الوجه أرجح؛ لأن جملة ﴿وَقَالَ لَا تَخْذَنْ﴾ من قول الشيطان، والحديث متصلٌ عنه، ومعنى ذلك أن الجملة مرتبطة من حيث المعنى بما قبلها. والله أعلم.

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٣٢).

(٢) منار الهدى (ص: ١٠٧).

(٣) علل الوقوف (٢: ٢٨١).

٧- قوله تعالى: ﴿... إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٧١].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَلَدٌ﴾، والمعنى: أنزه الله الواحد أن يكون له ولد. وجملة ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ...﴾ جملة مستأنفة مسوقة لتعليل التنزيه<sup>(١)</sup>.

ولو وصل القارئ هذه الجملة بما قبلها، لأوهم أن تكون صفة للولد؛ فيكون المنفي ولداً موصوفاً بأنه له ملك السموات والأرض، وهذا غير صحيح؛ لأن المراد نفي الولد مطلقاً.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف قول علماء الوقف في هذا الموضوع إلى أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال الأنصاري<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه كافٍ، وبه قال الداني<sup>(٤)</sup>، والغزال<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: تفسير أبي السعود (٢: ١٦٠)، وروح المعاني (٦: ٣٧)، وتفسير القاسمي (٥: ٦٨٠)، والتحرير والتنوير (٦: ٥٨).

(٢) المقصد (ص: ١١٣).

(٣) منار الهدى (ص: ١١٣).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٣٣).

(٥) الوقف والابتداء (١: ٣٩٠)، وعبارته «حسن».

الثالث: أنه حسن، وبه قال الهمداني<sup>(١)</sup>.

الرابع: أنه لازم، وبه قال السّجاوندي<sup>(٢)</sup>.

ولما كان محل الجملة الاستئناف، حكم من حكم بالتام، ولكن الحكم بالكفاية أقرب؛ لوجود رابط لفظي غير إعرابي وهو الضمير في «له»، ولأن الجملة سيقّت للتعليل، وهو من روابط المعنى.

ونظراً لهذا الاستئناف، فإن الحكم بالوقف على ﴿وَلَدُّ﴾ بأنه حسن غير صحيح، لعدم وجود الرابط اللفظي الإعرابي الذي يجعل الجملة التي بعد الوقف مرتبطة بما قبلها إعراباً.

وأما اللزوم فصحيح، نظراً لأن العلة المذكورة قائمة، ولذا فتعمد الوقف هاهنا مما يحسن، وإن كان قد يظهر للقارئ مع أدنى تأمل الانفصال بين الجملتين، والله أعلم.

٨ - قوله تعالى: ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾ [المائدة: ٢].

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٢٤٢).

(٢) علل الوقوف (٢: ٢٨٧)، وقد ورد في غرائب القرآن أن الوقف جائز، وهذا يخالف لما حكم به السّجاوندي، ويظهر أن الوقف لازم، ولعله سبق قلم من الناسخ؛ لأن العلة التي ذكرها، هي عين العلة التي ذكرها السّجاوندي، والقمي مؤلف غرائب القرآن قد نقل الوقوف عن كتاب السّجاوندي، والله أعلم.

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾، والمعنى على هذا الوقف: لا يَجْرِمَنَّكُمْ بَغْضُ قَوْمٍ لِأَجْلِ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا. فالآية نهي عن الاعتداء على القوم، وإن كانوا فعلوا بكم هذا الفعل. ثم استأنف الخطاب بأمر جديد بعد هذا النهي، وهو الأمر بالتعاون على البر والتقوى. ولو وصل القارئ الجملتين لتوهم السامع العطفَ بين الجملتين، ومن ثمَّ يكون النهي عن الاعتداء وعن التعاون على البر والتقوى، وهذا فهم خاطئ. ولا يتبين هذا إلا بالفصل بين الجملتين<sup>(١)</sup>.

وقد نبَّه بعض المفسرين والمعريين على ذلك، قال الفراء: «وقوله ﴿وَتَعَاوَنُوا﴾ هو في موضع جزم؛ لأنها أمر، وليست معطوفة على ﴿تَعْتَدُوا﴾»<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي: «وقال الأخفش: هو مقطوع من أول الكلام، وهو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى»<sup>(٣)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

الأول: أنه وقف تام، وبه قال الهمداني<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٨٩).

(٢) معاني القرآن (١: ٣٠٠).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٦: ٤٦)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس (٢: ٦).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٢٤٤).



الثاني: أنه وقف كافٍ، وبه قال يعقوب الحضرمي<sup>(١)</sup>، والداني<sup>(٢)</sup>.  
الثالث: أنه وقف حسن، وبه قال ابن الأنباري<sup>(٣)</sup>، والأنصاري<sup>(٤)</sup>،  
والأشموني<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أنه وقف لازم، وبه قال السجاوندي<sup>(٦)</sup>.

والحكم بانفصال الجملتين أولى، لصحة الاستئناف بجملة ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى  
الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ ولوجود المحذور المذكور سابقاً. وهذا الانفصال يناسب من  
قال بالتهام والكفاية واللزوم.

ومن حكم عليه بأنه حسن فإنه جعل جملة ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾  
مرتبطة بها قبلها ارتباطاً إعرابياً بالعطف، ويظهر أن العطف على جملة النداء  
﴿لَا تُحْلُوا شَعْبِرَ اللَّهِ﴾، وليس على جملة ﴿تَعْتَدُوا﴾، وإلا لوقع المحذور.

ومع صحة هذا الاحتمال الإعرابي إلا أن الفصل بين الجملتين أولى كما  
سبق. والله أعلم.

٩ - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالتَّصْرِيَّ ءَ اَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ اَوْلِيَاءُ  
بَعْضٍ ؕ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَاِنَّهُ مِنَهُمْ ؕ...﴾ [المائدة: ٥١].

(١) القطع والائتلاف (ص: ٢٨١).

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٣٢).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١١).

(٤) المقصد (ص: ١١٥).

(٥) منار الهدى (ص: ١١٥).

(٦) علل الوقوف (٢: ٢٨٩).

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءُ﴾، ومن ثمَّ، فالآية نهي عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، ثمَّ استؤنف الخطاب لبيان حال هؤلاء المنهي عنهم، فأخبر أنهم أولياء بعض، وكان هذا الولاء عِلَّةً للنهي.

والمحذور في الوصل أن جملة: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ تكون صفة لأولياء؛ فيكون المنهي عنه اتخاذهم أولياء من صفتهم أن بعضهم أولياء بعض، وما عدا ذلك من اليهود والنصارى، فتجوز ولايتهم، وهذا غير صحيح، وإنما الصواب النهي عن اتخاذهم أولياء مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وقد نبه كثير من المفسرين والمعرّبين على أن جملة ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ جملة مقطوعة، ومن هؤلاء ابن عطية<sup>(٢)</sup>، حيث قال: «وقوله تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ جملة مقطوعة من النهي، تتضمن التفرقة بينهم وبين المؤمنين»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حيان: «والظاهر أنها جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب»<sup>(٤)</sup>.

وتبعه تلميذه السمين الحلبي. فقال: «قوله تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ مبتدأ وخبر، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة، وسيقت تعليلاً

(١) ينظر: علل الوقوف (٢: ٢٩٩)، ومار الهدى (ص: ١٢١).

(٢) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية، الغرناطي، أبو محمد القاضي، مفسر، فقيه مالكي، كان له مشاركة في الغزو، وله تأليف من أبرزها: تفسيره المحرر الوجيز. توفي سنة ٥٤٢. بغية الملتبس (ص: ٣٨٩)، ومعجم المفسرين (١: ٢٥٧).

(٣) المحرر الوجيز (٤: ٤٧٨).

(٤) البحر المحيط (٣: ٥٠٧)، وينظر: التبيان (١: ٤٤٣)، والتفسير الكبير (١٢: ١٥)، وتفسير أبي السعود (٣: ٤٨)، وروح المعاني (٦: ١٥٧).

للزهي المتقدم، وزعم الحَوَفي<sup>(١)</sup> أنها في محل نصب نعتاً لأولياء، والأول أظهر<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم أهل الوقف على هذا الموضوع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه حكم نافع، والأخفش، والقنبي، وأبو عبد الله<sup>(٣)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٤)</sup>، والأنصاري<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>.

الثاني: أنه كافٍ، وبه حكم الداني<sup>(٧)</sup>، والغزال<sup>(٨)</sup>.

الثالث: أنه حسن، وبه حكم ابن الأنباري<sup>(٩)</sup>.

(١) علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحَوَفي، كان نحويًا، لغويًا، مفسرًا، وله فيه كتابه: البرهان في تفسير القرآن، وله إعراب القرآن، وهو من أفضل كتب أعراب القرآن، توفي سنة ٤٣٠. إنباه الرواة (٢): (٢١٩)، ومعجم المفسرين (١: ٣٥٠).

(٢) الدر المصون (٤: ٢٩٩).

(٣) يحتمل أن يكون محمد بن عيسى، وكنيته: أبو عبد الله، وقد نقل عنه النحاس في مواضع من كتابه القطع والانتفاء، ومنها: «وحكى ابن شاذان عن أبي عبد الله، وهو محمد بن عيسى المقرئ...». القطع والانتفاء (ص: ١٧٦).

(٤) تنظر أقوالهم في القطع والانتفاء (ص: ٢٩٠).

(٥) المقصد (ص: ١٢١).

(٦) منار الهدى (ص: ١٢١).

(٧) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٤٢).

(٨) الوقف والابتداء (٢: ٤٠٧).

(٩) إيضاح الوقف (٢: ٦٢٢)، وإن كان مراده بالحسن ما يرادف الكافي، فهو داخل ضمن من قال بالكفاية، والله أعلم.

الرابع: أنه لازم، وبه حكم السّجاوندي<sup>(١)</sup>.

وبالنظر إلى تفسير هذه الآية، يظهر أن الفصل بين الجملتين واضح، وبه حكم كثير من المعريين، حيث جعلوا الجملة مستأنفة، وهذا موافق لمن حكم بالتام والكفاية واللزوم. أما الحكم عليه بأنه حسن فغير صحيح؛ لأن جملة ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ لا تتعلق بها قبلها من حيث الإعراب.

كما يظهر أن أقرب الأقوال - في من جعل بين الجملتين فصلاً -، قول من قال: إنه كافٍ؛ لأن جملة ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ متعلقة بها قبلها في المعنى، لوجود الضمير في ﴿بَعْضُهُمْ﴾ ولأن هذه الجملة علّة للنّهي عن اتخاذهم أولياء، والله أعلم.

١٠ - قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ...﴾ [المائدة: ٦٤].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿بِمَا قَالُوا﴾، والمعنى على الوقف: أن مقول القول محذوف دلّ عليه السياق؛ وهو قولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، وجملة ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ يحتمل أن تكون خبراً، أو أن تكون دعاء<sup>(٢)</sup>.

ثم إن اليهود لما وصفوا الله بالبخل حيث قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أجبوا بأن

(١) علل الوقوف (٢: ٢٩٩).

(٢) البحر المحيط (٣: ٥٢٣).

قيل رداً عليهم: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ على معنى: أنه ليس الأمر كما وصفتم، بل هو في غاية ما يكون من الجود<sup>(١)</sup>.

وأما المعنى المستقبح المترتب على الوصل فقد نبه إليه الأشموني فقال: «ولا يجوز وصله بما بعده؛ لأنه يصير قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ من مقول اليهود ومفعول قالوا، وليس كذلك، بل هو ردُّ لقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ﴾»<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه وقف حسن، وهو حكم الأشموني<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه وقف صالح، وهو حكم النحاس<sup>(٤)</sup>، والأنصاري<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: حاشية شيخ زاده (٢: ١٢٣)، وروح المعاني (٦: ١٨١)، وفتح القدير (٢: ٧٥)، والتحرير والتنوير (٦: ٢٥٠).

(٢) منار الهدى (ص: ١٢٢)، وينظر هذا التعليل في علل الوقوف (٢: ٣٠١)، وغرائب القرآن (٦: ١٢٢).

(٣) منار الهدى (ص: ١٢٢).

وحكم الأشموني على هذا الموضع بأنه وقف حسن، مخالف لتعليله السابق؛ لأن الحسن عنده: ما يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده (منار الهدى ١١). وفي تعليقه لهذا الموضع من الوقف قال: «لا يجوز وصله بما بعده». فقوله هذا يعني لزوم الابتداء بما بعده، وهذا يخالف تعريفه للحسن، والله أعلم.

(٤) القطع والانتفاف (ص: ٢٩١)، والنحاس لم يبيّن مراده بمصطلحاته.

(٥) المقصد (ص: ١٢٢)، والأنصاري لم يبين مراده بالوقف الصالح، بل اكتفى بأنه دون التام والكافي، وضرب له أمثلة، ينظر: المقصد (ص: ٧).

الثالث: أنه وقف لازم، وهو حكم السجاوندي<sup>(١)</sup>.

والصواب أن الوقف كافٍ؛ لأن جملة ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ غير مرتبطة بما قبلها إعراباً، ولذا لا يصلح أن يكون حسناً.

وأما الحكم عليه بأنه صالح، إن كان المراد أنه صالح للوقف والبدء بما بعده فهو موافق للكافي هنا. وإنما كان كافياً؛ لأن جملة ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ مرتبطة بما قبلها في المعنى؛ لأن ﴿بَلْ﴾ للإضراب، وهو إبطال لما تقدم من الكلام قبلها، وبهذا فإن الجملة مرتبطة بما قبلها من هذه الجهة. والله أعلم.

١١ - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ

إِلَهِ إِلَّا إِلَهٌُ وَحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣].

الوقف اللازم على قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، وعلى هذا الوقف يكون

المعنى: تسجيل الكفر على من يجعل الله أحد الآلهة، وهو ثالث ثلاثة، ثم ردَّ الله عليهم هذا الزعم قائلاً: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَحِدٌ﴾.

وقد بينَّ الأشموني المعنى المترتب على الوصل فقال: «ولا يجوز وصله بما

بعده؛ لأنه يُوهِّم السامع أن قوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَحِدٌ﴾ من قول

النصارى الذين يقولون بالثلاثية، وليس الأمر كذلك»<sup>(٢)</sup>.

(١) علل الوقوف (٢: ٣٠١).

(٢) منار الهدى (ص: ١٢٣)، وينظر: علل الوقوف (٢: ٣٠٣).

## أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف في الحكم على هذا الموضع أقوال:

الأول: أنه حسن، وبه حكم الهمداني<sup>(١)</sup>، والأشموني<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه صالح، وبه حكم الأنصاري<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أنه لازم، وبه حكم السّجاوندي<sup>(٤)</sup>.

والصواب أن الوقف حسن؛ لأن جملة ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ جملة حالية<sup>(٥)</sup>، وهي بهذا تكون مرتبطة بما قبلها إعراباً.

أما الحكم عليه بأنه صالح، فإن كان على جواز البدء بهذه الجملة، فقد علمت أنها حالية مرتبطة بما قبلها إعراباً، ومثلها لا يصلح للبدء.

وأما الحكم عليه باللازم فإنه لا يصلح لأمرين:

الأول: السياق، حيث إن الله سبحانه أخبر عنهم أنهم يقولون بالتثليث، وما ذكر من التوحيد ليس منهم مطلقاً، لأنه يلزم منه التناقض بين أقوالهم، ولهذا فإن القارئ يهتدي إلى مثل هذا بأدنى تأمل، ولا يقع في ذهنه أنهم يقولون بهذا وهذا.

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٢٨٢).

(٢) منار الهدى (ص: ١٢٣)، ويلحظ عليه ما ذكرته تعليقاً على قوله في الآية السابقة، من عدم تناسب الجلة التي ذكرها مع حكمه على الوقف بأنه وقف حسن، والله أعلم.

(٣) المقصد (ص: ١٢٣).

(٤) علل الوقوف (٢: ٣٠٣).

(٥) ينظر: فتح القدير (٢: ٦٤)، وإعراب القرآن لمحيي الدين درويش (٢: ٥٣٣).

الثاني: الإعراب، وذلك أن جملة ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ ... ﴾ جملةٌ حاليةٌ، والجملة الحالية لا يصلح البدء بها؛ لأنها متعلقةٌ بما قبلها تعلقاً لفظياً إعرابياً، والله أعلم.

١٢ - قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٠].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ آبَاءَهُمْ ﴾، وبناءً على ذلك فجملة ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ مستأنفة.

ولو وصل القارئ الجملتين في قراءته لأوهم السامع أن جملة ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ صفة للأبناء؛ فيكون المعنى: يعرفونه كما يعرفون أبناءهم الخاسرين أنفسهم<sup>(١)</sup>.

والمراد بقوله: ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾: أهل الكتاب؛ نظراً لأن سياق الآيات يتحدث عنهم.

وقيل: هم المشركون.

وهذا ضعيف؛ لأنه لا دلالة في الآية على أن الحديث انتقل عن أهل الكتاب إلى المشركين.

و أما إعراب جملة ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ ففيها أوجه، منها:

(١) ينظر: علل الوقوف (٢: ٣١٤).



١ - أن يكون قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبر، ودخلت الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط.

٢ - أن يكون قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ خبر مبتدأ محذوف. وعلى هذين الإعرابين تكون الجملة مستأنفة.

٣ - أو يكون نعتاً أو بدلاً من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ﴾.

٤ - أن تكون جملة ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا...﴾ منصوبة على الذم<sup>(١)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في هذا الموضوع على أقوال:

الأول: أنه تامٌّ، وقد حكاها الأشموني<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه كافٍ، وبه حكم أبو حاتم<sup>(٣)</sup>، والداني<sup>(٤)</sup>، والغزال<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>.

(١) تنظر في هذه الأوجه الإعرابية: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٢: ٢٣٥)، وإعراب القرآن، للنحاس (٢: ٥٩)، والقطع والانتفاف (ص: ٣٠٣)، والمحرر الوجيز (٥: ١٥٤ - ١٥٥)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ١٣٣)، والبحر المحيط (٤: ٩٣)، والدر المصون (٤: ٥٧٠ - ٥٧١)، وحاشية شيخ زاده (٢: ١٥٧)، وفتح القدير (٢: ١٠٥)، والتحرير والتنوير (٧: ١٧١ - ١٧٢).

(٢) ينظر: منار الهدى (ص: ١٢٨).

(٣) القطع والانتفاف (ص: ٣٠٣).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٤٨).

(٥) الوقف والابتداء (٢: ٤٢٧)، وعبارته كما سبق في مثل هذا: «حسن».

(٦) منار الهدى (ص: ١٢٨).

الثالث: أنه حسن، وبه حكم ابن الأنباري<sup>(١)</sup>، والهمذاني<sup>(٢)</sup>، والأنصاري<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أنه لازم، وبه حكم السّجاوندي<sup>(٤)</sup>.

وبالنظر إلى الأوجه الإعرابية السابقة يتبين ما يأتي:

أولاً: أن الوجهين الإعرابين الأولين يناسبان الحكم على ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ بالتمام أو الكفاية أو اللزوم؛ نظراً للاستئناف الحاصل في جملة ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾.

أما أوجه هذه الأقوال على هذين الوجهين الإعرابين فهو الكفاية واللزوم.

أما الكفاية فلأن الخبر ما زال متصلاً عن أهل الكتاب؛ لأن هذه الجملة بيان لحالهم بعد بيان معرفتهم، ثم إن في الجملة رابطاً لفظياً غير إعرابي، وهو واو الجماعة في قوله: ﴿خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ مما يقوي هذا الارتباط في المعنى. وبهذا لا يصلح أن يكون الوقف تاماً.

ومع كونه كافياً، يجوز فيه الوصل والوقف، إلا أن تعمد الوقف هنا أولى؛ نظراً لأن العلة التي ذكرها السّجاوندي وجيهة وقائمة.

ثانياً: أن الوجهين الإعرابين الأخيرين يناسبان من قال بأن الوقف حسن؛ لأن هذين الوجهين الإعرابين في جملة ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ يجعلانها مرتبطة بما قبلها ارتباطاً إعرابياً، وعلى هذا لا يصلح البدء بها. والله أعلم.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣٠).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٢٩٤).

(٣) المقصد (ص: ١٢٨).

(٤) علل الوقوف (٢: ٣١٤).

١٣ - قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٦] .

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾، والمعنى على هذا: أن الجملة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ - وهم المؤمنون - مفصولة عن قوله: ﴿ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾ .

ولفظ الموتى فيه احتمالان في التفسير:

الأول: أن يكون عاماً في كلِّ ميِّتٍ من الكفارِ والمسلمين، ويكون البعث هو البعث بعد الموت، وعلى هذا تكون الآية تهديداً لمن لم يستجب لله.

الثاني: أن يراد بالموتى: الكفار، وموتهم هو عدم استجابتهم لربهم، ومعنى ﴿ يَبْعَثُهُمُ ﴾: يوفقهم للإيمان والاستجابة<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الجملة وجهان من الإعراب:

الأول: أنها جملة من مبتدأ وخبر. قال أبو حيان: «والظاهر أن هذه جملة مستقلة من مبتدأ وخبر»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن الموتى منصوب بفعل مضمرة يفسره الظاهر بعده، ورُجِّحَ هذا الوجه على الوجه الأول؛ لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها.

(١) المحرر الوجيز (٥: ١٩٠ - ١٩١).

(٢) البحر المحيط (٤: ١١٧).

و ممن رجَّح هذا الوجه: أبو البركات الأنباري<sup>(١)</sup> في كتابه: البيان في غريب إعراب القرآن<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup> في كتابه التبيان في إعراب القرآن<sup>(٤)</sup>، وابن أبي العز الهمداني في كتابه: الفريد في إعراب القرآن المجيد<sup>(٥)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف على هذا الموضوع على أقوال:  
 الأول: أنه تام، وقد حكاها الداني<sup>(٦)</sup>، وبه قال الأنصاري<sup>(٧)</sup>.  
 الثاني: أنه كافٍ، وبه حكم ابن الأنباري<sup>(٨)</sup>، والداني<sup>(٩)</sup>، والغزال<sup>(١٠)</sup>.  
 الثالث: أنه حسن، وبه حكم الهمداني<sup>(١١)</sup>، والأشموني<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري، النحوي، دَرَسَ ودرَّسَ في المدرسة النظامية، وانقطع آخر حياته للعبادة والعلم والتأليف، توفي سنة ٥٧٧. إنباه الرواة (٢: ١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١).
- (٢) البيان (١: ٣٢٠).
- (٣) عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء العكبري، النحوي الضرير، كان حنبلياً، كثير المحفوظ، دِيناً، كان يجمع المصنفات، فتقرأ عليه، ثمَّ يملي من خاطره ما حصل له من العلم، توفي سنة ٦١٦. إنباه الرواة (٢: ١١٦)، وذيل طبقات الحنابلة (٢: ١٠٩).
- (٤) التبيان (١: ٤٩٢).
- (٥) الفريد (٢: ١٤٤). وينظر: البحر المحيط (٤: ١١٧)، والدر المصون (٤: ٦١٠).
- (٦) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٥٠).
- (٧) المقصد (ص: ١٣٠).
- (٨) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣٢).
- (٩) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٥٠).
- (١٠) الوقف والابتداء (٢: ٤٢٩)، وعبارته: «حسن».
- (١١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٢٩٦).
- (١٢) منار الهدى (ص: ١٣٠).

الرابع: أنه مطلق، وبه حكم السجاوندي<sup>(١)</sup>.

و مما سبق من الحكم الإعرابي على جملة ﴿ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾ يتبين ما يأتي:

أولاً: أن الحكم بالوقف على ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ بأنه تام، أو كافٍ، أو مطلق يُناسب الوجه الإعرابي الأول؛ لأنه على الاستئناف.

ثانياً: أن الحكم بالوقف على ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ بأنه حسن، يناسب الوجه الإعرابي الثاني؛ لأنه على العطف، وهو رابط لفظي إعرابي.

والحكم على هذا الموضع بأنه حسن أولى لأمرين:

الأول: أن أكثر المعربين على أن جملة ﴿ وَالْمَوْتَىٰ ﴾ معطوفة على جملة ﴿ يَسْتَجِيبُ ﴾ على تقدير: ويبعث الله الموتى.

الثاني: أن ابتداء القارئ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ﴾ ووقفه على قوله تعالى: ﴿ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ﴾ يبين اختلاف الحكم بين الجملتين.

وإنما يقع المحذور لو أن القارئ وقف على ﴿ وَالْمَوْتَىٰ ﴾، فتكون قراءته هكذا: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ ﴾، وهو بهذا أشرك الموتى في السماع، وإنما هم لهم حكم آخر يختص بهم وهو البعث.

وبناءً على هذا فالأولى وضع علامة منع الوقف على ﴿ وَالْمَوْتَىٰ ﴾، والله أعلم.

(١) علل الوقوف (٢: ٣١٥).

نتيجه: لو ذهب ذاهب إلى البدء بالجملة المعطوفة ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ على سبيل اغتفار القطع بين الجمل المتعاطفة التي تستقل كل واحدة منها بمعنى منفرد = لجاز ذلك، والله أعلم.

١٤ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ نُهُمُ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام ١٢٤].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿رُسُلُ اللَّهِ﴾، وبها تنتهي جملة مقول القول. فالكفار قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله.

وجملة ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ جملة مستأنفة. وعلى هذا، فإن بين الجملتين فصلاً.

والمحذور في وصل القارئ أن يتوهم أن جملة ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ تابعة لمقول القول؛ فعلى هذا يكون الكفار هم القائلون: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، وهذا منافٍ لمعنى الآية، بل يدل على تناقض قولهم، حيث ينقض آخر قولهم أوله، لو كان هذا من كلامهم.

ومن ثم، فجملة ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ استئناف للرد والإنكار عليهم<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: الكشاف (٢: ٣٨)، تفسير البيضاوي (ص: ١٤٨)، والبحر المحيط (٤: ٢١٦)، والتسهيل لعلوم التنزيل (٢: ٢٠)، وجامع البيان، للإيجي (١: ٢٠٧).

ويكون المعنى: أن الله يرد عليهم قولهم: ﴿حَتَّىٰ نُؤْتِيَ مَثَلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ فيقول لهم: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾، فهو أعلم بمن يصطفيه لها، ومن يصلح للرسالة<sup>(١)</sup>، ويتضمن هذا أنهم ليسوا أهلاً للوحي والرسالة<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف في هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال نافع ومحمد بن عيسى<sup>(٣)</sup>، وأحمد بن موسى، كما حكاه عنهم أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup>، وهو قول الهمداني<sup>(٥)</sup>، والأنصاري<sup>(٦)</sup>، والأشموني<sup>(٧)</sup>.

الثاني: أنه كاف، وبه قال الداني<sup>(٨)</sup>.

الثالث: أنه حسن، وبه قال ابن الأنباري<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكشاف (٢: ٣٨)، ومحاسن التأويل (٦: ٧١٠).

(٢) ينظر: جامع البيان، للإيجي (١: ٢٠٧).

(٣) محمد بن عيسى بن إبراهيم، أبو عبد الله الأصبهاني، إمام في القراءات كبير مشهور، له اختيار في القراءة، وكان إماماً في النحو، له كتاب الجامع في القراءات، وغيره، توفي سنة ٢٤٢.

انظر: غاية النهاية (٢: ٢٢٣).

(٤) القطع والائتناف (ص: ٢٣٠).

(٥) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٣٣٠).

(٦) المقصد (ص: ١٣٧).

(٧) منار الهدى (ص: ١٣٧).

(٨) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٥٩).

(٩) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٤٣).

الرابع: أنه مطلق، وبه قال السجاوندي<sup>(١)</sup>.

والفصل بين الجملتين ظاهر؛ لأن جملة ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ مستأنفة. وهذا يناسب من حَكَمَ بالتهام أو الكفاية أو المطلق.

كما أن هذه الجملة - مع استثنائها - سيقت للردّ على قول الكفار: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾، ولذا فإن الاتصال المعنوي بين الجملتين قائم من هذه الجهة، وبهذا يكون الوقف كافياً، والكافي يصحّ البدء بما بعده وهذا يعني صحة الحكم عليه بأنه مطلق.

أما حكم ابن الأنباري عليه بأنه حسن، فغير صحيح لانعدام التعليق الإعرابي بين الجملتين، وقد يكون مراد ابن الأنباري أنه كافٍ<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

١٥ - قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُمْ خَوَارٌ لَّا يَرَوْنَ أَنَّهُ لَّا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾، والمعنى: إن قوم موسى - عليه السلام - اتخذوا العجل إلهاً مع أنه لا يملك شيئاً من صفات الإلهية؛ فهو لا يكلمهم فيأمرهم بأوامر، ولا يقدر على هدايتهم السبيل، إنه فاقد لهذه الصفات، فمن العجب أن يعبدوه.

(١) علل الوقوف (٢: ٣٢٥)، وينظر: غرائب القرآن (٨: ١٦).

(٢) سبق الإشارة إلى أن الوقف الحسن عند ابن الأنباري قد يريد به في بعض المواضع: الوقف الكافي.



ثم أعاد الله سبحانه الفعل الأول فقال: ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾، وهو ابتداء<sup>(١)</sup> مؤكداً لقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذْ﴾. قال الطاهر بن عاشور: «فلذلك فُصِّلَتْ، والغرض من التوكيد في مثل هذا المقام هو التكرير لأجل التعجيب؛ كما يقال: نَعَمْ اتَّخِذُوهُ، ولتبنى عليه جملة: ﴿وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾، فيظهر أنها متعلقة باتخاذ العجل، وذلك لبعده جملة ﴿وَأَتَّخِذَ قَوْمُ مُوسَى﴾ بما وليها من الجملة»<sup>(٢)</sup>.

والإشكال في وصل القارئ أن السامع يتوهم أن جملة ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ صفة للسبيل، مع أن الهاء ضمير للعجل<sup>(٣)</sup>، ومن ثمَّ، فهي جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب، وهي مؤكدة لجملة ﴿وَأَتَّخِذَ قَوْمُ مُوسَى﴾<sup>(٤)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف على هذا الموضع على أقوال:

الأول: أنه تام، وبه قال أبو جعفر النحاس<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أنه كافٍ، وبه قال الغزال<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكشاف (٢: ٩٤).

(٢) التحرير والتنوير (٩: ١١١).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٢: ٣٤٨)، وغرائب القرآن (٩: ٤٢).

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (٩: ٧١).

(٥) القطع والائتناف (ص: ٣٤١ - ٣٤٢).

(٦) الوقف والابتداء (٢: ٤٨١).

الثالث: أنه حسن، وبه قال ابن الأنباري<sup>(١)</sup>، والهمداني<sup>(٢)</sup>، والأنصاري<sup>(٣)</sup>، والأشموني<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أنه لازم، وبه قال السجاوندي<sup>(٥)</sup>.

والحكم الإعرابي لجملة ﴿أَتَّخِذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ يتناسب مع من قال بأن الوقف تام أو كافٍ أو لازم، لأنها على الاستئناف.

والحكم على ﴿سَبِيلًا﴾ بأنه كافٍ أولى، لأمرين:

الأول: أن فعل ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ مؤكد لفعل ﴿وَأَتَّخِذْ﴾.

الثاني: الضمير في ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ الذي يعود على العجل.

و بهذين الأمرين يكون سياق المعنى ما زال متصلاً؛ لأن الحديث عن اتخاذ العجل، وهذا الحديث لم ينقطع بعد. وما دام الارتباط بالمعنى موجوداً بين الجملتين فإنه لا يصلح أن يكون تاماً.

أما الحكم عليه باللزوم فصحيح؛ لأن البدء بجملة ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ صحيح، بل ويقطع التوهم الذي قد يقع في حالة الوصل؛ لذا فتعمد الوقف أولى.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٦٢).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٣٦٤).

(٣) المقصد (ص: ١٥١).

(٤) منار الهدى (ص: ١٥١).

(٥) علل الوقوف (٢: ٣٤٨).

وأما كونه حسناً ففيه نظر؛ لأن جملة ﴿أَتَّخِذُوهُ﴾ لا تربط بها قبلها من حيث الإعراب، والله أعلم.

١٦ - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾، وبناءً على هذا الوقف يكون معنى الآية: نَهَى النبي ﷺ عن أن يَحْزَنَ من قولهم، وهذا القول الذي يُحْزِنُه محذوف مقدر.

ولو وصل القارئ قراءته، لأوهم أن مقول القول هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ أي إن الذي يحزن الرسول ﷺ هو قولهم: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

وقد نبّه بعض المفسرين لهذا الوقف، قال الفراء: «قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ المعنى على الاستئناف، ولم يقولوا هم ذاك فيكون حكاية»<sup>(١)</sup>.

وهذا الاستئناف بمعنى التعليل، عند الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وتبعه جماعة من المفسرين<sup>(٣)</sup>، والمعنى: لا يحزنك ما يقولون. لأن العزة لله جميعاً.

(١) معاني القرآن (١: ٤٧١)، وينظر: تفسير الطبري (١١: ١٣٩).

(٢) ينظر: الكشاف (٢: ١٩٦).

(٣) ينظر: الفريد (٢: ٥٧٥)، والدر المنصور (٦: ٢٣٣)، وجامع البيان، للإمام (١: ٣٠٣).

ونبه بعض المفسرين على انفصال الجملتين<sup>(١)</sup>، مع الإشعار بأن الوصل لا يوقع في الوهم إلا لمن لا فهم له.

قال السمين الحلبي: «والوقف على قوله: ﴿قَوْلُهُمْ﴾ ينبغي أن يعتمد ويقصد، ثم يبدأ بقوله: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾، وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من مقولهم إلا من لا يُعتبر بفهمه»<sup>(٢)</sup>.

وقال الطاهر بن عاشور: «ويحسن الوقف على كلمة ﴿قَوْلُهُمْ﴾؛ لكي لا يتوهم بعض من يسمع جملة: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، فيحسبه مقولاً لقولهم، فيتطلب لماذا يكون هذا القول سبباً لحزن الرسول ﷺ. وكيف يحزن الرسول من قولهم: إن العزة لله، وإن كان في المقام ما يهدي السامع سريعاً إلى المقصود»<sup>(٣)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في حكمهم على هذا الموضع على أقوال:

(١) ممن نبه على انفصال الجملتين دون ذكر التعليل: التبيان (٢: ٦٧٩)، وابن عطية (٧: ١٧٨)، والقرطبي (٨: ٣٥٩)، وأبو السعود (٤: ١٦١)، والشوكاني (٢: ٤٥١)، والآلوسي (١١: ١٥٣).

(٢) الدر المصون (٦: ٢٣٣).

(٣) التحرير والتنوير (١١: ٢٢٢).

الأول: أنه تامٌ، وهو اختيار الفراء، وأبو حاتم، وابن مجاهد<sup>(١)</sup>، والأنصاري<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه كافٍ، وهو اختيار الداني<sup>(٤)</sup>، والغزال<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أنه حسن، وهو اختيار ابن الأنباري<sup>(٦)</sup>، والهمداني<sup>(٧)</sup>.

الرابع: أنه لازم، وهو اختيار السّجاوندي<sup>(٨)</sup>.

هذا، ويظهر أن الاستئناف في جملة ﴿إِنَّ أَلْعُرَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ عِلَّةٌ من قال بالتمام. غير أن هذا الاستئناف مرتبط بما قبله؛ لأنه تعليلٌ لعدم الحزن، وبهذا الارتباط في المعنى من هذه الجهة يكون الوقف كافياً.

أما من حكم عليه بأنه حسن، فغير صحيح؛ لأن الجملتين لا ارتباط بينهما في الإعراب.

وأما حكم السّجاوندي عليه بأنه لازم، فصحيح، ومن ثمّ، فتعمد الوقف أولى، وإن كان في المقام ما يدل على انفصال الجملتين. والله أعلم.

(١) تنظر أقوالهم في القطع والائتناف (ص: ٣٧٧ - ٣٧٨).

(٢) المقصد (ص: ١٨٧).

(٣) منار الهدى (ص: ١٨٧).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٣٠٩).

(٥) الوقف والابتداء، وعبارته «حسن».

(٦) إيضاح الوقف (٢: ٧٠٧)، ويلحظ أنه حكم على قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦] بأنه وقف تام، وهو مخالف لحكمه هاهنا مع تشابه الآيتين.

(٧) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٥٣).

(٨) علل الوقوف (٢: ٣٩٨).

١٧- قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَعِفُ لَهُمْ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَاءَ﴾، وعلى هذا الوقف، فالجملة تدل على نفي أن يكون لهم أولياء، ثم استأنف الخطاب ببيان ما لهم من العذاب.

ولو وصل القارئ، لأوهم السامع أن جملة ﴿يُضَعِفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ صفة لأولياء، ويكون المعنى على هذا الوصل: وما كان لهم من أولياء من صفتهم أنهم يضاعف لهم العذاب<sup>(١)</sup>.

وقد نصَّ على الاستئناف عدد من المفسرين والمعربين، قال الزجاج: «ثم استأنف فقال: ﴿يُضَعِفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾»<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف حكم علماء الوقف في هذا الموضع على أقوال:

- (١) ينظر: تفسير ابن جزي (٢: ١٠٣)، وخرائب القرآن (٦: ١٢).  
 (٢) معاني القرآن وإعرابه (٣: ٤٥). وينظر: التبيان للعكبري (٢: ٦٩٢)، وتفسير البيضاوي (ص ٢٢٩)، والفريد (٢: ٦١٤)، وتفسير ابن جزي (٢: ١٠٣)، والبحر المحيط (٥: ٢١٢)، والدر المصون (٦: ٣٠٢)، وتفسير أبي السعود (٤: ١٩٧)، وفتح القدير (٢: ٢٩١)، وروح المعاني (١٢: ٣٢)، والجدول (١٢: ٢١٥)، وإعراب القرآن (٤: ٣٣١).

الأول: أنه تام، وهو قول نافع<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنه حسن، وهو قول الهمداني<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنه صالح، وهو قول الأنصاري<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أنه لازم، وهو قول السّجاوندي<sup>(٤)</sup>.

ولعل الاستئناف في جملة ﴿يُضَعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ عِلَّةٌ من حكم بالتمام، وهذا الاستئناف يقطع أن يكون الوقف حسناً كما ذهب إليه الهمداني؛ لأنه لا ارتباط بينهما إعراباً.

ولكن هذا الاستئناف مرتبط بما قبله من جهة المعنى، ذلك لأن الحديث ما زال موصولاً عن الكفار الذين سبق ذكرهم، وأنهم غير معجزى الله في الأرض، فهم الذين يضاعف لهم العذاب، وبهذا الارتباط في المعنى يكون الوقف كافياً.

أما الحكم عليه بأنه صالح، فإن كان المراد أنه صالح للبدء بما بعده فهو كالكافي، وإن كان المراد أنه صالح للوقف مع عدم لزوم صلاحية ما بعده للبدء فهو كالحسن، وقد سبق نقده.

(١) القطع والائتلاف (ص: ٣٨٧)، ومنار الهدى (ص: ١٨٣).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٤٦٩).

(٣) المقصد (ص: ١٨٣).

(٤) علل الوقوف (٢: ٤٠٥).

وأما اللزوم فهو متناسب مع مصطلح السَّجَاوُنْدِي، لأن الوصل يُوهم أن الذين يضاعف لهم العذاب هم الأولياء، وهذا غير مراد. ولذا فتعمد الوقف أولى مع أنه وقف كافٍ، لِلْعِلَّةِ المذكورة. والله أعلم.

١٨ - قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عَدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿عُدْنَا﴾، وهذه الجملة وعيد لبني إسرائيل بأنهم إن عادوا إلى المعصية عاد الله عليهم بالعقاب، ومعنى عدنا؛ أي: في الدنيا إلى العقوبة، ثم ذكر ما أعد للكافرين في الآخرة، وهو جعل جهنم لهم حصيراً<sup>(١)</sup>.

ولو وصل القارئ لأوهم أن قوله: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوف على ﴿عُدْنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وبهذا التقدير يختل معنى الكلام، إذ يكون معنى الجملة: أن جعل جهنم حصيراً للكافرين مترتب على عودهم للإفساد والمعصية، أما إذا لم يعودوا فلن تكون جهنم حصيراً للكافرين. وهذا المعنى ظاهر الفساد.

وفي جملة ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ وجهان محتملان من الإعراب:

(١) ينظر: تفسير البيضاوي (١: ٢٧٨ - ٢٨٨)، والبحر المحيط (٦: ١١)، وحاشية الشهاب الخفاجي (٦: ١٢).

(٢) ذكر هذا الإعراب محيي الدين درويش في كتابه إعراب القرآن الكريم (٥: ٣٩٤)، وفي هذا نظر، لما ذكرت من العِلَّةِ في الوقف، والله أعلم.



الأول: أن تكون الواو استئنافية، وتكون الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن تكون الواو عاطفة، وتكون جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفة على جملة ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾، وجملة ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾ معترضة بين الجملتين<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف في هذا الموضوع ثلاثة أقوال:

الأول: أنه كافٍ، وبه قال الأنصاري<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه حسن، وبه قال الهمداني<sup>(٤)</sup>، والأشموني<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أنه لازم، وبه قال السّجاوندي<sup>(٦)</sup>.

والإعراب بالاستئناف يناسب من قال بالكفاية أو اللزوم في الوقف.

والإعراب بالعطف يناسب من قال بأن الوقف حسن.

### والأول أصحُّ؛ لأمور:

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه (١٥: ١٤).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٣٨: ٣٩).

(٣) المقصد (ص: ٢٢٢).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٥٨٠).

(٥) منار الهدى (ص: ٢٢٢).

(٦) علل الوقوف (٢: ٤٥٧)، وينظر: غرائب الوقوف (٥: ١٥).

أولاً: أن الفصل يُبعد توهم عطف جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ على جملة ﴿عُدْنَا﴾.

ثانياً: يحتمل أن من حكم بأنه حسن، نظر إلى أن جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفة على جملة ﴿عُدْنَا﴾، وقد سبق بيان ما في هذا الاحتمال من خطأ في المعنى.

ثالثاً: لو فرض أنهم جعلوا جملة ﴿وَجَعَلْنَا﴾ معطوفة على جملة ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ فإن الإشكال في جملة ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ ما زال باقياً، ولا ينفك هذا الإشكال إلا بالفصل. وبهذا يظهر أن تقديم الفصل أولى من الوصل، والله أعلم.

١٩ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿إِلَهًا آخَرَ﴾. والمعنى: أن الله ينهى نبيه - عليه الصلاة والسلام - عن أن يدعو مع الله إلهاً آخر، ثم علل هذا النهي بقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(١)</sup>. وهذه الجملة التعليلية جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب<sup>(٢)</sup>. وبهذا تكون جملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ مفصولة عن جملة النهي، ولو وصل القارئ، لأوهم أن هذه الجملة موصولة بجملة النهي، ويكون المعنى المترتب على هذا: لا تدع مع الله إلهاً آخر، من صفة هذا الإله الآخر: أنه لا إله إلا هو<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: السراج المنير (٣: ١٢٣)، والتحرير والتنوير (٢٠: ١٩٧).

(٢) الجدول في إعراب القرآن (٢٠: ٩٩).

(٣) ينظر: علل الوقوف (٢: ٥٨٣)، ومنار الهدى (ص: ١٩٤).

ولا إشكال في بطلان هذا المعنى.

### أقوال علماء الوقف:

لعلماء الوقف هاهنا ثلاثة أقوال:

الأول: أن الوقف كافٍ، وهو قول الأنصاري<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن الوقف حسن، وهو قول الهمداني<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن الوقف لازم، وهو قول السجاوندي<sup>(٤)</sup>.

ويظهر مما سبق شرحه وبيانه في الآية صحة القول بالفصل، وبهذا يكون القول بالكفاية واللزوم أصح.

أما الكفاية، فلأن المعنى مازال متصلاً؛ لأن جملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ عِلَّةٌ للنهي، وبهذا تكون مرتبطة بما قبلها في المعنى.

وأما اللزوم، فواضح؛ لِإِلْعَلَّةِ السابقة من أنه يحتمل توهم كون جملة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ صفة للإله الآخر المنهي عن اتخاذها.

أما القول بأنه وقف حسن، فغير صحيح نظراً لعدم وجود ارتباط لفظي بين الجملتين. والله أعلم.

(١) المقصد (ص: ١٩٤).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٧٧٢).

(٣) منار الهدى (ص: ١٩٤).

(٤) علل الوقوف (٢: ٥٨٣).

٢٠ - قوله تعالى: ﴿فَتَأْمَنَ لَهُ، لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لُوطٌ﴾، وبه تتم الجملة، ويكون المعنى آمن لإبراهيم لوط.

وبناءً على هذا الوقف يكون قائل: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ هو إبراهيم.

قال شيخ زاده: «ويلزم الوقف على لوط؛ لأن قائل ما بعده إبراهيم عليهما السلام؛ فلو وصل توهم أن يكون الفعل الثاني للوط، فيفسد المعنى»<sup>(١)</sup>.

وقد حُكي هذا القول؛ أعني أن فاعل ﴿وَقَالَ﴾ هو لوط<sup>(٢)</sup>، ولكنه غير مرضي عند المفسرين، بل إن بعضهم لم يعرِّج عليه<sup>(٣)</sup>.

وممن ردّه الألوسي، حيث قال: «وقيل: الضمير للوط عليه السلام، وليس بشيء، لما يلزم من التفكيك، والجملة استئناف بياني، كأنه قيل: فإذا كان منه عليه السلام؟»

فقيل: قال: إني مهاجر»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا المعنى المرفوض تكون جملة ﴿وَقَالَ﴾ معطوفة على جملة ﴿فَتَأْمَنَ﴾.

(١) حاشية شيخ زاده (٤: ١١).

(٢) ينظر: البحر المحيط (٧: ١٤٩)، وروح المعاني (٢٠: ١٥٢).

(٣) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري (٢٠: ١٤٢)، والكشاف (٣: ١٨٩)، وجامع البيان للإيجي (٢: ١٣٧).

(٤) روح المعاني (٢٠: ١٥٢).

وجملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ تحتل وجهين من الإعراب:

الأول: أنها جملة مستأنفة<sup>(١)</sup>.

الثاني: أنها معطوفة على جملة ﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾ [العنكبوت: ٢٤]<sup>(٢)</sup>.

أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في هذا الموضوع على أقوال:

الأول: أنه وقف كافٍ، قال النحاس: «﴿فَعَامَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ قطع كافٍ؛ لأن أهل التأويل يقولون: إن الذي هاجر إبراهيم»<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه وقف حسن، قاله الهمداني<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أنه وقف صالح، قاله الأنصاري<sup>(٥)</sup>، والأشموني<sup>(٦)</sup>.

الرابع: أنه وقف لازم، قاله السّجاوندي<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: روح المعاني (٢٠: ١٥٢).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (٢٠: ٢٣٨).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٥٥٢ - ٥٥٣).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٧٧٧).

(٥) المقصد (ص: ٢٩٦).

(٦) منار الهدى (ص: ٢٩٦).

(٧) علل الوقوف (٢: ٥٨٧).

والحكم على جملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ بالاستئناف يناسب من حكم بالكفاية واللزوم، وهما أولى بالصواب، أما الكفاية فلتتام المعنى إذ جملة ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ ما زالت متصلة من جهة المعنى بخبر إبراهيم عليه السلام.

وأما اللزوم فظاهر؛ لأن الوصل - مع صحته على الحكم بالكفاية - قد يحدث لبساً في فاعل ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾، ولذا كان الوقف أولى؛ لبيان الانفصال.

أما من حكم بالحسن فإن كان جعل الجملة معطوفة على ﴿فَمَا مِنْ لَهُ لُوطٌ﴾، فإن اللبس حاصل به، وإن كان جعلها معطوفة على ﴿فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنْ النَّارِ﴾، فإن اللبس لا يزال حاصلًا أيضاً، وهذا مما يرجح الحكم الأول في الإعراب وما يترتب عليه من وقف.

أما الصالح فيحتمل أن يكون مرادفاً لمصطلح الحسن أو مصطلح الكافي، وقد سبق بيان معنى الوقف عليهما. والله أعلم.

٢١ - قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾

[يس: ٧٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿قَوْلُهُمْ﴾، وقد سبق ذكر آية

سورة يونس، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾

[يونس: ٦٥]، وما قيل في الآية هناك، يقال به هنا؛ لتشابه الآيتين في المقاطع، ولذا فسأكتفي هنا بهذه الإشارة<sup>(١)</sup>.

٢٢- قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾

[القمر: ٦].

الوقف اللازم في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وهي معطوفة على استئناف مقدر؛ أي: تنبّه لهذا فتول<sup>(٢)</sup>. أو هي تفریع على جملة ﴿فَمَا تَعْنِ النَّذْرُ﴾ أي: أعرض عن مجادلتهم، فإنهم لا تفيدهم النذر<sup>(٣)</sup>.

وأما جملة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، فهي مفصولة عنها، وليست ظرفاً للتولي. وعلى هذا القول المفسرون والمعربون إلا الحسن البصري رحمه الله تعالى.

وبعد اتفاق المفسرين والمعربين في أن جملة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ مستأنفة، اختلفوا في متعلق الظرف.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣: ٤٠٧)، وتفسير البيضاوي (١: ٢٢١)، والفريد (٤: ١٢٠)، وتفسير أبي السعود (٧: ١٧٩)، وفتح القدير (٤: ٣٨٢)، وروح المعاني (٢٣: ٥٢)، وتعليقات على أنوار التنزيل (ص: ١٩٢)، والتحرير والتنوير (٢٣: ٧٢ - ٧٣).

ومن كتب الوقف: القطع والائتلاف (ص: ٦٠١)، وإيضاح الوقف والابتداء (٢: ٨٥٦)، والمكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٧٦)، وعلل الوقوف (٣: ٦٣٩)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٨٥٠)، وثمار الهدى (ص: ٣٢٢).

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن (١٢: ٢٠١).

(٣) التحرير والتنوير (٢٧: ١٧٦).

ف قيل: متعلق بـ ﴿يَخْرُجُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ويكون المعنى: يخرجون يوم يدع الداع.

وقيل: متعلق بفعل محذوف تقديره: اذكر<sup>(٢)</sup>؛ أي: اذكر يوم يدع.

أو متعلق بفعل محذوف تقديره: انتظر<sup>(٣)</sup>؛ أي: انتظر يوم يدع.

وقيل: متعلق بـ ﴿خُشَعًا﴾ [القمر: ٧]<sup>(٤)</sup>، أو بـ ﴿تُغْنِ﴾ [القمر: ٥]<sup>(٥)</sup>، أو بـ ﴿مُسْتَقَرًّا﴾<sup>(٦)</sup> [القمر: ٣]، أو بـ ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ﴾ [القمر: ٨]<sup>(٧)</sup>.

وعلى كل هذه التقديرات - مع ضعف بعضها - تكون جملة ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ مستأنفة. والمشكل في وصل القارئ لو وصل أنه يوهم أن ﴿يَوْمَ﴾ متعلق بـ ﴿فَقَوْلَ عَنْهُمْ﴾، ويكون المعنى على ذلك: تول عنهم في اليوم الذي يدعوه فيه الداعي.

وهذا فيه خطأ ظاهر.

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٥: ٨٦)، ومشكل إعراب القرآن (٢: ٦٩٨)، والكشاف (٤: ٤٤).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢: ٦٩٨)، والكشاف (٤: ٤٤)، وجامع البيان للإبي (٢: ٣٢١)، وروح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٣) جامع البيان للإبي (٢: ٣٢١)، وروح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٢: ٦٩٨).

(٥) روح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٦) روح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٧) روح المعاني (٢٧: ٧٩).



وقد جعل بعضهم الظرف متعلقاً بفعل التولي، ولكنه تكلف في تخريج هذا الاتصال أياً تكلف. قال الألوسي في معرض ذكره لاحتمالات متعلق الظرف: «أو لـ (تولَّ)؛ أي: تول عن الشفاعة لهم يوم القيامة، أو هو معمول له بتقدير إلى - وعليه قول الحسن -: فتول عنهم إلى يوم، والمراد استمرار التولي، والكل كما ترى»<sup>(١)</sup>.

وقد ردَّ أبو حيان تفسير الحسن فقال: «وهذا ضعيف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى:

أما من جهة اللفظ فحذف إلى.

وأما من جهة المعنى فإن توليه عنهم ليس مُغَيِّباً بيوم يدع الداعي»<sup>(٢)</sup>.

### أقوال علماء الوقف:

اختلف علماء الوقف في هذا المقطع على أقوال:

الأول: أنه تامٌّ، وبه قال أبو حاتم<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، والداني<sup>(٥)</sup>، والأنصاري<sup>(٦)</sup>،

(١) روح المعاني (٢٧: ٧٩).

(٢) البحر المحيط (٨: ١٧٥)، وينظر: تفسير ابن جزي (٤: ٨٠).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٦٩٤)، ومنتار الهدى (ص: ٣٧٦).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٥: ٨٦).

(٥) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٥٤٥).

(٦) المقصد (ص: ٣٧٦).

وحكاة الهمذاني عن قوم، ولم يُسمِّهم، ثم قال: «ويراقبه<sup>(١)</sup> ما قبله»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه غير تام، وبه قال ابن الأنباري<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أنه لازم، وبه قال السَّجَاوَندي<sup>(٤)</sup>.

والأوجه المذكورة في متعلق الظرف تدل على القول بالتمام؛ لأنه لا علاقة بين الجملتين لا لفظاً ولا معنى، وهو كذلك لازم؛ لأن الوصل يورث الوهم في تعلق الظرف بقوله: ﴿فَتَوَلَّ﴾، وبه يحدث الخطأ في فهم المعنى.

أما ما قاله ابن الأنباري، فقد ردَّ عليه الداني بقوله: «وليس كما قال؛ لأن جميع المفسرين يجعلون العامل في الظرف ﴿يَخْرُجُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، والمعنى عندهم على التأخير؛ والتقدير: يخرجون من الأحداث يوم يدع الداع، فإذا كان كذلك فالتمام ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾؛ لأن الظرف لا يتعلق بشيء مما قبله»<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

(١) المراقبة عند الهمذاني: «المراقبة بين الوقفين: ألا يثبتا معا ولا يسقطا معاً، يوقف على أحدهما». الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٥٥).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ١٠١٦).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩١٣).

(٤) علل الوقوف (٣: ٧٤٤).

(٥) قد سبق ذكر عدَّة أقوال في متعلق الظرف.

(٦) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٤٥٤).



## الفصل الثالث

### الوقف المتعاقب

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً، وسبب تسميته.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف المتعاقب في المصحف، وأثرها في التفسير.



## المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً، وسبب تسميته

التَّعَانَقُ والمُعَانَقَةُ من المصطلحات المستعملة في المصاحف، ويقال: تَعَانَقَ الوقفان، أو بين الوقفين مُعَانَقَةً، وعلامته في المصحف هكذا (.: - .:.) فيَوْضَعُ عند الوقف الأول ثلاث نقاط، وعند الوقف الثاني ثلاث نقاط.

### التعاقب في اللغة:

التعاقب والمعانقة صيغتان تدلان على تفاعل ومفاعلة بين شيئين.

ومادتها (عَنَقَ)، وهذه المادة تدل على امتداد في شيء إما في ارتفاع، وإما في انسياب، قاله ابن فارس (ت: ٣٩٥)<sup>(١)</sup>، ومن هذه المادة العُنُق، وهو الجيدُ والعُنُق: أشرف الناس، والجماعة من الناس.

والعُنُق: نوع من السير.

ويظهر من تتبع استعمالات هذه المادة أن لها أصلاً آخر، وهو: الترابط والتلاحم بين شيئين. وقد أشار إلى هذا الأصل الآخر ابن فارس (ت: ٣٩٥)، وجاء فيه استعمالات عربية.

قال ابن فارس (ت: ٣٩٥): «فأما قولهم للجماعة: عُنُق، فقياسه صحيح، لأنه شيء يتصل بعضه ببعض»<sup>(٢)</sup>.

(١) معجم مقاييس اللغة (٤: ١٥٩).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤: ١٥٩).

وقال في تعريف العُنُق: «وهو وُصلةُ ما بين الرأس والجسد»<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهري (ت: ٣٩٣)<sup>(٢)</sup>: «العناق: المعانقة، وقد عانقه إذا جعل يده على عنقه وضمه إلى نفسه»<sup>(٣)</sup>.

وهذا النقل المذكور يدل على المعنى الذي ذكرته من أن مادة (عَنَق) تدل على الترابط والتلاحم، وهذا هو الأنسب من المعاني اللغوية للمعنى الاصطلاحي في هذا الوقف.

### التعاقب في الاصطلاح:

وقف التعاقب أو المعانقة يسمى عند علماء الوقف المتقدمين وقف المراقبة، وأول من نبّه عليه الإمام أبو الفضل الرازي (ت: ٤٥٤)<sup>(٤)</sup>.

وسماه ابن الجزري (ت: ٨٣٣) مراقبة التضاد، وعرفه بأنه: إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر<sup>(٥)</sup>.

وقد أشار إليه السّجاوندي (ت: ٥٦٠) عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَحَ

(١) معجم مقاييس اللغة (٤: ١٥٩).

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان ذكاء، وفطنة وعلماً، إمام في اللغة والأدب، وله خطٌّ يضرب به المثل في حسنه، ومن كتبه: الصحاح في اللغة، توفي سنة ٣٩٣، وقيل غيرها.

معجم الأدباء (٦: ١٥١)، مقدمة الصحاح (ص: ١٠٨).

(٣) الصحاح (٤: ١٥٣٤)، مادة (عَنَق).

(٤) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨).

(٥) النشر في القراءات العشر (١: ٢٣٨).

مِنَ النَّدِيمِينَ \* مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴿ [المائدة: ٣١-٣٢]، حيث قال: ﴿ النَّدِيمِينَ ﴾ ج. ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ ج، كذلك؛ أي: هما جائزان على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع؛ لأن تعلق ﴿ مِنْ أَجْلِ ﴾ يصلح بقوله: ﴿ فَأَصْبَحَ ﴾، ويصلح بقوله: ﴿ كَتَبْنَا ﴾، وعلى ﴿ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾ أجوز؛ لأن ندمه من أجل أنه لم يوارِ أظهر<sup>(١)</sup>.

وعرّفه الهمداني (ت: ٥٦٩) فقال: «المراقبة بين الوقفين ألا يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً بل يوقف على أحدهما»<sup>(٢)</sup>.

وعرّفه علي بن موسى الفرغاني صاحب (المستوفى في النحو)<sup>(٣)</sup> فقال: «المراقبة: أن يكون الكلام له مقطعان على البدل كل واحد منهما إذا فُرِضَ فيه الوقف وجب الوصل في الآخر، وإذا فُرِضَ فيه الوصل وجب الوقف في الآخر»<sup>(٤)</sup>.

وقال محمد الصادق الهندي في (كنوز ألطاف البرهان): «رموز (مع، ومعانقة) هذه ثلاث<sup>(٥)</sup> رموزات باتحاد المعنى مع ترادف العلامات؛ أعني: هذه الرموز الثلاثة علامة للمعانقة، أي إذا تعاقب الوقفان، أي إذا اجتمعا في محل

(١) علل الوقوف (٢: ٢٩٤، ٢٩٥).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٥).

(٣) ذكر محقق كتاب المستوفى في النحو أنه لم يعثر على ترجمة وافية للمؤلف. هذا، وقد نقل عنه الزركشي في الوقف والابتداء من هذا الكتاب، وقد سبق بيان ذلك.

(٤) المستوفى في النحو (٢: ٢٨٦).

(٥) الصواب: «ثلاثة»، ويلاحظ أنه لم يذكر إلا رمزين هنا، ولكنه يذكر في الأمثلة هذا الرمز ( . - . ) مما يدل على سقوطه من النسخ في هذا الموضوع.



واحد فوق قف القارئ على أحدهما ولا وقف على الآخر بل وصله فلم يختل المعنى فحيث صدح له الوقف على أحدهما شاء... فلا يصح الوقف عليهما من غير وصل أحدهما، وكذلك لا يصح الوصل فيهما من غير وقف على أحدهما»<sup>(١)</sup>.

وفي معالم الاهتداء: «هو أن يجتمع في آية كلمتان يصح الوقف على كل منهما، ولكن إذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الأخرى»<sup>(٢)</sup>.

ويتحصّل من هذه النقول أن وقف التعانق والمعانقة أو المراقبة يكون بين موضعين حكم على كل منهما بصحة الوقف، ولكن لا يوقف عليهما معاً؛ لأن المعنى يختلُّ.

وإذا وقف على الأول ووصل الثاني ظهر معنى غير المعنى في وصله الأول ووقفه على الثاني.

وضابط وقف التعانق أن يجتمع الوقفان في كلمة أو أكثر فإذا وقف على أحدهما ووصل الآخر لم يختل المعنى، وظهر معنى آخر في حال الوقف هنا أو هناك صار هذا الوقف وقف معانقة.

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن (ص: ٢٧ - ٢٨)، وينظر: المنح الفكرية للملأ علي قاري (ص: ٥٩).

(٢) معالم الاهتداء (ص: ٣٩)، ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون (٢: ٥٣٣)، التقرير العلمي عن مصحف المدينة (ص: ٥١)، وكذا ما يقع من تعريف بالمصحف الشريف في المصاحف المطبوعة.

## مسألة: هل يجوز وصلهما معاً؟

الأصل أن الوصل صحيح؛ لأنَّ القارئ إذا ذهب إلى أحد المعنيين الذين يحمله أحد الوقفين، فإن الوصل لا يُجُزُّ به، وقصارى الأمر أنَّ وقفه يوضح مذهبه في المعنى الذي يحتمله أحدهما.

وقد صرَّح محمد الصادق الهندي في كتابه كنوز ألطاف البرهان بعدم صحة وصلهما، قال: «وكذلك لا يصح الوصل فيهما من غير وقف على أحدهما»<sup>(١)</sup>.

ويفهم من كلام غيره هذا الأمر؛ لأنَّ القارئ إذا وصل فعلى أي المعنيين تحمل الآية: على معنى الوقف على الأول، أم على معنى الوقف على الثاني؟ وهذا مبني على وجود معنيين متغايرين، أما إذا كان الاختلاف يرجع إلى أحد المعنيين، أو كان أحدهما ضعيفاً أو غير صحيح، فلا إشكال في الوصل.

مسألة: هل يجوز الوقف على الكلمة ثم إعادتها لبيان المعنيين وجمعهما في

القراءة؟

أورد صاحب كنوز ألطاف البرهان هذه المسألة فقال: «وبعض من حفاظ القرآن هنا - وفي أمثاله - يقرؤون بطريق آخر، مثلاً: قرأ ووقف في الكلمة الأولى ووصل الكلمة الأخرى، ويكررها ثانياً بالقراءة عكس القراءة الأولى؛

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن (ص: ٢٧ - ٢٨).

أعنى: يقف على الأخرى ويصل الأولى، فلا أصل لهم في إيجاد هذه الطريق<sup>(١)</sup>.

### سبب تسميته بالتعانق

قال الحصري في معالم الاهتداء: «وسُمِّيَ هذا الوقف وقف المعانقة؛ لمعانقة كل من الكلمتين الكلمة الأخرى، واجتماعهما معاً في موضع واحد.

وسُمِّيَ وقف المراقبة؛ لأن القارئ حال قراءته يراقب الموضع الذي اجتمع فيه هاتان الكلمتان ليقف على أحدهما، أو لأن السامع يراقب القارئ ويلاحظه حين قراءته ليعرف الكلمة التي يقف عليها، وليرشده إلى الوقف على إحدى الكلمتين إذا وقف عليهما معاً»<sup>(٢)</sup>.

وأول من أطلق هذا المصطلح أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة في العروض<sup>(٣)</sup>.

(١) كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن (ص: ٢٨).

(٢) معالم الاهتداء في الوقف والابتداء (ص: ٤٠).

(٣) انظر: النشر: ١/ ٢٣٧، والإتقان ١/ ٢٤١.

## المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لمواضع الوقف المتعاقب في المصحف، وأثرها في التفسير.

(١) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

الكلمة التي وقع عليها التعاقب (فيه).

الوقف الأول على (ريب)

أما الوقف الأول فهو على كلمة (ريب) وفيه تقديرات:

الأول: أن تكون الصيغة صيغة خبر، والمعنى نهي؛ أي يكون المعنى: لا ترتابوا فيه. وهذا ضعيف - كما قاله أبو حيان<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شك؛ أي: أنه حق. ويكون المراد إثبات الحق بالنسبة للكتاب، وأنه هو الحق لا شك في ذلك<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يكون خبر (لا) محذوفاً، وتقديره: (فيه)، ويكون المعنى: ذلك الكتاب لا ريب فيه، فيه هدى، وهذا التقدير هو أقوى هذه التقديرات وأشهرها، وقد ذكره غير واحد من المفسرين والمعربين<sup>(٣)</sup>.

(١) البحر المحيط (١: ٣٧).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١: ٤٨٨)، ومعاني القرآن للزجاج (١: ٦٨)، وروح المعاني (١: ١٠٧).

(٣) ينظر: الكشاف (١: ٢٠)، مفاتيح الغيب (٢: ١٩)، تفسير ابن كثير (١: ٣٩)، تفسير النسفي (١: ٩)، تفسير ابن عرفة برواية الأبي (١: ١١٢-١١٣)، تفسير ابن جزري (١: ٣٥)، فتح القدير (١: ٣٣)، روح المعاني (١: ١٠٧).

قال أبو حيان: «والذي نختاره أن الخبر محذوف»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الاختيار يكون معنى الآية: هذا الكتاب لا يقع فيه ريب، وأن فيه هدى للمتقين.

وقد اختار وقف التمام على هذا الموضوع نافع، وجوّزه النحاس<sup>(٢)</sup> وهذا الاختيار مناسب لهذه التقديرات المذكورة.

### الوقف الثاني: على ( فيه )

وأما الوقف الثاني فهو على ( فيه )، وتكون القراءة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ثم تقف، ثم تقرأ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.

وعلى هذا يكون خبر (لا) ظاهراً، وهو شبه الجملة (فيه)، وهذا الوقف اختاره جمع من المفسرين<sup>(٣)</sup>، وذكروا لاختيارهم هذا عللاً:

الأولى: أن الوقف على (فيه) يجعل جملة (هدى للمتقين) مستقلة بمعنى جديد أبلغ مما لو كانت (فيه) بعضاً من الجملة، وهذا المعنى هو كون القرآن كله هدى، وليس أنه فيه هدى فقط<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط (١: ٢٧).

(٢) القطع والائتناف (ص: ١١٣).

(٣) ينظر: الكشاف (١: ٢٠)، مفاتيح الغيب (٢: ١٩)، تفسير ابن كثير (١: ٣٩)، تفسير النسفي (١: ٩)، تفسير ابن عرفة برواية الأبي (١: ١١٢-١١٣)، تفسير ابن جزي (١: ٣٥)، روح المعاني (١: ١٠٧).

(٤) ينظر: تفسير الرازي (٢: ١٩)، وتفسير ابن كثير (١: ٣٩).

الثانية: أن كون القرآن كله هدى يشهد له القرآن، وهو متكرر فيه<sup>(١)</sup>.

الثالثة: أن لفظ (لا ريب) لم تجيء في القرآن بلا خبر، بل كل ورودها في القرآن يكون بخبر، وهو (فيه)؛ لذا يترجح هنا كون (فيه) خبراً لـ (لا ريب)<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: أن تفسير السلف جاء على أن (فيه) متعلقة بـ (لا ريب)، حيث اتفقت كلمتهم على تفسير (لا ريب فيه): لا شك فيه<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتضح أن لكل قول وجهة نظر، ولكن القول الثاني أبلغ وأعم من الأول؛ لأن التقدير في القول الأول ينتهي إلى تقدير معنى الوقف في القول الثاني، ويزيد الوقف الثاني معنى لا يؤديه الأول.

فَمَحْصَلَةُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ خَبَرَ (لا ريب) محذوف، وتقديره (فيه)، ويكون المعنى المترتب أن القرآن لا ريب فيه، وأنه فيه هدى للمتقين.

ومحصلة القول الثاني أن خبر (لا ريب) هو الجار والمجرور الظاهر، ويكون المعنى المترتب أن القرآن لا ريب فيه، وهذا يوافق القول الأول، وأنه هدى للمتقين، وهذا أبلغ من كونه فيه هدى.

(١) ينظر: تفسير الرازي (١: ١٩)، وروح المعاني (١: ١٠٧).

(٢) ينظر: تفسير ابن جزي (١: ٣٥)، وتفسير ابن كثير (١: ٣٩)، والإتقان في علوم القرآن (٢: ٢٦٥).

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (١: ٩٧)، وتفسير ابن أبي حاتم، ق، ١، تحقيق: د. أحمد الزهراني (ص: ٣١)، وقال ابن أبي حاتم: «لا أعلم في هذا الحرف اختلافاً بين المفسرين، منهم: ابن عباس وسعيد بن جبیر، وأبو مالك، ونافع مولى ابن عمر، وعطاء بن أبي رباح، وأبو العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، ومقاتل بن حیان، والسدي، وإسماعيل بن أبي خالد».

ولاشك أن الوقف على (فيه) أوفى في المعنى من الوقف على (ريب)، وبه يترجح الوقف على (فيه) ولا يحتاج إلى الوقف على (ريب) لأن الفائدة المترتبة على الوقف الأول موجودة في الوقف الثاني.

وإنما يسلّم بصحة الوقف على الأول إذا كان معنى (لا ريب): حقاً<sup>(١)</sup>؛ لأن معنى هذا الوقف زائد، ولا يعطيه الوقف على الثاني، ويكون المعنى: أن الكتاب هو ذلك الكتاب حقاً لاشك في ذلك، وأن فيه هدى للمتقين.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٩٥].

الكلمة التي وقع عليها التعانق على لفظ (وأحسنوا).

والوقف الأول على لفظ (التهلكة) والوقف الثاني على لفظ (أحسنوا).

وبناءً على هذا الوقف ففي الواو احتمالان: أن تكون مستأنفة، أو أن تكون عاطفة.

### الوقف الأول: على لفظ (التهلكة)

في الوقف على لفظ (التهلكة) تكون الواو استئنافية، ومن ثم تكون جملة

(١) قال النحاس «ويجوز أن يكون ﴿لَا رَيْبَ﴾ التام؛ لأن معناه: حق، ويكون ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ مستأنفاً. القطع والائتناف (ص: ١١٣).

(٢) عدُّ هذه الآية من مواضع وقوف التعانق فيه نظر؛ لذلك حذف هذا الوقف من الطبعة الأخيرة لمصحف المدينة النبوية، ووضع مكانه رمز (ج).

﴿وَأَحْسِنُوا﴾ لا محل لها من الإعراب، وبناءً على هذا الإعراب تكون الجملة مستقلة، وهي ابتداءً معنى جديد لا علاقة له بما قبله.

أما الجملة التي بعدها، وهي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾، فهي تعليلية؛ أي: أحسنوا؛ لأن الله يحب المحسنين.

وفي حذف متعلق (أحسنوا) إشعار بالعموم، عموم الحال، وعموم الزمان، وعموم العمل، وغيرها مما يدخله الإحسان.

قال أبو حيان (ت: ٧٤٥): «هذا أمر بالإحسان، والأولى حمله على طلب الإحسان من غير تقييد بمفعول معين»<sup>(١)</sup>.

والوقف على جملة ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، جائز عند السجاوندي، وهذا يعني أن موجب الوقف وموجب الوصل متساويان، فجائز له أن يقف وجائز له أن يصل، ولكنه علل حكمه بالجواز بقوله: «لاختلاف المعنى؛ أي: لا تقتحموا في الحرب فوق ما لا يطاق»<sup>(٢)</sup>.

وهذه العلة تناسب الوقف، ولم يشر إلى علة الوصل، ولعلها جواز أن تكون جملة ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ معطوفة على قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، والعطف من موجبات الوصل.

وكانت علة الوصل - وهي العطف - أوضح عند الأشموني؛ لذا حكم على

(١) البحر المحيط (١: ٢: ٧١).

(٢) علل الوقوف (١: ١٦٢).



الوقف هنا بأنه وقف حسنٌ، وحكمه هذا يناسب رأي من جعل الوقف على ﴿وَأَحْسِنُوا﴾؛ لأنهم - وإن لم ينصوا على حكم الوقف هنا - يرون وجه ارتباط لفظي بين جملة ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ وبين ما سبقها من قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، والله أعلم.

### الوقف الثاني على لفظ (وأحسنوا)

في الوقف على لفظ (وأحسنوا) تكون الواو عاطفة، وتكون جملة (وأحسنوا) لا محل لها من الإعراب، وهي معطوفة على جملة ﴿وَأَنْفِقُوا﴾ الابتدائية التي لا محل لها من الإعراب<sup>(١)</sup>.

وهذا العطف يُشعر بأن الإحسان المأمور به هو الإحسان في النفقة، ويكون المعنى: أنفقوا، وأحسنوا في النفقة.

قال الرازي<sup>(٢)</sup>: «أحسنوا في الإنفاق على من تلزمكم مؤنته ونفقته، والمقصود منه أن يكون ذلك الإنفاق وسطاً، فلا تسرفوا ولا تقتروا، وهذا هو الأقرب، لاتصاله بما قبله»<sup>(٣)</sup>.

(١) الجدول في إعراب القرآن (١: ٣٣٢)، وإعراب القرآن الكريم وبيانه (١: ٢٨٤).

(٢) محمد بن عمر بن الحسين، المعروف بالفخر الرازي، فقيه أصولي متكلم أشعري، له تصانيف كثيرة، منها: التفسير الكبير الذي سباه مفاتيح الغيب، توفي سنة ٦٠٦. طبقات المفسرين للداودي (٢: ٢١٥)، معجم المفسرين (٢: ٥٩٦).

(٣) مفاتيح الغيب (٥: ١١٨)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١: ٢٦٦)، وبحر العلوم للسمرقندي (١: ٥٨٦).

والوقف على ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ تام عند الهمذاني<sup>(١)</sup>، وجائز عند السّجاوندي<sup>(٢)</sup>، والأشموني<sup>(٣)</sup>، وصالح عند الأنصاري<sup>(٤)</sup>، وكافٍ عند النحاس<sup>(٥)</sup>، وقد حكاه الهمذاني<sup>(٦)</sup>.

والحكم بالتمام والكفاية يناسب الحكم الإعرابي هنا، لأنه يجعل جملة ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ مرتبطة بما قبلها من جهة اللفظ، وتكون جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ مستأنفة لا علاقة لها بما قبلها من جهة اللفظ (الإعراب)، ولعل هذا ما جعل من حكم بالتمام يحكم بذلك، فالجملة من جهة السياق قد تمت، بحيث لو قُطع عليها لما نقص المعنى.

أما من حكم بالكفاية، فظاهر أنه اعتبر الجملة المذيّلة ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى، فوجودها بعد جملة ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ يشعر بارتباطها بموضوع الإحسان في الآية، وإن كانت من حيث انفرادها تؤدي معنى تاماً وإن لم ترتبط بسابقتها، والله أعلم.

أما الحكم بالجواز عند السّجاوندي، فيشعر بوجه آخر، وهو الوصل.

(١) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (١٠٤: ١).

(٢) علل الوقوف (١٦٢: ١).

(٣) منار الهدى (ص: ٥٥).

(٤) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ٥٥). ولم يعرف الأنصاري الوقف الصالح تعريفاً منضبطاً؛ لذا يصعب تخريج رأيه في هذا الوقف.

(٥) القطع والانتاف (ص: ١٧٨).

(٦) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (١٠٤: ١).

والوقف والوصل عنده في هذا الموطن متساويان؛ لكن العلة التي ذكرها للجواز بقوله: «لاحتمال تقدير الفاء واللام»<sup>(١)</sup>؛ أي: فإن الله، أو لأن الله = تناسب الوصل.

ولا استقلال الجملة لفظاً ومعنى جاز الوقف قبلها، وهذا الحكم يندرج تحته كثيراً مما جاء مبدوءاً بـ «إن».

ولو حكم بالوقف المطلق لجاز أيضاً لصحة الابتداء بجملة ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾.

الراجع من الحكمين:

الذي يظهر - والله أعلم - أن الوقف على جملة ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ يترجح على الوقف على ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ من جهتين:

الأولى: أن جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ تعليل لجملة ﴿وَأَحْسِنُوا﴾، والبداء بجملة ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ وعدم قطعها عن جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ أولى؛ ليتضح ارتباط الجملتين.

الثانية: أن متعلق ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ عام، فيشمل ما يتحصل من معنى الوقف الثاني وزيادة، ولا يلزم تخصيصه بالنفقة، بل الواجب الإحسان في النفقة، والإحسان بعدم الإلقاء إلى التهلكة، والإحسان بغير ذلك، لأن الأصل العموم، ولا يخص هذا العموم إلا بدليل.

(١) علل الوقوف (١: ١٦٢).

فإن قيل: الدليل السياق، حيث إنه في النفقة.

فالجواب من وجوه:

الأول: إن تفسير السلف جاء مختلفاً في هذا، وقد ذهب بعضهم إلى أن ترك النفقة هو التهلكة، وذهب غيرهم إلى أنه أعم من النفقة.

الثاني: أن السياق لو كان في النفقة، فإن ألفاظه أعم من النفقة، والأخذ بعموم اللفظ أولى ما لم يمنع مانع، ولا يوجد مانع من الحمل على العموم هنا، وإذا صحَّ ذلك فإنه يقال: إن الآية تحمل على عمومها، وأولى ما يدخل في هذا العموم ما كان السياق جائياً من أجله، وهو النفقة، والله أعلم.

(٣) قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٦].

الكلمة التي وقع عليها التعاقب: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾.

الوقف الأول: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾.

والوقف الثاني: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾.

وهذان الوقفان مبنيان على الإعراب والتفسير<sup>(١)</sup>، وأصل الاختلاف ناشئ في مسألة أصحاب التّيه، وهي تحتاج إلى دليل صحيح يعتمد عليه، وإليك التفصيل:

(١) ينظر في ذلك على سبيل المثال: إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١٦)، القطع والائتناف (ص: ٢٨٤ -

٢٨٥)، علل الوقوف (٢: ٤٤٨).

الوقف الأول: على جملة: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ ﴾.

من وقف هنا، فإنه ذهب إلى أن أصحاب التيه ماتوا فيه، وأن التحريم أبديٌّ على من دخل في التيه دون من وُلِدَ فيه، ثم ذكر عقوبة أخرى لهم، وهي أنهم يعيشون في هذه الأربعين سنة في تيهٍ لا يخرجون منه.

ويكون الظرف ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ منصوباً بقوله: ﴿يَتِيَهُونَ﴾. وهذا مذهب جمع من المفسرين والمعربين وأهل الوقف<sup>(١)</sup>.

الوقف الثاني: على جملة: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾.

ومن وقف هنا ذهب إلى أن أصحاب التيه عاش من عاش منهم، وقاتلوا القوم الجبارين، ويجوز - كذلك - الوقف على ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ على هذا المذهب.

ويكون الظرف ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ منصوباً بقوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾؛ أي إن التحريم أربعون سنة، وكانوا في هذه الأربعين في التيه.

أما جملة ﴿يَتِيَهُونَ﴾؛ فإما أن تكون حالاً من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وإما أن تكون جملة مستأنفة.

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨٢)، معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٦٥)، بحر العلوم للسميرقندي (٣: ٦١)، تفسير هود بن محكم الهواري (١: ٤٦١)، تفسير القرطبي (٦: ١٣٠)، القطع والانتفاف (ص: ٨٥)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٧)، الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (١: ٢٥١).

وهذا المذهب هو مقتضى ترجيح جمع من المفسرين والمعربين أهل الوقف<sup>(١)</sup>.

وقد علّل بعضهم لصحة هذا المذهب في الآية، ومن وجوه العلل المذكورة:

١ - العموم في قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أي إن التحريم والتهيه كان على جميع بني إسرائيل، ومقداره أربعون سنة، ولم يرد لهذا الخبر ما يخصه على بعضهم دون بعض، فبقاؤه على عمومه أولى<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن الغالب في الاستعمال تقديم الفعل على الظرف - الذي هو عدد - لا تأخُّرُه عنه<sup>(٣)</sup>.

وقد ردّ الزجاج هذا الوجه من الإعراب والتفسير، فقال: «أما نصبه بمحرمة فخطأ، لأن التفسير جاء بأنها محرمة عليهم أبداً»<sup>(٤)</sup>.

وما ذكره الزجاج فيه نظر؛ لأن التفسير<sup>(٥)</sup> جاء - أيضاً - بأنها محرمة عليهم

(١) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨١، ١٨٤)، زاد المسير (٢: ٢٦٢)، تفسير القرطبي (٦: ١٣٠)، البحر المحيط (٣: ٤٥٨)، الدر المصون (٤: ٢٣٦)، التفسير المظهر (٣: ٧٥)، القطع والالتفاف (ص: ٨٥)، المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٣٧).

(٢) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨٤)، وقد استدل بغير هذه الحجة.

(٣) أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل، لأبي بكر الرازي (ص: ١١٣)، القطع والالتفاف (ص: ٢٨٥).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢: ١٦٥).

(٥) ترد هذه العبارة عند الزجاج كثيراً، ويقصد بها التفسير الوارد عن السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم.

أربعين سنة، جاء ذلك عن ابن عباس، والسدي، والربيع بن أنس البكري<sup>(١)</sup>،  
وعبد الرحمن بن زيد المدني<sup>(٢)</sup>.

### الراجع من الوقفين:

وهذا الوقف يعتبر من المتعائق المتضاد، لأن القول بمعنى أحدهما يلزم منه  
عدم القول بالآخر، وقد علمت أن مبنى الخلاف هو مسألة أصحاب التيه، هل  
عاشوا بعد التيه، أو ماتوا؟

وظاهر القرآن لم يذكر موتهم ولا عيشهم، ولكن الأقرب إلى الواقع أن منهم  
من عاش؛ لأن أعمارهم متفاوتة لما كُتِبَ عليهم التيه، فمن كان منهم ابن عشرين  
سنة - مثلاً - فإنه يمكن أن يدرك ما بعد التيه، وهكذا غيره ممن كان معهم،  
ويلزم من القول بموتهم أن يكونوا ماتوا جميعاً وخلفهم أبنائهم الذين ولدوا في  
التيه.

كما أنه ورد أن الذي دخل بهم الأرض المقدسة بعد موسى هو يوشع بن نون،  
فتى موسى، وهو ممن كان في التيه<sup>(٣)</sup>.

(١) الربيع بن أنس البكري، البصري، محدث، مفسر، هرب إلى مرو خوفاً من الحجاج، وتوفي بها سنة ١٣٩.  
المعارف (ص: ٤٦٦)، الطبقات الكبرى (٧: ٣٦٩).

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ط: الحلبي (٦: ١٨١، ١٨٤)، زاد المسير (٢: ٢٦٢)، تفسير القرطبي (٦:  
١٣٠).

(٣) حُكي خلافاً تاريخياً في موسى عليه السلام هل دخل الأرض المقدسة أو مات في التيه، والله أعلم بما  
كان، غير أنه لم يرد أي إشكال في دخول يوشع بعد التيه، وهو ممن كان فيه، والله أعلم.

ومن ثمَّ فالأولى أن يكون الوقف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾. ويكون التيه عقوبة لهم مع حرمانهم في هذه الأربعين من الأرض المقدسة، ثم لما انتهت مدة التيه دخلها من بقي منهم، والله أعلم.

(٤) قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١].

الكلمة التي وقع عليها التعاقق ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾.

الوقف الأول على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾، ثمَّ يُبدأ بالجملة بعدها ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ...﴾.

والوقف الثاني على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾، ويكون البدء بجملة ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ...﴾.

الوقف الأول على جملة: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾.



يكون تقدير المعنى على الوقف على لفظ ﴿قُلُوبِهِمْ﴾: لا يحزنك مسارعة المنافقين، وهم الذين يقولون آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم. وهنا يكون تمام الكلام.

وتكون الجملة بعدها استثنائية لبيان حكم مرتبط بموضوع المسارعين في الكفر، وهو أن هؤلاء المنافقين لهم قوم من اليهود يسمعون كذبهم، أو يُسْمِعُونَهُم الكذب<sup>(١)</sup>، وبهذا يكون القوم السامعون للكذب هم اليهود فقط.

الوقف الثاني على جملة: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾.

يكون تقدير المعنى على الوقف على لفظ ﴿هَادُوا﴾: لا يحزنك مسارعة المنافقين واليهود في الكفر، وهاتان الطائفتان المسارعتان في الكفر ساعتان للكذب.

فتمام الكلام على ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾، وتكون جملة ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ معطوفة على جملة ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا﴾، وبهذا العطف يشترك المنافقون مع اليهود في الحكمين المذكورين في الآية: المسارعة في الكفر، وكونهم ساعين للكذب.

وتكون جملة ﴿سَمِعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ مستأنفة، ولفظ ﴿سَمِعُونَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف.

(١) ينظر في ذلك: المحرر الوجيز لابن عطية (٤: ٤٤٥).

وقد ذكر هذين الوجهين كثير من المفسرين والمعريين وأهل الوقف<sup>(١)</sup>.

وقد رجح بعضهم معنى الوقف الأول، وهو الوقف على لفظ ﴿قُلُوبِهِمْ﴾، وجعلوه أحسن وأولى من العطف<sup>(٢)</sup>.

ورجح آخرون معنى الوقف الثاني، وهو الوقف على لفظ ﴿هَادُوا﴾، وجعلوا العطف أولى وأحسن<sup>(٣)</sup>.

أما أكثر المفسرين وغيرهم، فقد ذكروا الوجهين مُبَيَّنِينَ جوازهما وصحتها.

وعلماء الوقف ذكروا هذين الوقفين، أو أحدهما، مع بيان الأرجح، فابن الأنباري ذكر الوجهين وشرح المترتب عليهما في الوقف<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني القرآن للفراء (١: ٣٠٩)، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢: ٢٠)، إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١٩ - ٦٢٠)، إعراب القرآن للنحاس (٢: ٢٠)، القطع والائتناف (ص: ٢٨٧ - ٢٨٨)، غرائب التفسير (١: ٣٣١)، الكشف (١: ٦١٢)، علل الوقوف (٢: ٢٩٦)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٣٩)، المحرر الوجيز (٤: ٤٤٥)، التفسير الكبير (١١: ١٨٣)، الجامع لأحكام القرآن (٦: ١٨١)، البحر المحيط (٣: ٤٨٧)، الدر المصون (٤: ٢٦٧)، حاشية زاده على البيضاوي (٢: ١١٣)، حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٣: ٢٤٣)، التفسير المظهري (٣: ١١٢)، فتح القدير (٢: ٤١).

(٢) مشكل إعراب القرآن (١: ٢٢٦)، المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٣٩)، علل الوقوف (٢: ٢٩٦)، منار الهدى (ص: ١١٩).

(٣) روح المعاني (٦: ١٣٦)، التحرير والتنوير (٦: ١٩٨ - ١٩٩).

(٤) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦١٩ - ٦٢٠).

ونقل النحاس عن الأخفش (ت: ٢١٥) أن التمام على لفظ ﴿هَادُوا﴾<sup>(١)</sup>.

والحكم بالتمام يدل على أن جملة ﴿سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ﴾ لا ترتبط بما قبلها من جهة المعنى، وليس الأمر كذلك، لكن كأن الأخفش (ت: ٢١٥) لم ينظر إلى الاتصال الإعرابي بين جملة ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ وجملة ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ فحكم بالتمام الجملي، غير ناظرٍ إلى علاقة ما بعدها بها من جهة السياق والمعنى، وهذا كثيراً ما يقع في الأحكام على الوقوف مما يجعل التمييز بين التام والكافي صعباً كما هو الحال في هذا المثال.

ورجح الداني الوقف على لفظ ﴿قُلُوبُهُمْ﴾، وجعله كافياً.

والحكم بالكفاية ظاهر؛ لأن جملة ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ مرتبطة بالمعنى السياقي؛ إذ الحديث عن قوم سابقين أشير لهم في هذا المقطع بالضمير في ﴿لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ولو قرئت هذه الجملة مستقلة لظهر أنها مرتبطة بما قبلها من جهة المعنى؛ بسبب الضمير في ﴿لَهُمْ﴾، وإن استقلت من جهة الإعراب، والله أعلم.

كما جعله السجاوندي جائزاً، ثم رجَّحه فقال: ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ ج؛ أي: ومن الذين هادوا قوم سماعون.

(١) القطع والائتناف (ص: ٢٨٧).

(٢) الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ في آخر الآية.

وإن شئت عطفت ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ على ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا﴾، ووقفت على ﴿هَادُوا﴾ واستأنفت بقوله: ﴿سَمَّعُونَ﴾؛ أي: هم سماعون؛ راجعاً إلى الفئتين.

والأول أجود، لأن التحريف محكي عنهم، وهو مختص باليهود<sup>(١)</sup>.

وجعله الهمداني<sup>(٢)</sup> من الوقف الحسن، وكذا جعله الأنصاري، مع ذكر اختيار الداني وتعليل ذلك الاختيار<sup>(٣)</sup>.

وكذا الأشموني<sup>(٤)</sup> اختار أنه من الوقف الحسن، ثم ذكر ترجيح الداني وعلل له، ثم ذكر ترجيح السجاوندي وتعليله، ولم يظهر من عبارته هل يختار ذلك أو يحكيه؟ لأنه لم ينسبه للسجاوندي.

واختياره للوقف الحسن لا يتناسب مع ما حكاه من تجويد السجاوندي للوقف على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾، إذ مقتضى الحكم عليه بأنه حسن يلزم منه ارتباط الجملتين إعراباً، وهذا يعني أن البدء بقوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ لا يصلح؛ لأجل الارتباط الإعرابي، وهو العطف، والله أعلم.

(١) علل الوقوف (٢: ٢٩٦).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (١: ٢٥٤).

(٣) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ١١٩).

(٤) منار الهدى (ص: ١١٩).

(٥) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

الجملة التي وقع عليها التعانق هي ﴿شَهِدْنَا﴾.

والوقف الأول على النحو الآتي: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ثم ابتدئ بقوله تعالى: ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

والوقف الثاني على النحو الآتي: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ ثم ابتدئ بقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾.

وهذه الآية مشكلة في التفسير، وللعلماء فيها قولان مشهوران<sup>(١)</sup>.

الأول: أن المراد بهذه الآية ما ورد في الأحاديث والآثار من أن الله سبحانه وتعالى مسح ظهر آدم، وأخرج منه ذريته، وقرّهم بربوبيته، فشهدوا له بذلك، وأخذ عليهم الميثاق<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر - على سبيل المثال - تفسير القرطبي (٧: ٣١٤)، وتفسير ابن كثير (٣: ٥٠٥ - ٥٠٦)، وأضواء

البيان (٢: ٣٣٥ - ٣٣٨)، وكتاب (الروح) لابن القيم (ص: ١٦٣).

(٢) تنظر الآثار - على سبيل المثال - في كتاب (الرد على الجهمية) لابن مندة (ص: ٥٣ - ٦٧).

الثاني: أن المراد بهذه الآية لا علاقة له بالحديث، وأن ألفاظ الآية ونظمها يردُّ هذا التفسير السابق، فقوله: ﴿مِنْ بَنِي آدَمَ﴾، وقوله: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾، وقوله: ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾، وفي قراءة ﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾، بالمد وكسر التاء، كلها ترجع إلى بني آدم لا إلى آدم، ولو كانت لآدم - كما جاءت الآثار - ل قيل: «من آدم»، «من ظهره»، «ذريته».

وقالوا: إن قولهم: ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ هو بلسان الحال لا المقال، ويكون تقدير المعنى: أن الله أخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم بأن الله ربهم ومليكنهم، وأنه لا إله إلا الله، لثلا يقولوا يوم القيامة إنا كنا غافلين عن هذا أو يقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم.

وعلى هذا التفسير لا يوجد وقف تعاقب، كما لا يحسن الوقف على ﴿شَهِدْنَا﴾، والبدء بقوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾، لأنها تعليلٌ للجملته قبلها، والله أعلم.

### وجه التعاقب على القول الأول

ذهب أكثر العلماء الذين تحدثوا عن هذه الآية إلى ذكر الوجه الأول، وربطوا الحديث بالآية، وجعلوه مفسراً لها، ثم بنى عليه الوقف من بناء من العلماء.

ومشأ الخلاف في هذا الوقف خلاف المفسرين في قائل ﴿شَهِدْنَا﴾، وفيه

أقوال ثلاثة:

القول الأول:

أن القائل هم بنو آدم، وهو مروى عن أبي بن كعب، وابن عباس<sup>(١)</sup>.

على هذا القول يكون الوقف على ﴿شَهَدْنَا﴾، ويكون تقدير المعنى: أن الله لما أخرج بني آدم من ظهر أبيهم آدم أشهدهم على أنفسهم بربوبيته، فشهدوا له بذلك، وأقروا له، ثم يكون تقدير قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾: فعلنا ذلك لثلاثا تقولوا...<sup>(٢)</sup>.

وقد رجح الطبري (ت: ٣١٠) هذا الوجه من التفسير<sup>(٣)</sup>، واختار هذا الوقف<sup>(٤)</sup> الأخفش (ت: ٢١٥) وأبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٥)، وابن مجاهد أحمد بن موسى (ت: ٣٢٤) وابن عبد الرزاق (ت: ٣٣٩)<sup>(٥)</sup>.

ورد هذا الوجه من جهة الإعراب ابن الأنباري (٣٢٨)، ومكي بن أبي طالب

(١) ينظر: تفسير هود بن محكم (٢: ٥٨)، المكتفى (ص: ٣٧٨)، تفسير القرطبي (٧: ٣١٨).

(٢) ينظر في هذا: علل الوقوف (٢: ٣٥٦)، التحرير والتنوير (٩: ١٦٩).

(٣) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٩: ١١٨).

(٤) ينظر اختيارهم في: القطع والائتناف (ص: ٣٤٣)، المكتفى في الوقوف والابتداء (ص: ٢٧٨).

(٥) إبراهيم بن عبد الرزاق، أبو إسحاق الأنطاكي، مقرئ جليل، ضابط مشهور، ثقة مأمون، صنّف كتاباً في القراءات الثمان، توفي سنة ٣٣٩.

(ت: ٤٣٧) <sup>(١)</sup>، وعندهم أن قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ متعلق بقوله: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ﴾، أو بقوله: ﴿شَهِدْنَا﴾ على ما ذكره مكّي <sup>(٢)</sup>.

ولكن وُرُودَ القول عن السلف بما يوافق هذا الوجه الإعرابي يجعل في ردّهم نظراً، وبخاصة أنّه وجهٌ محتملٌ من الإعراب.

القول الثاني: أن القائل هم الملائكة، وهو مروى عن مجاهد بن جبر، والضحاك، والسدي، والكلبي <sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: أن القائل هو الله سبحانه وملائكته، وهو مروى عن أبي مالك <sup>(٤)</sup>، والسدي <sup>(٥)</sup>.

على هذين القولين يكون الوقف على ﴿بَلَى﴾، ويكون هذا تمام قول بني آدم، ثم قال الله، أو أمر ملائكته بالشهادة، فقالوا: ﴿شَهِدْنَا﴾؛ أي: على ما قال بنو آدم.

(١) مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي الأندلسي، أبو محمد، عالم بالتفسير والقراءات، رحل إليه الناس في قرطبة، من كتبه: الإبانة عن معاني القراءات، والهداية في التفسير، وغيرها. توفي سنة ٤٣٧.

طبقات المفسرين للداودي (٢: ٣٣٧)، معجم المفسرين (٢: ٦٨٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٦٩)، شرح كلا وبلى ونعم (ص: ٨٨).

(٣) ينظر: تفسير هود بن محكم (٢: ٥٨)، المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٧٩)، زاد المسير (٣: ١٩٣)، تفسير القرطبي (٧: ٣١٨).

(٤) غزوان الغفاري الكوفي، أبو مالك، ثقة، روى عن ابن عباس وغيره، وروى عنه السدي وغيره، روى له البخاري في كتاب التفسير من صحيحه. تهذيب التهذيب (٨: ٢٤٥).

(٥) تفسير الطبري، ط: الحلبي (٩: ١١٨)، تفسير البغوي (٢: ٢١٢)، المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٢٧٩)، زاد المسير (٣: ١٩٣).



وهذا الوقف هو مقتضى ردّ ابن الأنباري على القول الأول، وحكاة النحاس عن بعض أهل العلم<sup>(١)</sup>، وهو اختيار نافع، ومحمد بن عيسى، والقشيري، والدينوري<sup>(٢)</sup>، ومكي<sup>(٣)</sup>، والهمداني في المقاطع<sup>(٤)</sup>، وحكم عليه السّجاوندي بالجواز<sup>(٥)</sup>.

وهذان الوقفان محتملان؛ لأنّ ترجيح قائل ﴿شَهَدْنَا﴾ غير متيسّر؛ ومادام الأمر كذلك، فإنّ الوقف يصح على هذا بمعنى، وعلى ذلك بمعنى مغاير، ويكون من باب التغاير المتضادّ الذي لا يصلح اجتماعها كما هو الحال في اختلاف التنوع.

(٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمٍ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

(١) القطع والائتلاف (ص: ٣٤٣).

(٢) المكتفى (ص: ٢٧٨).

(٣) شرح كلا وبلى ونعم (ص: ٨٧).

(٤) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٣٦٩).

(٥) علل الوقوف (٢: ٣٥٦).

جملة التعاقب هي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾.

الوقف الأول على النحو الآتي: ﴿الْمَيَاتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ﴾، ثم يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾.

والوقف الثاني على النحو الآتي: ﴿الْمَيَاتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، ثم يكون الابتداء بقوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾.

وفي المقطع الذي وقع عليه التعاقب: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ قولان في الإعراب<sup>(١)</sup>:

القول الأول: أن تكون الجملة معطوفة.

وعلى هذا القول الذي تكون فيه جملة: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ معطوفة على ﴿الَّذِينَ﴾ أو على ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾، فإن معنى الآية يكون كالاتي:  
 ألم يأتكم نبا الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم، وهؤلاء كلهم لا يعلمهم إلا الله.

(١) تنظر أوجه الإعراب في: إعراب القرآن للنحاس (٢: ٣٦٥)، والكشاف (٢: ٣٦٨)، والبيان (٢: ٧٦٤)، وتفسير الرازي (٧: ١٩)، والفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ١٥٠)، والبحر المحيط (٥: ٤٠٨).

ويكون هذا المعنى في حال الوقف على ﴿بَعْدِهِمْ﴾، أو الوقف على ﴿اللَّهُ﴾، وبهذا يكون اشتراك الأقسام المذكورة (قوم نوح وعاد وشمود، والأقسام التي جاءت بعدهم) في أنه لا يعلمهم إلى الله.

وحكم على الوقف في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ بالتام أحمد بن جعفر<sup>(١)</sup>، والهمداني<sup>(٢)</sup>، وهو وقف مطلق عند السجائوندي<sup>(٣)</sup>، ووقف كافٍ عند الأشموني والأنصاري<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: أن تكون الجملة مستأنفة.

وعلى هذا القول تكون جملة ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ جملة مستأنفة يكون الوقف على ﴿وَتَمُودٌ﴾.

وعلى هذا الوقف يكون معنى الآية: ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وشمود، ثم ينتهي الخبر عنهم هنا، ويبدأ خبر جديد عن الذين بعدهم، وأنهم لا يعلمهم إلا الله سبحانه، وعلى هذا تكون جملة ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ﴾ خبر ﴿الَّذِينَ﴾.

(١) القطع والانتاف (ص: ٤١٤).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٥٣٣).

(٣) علل الوقوف (٢: ٤٣٦).

(٤) منار الهدى، وبحاشية المقصد (ص: ٢٠٥).

وكان المراد التنبيه على أن أقواماً ترك الله ذكرهم ممن هم بعد هذه الأقوام، وهم كثير لا يعلمهم إلا الله، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، فقد يكون المعنى أن من لا يعلمهم إلا الله هم من لم يقص الله ذكرهم من الأنبياء وأقوامهم، والله أعلم.

وهناك احتمالات أخرى في الإعراب، وهي لا تُخْرِجُ جملة ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ﴾ عن ارتباطها بجملة ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وهذا الوقف تام عند ابن الأنباري<sup>(٢)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٣)</sup>، والداودي<sup>(٤)</sup>، والهمداني<sup>(٥)</sup>، والأنصاري<sup>(٦)</sup>.

وحكى الداودي الوقف الكافي عليه<sup>(٧)</sup>، وبه حكم الأشموني إن جعل ﴿وَالَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر مثلاً: التبيان في إعراب القرآن (٢: ٧٦٤).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٧٣٩).

(٣) القطع والائتناف (ص: ٤١٤).

(٤) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٣٣٩).

(٥) الهداي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٥٣٣).

(٦) المقصد بحاشية منار الهدى (ص: ٢٠٥).

(٧) المكتفى في الوقف والابتداء (ص: ٣٣٩).

(٨) منار الهدى (ص: ٢٠٥).

أما السَّجَّاوندي فجعله وقفاً مطلقاً، لمن رجع بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُهُمْ﴾ إلى  
﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد نص الإمام الهمداني على المراقبة في هذا الوقف، قال: «﴿وَتَمُودَ﴾ م -  
يعني: تام - ويتراقبان»<sup>(٢)</sup>.

(١) علل الوقوف (٢: ٤٣٦).

(٢) الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٥٣٣).

## الفصل الرابع

### الوقف الممنوع

المبحث الأول: تعريفه لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: موازنته بمصطلحات العلماء.

المبحث الثالث: سبب تسميته، والمراد به.

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف الممنوع، وأثرها في التفسير.





## المبحث الأول: تعريف الوقف الممنوع

أولاً: الممنوع لغة:

يطلق المنع في اللغة على الحجز بين الشيئين.

ومن معانيه: الحجر، والحيلولة بين شيء وآخر.

والمنع: أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، يقال: منعته فامتنع.

ومنه قولهم: منعت الرجل حقه أو من حقه، لأنه يكون بمعنى الحيلولة

بينهما.

وقال الفيومي<sup>(١)</sup> في المصباح المنير: «منعته الأمر، ومن الأمر، منعاً، فهو ممنوع

منه محروم»<sup>(٢)</sup>.

ومن المنع: تحجير الشيء<sup>(٣)</sup>.

وهذه المعاني السابقة كلها متقاربة، وتدل على معنى الحيلولة بين شيء

وآخر.

(١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، من فيوم العراق لا مصر، نزل حماة، وألف كتابه المصباح المنير معتمداً على سبعين كتاباً، توفي سنة ٧٧٠. معجم المؤلفين (٢: ١٣٢)، ومقدمة المصباح المنير.

(٢) المصباح المنير (ص: ٢٢٢).

(٣) ينظر - على سبيل المثال - في معنى مادة (منع) الكتب الآتية: تهذيب اللغة (٣: ١٩)، معجم مقاييس اللغة (٥: ٢٧٨)، مفردات الراغب (ص: ٧٧٩)، المصباح المنير (ص: ٢٢٢)، عمدة الحفاظ (ص: ٥٥١)، لسان العرب (٣: ٥٣٤)، تاج العروس (٥: ١١٥).



وَيَرْدُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ ضِدُّ الْعَطِيَّةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ يَحْجِزُ بَيْنَ الْمَعْطِيِّ وَالْعَطِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

ويُردُّ بِمَعْنَى الْحِمَايَةِ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُ مَكَانٌ مَنِيعٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ﴾ [الحشر: ٢]، وَقَوْلُهُ ﴿الْمُرْسَلَاتُ عَلَيَّكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤١]، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْحَامِيَ يَحْجِزُ مِنْ أَحْتَمَى بِهِ عَمَّا سَيَصِلُ إِلَيْهِ.

### ثانياً: الوقف الممنوع في الاصطلاح:

الوقف الممنوع هو ما يذكره المتقدمون باسم (الوقف القبيح)، ولم أره في المصطلحات التي اطلعت عليها سوى ما يكون من تعريف ملحق بآخر المصحف.

وقد عُلِّمَ فِي الْمَصْحَفِ بِعَلَامَةِ (لا)، وَأَوَّلُ مَنْ رَأَيْتَهُ اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْعَلَامَةَ السَّجَاوَنْدِي، قَالَ: «... فَتُعَلِّمُ مَا لَا وَقْفَ عَلَيْهِ بِعَلَامَةِ (لا)»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكره صاحب كنوز أَلطاف البرهان، وجعله على نوعين:

الأول: علامة (لا)، وهذه علامة على أنه لا وقف هنا؛ أي: أن الوصل أولى والوقف قبيح.

(١) مقاييس اللغة (٥: ٢٧٨)، والمفردات (ص: ٧٧٩)، وعمدة الحفاظ (ص: ٥٥١).

(٢) المفردات (ص: ٧٧٩)، وعمدة الحفاظ (ص: ٥٥١).

(٣) علل الوقوف (١: ٦٨).

الثاني: علامة (لاه)، وهذه علامة على أنه لا يصح الوقف هنا عند القراء، لكن عند الفقهاء والمحدثين إذا وقف هنا عند الاضطرار لا يحتاج إلى الإعادة<sup>(١)</sup>.

وهذا النوع يكون في رؤوس الآي، وقد وضع لها مثلاً<sup>(٢)</sup>.

وجاء في (التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية) ذكُرُ هذه العلامة، وهي (لا) للوقف الممنوع والقيح<sup>(٣)</sup>.

وجاء تعريفهم له في الملحق بآخر المصحف كالآتي:

«(لا) علامة الوقف الممنوع».

وفي المصحف الذي طبع في تركيا بإشراف لجنة (وقف الخدمة) جاء تفصيل لهذا الوقف فقالوا: «و (لا) علامة عدم جواز الوقف، ومعناها: لا تقف، فإن المعنى غير تام، ولو وقف بحسب الضرورة يعيد الكلمة الموقوف عليها، وإذا كانت (لا) في منتهى الآية، فيقف ثم لا يعيدها»<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا التفريق بين القراء والمحدثين والفقهاء في الوقوف لم أجد له أصلاً عند المتقدمين، ولا أعرف من أين جاء هذا التفريق الغريب، والأصل في الوقف أنه يعود إلى المعنى، والمعتمد في ذلك على كتب الوقف التي كتبها العلماء، فإن وُجِدَ ملحوظة على وقف ما من فقيه أو محدث فهذا مما لا يُستغرب وجوده، لكن أن تُفَرَّقَ الوقوف على هؤلاء العلماء على أنهم أصحاب نظر خاص في الوقف، فما لا أعرف له أصلاً، وفي هذا التفريق نظر.

(٢) كنوز لطف البرهان (ص: ٣٠، ٣١).

(٣) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية بتحرير الدكتور عبد العزيز قاري، (ص: ٥١).

(٤) المصحف التركي بخط حامد الأمدي، وإشراف الأستاذ مروان سوار (ص: ٥) من خامسة المصحف.

وما هو جدير بالتنبيه أن مصطلحات هذا المصحف مأخوذة من مصطلحات السّجاوندي، ولهذا جاءت الإشارة إليه في عنوانهم لرموز الوقوف، حيث كتبوا: «في كيفية السجاوند (كذا) الواقع في القرآن العظيم»<sup>(١)</sup>.

(١) المصحف التركي بخط حامد الأمدي، وإشراف الأستاذ مروان سوار (ص: ٥) من خاتمة المصحف.

## المبحث الثاني: موازنته بمصطلحات العلماء

لم أجد من شرح هذا المصطلح بعينه، ولكن من خلال استقراء الأمثلة المنوعة في القرآن يظهر أنه دائر بين مصطلحي الحسن<sup>(١)</sup>، والقبیح.

أما مصطلح الحسن، فهو: الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، لأن الذي بعده متعلق به لفظاً.

ففي هذا التعريف تجد أمرين:

الأول: أن الوقف عليه حسن، وذلك لأنه يفهم منه معنى بهذا الوقف.

الثاني: أن الابتداء بما بعده قبيح؛ لأنه متعلق بما قبله تعلقاً لفظياً، ولا يتم معناه إلا بوصله بما قبله.

ومن الأمثلة التي وردت في المصحف، قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ [المتحنة: ١] فالوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ ولو نظرت إلى المعنى المترتب على هذا الوقف فإنك لا تجد فيه إشكالاً، لأنه أدى معنى صحيحاً مفهوماً، وهو إخراج الرسول ﷺ وأصحابه، لكن الإشكال هنا في البدء، فلو ابتداء بقوله: ﴿أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ فإن هذا البدء لا يفهم معناه مستقلاً؛ لأنه متعلق تعلقاً لفظياً بما قبله.

(١) أشار إلى ذلك ابن الجزري في النشر في القراءات العشر (١: ٣٣٤).

وأما مصطلح القبيح، فهو: الذي لا يُفهم منه المعنى المراد في الآية، وهو قسمان:

الأول: الوقف على لفظةٍ قبل تمام الجملة، بحيث يكون ما بعدها متعلقاً بها تعلقاً لفظياً، وقد يترتب على البدء بها بعدها محاذير في المعنى، فضلاً عن التعلق اللفظي.

ومما جاء في المصحف من هذا القسم، قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فالوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿الْعِلْمِ﴾، والوقف هنا غير تام في المعنى، لأن قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ﴾ قَسَمٌ يحتاج إلى جواب، وبالوقف على ﴿الْعِلْمِ﴾ لم يجئ جواب القَسَمِ، وهو قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾؛ لأن تقدير تمام المعنى: إن اتبعت أهواءهم مالِك من الله من ولي ولا نصير.

وزيادة على هذا، فإن البدء بقوله تعالى: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ فيه محذور في المعنى، لأن السامع قد يفهم من البدء نفي الولاية والنصرة نفيًا مطلقاً غير مقيّد، ولو قرأ الآية بتمامها لعلم أن الآية مقيّدة لهذا النفي باتباع أهوائهم.

الثاني: الوقف على لفظة بعد تمام المعنى، ويكون في الوقف عليها إدخالها في حكم ما قبلها، مع أنها خارجة عنه، فيفسد المعنى بهذا الوقف.

ومما جاء في المصحف من هذا القسم، قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فالوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ وهذا الوقف يُغَيِّرُ المعنى المراد في الآية؛ لأن الله يبين أن حيتانهم تأتيهم شُرَّعًا يوم سبتهم، ثم يبيِّن أنهم يوم لا يسبتون لا تأتيهم، فالأمران متضادان.

وبالوقف على ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾ يكون المعنى: أن حيتانهم تأتيهم شُرَّعًا يوم يسبتون ويوم لا يسبتون، مع أن الله نفى إتيانها يوم لا يسبتون.

### المبحث الثالث: سبب تسميته والمراد منه

بالنظر إلى المعنى اللغوي نجد أن المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي من المعاني اللغوية هو ما يرجع إلى معنى الخيلولة بين شيء وآخر، وهذه الألفاظ هي (الخيلولة، والحجر، والحجز)، وهذه كلها ترجع إلى معنى واحد، كما سبق بيانه.

ولما كان القارئ بوقفه على ما حُكِمَ عليه بالمنع يمنع المعنى من التمام، حكم على وقفه هذا بالمنع، وعلى هذا قِسْ باقي المعاني اللغوية.

فالخيلولة - مثلاً - يقال فيها: لما حال القارئ بين اللفظ والآخر فلم يتم المعنى حيل بينه وبين الوقف.

والخلاصة أن سبب المنع هو عدم تمام المعنى، أو فساده، ولذا سُمِّيَ بالمنوع.

#### المراد بالمنع في الوقف المنوع:

لقد سبق إيضاح المراد بالوقف اللازم، وأوضحت هناك أن المراد به للزوم الاصطلاحي، وأشارت إلى أن ما قيل في اللازم فإنه منطبق على المنوع، أي: أن المنع منع اصطلاحى، وأنه لا يجرم إلا بسبب، وهو تَقْصُدُ الوقف أو اعتقاده.

هذا، وقد أشار العلماء السابقون إلى هذا المعنى، وسأنقل أقوالهم ليتضح المراد.

قال أبو بكر ابن الأنباري: «﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٢٩] وقف

تام.

قال أبو بكر: وقوم لا معرفة لهم بالعربية يكرهون الوقف على هذا لسماجته في اللفظ، ولا أعلم في هذا شيئاً يوجب كراهة الوقف عليه؛ لأنه حكاية عن الكفرة، فالذي يقف عليه غير مُلِّم؛ لأنه لم يقل شيئاً يعتقدده، إنما حكاها عن غيره»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو الحسن الغزالي: «وما يشبه المحال: فهو أن يقف على قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠] ثم يبتدئ: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾. وكذا قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: ٧٣] الوقف على ﴿قَالُوا﴾ مستنكر جداً، والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ تَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ كذلك.

فإن وقف مضطراً على مثل هذا، وابتدأ بما بعده غير متجانف لإثم ولا معتقد له لم يكن عليه وزر؛ لأنه وإن وقف فهو ينوي ما قبلهن، وهو حكاية قول الكفار نَزَلَ الوحي به، لا يَخْرُجُ عن كلام الله - سبحانه وتعالى - بوقف القارئ أو بوصله، غير أن الاحتراز عن نحو هذا أحسن وأولى.

فأما إذا اعتقد وقصد التحريف فهو مؤاخذ بقصده، والوقف والوصل لا ينفعانه إن كان في نية تحريف، ولا يضرانه إن كان في نية تلاوة»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: «المسألة الثانية: جواز الوقف في القراءة في القرآن قبل

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٦٣١).

(٢) الوقف والابتداء (١: ١٩٢).

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي المالكي، المعروف بأبي بكر بن العربي، ولي القضاء، ورحل إلى المشرق، والتقى بالغزالي، وأخذ عنه، وله كتب كثيرة؛ منها: أحكام القرآن وغيره، توفي سنة ٥٤٣. طبقات المفسرين للسيوطي: ٩٠، والداودي ١٦٧/٢.



تمام الكلام، وليست المواقف التي تَنزَعُ بها القراء شرعاً عن النبي ﷺ مروياً، وإنما أرادوا به تعليم الطلبة المعاني، فإذا عَلِمُواها وقفوا حيث شاءوا، فأما الوقف عند انقطاع النفس فلا خلاف فيه ولا تُعَدُّ ما قبله إذا اعتراك ذلك، ولكن ابدأ من حيث وقف بك نَفْسُك، هذا رأيي فيه، ولا دليل على ما قالوه بحال، ولكنني أعمد الوقف على التمام، كراهية الخروج عنهم<sup>(١)</sup>.

وجال في هذا المعنى - الذي نقلت عن من نقلت - عِدَّة من العلماء، منهم: أبو الكرم المبارك بن فاخر<sup>(٢)</sup>، وأبو يحيى زكريا الأنصاري<sup>(٣)</sup>، وأحمد ابن محمد الأشموني<sup>(٤)</sup>، والطاهر بن عاشور<sup>(٥)</sup>، بل نقل العماني الإجماع على أنه لا شيء عليه<sup>(٦)</sup>.

والمقصود من هذا النقل أن هؤلاء العلماء أبانوا عن حكم القبيح أو الممنوع، وأنه لو وقف فإنه لا حرج عليه إلا إذا قصد أو اعتقد.

ومن هذا يتبين أن الحكم على موضع بالمنع حكمٌ اصطلاحى. والله أعلم.

(١) أحكام القرآن (٤: ١٩٨١).

(٢) ينظر: جمال القراء (٢: ٥٥١-٥٥٢).

(٣) المقصد (حاشية منار الهدى) (ص: ٩٣، ٥).

(٤) منار الهدى (ص: ١٣-١٤).

(٥) التحرير والتنوير (١: ٨٣).

(٦) المرشد (مخطوط): ٥.

## المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية للوقف الممنوع وأثره في التفسير

١- قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿رِزْقًا﴾، وهو مفعول به ثانٍ<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿كُلَّمَا﴾ منصوب على الظرفية بـ (قالوا)، فيكون هو العامل فيها<sup>(٢)</sup>، ويكون المعنى: قالوا: هذا الذي رزقنا من قبل؛ كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً.

وجملة ﴿قَالُوا﴾ جواب شرط غير جازم، لا محل لها من الإعراب<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتبين أن جملة ﴿قَالُوا﴾ مرتبطة بقوله: ﴿كُلَّمَا﴾، وأن الوقف على ﴿رِزْقًا﴾ والبدء بـ ﴿قَالُوا﴾ يقطع ترابط المعنى في الآية، ويفصل الشرط عن جوابه.

(١) الدر المصون (١: ١١٦).

(٢) البحر المحيط (١: ١١٤)، الدر المصون (١: ١١٥ - ١١٦)، حاشية زاده على البيضاوي (١: ٢١٠)، روح المعاني (١: ٢٠٢).

(٣) الجدول في إعراب القرآن (١: ٥٩)، إعراب القرآن الكريم وبيانه (١: ٦٤ - ٦٥).

ولو وقف القارئ على ﴿رَزَقًا﴾ فَإِنَّ السامع ينتظر جواب ﴿كُلَّمَا﴾. ولو بدأ بـ ﴿قَالُوا﴾ لأحدث سؤالاً عن سبب جملة ﴿قَالُوا﴾؛ أي لماذا قالوا ذلك!؟

قال النحاس: ﴿كُلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا﴾ ليس بقطع كافٍ، لأنه لم يأت الجواب؛ لأنَّ ﴿كُلَّمَا﴾ يقول النحويون: هي بمعنى: (إذا) في مثل هذا يحتاج إلى جواب<sup>(١)</sup>.

وعلم على هذا الموضع السَّجَّاوندي بعلامة (لا)<sup>(٢)</sup>، أي: لا تقف وتابعه

النيسابوري<sup>(٣)</sup> في غرائب القرآن<sup>(٤)</sup>، والأشموني<sup>(٥)</sup>.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

(١) القطع والائتناف (ص: ١٢٧).

(٢) علل الوقوف (١: ٨٨).

(٣) الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، مفسر متكلم، ألف في التفسير (غرائب القرآن ورجائب الفرقان)، واعتمد فيه على الزمخشري والرازي. قيل توفي سنة ٧٢٨، وقيل غيرها. معجم المفسرين (١: ١٤٥)، مقدمة المحقق لتفسيره (ص: ٣).

(٤) غرائب القرآن ورجائب الفرقان (١: ٢٠٩).

(٥) منار الهدى (ص: ٣٦).

الوقف المنوع في هذه الآية على لفظة ﴿الْعَلِمِ﴾، وهذه الجملة: ﴿بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ معترضة بين القسم وجوابه؛ لذا فالوقف عليها فصل بين القسم والمُقَدَّرِ وَجَوَابِهِ.

فقوله: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ﴾ فيه قسم مقدر وشرط، والقسم سابق للشرط، فيكون الجواب المذكور في الجملة له، وهو قوله: ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِليٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم<sup>(١)</sup>.

ومن ثمَّ، فالوقف على ﴿الْعَلِمِ﴾ والبدء بـ ﴿مَا لَكَ﴾ فيه خطآن:

الأول: أن الوقف على ﴿الْعَلِمِ﴾ يجعل الجملة غير تامة؛ لأنها تحتاج إلى جواب، والجواب غير مُقَدَّر، بل هو موجود في الآية، فيلزم من ذلك الوصل ليتم المعنى.

الثاني: أن البدء بـ ﴿مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِليٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يفهم نفي الولاية والنصرة عموماً، وفي هذا الإطلاق خطر؛ كما قال السَّجَّانُدي<sup>(٢)</sup>.

ومعنى الآية على الوصل - وهو الصحيح -: أن نفي الولاية والنصرة مشروط باتباع أهوائهم.

(١) ينظر: الدر المنصون (٢: ٩٤)، روح المعاني (١: ٣٧٢)، التحرير والتنوير (١: ٦٩٥)، الجدول في إعراب القرآن (١: ٢١٠).

(٢) علل الوقوف (١: ١٢٢)، وينظر: منار الهدى (ص: ٤٨).

(٣) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الْطَيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿الطَّيِّبَاتُ﴾، وسبب المنع أن جملة ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾ معطوفة على ﴿الطَّيِّبَاتُ﴾، ويكون في الجملة مُضَافٌ، ويُقَدَّرُ بـ (صيد ما عَلَّمْتُم) أو (أَخَذِ مَا عَلَّمْتُم)، ولا بد من تقدير هذا المضاف<sup>(١)</sup>.

والمراد أن البدء بالجملة يُشعر بعدم العطف، ويجعلها جملة ابتدائية، وهي إنما هي معطوفة تابعة لحكم ما أُحِلَّ.

وعلى هذا التقدير تكون (ما) في قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾ موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: ما علمتموه<sup>(٢)</sup>.

بيد أن هناك تقديرات أخرى تميز البدء بجملة ﴿وَمَا عَلَّمْتُم﴾، ولا تجعلها معطوفة على ﴿الطَّيِّبَاتُ﴾، وهذه التقديرات هي:

أولاً: أن تكون (ما) شرطية، وتكون مرفوعة بالابتداء، وجوابها قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾، قال أبو حيان: «وهذا أجود؛ لأنه لا إضمار فيه»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر في هذا التقدير: البحر المحيط (٣: ٤٢٩)، الدر المصون (١: ٢٠١)، روح المعاني (٦: ٦٢)، التحرير والتنوير (٦: ١١٤).

(٢) الفريد (٢: ١٤)، الدر المصون (٤: ٢٠١).

(٣) البحر المحيط (٣: ٤٢٩)، وينظر: الدر المصون (٤: ٢٠١).

ثانياً: أن تكون (ما) موصولة، وتكون مرفوعة بالابتداء، والخبر قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾، وإنما دخلت الفاء في خبر الموصول تشبيهاً له باسم الشرط<sup>(١)</sup>.

وبهذين التقديرين يجوز البدء بجملة ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ﴾، لأن الحكم المحكي في هذه الجملة حكم آخر من أحكام الحلال المسؤول عنه، وهو كالزيادة المراد بها الإفادة؛ لأن السؤال وقع مجملاً، فكان الجواب مجملاً في الطيبات، ثم خصص - بعد هذا الإجمال - أمر الجوارح المعلمة وحكم صيدها بالذكر، وإن لم تكن من المسؤول عنه تفصيلاً.

ويمكن أن تكون من باب عطف الجملة على الجملة<sup>(٢)</sup>، فيمتنع الابتداء، كما في التقدير الأول.

ولم يتكلم من أهل الوقف عن هذا الموضع سوى السّجاوندي الذي جعله وقفاً ممنوعاً، وعلم عليه بعلامته (لا)، ثم بين سبب ذلك فقال: «للعطف، فإن التقدير: وصيد ما علمتم، بحذف المضاف»<sup>(٣)</sup>، وتابع الأشموني السّجاوندي في ذلك الحكم<sup>(٤)</sup>.

(٤) قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَاوِيٌّ وَلَا سَفِيحٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١].

(١) الدر المصون (٤: ٢٠١).

(٢) ينظر في هذا التقدير: التحرير والتنوير (٦: ١١٤).

(٣) علل الوقوف (٢: ٢٩٠).

(٤) منار الهدى (ص: ١١٥).

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿رَبِّهِمْ﴾، وعِلَّة ذلك أن جملة ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وِلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ حال من ضمير ﴿أَنْ يُحْشَرُوا﴾ والمعنى: أُنذر بالقرآن - على الصحيح - هؤلاء الذين يخافون الحشر حال كونهم لا ولي لهم يواليهم، ولا شفيع يشفع لهم من دون الله.

وقد اختلف المفسرون في ﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾، من هم؟

ف قيل: هم المؤمنون، وعليه الأكثر.

وقيل: هم الكفار.

وقيل: هم أهل الكتاب.

وقيل: عام في بني آدم كلهم<sup>(١)</sup>.

والوقف في الآية جارٍ مع القول الأول، ويكون المعنى: أن هؤلاء المؤمنين يخافون حشرهم، وهم لا ولي لهم ولا شفيع يشفع لهم، وليس هذا إنكاراً منهم للشفاعة، بل هو من تمام إيمانهم، وزيادة خوفهم من الله سبحانه.

ومن ثمَّ، يكون في الآية تعريض بأهل الكتاب والكفار الذين زعموا أن لهم شفعاء عند الله، فأهل الكتاب قالوا: نحن أبناء الله وأحباؤه، والكفار زعموا أن أصنامهم تشفع لهم عند الله.

(١) ينظر في هذا الاختلاف (٣: ٢٣٧)، زاد المسير (٣: ٣١)، المحرر الوجيز (٥: ٢٠١) التفسير الكبير (١٢: ١٩٢) روح المعاني (٧: ١٥٧).

أما من قال: المراد بالذين يخافون: الكفار، فلا بدّ من تقييده بمن يؤمن منهم بالحشر أو من وقع في نفسه من المنكرين تردد في ثبوته، وإلا فالكفار منكرون للحشر، وهؤلاء الكفار هم الذين يقولون بشفاعاة أصنامهم لهم عند الله، وهم بهذا يشاركون أهل الكتاب الذين زعموا أن الله لا يعذبهم؛ لأنهم أبناؤه وأحبأؤه.

وعلى تقدير أن المراد بالذين يخافون: الكفار وأهل الكتاب، فإنه يجوز الوقف على ﴿رَبِّهِمْ﴾ ثم البدء بقوله: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَكِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾، ويكون المعنى في الآية كما يأتي:

وأندر يا محمد ﷺ بالقرآن أولئك الكفار الذين يُقرُّون بالحشر، أو من وقع في تردد منهم في إثباته، وأندر معهم أهل الكتاب؛ لأنهم مقرُّون بالحشر، أندرهم بهذا القرآن، ثم استأنف خبراً جديداً متعلقاً بالحشر، وهو إخبار من الله عن وصف حالهم يومئذ بأنه ليس لهم من دونه سبحانه ولي ولا شفيع.

ويجوز هذا التقدير كذلك على قول من قال: الذين يخافون، هم عموم الناس.

أما علماء الوقف، فليس لهم على هذا الموضع قول إلا الأشموني، فإنه قال: ﴿رَبِّهِمْ﴾ ليس بوقف، لأن ﴿لَيْسَ لَهُمْ﴾ في موضع الحال، وذو الحال الواو في ﴿يُحْشَرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

(١) منار الهدى (ص: ١٣١).



وهذا يتفق مع قول من قال: إن الآية في المؤمنين، وهذا أولى الأقوال، نظراً لما بعدها من الحديث عن المؤمنين، والسورة مكية، فلا تصلح أن تكون خطاباً لأهل الكتاب، وبخاصة عن مثل هذا الموضوع.

أما الكفار فلم يرد أن أحداً منهم كان مُقِرّاً بالبعث أو متردداً فيه، بل الآيات القرآنية واضحة في أنهم ينكرونه ولا يؤمنون به، والله أعلم.

(٥) قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَنْبِئُكُمْ بِأَهْوَاءِكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ٥٦].

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿أَهْوَاءِكُمْ﴾، وعلة هذا الوقف - كما ذكرها الأشموني - : لأن ﴿إِذَا﴾ متعلقة بقوله: ﴿لَا أَنْبِئُكُمْ﴾، و﴿إِذَا﴾ معناها الجزاء، أي: قد ضللت إن اتبعت أهواءكم<sup>(١)</sup>.

ومن ثم، فجملة ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ جواب شرط مقدر، مشروط بـ(إن)؛ أي: إن اتبعت أهواءكم فقد ضللت<sup>(٢)</sup>.

ومحل الجملة، إما أن يكون تعليلاً<sup>(٣)</sup>، وإما أن يكون استئنافاً، وفي كلا التقديرين (التعليل والاستئناف)، فالجملة لا محل لها من الإعراب.

(١) منار الهدى (ص: ١٣١).

(٢) ينظر: الكشاف (٢: ٢٣)، الفريد (٢: ١٥٨)، القرطبي (٦: ٤٣٧)، البحر المحيط (٤: ١٤٢)، الدر المصون (٤: ٦٥٦)، روح المعاني (٧: ١٦٨)، التحرير والتنوير (٧: ٢٦٢).

(٣) الجدول في إعراب القرآن (٧: ١٣٠).

وفي الحكم عليها بالاستئناف فائدتان:

الأولى: تأكيد انتهائه ﷺ عما نُهي عنه من اتباعهم، في قوله: ﴿قُلْ لَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَهْوَاءِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

الثانية: تقرير كون هذا الاتباع ضلالاً، ومن ثمَّ، فهو حكمٌ عليهم بالضلال.

ولم يذكر أهل الوقوف فيها حكماً سوى ما ذكرته عن الأشموني<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن هذا الوقف يمكن أن يكون من قبيل الوقف الكافي، وذلك لأن جملة: ﴿قَدْ ضَلَّكُتُ﴾ مستأنفة، وهي مرتبطة بما قبلها من حيث المعنى، والرباط لها بالجملة قوله: ﴿إِذَا﴾ التي دلت على شرط مقدر مستوحى من الجملة السابقة لها. والله أعلم.

(٦) قوله تعالى: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾، وقد علل السجاوندي هذا الوقف، فقال: «لأن العامل في الظرف ﴿لَا تَأْتِيهِمْ﴾ أي: لا تأتاهم الحيتان يوم لا يسبتون»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر في هاتين الفائدتين: روح المعاني (٧: ١٦٨).

(٢) منار الهدى (ص: ١٣١).

(٣) علل الوقوف (٢: ٣٥٢).

فلو وصل القارئ قراءته، ثم وقف على ﴿لَا يَسْتَبِتونَ﴾ ﴿لَظَنَّ أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ﴿يَوْمَ سَبَّتِهِمْ﴾، وبهذا يُدخَل في حُكْم الجُمْلَةِ السَّابِقَةِ لِلجُمْلَةِ الموقُوفِ عليها ما ليس منها، إذ المعنى المترتب على هذا الوقف: أن الحيتان تأتيهم يوم سبتهم، وتأتيهم يوم لا يستبتون، وليس المعنى كذلك بل ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْتَبِتونَ﴾ لَا تَأْتِيهِمْ<sup>٥</sup> فهو نفي لإتيانها في غير يوم السبت، والله أعلم.

(٧) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠].

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿كَفَرُوا﴾، والمعنى المترتب على هذا الوقف هو أحد الوجوه المذكورة في معنى هذه الآية، وبه قال بعض أهل الوقف، وهو أحد وجوه الإعراب في جملة ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

أما المعنى المترتب على هذا الوقف فهو الآتي: ولو ترى إذ يتوفى الله الذين كفروا.

ويكون جواب لو محذوفاً. كما يكون البدء بقوله: ﴿الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾، ويكون فيها إثبات ضرب الملائكة لهم بعد إثبات توفية الله لهم.

وهذا الوقف هو اختيار نافع، وقد شرحه نصير النحوي<sup>(١)</sup>، قال النحاس - معقباً على حكم نافع بالتمام - : «وهذا له وجه حسن قد شرحه نصير النحوي، قال: إن كان التفسير: ولو ترى إذ يتوفى الله الذين كفروا، سكت على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ثم ابتداء ﴿الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَ هُمْ﴾، ويدل عليه ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...﴾»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الوقف وما ترتب عليه من المعنى والإعراب المذكور عند علماء الوقف والتفسير والإعراب<sup>(٣)</sup>.

ويترتب على الوصل معنى مغاير لهذا المعنى السابق، هو أن الملائكة هم الذين يتوفون الذين كفروا، ويضربون وجوههم وأدبارهم.

وبناءً على ذلك فإن ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ فاعل ﴿يَتَوَفَّى﴾.

(١) نصير بن يوسف بن أبي نصير، أبو المنذر الرازي النحوي، أحد أصحاب الكسائي، وعنه أخذ القراءة والنحو، كان عالماً برسم المصحف، وله فيه تصنيف، توفي في جدة سنة ٢٤٠. إنباه الرواة (٣: ٣٤٧)، غاية النهاية (٢: ٣٤٠).

(٢) ينظر: القطع والانتشاف (ص: ٣٥٢-٣٥٣).

(٣) من كتب الوقف: القطع والانتشاف (ص: ٣٥٢)، المكتفى (ص: ٢٨٧)، الهادي إلى معرفة المقاطع والمبدي (ص: ٤٠٢)، المقصد (ص: ١٥٩-١٦٠)، منار الهدى (ص: ١٠٩-١١٠). ومن كتب التفسير والإعراب: الكشف (٢: ١٦٣)، المحرر الوجيز (٦: ٣٤٠)، التبيان في إعراب القرآن (٢: ٦٢٧)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٤٢٩-٤٣٠)، البحر المحيط (٤: ٥٠٦)، الدر المنون (٥: ٦١٨-٦١٩).

ومما استدل به من قال بهذا: أن تفسير السلف يدل على ذلك ولم ينقل عنهم غيره<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿قُلْ يَتُوفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي نُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]<sup>(٢)</sup>.

ويشهد لهذا الوجه قراءة من قرأ بالتاء: ﴿تتوفى﴾، فإنها تعود إلى الملائكة لا غير<sup>(٣)</sup>.

وهذا الوجه هو الأولى، ولم يذكر ابن جرير<sup>(٤)</sup>، والطاهر بن عاشور<sup>(٥)</sup> غيره، وهو المقدم عند الزمخشري<sup>(٦)</sup>، وابن عطية<sup>(٧)</sup>، وبه قال الداني<sup>(٨)</sup>، والسجائوندي<sup>(٩)</sup>، والأنصاري<sup>(١٠)</sup>. من علماء الوقف.

ويترجح هذا الوقف بمعناه لما يأتي:

- 
- (١) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٨٧).
  - (٢) ينظر: القطع والائتناف (ص: ٣٥٢).
  - (٣) هي قراءة ابن عامر، ينظر: التذكرة في القراءات (٢: ٤٣٥)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٠٢).
  - (٤) تفسير الطبري، ط: الحلبي (١٠: ٢٢).
  - (٥) التحرير والتنوير (١٠: ٤٠).
  - (٦) الكشاف (٢: ١٦٣).
  - (٧) المحرر الوجيز (٦: ٣٤٠).
  - (٨) المكتفى في الوقف والابتدا (ص: ٢٨٧).
  - (٩) علل الوقوف (٢: ٣٦٨).
  - (١٠) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ١٦٠).

أولاً: أن قراءة ﴿يَتَوَفَّى﴾ يجوز أن يراد بها الملائكة، وتكون القراءة الأخرى بالتاء مبينة لهذه القراءة بالياء.

ثانياً: أن مرجع المعنى في الوقف الأول إلى معناه في الوقف الثاني؛ لأن الله هو المُقَدَّرُ للوفاة، والأمر بقبض الروح، والملائكة هي المباشرة للوفاة، ومن ثم، فالأول يستلزم الثاني، والثاني يتضمن الأول، والتضمن أقوى من الالتزام.

ثالثاً: أن تفسير السلف جاء عليه، وهو اختيار جمهور العلماء.

(٨) قوله تعالى: ﴿كَذَّابٍ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ...﴾ [الأنفال: ٥٢].

الوقف المنوع في هذه الآية<sup>(١)</sup> على لفظه ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، وسبب الحكم على هذا الموضع بالمنع أن قوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾ معطوف على ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على هذا العطف فإن ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يشتركون مع ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ في الدأب، فدأبهم واحد.

(١) وردت آية في سورة آل عمران شبيهة بهذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿كَذَّابٍ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١١]، غير أن أهل الوقف لم يتكلموا فيها عن وقف، وما أذكره هنا، فإنه صالح هناك، وكذلك هو صالح للآية الأخرى الواردة في سورة الأنفال، وهي قوله تعالى: ﴿كَذَّابٍ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۖ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالِ فِرْعَوْنَ ۖ وَكُلُّ كَاثِرٍ ظَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٥٤]، والله الموفق.

(٢) علل الوقوف (٢: ٣٦٩).

وتكون جملة ﴿كَفَرُوا﴾ مفسرة للدأب<sup>(١)</sup>؛ أي: أن دأبهم الكفرُ  
بآيات الله.

ولو وَقَفَ القارئُ على قوله تعالى: ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، ثم ابتداءً بقوله تعالى:  
﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ لكانت هذه الجملة مستأنفة، وبهذا الحكم من التمام قال  
نافع<sup>(٢)</sup>.

وقد جَوَّزَ السمين الحلبي هذين الوجهين المذكورين، فقال: «وهذان  
الاحتمالان جائزان مطلقاً»<sup>(٣)</sup>.

كما اختلف العربون في إعراب (الكاف) من قوله تعالى:  
﴿كَذَّابٌ﴾.

فمن العربيين من جعلها في موضع الخبر، ويُقَدَّرُ لها مبتدأً محذوفاً، ويكون  
تقديره: دأب كفار قريش (أي: أمرهم) كدأب آل فرعون.

أو يكون التقدير: (دأبنا فيهم كدأبنا في آل فرعون)، فيكون التقديران من باب  
إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول<sup>(٤)</sup>.

ومن العربيين من جعل (الكاف) في موضع النصب، واختلفوا في تقدير

(١) ينظر: البحر المحيط (٢: ٣٨٩)، الدر المصون (٣: ٤٠).

(٢) ينظر قوله في: المكتفى (ص: ٢٨٧)، الهادي إلى معرفة المقاطع والمباني (ص: ٤٠٤).

(٣) الدر المصون (٣: ٤٠).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز (٦: ٣٤٢).

الناصب، فمنهم من قدره بـ (ذوقوا الحريق ذوقاً كدأب آل فرعون)<sup>(١)</sup>، وهناك تقديرات أخرى ذكرها المعربون<sup>(٢)</sup>.

والمقصود من سوق هذا الإعراب بيان المعنى على الوقف وعدمه.

أما من قال: إن الوقف ممنوع على لفظة ﴿فِرْعَوْنَ﴾<sup>٣</sup>، فيكون تقدير الكلام: فِعْلُ كِفَارٍ قَرِيشٍ كَفَعَلَ آلَ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، ثم فسر هذا الفعل بقوله: ﴿كَفَرُوا﴾.

وهذا التقدير - أي: تقدير مبتدأ، ونسب الفعل إليهم - هو أولى التقديرات، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾.

وقدره بعضهم: فِعْلُنَا بِهِؤَلَاءِ كِفَعَلِنَا بِآلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ.

وهذا التقدير من لوازم التقدير الأول، لأن سنة الله في من كفر أخذه بالعقوبة بعد دأبه في كفره.

ومن جعل (الكاف) في موضع النصب، فمرجع التقديرات فيه إلى ما ذكرت سابقاً، إما إلى فعلهم، وإما إلى فعل الله فيهم.

ومن قال: إن الوقف على قوله: ﴿كَدَأَبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾<sup>٤</sup> تام، فإن التقديرات السابقة تكون لآل فرعون فقط؛ أي: فِعْلُهُمْ كَفَعَلَ آلَ فِرْعَوْنَ، ثم استأنف كلاماً

(١) ينظر: القطع والانتاف (ص: ٣٥٣).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١: ٤١٣)، مشكل إعراب القرآن (١: ٣١٧)، البيان في غريب إعراب

القرآن (١: ١٩٠)، الدر المصون (٣: ٣٨).



جديداً عن كافرين آخرين غير آل فرعون، فقال: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾. ويكون ﴿وَالَّذِينَ﴾ مبتدأ خبره جملة ﴿كَفَرُوا﴾، والفاء العاطفة في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ﴾ دالة على أن سبب الأخذ هو كفرهم، وقد عبّر عنه في الجملة بذنوبهم، والله أعلم.

(٩) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً﴾ [التوبة: ٢٥].

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿كَثِيرٍ﴾، وقوله تعالى: ﴿حُنَيْنٍ﴾.

وقد ذكر السجاوندي سبب المنع هنا، فقال: «﴿كَثِيرٍ﴾ (لا) لأن ﴿وَيَوْمَ﴾ عطف على موضع ﴿في مَوَاطِنَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿حُنَيْنٍ﴾ (لا) لأن ﴿إِذْ﴾ ظرف ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ﴾»<sup>(٢)</sup>.

أما الوقف الأول على ﴿كَثِيرٍ﴾ فالحكم عليه مرتبط بإعراب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، وقد ذكر العربون أوجهاً في إعراب هذه الجملة، يتغيّر الحكم عليها بتغيّر إعرابها.

(١) زاد محقق علل الوقف (٢: ٣٧٦) هنا بين معكوفين: «والأحسن الوقف على (كثيرة)؛ لثلا ينصرف الإعجاب إلى المواطن كلها؛ لأنها مخصوص بيوم حنين» وهذا الذي في هذه النسخة لا يتناسب مع حكم السجاوندي على موضع ﴿كَثِيرٍ﴾ بأنه لا يوقف عليه، فكيف يمنع الوقف على ﴿كَثِيرٍ﴾، ثم يحكم عليه بأن الوقف عليه أحسن؟! ويظهر - والله أعلم - أن هذا استدراك من بعض من قرأ كتابه، وليس من السجاوندي، والله أعلم.

(٢) كتاب الوقف والابتداء ص (٢٢٢) تحقيق محسن هاشم درويش.

ومن أوجه الإعراب المذكورة أن قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ معطوف على ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾، أو موضع ﴿مَوَاطِنَ﴾<sup>(١)</sup>، وفي هذه الحالة الإعرابية لا يصلح الوقف على ﴿كَثِيرَةً﴾ نظراً للعطف.

ووجه إعرابي آخر يكون بتقدير فعل محذوف، قدره بعضهم بـ (نصركم)، وقدره آخرون بـ (اذكروا)<sup>(٢)</sup>.

وبهذا الوجه يجوز قطع قوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ عن قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾، خاصة إذا قُدِّرَ الفعل بـ (اذكروا)؛ لأنه أدلُّ على الانفصال والاستئناف.

قال الزمخشري (ت: ٥٣٨): «على أن الواجب أن يكون ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ منصوباً بفعل مضمراً لا بهذا الظاهر، وموجب ذلك أن قوله: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواقف، ولم يكونوا كثيراً في جميعها، فيبقى أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به، إلا إذا نصبت «إِذْ» بإضمار اذكر»<sup>(٣)</sup>.

وقد اعترض على الزمخشري (ت: ٥٣٨) في هذا التوجيه، قال ابن المنير

(١) ينظر: الكشاف، وحاشية ابن المنير عليه (٢: ١٨١)، المحرر الوجيز (٦: ٤٤٣)، البيان في غريب إعراب القرآن (١: ٣٩٦)، مشكل إعراب القرآن (١: ٣٢٦)، التبيان في إعراب القرآن (٢: ٦٣٩)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٤٥٧)، الدر المصون (٦: ٣٥-٣٦).

(٢) الكشاف (٢: ١٨١)، الدر المصون (٦: ٣٥-٣٦)، منار الهدى (ص: ١٦٣)، حاشية الجمل على الجلالين (٢: ٢٧٣).

(٣) الكشاف (٢: ١٨١-١٨٢)، ونظر حاشية الصاوي على الجلالين (٢: ١٤٣).

(ت: ٦٨٣)<sup>(١)</sup>: «يريد - أي الزمخشري - : ولو ذهبت إلى اتحاد الناصب للزيم ذلك. وهذا غير لازم. ألا تراك لو قلت: أضرب زيداً حين يقوم، وحين يقعد، لكان الناصب للطرفين واحداً، وهما متغايران، وإنما يمتنع عمل الفعل الواحد في ظرفي زمانٍ مختلفين عند عدم العطف المتوسط بينهما»<sup>(٢)</sup>.

قال السمين الحلبي (ت: ٧٥٦): «وأما قوله: على أن الواجب أن يكون... إلى آخره، كلام حسن.. إلا أنه قد ينقدح، فإنه تعالى لم يقل في جميع المواطن حتى يلزم ما قال»<sup>(٣)</sup>.

ويبقى أن ما ذكره الزمخشري محتمل، وله وجه في المعنى، ولذا فلو كانت علامة الوقف على ﴿كَثِيرًا﴾ علامة الجواز لكان وجهاً صحيحاً في الوقف نظراً لعللة الوصل والوقف، والله أعلم.

(١٠) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا الْقُرُونََ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس: ١٣].

الوقف الممنوع في هذه الآية على قوله: ﴿ظَلَمُوا﴾، وسبب المنع أن قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْهُمْ﴾ مرتبطة بالجملة السابقة، وفي هذا احتمالان:

(١) أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري، أبو العباس، ناصر الدين، المعروف بابن المنير، كان بارعاً في الفقه والأصول والعربية، وله باع في التفسير والقراءة، وكان خطيباً مصقماً، ولي القضاء ثم عزل مرتين، له حاشية على الكشاف، توفي سنة ٦٨٣. طبقات الداودي (١: ٨٩)، معجم المفسرين (١: ٦٦).

(٢) الإنصاف بحاشية الكشاف (٢: ١٨٢).

(٣) الدر المصون (٦: ٣٦).

الاحتمال الأول: أن الواو عاطفة، وتكون جملة ﴿وَجَاءَتْهُمْ﴾ معطوفة على جملة ﴿ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup>.

الاحتمال الثاني: أن تكون الواو حالية، وتكون (قد) معها مُراداة، ومن ثمَّ، فجملة ﴿وَجَاءَتْهُمْ﴾ جملة حالية، والمعنى: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالبينات<sup>(٢)</sup>.

وفي هذين الحالين الإعرابين لا يجوز البدء بجملة ﴿وَجَاءَتْهُمْ﴾، نظراً لارتباطها بما قبلها من جهة اللفظ.

وهو وقف ممنوع عند السَّجاوندي<sup>(٣)</sup>، والأشموني<sup>(٤)</sup>، ووقف حسن عند الهمذاني<sup>(٥)</sup>.

وعلى المنع من الوقف أو الحكم عليه بأنه وقف حسن لا يصلح الابتداء بقوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ﴾، ولو ابتداءً القارئ بها لأوهم الاستئناف في الجملة، وهي ليست كذلك، لتعلقها بما قبلها لفظاً، كما سبق بيانه، والله أعلم.

(١) ينظر هذا الوجه في التبيان في إعراب القرآن (٢: ٦٦٨)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٥٤٠)، منار الهدى (ص: ١٧٤)، التحرير والتنوير (١١: ٨١٣).

(٢) ينظر هذا الوجه في الكشف (٢: ٢٢٨)، التبيان في إعراب القرآن (٢ / ٦٦٨)، علل الوقوف (٢: ٣٩١)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢: ٥٤٠)، البحر المحيط (٥: ١٣٠)، الدر المنثور (٦: ١٦٢).

(٣) علل الوقوف (٢: ٣٩١).

(٤) منار الهدى (ص: ١٧٤).

(٥) الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي (ص: ٤٤٠).

(١١) قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَاتَنَحْذُوا عَدُوِي وَعَدُوَكُمْ ءَأُولِيَآءَ تَلْقَوْتِ  
إِلَيْهِمْ بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُوْمِنُوا بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ  
إِن كُنتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِي وَٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ [المتحنة: ١].

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ وسبب هذا المنع أن  
الجملة بعدها متصلة بها لفظاً، فلو قطع على ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ - مع أن الكلام مفهوم  
على هذا القطع - ثم ابتداء ﴿أَن تُوْمِنُوا بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ لكان في البدء قبح ظاهر، لأنه  
متعلق بما قبله لفظاً.

وجملة ﴿أَن تُوْمِنُوا﴾ في موضع نصب، مفعول من أجله. ويكون في الجملة  
معنى التعليل؟ أي: يخرجون الرسول وإياكم لأجل إيمانكم.

هذا، وقد تبين حكم أهل الوقف على هذا الموضع، ولهم في ذلك  
أقوال:

الأول: أنه وقف تام، ذهب إلى ذلك نافع والفتبي [ابن قتيبة] ويعقوب<sup>(١)</sup>، وحكاه  
الأنصاري عن الجميع، مع أنه حكى غيره<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه وقف كافٍ، وهو قول يعقوب عند النحاس والهمداني<sup>(٣)</sup>.

(١) تنظر أقوالهم في القطع والانتناف (ص: ٧١٩)، والمكتفى للداني (ص: ٥٦٣)، والهادي في معرفة  
المقاطع والمبادي (ص: ١٠٥٩).

(٢) المقصد (بحاشية منار الهدى) (ص: ٣٩٠).

(٣) نقل الداني عنه أنه تام، المكتفى (ص: ٥٦٣)، ونقل النحاس في القطع (٧١٩)، والهمداني في الهادي  
(١٠٥٩) عنه أنه وقف كافٍ، والله أعلم.

الثالث: أنه وقف حسن، وهذا قول ابن الأنباري<sup>(١)</sup> والداني<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أنه وقف بيان، قاله أبو حاتم السجستاني<sup>(٣)</sup>.

الخامس: أنه ليس محل وقف، وهو قول الأنصاري والأشموني.

وهذا القول مقتضى ما ذهب إليه ابن الأنباري والداني، وهو أولى الأقوال؛ لأن ما بعده متعلق به، لما سبق أن ذكرت في أول الكلام، والله أعلم.

(١٢) قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾

[الفلم: ٣٩].

الوقف المنوع في هذه الآية على قوله تعالى: ﴿أَلْقِيْمَةٌ﴾ وذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ جواب لقوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾ حملاً على المعنى؛ لأن معنى ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾: أم أقسمنا لكم، وكُسرت همزة (إِنَّ) لأنها في جواب القسم<sup>(٤)</sup>، وقيل: بل كسرت لأجل اللام في (لَمَا)، ويكون المعنى: أم لكم أيهان بأن لكم<sup>(٥)</sup>.

(١) إيضاح الوقف والابتداء (٢: ٩٣٢).

(٢) المكتفى (ص: ٥٦٣).

(٣) القطع والاشتاف (ص: ٧١٩)، المكتفى (ص: ٥٦٣)، الهادي في معرفة المقاطع والمباني (ص: ١٠٥٩).

(٤) ينظر: الكشاف (٤: ١٣٠)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢: ٤٥٤)، التفسير الكبير (٣٠: ٨٢)، الفريد (٤: ٥١٠).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣: ١٧٦)، تفسير الطبري (٢٩: ٣٧)، البيان في غريب إعراب القرآن (٢: ٤٥٤)، علل الوقوف (٣: ٧٨٧)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ٥١٠)، تفسير القرطبي (١٨: ٢٤٧).

وقد حكم بعدم الوقف على هذا الموضع النحاس<sup>(١)</sup> والسَّجَاوَنْدِي<sup>(٢)</sup> والأشْمُونِي<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الصحيح.

وقد نقل القرطبي قولاً آخر يجعل التمام على قوله تعالى: ﴿أَلْقَيْمَةَ﴾، قال: «وقيل: تم الكلام عند قوله: ﴿يَوْمَ أَلْقَيْمَةَ﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ إذا؛ أي: ليس الأمر كذلك»<sup>(٤)</sup>.

وبناءً على هذا القول؛ فإنه يجوز الاستئناف بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾، وقد أشار إلى الاستئناف المنتجب الهمذاني، قال: «... وقيل: بل كُسِرَتْ لأجل اللام في (لما)، وإن شئت قلت: على الاستئناف»<sup>(٥)</sup>.

انتهى الكتاب، والحمد لله رب العالمين.

(١) القطع والائتلاف (ص: ٧٣٧).

(٢) علل الوقوف (٣: ٧٨٧).

(٣) منار الهدى (ص: ٤٠١).

(٤) تفسير القرطبي (١٨: ٢٤٧)، وقد نقله عنه الشوكاني بنصه في فتح القدير (٥: ٢٧٥).

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤: ٥١٠).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات، وعلى أهل بيته الأطهار، وعلى صحبه الكرمة الأبرار، وعلى من تبعهم إلى يوم القيامة، أما بعد:

فلا يسلم جهدٌ بشريٌّ من النقص، إذ ذلك أصل متأصل فيه، ولقد صدق القائل: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيدَ هذا لكان أجمل، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من عظيم العِبَرِ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وكذلك كان معي لما أردتُ إعداد هذه الرسالة للطباعة، فحذفت وأضفت، وقَدِّمت وأخَّرت، حتى خرجت الرسالة بهذه الصورة التي أرى أنها أفضل مما كانت عليه، فله الحمد والمِنَّة.

أعود إلى موضوع الرسالة فأقول: إن موضوع الوقف والابتداء موضوع ممتع، وفيه فوائد ونفائس، ولما له من صلةٍ بعلم المعنى، فإنَّ دارسه لا يفتأ ينظر مرّة بعد مرّة، ويحلّل الأقوال، ويتعرّف على علل الحكم بالوقف، ويستدلُّ على العلة التي لم تُذكر بمثلها من ذلك الوقف، وهكذا.



ولما كانت هذه الرسالة لم تُحِطْ - قطعاً - بكل جوانب الموضوع، فإني سأقترح بعض الموضوعات التي يمكن أن تكون مقالة علمية، أو بحثاً ترقية، أو رسالة علمية، على حسب ما يتوافر من معلومات في هذه الموضوعات، وهذه الموضوعات كالآتي:

١ - مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء، تطورها، وتطبيقاتها في كتب الوقف والابتداء.

٢ - استخراج وقوف نافع (ت: ١٦٩) من مثل كتاب القطع والائتناف، ودراسة هذه الوقوف دراسة مستقلة؛ لأن نافعاً من الأئمة القراء، وهو من المتقدمين الذين حُفِظت أقوالهم.

ويمكن موازنة وقوف المغاربة بوقوف نافع، بحيث يُنظر مدى استفادتهم من وقف شيخهم في القراءة.

كما يُتنبه هنا لأثر قراءة نافع على وقوفه إن وُجِدَ لذلك أثر.

٣ - استخراج وقوف يعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥) من مثل كتاب القطع والائتناف، ودراسة هذه الوقوف دراسة مستقلة؛ لأن يعقوب من الأئمة القراء، وهو من المتقدمين الذين حُفِظت أقوالهم.

ويُتنبه هنا لأثر قراءة يعقوب على وقوفه إن وُجِدَ لذلك أثر.

وكذا غيرهم من المتقدمين ممن تكثر النقول عنهم في كتب الوقف والابتداء؛ كنصير، وابن قتيبة، وغيرهم.

٤ - دراسات نحوية في كتب الوقف، منها:

أ - أثر علم النحو في تحيّر الوقف عند علماء الوقف والابتداء.

ب - دراسة الأثر النحوي في الوقف من خلال كتاب القطع والائتلاف للنحاس (ت: ٣٣٨). وكذا غيره من كتب الوقف التي يكثر فيها التعرّض للأثر النحوي في الوقف والابتداء.

ومما يحسن التنبيه عليه أن كتب الوقف - خصوصاً الكتب المتقدمة التي تُعنى بنقل أقوال العلماء - مرجع مهمّ جداً لمعرفة مذاهب النحاة المتقدمين.

٥ - دراسة الأثر البلاغي في الوقف والابتداء، ويكون منطلق الدراسة من خلال موضوع الوصل والفصل البلاغي<sup>(١)</sup>.

(١) من أمثلة علاقة الوقف بالبلاغة والإعجاز القرآني ما ذكره الطاهر بن عاشور من الوقف على رؤوس الآي إذا تعلق بها بعدها، قال: «ولما كان القرآن مراداً منه فهم معانيه وإعجاز الجاحدين به وكان قد نزل بين أهل اللسان كان فهم معانيه مفروغاً من حصوله عند جميعهم. فأما التحدي بعجز بلغائهم عن معارضته فأمر يرتبط بها فيه من الخصوصيات البلاغية التي لا يستوي في القدرة عليها جميعهم بل خاصة بلغائهم من خطباء وشعراء، وكان من جملة طرق الإعجاز ما يرجع إلى محسنات الكلام من فن البديع، ومن ذلك فواصل الآيات التي هي شبه قوافي الشعر وأسجاع النثر، وهي مرادة في نظم القرآن لا محالة كما قدمناه عند الكلام على آيات القرآن فكان عدم الوقف عليها تفريطاً في الغرض المقصود منها. لم يشتد اعتناء السلف بتحديد أوقافه لظهور أمرها، وما ذكر عن ابن النحاس من الاحتجاج لوجوب ضبط أوقاف القرآن بكلام لعبد الله بن عمر ليس واضحاً في الغرض المحتج به فانظره في الإتيان للسيوطي.

فكان الاعتبار بفواصله التي هي مقاطع آياته عندهم أهم لأن عجز قادتهم وأولي البلاغة والرأي منهم =

## ٦ - أثر اختلاف القراءات في الوقف والابتداء.

= تقوم به الحجة عليهم وعلى دهمائهم، فلما كثر الداخولون في الإسلام من دهماء العرب ومن عموم بقية الأمم، توجه اعتناء أهل القرآن إلى ضبط وقوفه تيسيرا لفهمه على قارئيه، فظهر الاعتناء بالوقوف وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات فكان ضبط الوقوف مقدمة لما يفاد من المعاني عند واضع الوقف». التحرير والتنوير (١ : ٨٣ - ٨٤) .

والموضع الذي أشار إليه بقوله: «كما قدمناه عند الكلام على آيات القرآن» طويل ، وأنقل منه قوله: «واعلم أن هذه الفواصل من جملة المقصود من الإعجاز لأنها ترجع إلى محسنات الكلام وهي من جانب فصاحة الكلام، فمن الغرض البلاغي الوقوف عند الفواصل لتقع في الأسجاع فتأثر نفوس السامعين بمحاسن ذلك التماثل، كما تتأثر بالقوافي في الشعر وبالأسجاع في الكلام المسجوع. فإن قوله تعالى: ﴿إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ ﴿آيَةٌ فِي الْحَمِيمِ تُعَرِّفُ النَّارَ يُسْجَرُونَ﴾ ﴿آيَةٌ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَنْ مِمَّا كُتِبَتْ تُشْرِكُونَ﴾ ﴿آيَةٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إلى آخر الآيات [غافر: ٧١-٧٤]. فقولته: ﴿فِي الْحَمِيمِ﴾ متصل بقوله: ﴿يُسْحَبُونَ﴾ وقوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ متصل بقوله: ﴿تُشْرِكُونَ﴾. وينبغي الوقف عند نهاية كل آية منها.

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ﴿آيَةٌ، [هود: ٥٤]، وقوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ابتداء الآية بعدها في سورة هود: ٥٥.

الأتري أن من الإضاعة لدقائق الشعر أن يلقيه ملقيه على مسامع الناس دون وقف عند قوافيه، فإن ذلك إضاعة لجهود الشعراء، وتغطية على محاسن الشعر، وإلحاق للشعر بالنثر.

وإن إلقاء السجع دون وقوف عند أسجاعه هو كذلك لا محالة.

ومن السذاجة أن ينصرف ملقي الكلام عن محافظة هذه الدقائق فيكون مضيعا لأمر نفيس أجهد فيه قائله نفسه وعنايته.

والعلة بأنه يريد أن يبين للسامعين معاني الكلام، فضول، فإن البيان وظيفة ملقي درس لا وظيفة منشد الشعر، ولو كان هو الشاعر نفسه». التحرير والتنوير (١ : ٧٦) .

وهذا الكلام حَرِيٌّ بالدرس والمناقشة، مع غيره مما يظهر للباحث في علاقة الوقف بالبلاغة، وإننا نقلته بطوله ليتبين للباحث ما في بطون كتب العلم من دقائق علمية تتعلق بمباحث لا يكاد يجدها في مظانها، والله الموفق .

٧- جمع الآيات التي لم يتمّ عليها المعنى، ودراستها دراسة مستقلة، مثل قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَنْفَكُونَ ﴿٢١٩﴾ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٢٠﴾ [البقرة: ٢١٩-٢٢٠]، وغيرها من الآيات التي تشابهها في هذا المقام.

٨- علل وقوف المصاحف، وقد أظهرت هذه الرسالة علل ثلاثة وقوف (اللازم والمتعاقب والمنوع)، ويمكن تكميل هذا الموضوع بدراسة علل (الوقف الجائر والوقف الأولى والوصل الأولى).

٩- قواعد في الوقف والابتداء.

مثل: كل ما بُدئ بندا (يا أيها) جاز القطع قبله، والبدء به.

هذه بعض الموضوعات التي طرأت علي أثناء كتابة هذه الخاتمة، وأظنُّ أن الباحث لو فكَّر وتأمَّل لوجد أضعاف هذه الموضوعات.

وأخيراً، أسأل الله الذي أتمَّ هذا البحث على هذه الصورة الحسنة، أن يُكمل عليَّ نعمه إلى يوم الدين، وأن لا يجرمني ووالديَّ وأهلي ومن كان له أثر في خروج هذه الرسالة من رحمته، إنه سميع مجيب.



# فهرس الآيات القرآنية

مكان الورود	رقمها	الآية
-------------	-------	-------

## سورة الفاتحة

١٠٠٠٠٥٦٠٢٣ ١٦٥٠١٣٠٠١٢٠ ٢٥٩٠١٧٠٠١٦٦	١	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾
١٠٢٠٥٦٠٤٧٠٢٥ ١٦٦٠١٦٢٠١٢٠ ٢٤٥	٢	الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾
١٠٢٠٥٦٠٤٧٠٢٥ ١٦٢	٣	الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾
١٣٠٠٥٦٠٢٥ ١٦٦٠١٦٥٠١٦٢ ١٣٢	٤	مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾
١٣٦٠٤٧٠٤٦٠٤١ ١٣٧	٥	إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾
١٣٦٠٤٧٠٤٦٠٤١ ١٣٧	٦	أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾
١٣٦٠٤٦٠٤٠	٧	صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ..... ﴿٧﴾

## سورة البقرة

٣٤٥٠١٤٨	٢	ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾
١٤٨	٣	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ... ﴿٣﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
٢٤٤،٢٠٨،١٨٤	٤	﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾
٢١٠،١٥٠،١١٠،٢٣	٥	﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ...﴾
١١٤،١١٢،٢٣ ٢١٠،١٥٥،١٢٥	٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾
١٤٨،١٢٥،١١٤	٧	﴿حَسَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾
٢٤٤،١٨٠،١٧٩،٢٣	٨	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾
٢٤٤،١٨٠	٩	﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
١٩٢	١٦	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ﴾
١٢١،١١٥	١٧	﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾
١٢١	١٨	﴿صُمُّ بِكُمْ عَمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾
١٢١	١٩	﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ...﴾
١٥٠	٢١	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ...﴾
٢١٣،١٩١،١٥٠،١٢٤	٢٢	﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾
١٣٦	٢٣	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا...﴾
١١٥،١١٤	٢٤	﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا...﴾
٣٨٥	٢٥	﴿وَيَسِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾
٢٨٤،٢٨٣،٢٨٢ ٢٨٧،٢٨٦،٢٨٥	٢٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا...﴾
١٢١	٢٨	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا...﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
١٥٥	٢٩	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَافِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...﴾
١٥٥	٣٠	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ...﴾
١٣٤	٣١	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ...﴾
١٥٠	٣٧	﴿فَنَلَقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ...﴾
١٢١	٤٥	﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا...﴾
١٥٥، ١٢١	٤٦	﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ...﴾
١٥٥	٤٧	﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ...﴾
٢٠٣	٤٩	﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ...﴾
٢٤٦، ١٤٩، ١٤٨	٦١	﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ نَزَّيْنَاكُمْ عَلَىٰ طَعَامٍ وَجِدٍ...﴾
٢٤٧	٦٢	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِفِينَ...﴾
١٥١، ١٣٥	٦٨	﴿قَالُوا ذَرْنَا وَمَا رَبُّكَ يَا رَبِّ نَرَاهُ...﴾
١٥١، ١٣٥	٧١	﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَذَلُّوا لِتُشِيرَ...﴾
٥٥	٨١	﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ...﴾
٥٥	٨٢	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ...﴾
١٨٨	٨٦	﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...﴾
١٨٨	٨٩	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ...﴾
١٦٥، ١١٦	١٠٢	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ...﴾
١٧٣	١٠٩	﴿وَدَكَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ﴾



مكان الورد	رقمها	الآية
٢٠٣، ١٨١	١١٦	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ بَلْ ... ﴾
٢٨٨	١١٨	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا ﴾
٤٠٢، ٣٨٦، ٣٨٠	١٢٠	﴿ وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ ... ﴾
٢٥٩	١٣٣	﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ... ﴾
٢١١	١٣٤	﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ ... ﴾
١٣١	١٣٨	﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ۗ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ... ﴾
٢١٣، ١٩٢، ١٩١	١٦٤	﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ ... ﴾
١٣٢	١٨٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ ﴾
١٣٢، ١٢٣	١٨٤	﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۗ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ... ﴾
٣٥٠	١٩٥	﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَىٰ ... ﴾
١٢٤	٢١١	﴿ سَلِّ بِنِي إِسْرٰءِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايٰتِنَا ... ﴾
٢٩٠، ١٢٤	٢١٢	﴿ زُرِنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيٰوةُ الدُّنْيَا وَيَسْحَرُونَ ... ﴾
١٢٧	٢١٧	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ... ﴾
٤١١، ١٣٣، ٤٠	٢١٩	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ ... ﴾
٤١١، ١٣٣، ٤٠	٢٢٠	﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ... ﴾
١٩٤	٢٤٥	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ... ﴾
٢٩٣	٢٥٣	﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ ... ﴾
٢٠٣، ٢٠٢	٢٥٥	﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَلِيُّ الْيَوْمُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ... ﴾
١٦٧	٢٥٨	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرٰهِيْمَ فِي رَبِّهِ ءَأَن ... ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
١٤٧	٢٧١	﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا...﴾
١٥٧	٢٨٢	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ﴾
١٩٩	٢٨٦	﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ...﴾

### سورة آل عمران

٢١	١	﴿آلَهُ﴾
٢٠٣، ٢٠٢، ٢١	٢	﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾
١٨٣، ١٨٢، ٦٣، ٤٢	٧	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ...﴾
٢٧٥	٢٩	﴿قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ...﴾
١٤٩، ١٠٣	٤٥	﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمُرِّيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ...﴾
١٠٣	٤٦	﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾
٥٨	٨٣	﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ ءَاسَلَمُ مَنْ فِي...﴾
١٨٩	٨٤	﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ...﴾
٢٧٥	١١١	﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا آذَىٰ طَلٌّ وَإِنْ يَقْتُلُوكُمْ...﴾
١٨٥	١٥٤	﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُّعَاسًا...﴾
١٨٥	١٦٧	﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا...﴾
٢٩٦، ٢٩٥، ٢٥٩، ١٦٧	١٨١	﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ...﴾
١٢٥	١٩٦	﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ...﴾
١٢٥	١٩٧	﴿مَنْعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسُ...﴾

### سورة النساء

١٨٧، ١٦٨	١١	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمِثْلَ حَظِّ...﴾
----------	----	--

مكان الورد	رقمها	الآية
١٢٧	١٣	﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾
١١٥	١٨	﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ... ﴾
١٥٩، ١١٩، ٢٤ ٢٦١، ٢٦٠، ١٦١	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ... ﴾
١٤٦، ١١٩	٢٤	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ ... ﴾
١٩٦	٣٦	﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدِينَ ... ﴾
٤٧	٤١	﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ... ﴾
٤٨	٤٢	﴿ يَوْمَ يَذُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ ... ﴾
٤٨	٤٣	﴿ بَنَاتِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ ... ﴾
٢٠٠	٤٥	﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى ... ﴾
٥٨، ٥٧	٨٣	﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ ... ﴾
١٨٨	٩٤	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... ﴾
٢٠٢	١٠٥	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ... ﴾
٢٠٢	١٠٦	﴿ وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِيَّاكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ... ﴾
٢٩٧	١١٧	﴿ إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنشَاءً ... ﴾
٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨	١١٨	﴿ لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا يُخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ ... ﴾
١٨٢، ١٨١	١١٩	﴿ وَلَا ضَلَّانَهُمْ وَلَا مُتَبِعِيَهُمْ ... ﴾
١٨٢	١٢٠	﴿ يَعِدُّهُمْ وَيَمُنِّيهِمْ ... ﴾
٣٧٦، ١٨٤	١٤١	﴿ الَّذِينَ يَرْتَضُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ ... ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
١٩٣	١٥٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ... ﴾
٢٠٤	١٥٣	﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا... ﴾
٣٧١	١٦٤	﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا... ﴾
٣٠١	١٧١	﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا... ﴾

### سورة المائدة

٣٠٢	٢	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا سَعْيَكُمْ وَاللَّهِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾
٣٨٨	٤	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلُوبَ أُجَلٍ لَكُمْ... ﴾
١٩٣، ١٥٩	٥	﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا... ﴾
١٦٩	٩	﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ... ﴾
١٦٩	١٠	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ... ﴾
٣٥٥	٢٦	﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ ﴾
٣٤٣، ٤٣	٣١	﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ... فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾
٣٤٣، ٤٣	٣٢	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ... ﴾
٣٥٩	٤١	﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ ﴾
٣٠٤	٥١	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ ﴾
٣٠٧	٦٤	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَا اللَّهُ مَغْلُوبَةٌ غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
١٦٧	١٧	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ﴾
٣٨٣، ٣٠٩، ٢٧٩	٧٣	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ﴾

### سورة الأنعام

١٣٣	٢	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾
٣١١	٢٠	﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ﴾
٣٨٢	٢٩	﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نحنُ بِمُبْعُوثِينَ﴾
٢٤٥، ١٦٨، ٣٠، ٢ ٣١٤	٣٦	﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾
٣٨٩	٥١	﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُمَحَّشُوا﴾
٣٩٢	٥٦	﴿قُلْ إِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾
٣٩٦	٦١	﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ﴾
١١٧	٩٠	﴿أَوْلِيَّكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدْيِهِمُ اقْتَدِهْ﴾
٦٣، ٤٢	١٠٩	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ﴾
٣١٧	١٢٤	﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ﴾
٢١	١٣٥	﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ لِي أَخْلِفَ﴾
٣٣	١٥١	﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ لَئِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾
٣٣	١٥٣	﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾
١٣٨	١٥٧	﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ ...﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
١٣٨	١٥٨	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾

### سورة الأعراف

١١٧	٣	﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾
٢٠٣	١٤١	﴿ وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُؤُونَكَ ﴾
٣١٩	١٤٨	﴿ وَأَخَذَ قَوْمَ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ ﴾
٣٩٣، ٣٨١	١٦٣	﴿ وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ﴾
٣٦٤	١٧٢	﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ ﴾
١٣٥	١٨٨	﴿ قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾
٦١، ٦٠	١٨٩	﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾
٦١	١٩٠	﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا ﴾

### سورة الأنفال

١٢٢	١٩	﴿ إِنْ سَأَلْتَهُمْ لَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ ﴾
١٢٢	٢٤	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾
١٢٣، ١٢٢	٢٥	﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ الْأَصْحَابِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾
٣٩٤	٥٠	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧	٥٢	﴿ كَذَّابِ آلِ فِرْعَوْنَ... ﴾

### سورة التوبة

٤٠١، ٤٠٠	٢٥	﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾
----------	----	---

مكان الورد	رقمها	الآية
٣٨٣، ١٧١	٣٠	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾
١٧٤	٥١	﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾
٧٧	١٠٧	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا... ﴾

### سورة يونس

٤٠٢	١٣	﴿ وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾
١٦٣	١٦	﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾
٢٧٨، ٢٧٦، ٧٦ ٣٢٢	٦٥	﴿ وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾

### سورة هود

٣٢٥	٢٠	﴿ أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ ﴾
١٢٢	٧٣	﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾

### سورة يوسف

٢٨٠	٢٧	﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾
١١٧	٢٩	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ﴾
١٦٣	٥٦	﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ ﴾
١٥٢	٨٧	﴿ يَبْنِي أَدْهَبُوا فَتَحَسَبُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾

### سورة الرعد

١٢٨	١٤	﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾
٥٩	١٧	﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

### سورة إبراهيم

٣٦٨	٩	﴿الَّذِينَ كُفِّرُوا بِنُؤْمَانِهِمْ مِنْ قَبْلِكَ﴾
١٢٨	٣٨	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعَلَّمَ مَا نُحْفِي وَمَا نَعْلَمُ﴾

### سورة النحل

١٤٧	١٢	﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾
٦١	٣٠	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾
١٧١، ١٧٠، ١٦٧	٦٠	﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ﴾
٦٣، ٤٢	١٠٣	﴿وَلَقَدْ نَعَلِمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾
١٢٨	١١٦	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾

### سورة الإسراء

٣٢٥	٨	﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ ۖ وَإِنْ عُدتُمْ عُدتُمْ﴾
١٤٦	٢٠	﴿كَلَّا نُمَدِّدْهُنَّ لَوْلَاءَ ۖ وَهَتَوْلَاءَ ۖ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ﴾

### سورة الكهف

١٥٧، ١٥٦	٤	﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾
١٥٧، ١٥٦	٥	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ﴾
١٥٣، ١٥٢	٦٣	﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾

### سورة مريم

١١٣	١	﴿كَهَيْعَصَ﴾
١١٣	٢	﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾



مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

سورة طه

١٢٩	١٢٣	﴿ قَالَ أَهَطًا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾
-----	-----	------------------------------------

سورة الأنبياء

٢٠٣، ١٨١	٢٦	﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ ۗ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾
١٢٩	١١٢	﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾

سورة الحج

٧٦	١٣	﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾
١٩٨	٥٢	﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَعَّى ﴾
١٩٨	٥٣	﴿ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطٰنُ... ﴾

سورة المؤمنون

١٥٨	٤١	﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾
-----	----	---

سورة النور

٣٤	٤	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا ﴾
٣٢	٦	﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن ﴾
١٥٩	٦١	﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ﴾

سورة الفرقان

٦٥	٢٢	﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَحْجُورًا ﴾
١٧٣	٣٢	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

### سورة الشعراء

٢٠٢	٢٤	﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾
٢٠٢	٢٨	﴿ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾
١٥٨	٥٠	﴿ قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا إِلَّا إِنْ رَيْنَا مُنْقِلَبُونَ ﴾
١١٨	٦٨	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١٨	١٠٤	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١٨	١٢٢	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١٨	١٤٠	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١٨	١٥٩	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١٨	١٧٥	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١٨	١٩١	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾
١١١	٢٠٨	﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا مَا مَنَدُوا ﴾
١١١	٢٠٩	﴿ وَذَكَرَىٰ وَمَا كُنَّا نَظْلِمِينَ ﴾

### سورة النمل

٢٦٢، ١٥٥، ٣١	٣٤	﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ﴾
--------------	----	---

### سورة القصص

١٧٤، ١٦٤	٢٨	﴿ قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ ﴾
٣٢٩	٨٨	﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

### سورة العنكبوت

٢٦٣	١٧	﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا ﴾
٣٣٢	٢٤	﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَجَبَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾
٣٣١	٢٦	﴿ فَنَامَنَّ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي ﴾
١٢٠	٥٨	﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾
١٢٠	٥٩	﴿ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾

### سورة لقمان

١١٨	٥	﴿ أُوَلِّيكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾
١١٩، ١١٨، ٢	٦	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾
١١٨	٧	﴿ وَإِذَا تَنَالَىٰ عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا وَكُنَّ مُسْتَكْبِرًا ﴾
١١٨	١١	﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ ﴾
١١٩، ١١٨	١٩	﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾

### سورة السجدة

١٣٤	٤	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾
١٣٥	٩	﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ ﴾
٣٩٦	١١	﴿ قُلْ يَتُوفَّئِكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾
١٣٥	١٨	﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ﴾
١٣٥	٢٢	﴿ وَمَن أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
١٣٥	٢٣	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ﴾
١٣٥	٢٧	﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوفُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ﴾

### سورة الأحزاب

١٩٩	١	﴿وَلَا تَطِعِ الْكٰفِرِينَ وَالْمُنٰفِقِينَ...﴾
١٩٩	٢	﴿وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
١٩٧	٧	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾
١٨٧	٤٤	﴿تَجِيبْتَهُمْ يَوْمَ يَقُومُهُمْ سَلَامٌ﴾

### سورة سبأ

١٠٥	٣	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ﴾
١٩٠، ١٨٦	٣١	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ﴾
٢٠١	٤٦	﴿قُلْ إِنَّمَا أُعْطِيكُمْ بِوَجْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾

### سورة فاطر

١٩٠	٣	﴿يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾
٢٠١	١٢	﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾

### سورة يس

٣٣٣، ٢٧٠	٧٦	﴿فَلَا يَخْزِيكَ قَوْلُهُمْ إِنَّآ نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾
----------	----	---

### سورة الصافات

٢٦٢، ١٥٥	١٣٧	﴿وَإِن كُنتُمْ لِنُرُونَّ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ﴾
٢٦٣، ٢٦٢، ١٥٥	١٣٨	﴿وَيَا لَيْلٍ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

سورة ص

١	٢٩	﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا ﴾
---	----	--

سورة الزمر

٢٠٤	٤٤	﴿ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ، مَثَلُ السَّمَوَاتِ ﴾
-----	----	---

سورة غافر

٢٧٨، ١٨٠، ٥٥	٦	﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
٢٧٨، ١٨٠، ٥٥	٧	﴿ الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ ﴾

سورة فصلت

١١٥	٢٣	﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ ﴾
١٩٦	٤٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفُونَ عَلَيْنَا ﴾

سورة الشورى

١٩٠	٦	﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾
-----	---	---

سورة الدخان

٢٠٢	٧	﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾
-----	---	--

سورة محمد

١٧١، ١٦٩	١	﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾
١٧١، ١٦٩	٢	﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾
٦٠	٢٠	﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نَزَلَتْ سُورَةٌ ﴾
٦٠	٢١	﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾

مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

### سورة الفتح

٢٧٦، ٢٧٥	٩	﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَنْوَرُوهُ﴾
----------	---	---

### سورة ق

١٠٦	٣٦	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ﴾
-----	----	---

### سورة الذاريات

٦٠	١٥	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾
٦٠	١٦	﴿ءَاخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا﴾
١٠٩، ٦٠	١٧	﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾
٢٨٩	٥٣	﴿أَتَوْاصُوا بِبِهْءِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾

### سورة الطور

١٤٦	٧	﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾
١٤٦	٨	﴿مَالَهُ مِنْ دَافِعٍ﴾
١٠٥	٢٨	﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾

### سورة النجم

١٠٨	٢	﴿مَاضِلٌ صَاحِبِكُمْ وَمَا عَوَى﴾
١٠٨	٣	﴿وَمَا يَطِئُ عَنِ الْمَوَى﴾
١٠٨	٤	﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رُحَى رُحَى﴾

### سورة القمر

٣٣٥	٣	﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾
-----	---	---

مكان الورد	رقمها	الآية
٣٣٥، ٣٣٤	٥	﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ التُّذْرُ﴾
٣٣٥، ٣٣٤	٦	﴿قَوْلَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾
٣٣٥	٧	﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾
٣٣٥	٨	﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكٰفِرُونَ﴾

### سورة الرحمن

٥٩، ٣٩، ١٥	٢٦	﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأِنَّ﴾
٥٩، ٣٩، ١٥	٢٧	﴿وَبَقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

### سورة الحديد

٥٨، ٣١	١٩	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَٰئِكَ...﴾
--------	----	--

### سورة الحشر

٣٧٦	٢	﴿وَطَرُوا أَنَّهُمْ فَايَعْتَهُمْ حُصُونُهُمْ﴾
-----	---	--

### سورة الممتحنة

٣٧٩	١	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي﴾
-----	---	---

### سورة الجمعة

١٠٧، ١٠٦	١	﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾
----------	---	---

### سورة الطلاق

١٠٣	١٠	﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾
١٠٣	١١	﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾

### سورة التحريم

٢١٥	١	﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَحْرَمٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾
-----	---	---

مكان الورد	رقمها	الآية
٢١٧	٢	﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾
٢٢٠	٣	﴿ وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾
٢٢١	٤	﴿ إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾
٢٢٤	٥	﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَقَنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا ﴾
٢٢٤	٦	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ ﴾
٢٢٥	٧	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لِانْعِدُوا لِلْيَوْمِ ﴾
٢٢٦	٨	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبًا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا ﴾
٢٣٠	٩	﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جِهَادِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾
٢٣٢	١٠	﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ ﴾
٢٣٣	١١	﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾
٢٣٥	١٢	﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا ﴾

### سورة القلم

١٣٥	١٨	﴿ وَلَا يَسْتَنْوَنَ ﴾
١٣٥	٢٤	﴿ أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ وَمَسْكِينِ ﴾
٤٠٦، ٤٠٥	٣٩	﴿ أَمْ لَكُمْ آيَاتُنْ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾

### سورة المزمل

١٦٤	٤	﴿ أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرِثَلِ الْقُرْءَانِ تَرْتِيلًا ﴾
-----	---	--

### سورة المدثر

٢٨٣	٣١	﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِإِنسَابِكُمْ ﴾
-----	----	------------------------------------



مكان الورد	رقمها	الآية
------------	-------	-------

### سورة القيامة

٢٣	١٥	﴿وَلَوْ أَلْفٌ مَّعَادِيرُهُ﴾
٢٣	١٦	﴿لَا تُحْرِكُهُ بِهِ لِسَانُكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾

### سورة الإنسان

٥٥،٥٤	٣١	﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾
-------	----	--

### سورة التكوير

٣٩	١٤	﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرْتَ﴾
١٥٧	٢١	﴿مُطَاعٍ ثُمَّ أَمِينٍ﴾

### سورة الغاشية

٤١	٢١	﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾
٤١	٢٢	﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾
٤١	٢٣	﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكُفِرَ﴾
٤١	٢٤	﴿فِعَذَابُهُ اللَّهُ الْعَذَابُ الْأَكْبَرُ﴾

### سورة الضحى

٤٠	١	﴿وَالضُّحَى﴾
----	---	--------------

### سورة الماعون

١٦٨،٤٠	٤	﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾
١٦٨	٥	﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾

# فهرس الأحادس والآثار

الصفحة	الحديث
٤٧	حديث ابن مسعود حين قرأ سورة النساء على النبي ﷺ
٥٤	يا أبا إني أقرئت القرآن
٥٤	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
٥٥، ٤٧، ٤١ ٥٦	كان رسول الله ﷺ (يقطع قراءته) عن أم سلمة
٥٣، ٥٢، ٥١	بس الخطيب أنت فقم
٥٦، ٢٧	أثر عن ابن عمر (ولقد عشنا برهة من الدهر)



# فهرس الأعلام

مكان الورود	العلم
٣٥٧،٣٣٦،٣٢٥،٧٣	إبراهيم بن السري (الزجاج)
٨٣،٨٢	إبراهيم بن عمر (الجعبري)
٨٣،٢٠	إبراهيم بن موسى الكركي
٣١٥	أبو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)
٥٨،٣١	أبو الضحى
١٩،٤٥،٨٠،٩٩،١٧٨، ٢٤١،٢٨٦،٢٨٧،٢٨٧، ٢٩٢،٢٩٤،٢٩٥،٣٠٠، ٣٠٢،٣١٠،٣١٣،٣١٥، ٣١٨،٣٢٠،٣٢٤،٣٢٦، ٣٢٨،٣٣٠،٣٣٢،٣٣٧، ٣٤٣،٣٥٣،٣٦٣،٣٦٨، ٣٧٠،٣٧١،٣٧٢،٤٠٣، ٤٠٤،٤٠٦	أبو العلاء الهمداني (الحسن بن أحمد)
٣٤٦،٣٤٢،٦٤،٦٣	أبو الفضل الرازي (عبد الرحمن بن أحمد)
١٥،٢٠،٢٧،٣٠،٣٢،٣٣، ٣٤،٥١،٥٢،٥٤،٥٦،٦٥، ٦٨،٧٣،٧٣،٧٣،٢٤٢، ٢٨٣،٢٨٥،٢٨٦،٢٩٢	أبو جعفر النحاس

مكان الورود	العلم
٣٣٢، ٣٢٠، ٣١٨، ٣٠٨ ٣٦٨، ٣٦١، ٣٥٣، ٣٤٨ ٤٠٩، ٤٠٦، ٤٠٤، ٣٩٥، ٣٨٦	
٧٠، ٦١، ٣٩، ٢٢، ١٩، ١٥ ١٢٧، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٣، ٧١ ٣١٢، ٣٠٦، ٢٨٦، ١٩٧ ٤٠٥، ٣٧١، ٣٦٦، ٣٣٦، ٣٢٤	أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد)
٣٦	أبو حنيفة
٣٠٥، ٢٨٩، ٢٨٦، ٢٨٥ ٣٥١، ٣٤٨، ٣٣٦، ٣١٤	أبو حيان
٦٩، ٦٠	أبو عبيدة (معمربن مثنى)
٨٣	أبو عثمان (حسين بن عثمان)
٦٨، ٦٤، ٦٣، ٤٤، ٤٢، ١٥ ١٦٥، ١٥٣، ١٤٤، ١٠٥	أبو عمرو بن العلاء
٣٦٧، ٦١	أبو مالك (غزوان الغفاري)
٦٠	أبو معاذ
٥٤	أبو هريرة
٣٦، ٣٥	أبو يوسف القاضي (يعقوب بن إبراهيم)
٣٦٦، ٥٤	أبي بن كعب
٧٥	أحمد بن الحسين بن مهران
٣٧٠، ٣٦٨، ١٧٣، ١٦٤، ٧٢	أحمد بن جعفر الدينوري

مكان الورود	العلم
٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤٠، ١٥، ٤٥ ٢٨٧، ٢٥٢، ٢٤٥، ٢٤٤ ٢٩٦، ٢٩٤، ٢٩٢، ٢٩٠ ٣٠٤، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٧ ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٦ ٣٢١، ٣١٨، ٣١٥، ٣١٢ ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٤ ٣٧٠، ٣٦٣، ٣٥٣، ٣٥١ ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٣، ٣٨٦، ٣٨٤	أحمد بن عبد الكريم (الأشموني)
٨٦	أحمد بن عمار الجزائري
١٤٢	أحمد بن فتح الرسان
٧٤، ٢١، ١٥	أحمد بن كامل (وكيع)
٩٢	أحمد بن محمد القسطلاني (شهاب الدين)
٤٠٢	أحمد بن محمد الإسكندري (ابن المنير)
٧٤	أحمد بن محمد بن أوس
١٠٩، ٩٩، ٧٢، ٣٩، ٣٢، ٣٠ ٣٦٦، ٣٢٤، ٣١٨، ٢٩٩، ٢٨٩	أحمد بن موسى (أبو بكر بن مجاهد)
٧٢	أحمد بن يحيى (ثعلب)
٩١، ٨١	أحمد بن يوسف الكواشي
٩٤	أحمد زكي باشا
٨٦، ٨٥	إدريس بن محمد الإدريسي (منجرة)

مكان الورود	العلم
١٠٤	إسماعيل بن إسحاق القاضي
٧٥	إسماعيل بن عباد بن العباس (الصاحب بن عباد)
٤٧، ٤٦، ٤١، ٤٠، ٣٨، ٣٧ ١٦٥، ٥٥	أم سلمة
٣١٥	ابن أبي العز الهمداني
٥٩، ٥٨	ابن أبي حاتم
٧٠، ٦٦، ٣٤، ٢٢، ٢١، ٦، ٥ ٩٩، ٩٧، ٩٥، ٩٠، ٧٧، ٧٣ ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠ ١١٠، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٤ ١١٩، ١١٧، ١١٤، ١١٢ ١٢٤، ١٢٣، ١٢١، ١٢٠ ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥ ١٣٦، ١٣٤، ١٣٢، ١٣٠ ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٣، ١٣٧ ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧ ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥ ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢١٩ ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧ ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٣١ ٣٠٦، ٣٠٤، ٢٩٢، ٢٤٥ ٣١٩، ٣١٨، ٣١٥، ٣١٣ ٣٦٦، ٣٣٧، ٣٢٤، ٣٢١	ابن الأنباري (محمد بن القاسم بن بشار)

مكان الورود	العلم
٤٠٥،٣٨٢،٣٧١،٣٦٨	
٤٥،٣٦،٢٧،٢٣،٢٢،١٦ ٨٣،٧٩،٧٨،٦٦،٦٣،٤٦ ٢٥٧،٢١٤،١٧٧،٩٣،٩٢ ٢٧١،٢٦٩،٢٦١،٢٥٨ ٢٧٩،٢٧٨،٢٧٦،٢٧٢ ٣٤٢،٢٨٣،٢٨٢،٢٨٠	ابن الجزري (محمد بن محمد بن علي)
٣٨٣	ابن العربي (محمد بن عبد الله)
٤٦،٤٥	ابن القيم (محمد بن أبي بكر)
٣٦،٣٥	ابن برهان النحوي (عبد الواحد بن علي أبو القاسم بن برهان)
١٤٢	ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك)
٦٠	ابن ثور
٥٩	ابن جريج
٢٨٤	ابن جزري الكلبي
٧٥	ابن جنبي (عثمان بن جنبي)
٣٩	ابن خالويه (الحسين بن أحمد)
٣٦٦،٣٥٨،٥٨،٣١	ابن عباس
٣٦٦	ابن عبد الرزاق إبراهيم (أبو إسحاق الأنطاكي)
٣٩٦،٣٠٥	ابن عطية
٣٤١،٢٦٧،١٦	ابن فارس



مكان الورود	العلم
٦٣،٥٩،٤٤،٤٢،٣٢	ابن كثير (المقرئ)
٤٧،٣٢	ابن مسعود
٧٤،٤٤	ابن مقسم (محمد بن الحسن)
٢٦٨	الأحمد الأنكري
٣٠٦،٣٠٣،٢٩٩،١٠٧،٤٤ ٣٦٦،٣٦٢	الأخفش (علي بن سليمان)
١٠٥	الأعمش (سليمان بن مهران)
٣٣٦،٣٣١،٢٨٩	الألوسي (محمود بن عبد الله، أبو الثناء)
٤٥	البيهقي
٣٤٢	الجوهري (إسماعيل بن حماد)
٣٣٤،١٥٢،١٠٧،٦٥	الحسن البصري
٧٦	الحسن بن أحمد البنا
٧٤	الحسن بن عبد الله المرزبان
٣٨٤،٢٧٢،٨٤،٧٨،٣٨	الحسن بن علي (العمّاني)
٤٧،٤٦،٤٥	الحسين بن الحسن (الخليمي)
٦٠	الحسين
٢٥،٢٤،٢٣،٢٢،٢١،٦،٥ ٦٧،٦١،٥٦،٥٤،٥٢،٤٣ ١٢٠،١١٩،٩٩،٨٣،٧٧،٧٢ ١٤١،١٣٨،١٢٧،١٢٦ ١٤٦،١٤٥،١٤٤،١٤٣	الداني (عثمان بن سعيد)

مكان الورود	العلم
١٥٢، ١٥١، ١٤٩، ١٤٨ ١٦٢، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٤ ٢٠٨، ٢٠٧، ١٦٦، ١٦٥ ٢١٥، ٢١٢، ٢١٠، ٢٠٩ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦ ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١ ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥ ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣١، ٢٣٠ ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٣٥ ٢٥٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٥ ٢٧٧، ٢٦٣، ٢٦١، ٢٦٠ ٣٠٤، ٣٠١، ٢٩٩، ٢٩١ ٣٣٤، ٣١٨، ٣١٥، ٣٠٦ ٣٧١، ٣٦٢، ٣٣٧، ٣٣٦	
١٤٣، ١٠٤	الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان)
٣٥٢	الرازي (محمد بن عمر بن الحسين)
٣٥٨	الربيع بن أنس البكري
٩٤، ٨٩، ٤٥، ٢٩	الزركشي (محمد بن عبد الله)
٤٠٢، ٤٠١، ٣٩٦، ٣٢٢، ٢٩٩	الزنجشيري (محمود بن عمر)
٨٣، ٨٢، ٨٠، ٣٨، ٢٢، ٥ ١٧٥، ٩٥، ٩١، ٨٧، ٨٥ ١٨٤، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧ ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٦ ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩١	السجاوندي (محمد بن طيفور)

مكان الورود	العلم
٢٠٩، ٢٠٧، ١٩٩، ١٩٨ ٢١٥، ٢١٣، ٢١١، ٢١٠ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦ ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠ ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤ ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨ ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢ ٢٤٩، ٢٤٦، ٢٤٢، ٢٤١ ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٥٠ ٢٦٨، ٢٦٢، ٢٥٦، ٢٥٥ ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٦٩ ٢٩٠، ٢٨٧، ٢٨٥، ٢٧٨ ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٢، ٢٩١ ٣٠٤، ٣٠٢، ٣٠٠، ٢٩٧ ٣١٣، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٧ ٣٢٤، ٣٢١، ٣١٩، ٣١٦ ٣٣٠، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦ ٣٥٣، ٣٤٢، ٣٣٧، ٣٣٢ ٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦٣، ٣٦٢ ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٧٨، ٣٧٢ ٤٠٦، ٤٠٣، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٨٩	
٢٦١، ٨٩، ٨٠، ٤٠، ٢٨	السخاوي (علي بن محمد)
٣٦٧، ٣٥٨، ٢٨٤، ٦١	السدي
٤٠٢، ٣٩٨، ٣٢٣، ٣٠٥، ٢٩٨، ٢٩٣	السمين الحلبي (أحمد بن يوسف)
٩٠، ٦١، ٥٩، ٥٨	السيوطي

مكان الورود	العلم
٦٢،٥٩،٣٩،١٥	الشعبي
٢٩٦،٢٨٣	الشوكاني
١٤٣	الضبي (أحمد بن يحيى)
٣٦٧،٦٠،٥٨،٣١	الضحاك
٣٢٣،٣٢٠،٢٩٩،٢٧١ ٣٩٦،٣٨٤	الطاهر بن عاشور
٢٨٥،٢٨٣،٢٨٢،٥٩،٦٠ ٣٩٦،٣٦٦	الطبري (ابن جرير)
٣١٥	العكبري (عبد الله بن الحسين)
٢٤١،١٧٢،١٧١،٧٩،٤٥ ٢٧٥،٢٤٥،٢٤٤،٢٤٣ ٣٠٦،٣٠١،٢٩٩،٢٩١ ٣٨٣،٣٢٤،٣٢٠،٣١٥،٣١٢	الغزال (علي بن أحمد)
٣٢٢،٢٨٥،١٠٧،٦٩،٣٤ ٣٢٤	الفراء
٧١	الفضل بن محمد الأنصاري
٣٧٥	الفيومي (أحمد بن محمد بن علي)
٥٦	القاسم بن عوف الشيباني
٣٦٨،٣٠٦،١٧٤،١٦٤ ٤٠٨،٤٠٤	القتبي عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)
٤٠٦،٣٠٣،٩٩،٩٠	القرطبي



مكان الورود	العلم
٢٤٨، ٢٥٠، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٤، ٣٩٦، ٤٠٤، ٤٠٥	
٨٦	ساجقلي زاده (محمد بن أبي بكر المرعشلي)
٦١	سليمان بن نجاح (أبو داود)
٧٢	سليمان بن يحيى الضبي
١٠٧	شقيق بن وائل
١٠٥، ٦٨، ٦٦، ١٥	شيبه بن نصاح
٣٣١، ٢٨٨	شيخ زاده (محمد بن مصطفى القوجي الحنفي)
٦٩، ١٥	ضرار بن صرد
٨٤	طاش كبري زاده
٩٤، ٩٠	طاهر بن صالح الجزائري
٣٢	طاهر بن عبد المنعم بن غلبون
١٠٦، ١٠٥، ٦٤، ٦٣، ٤٢، ١٤٨	عاصم بن أبي النجود (القارئ)
٧٧	عبد الرحمن بن أحمد الرازي العجلي
٧٥	عبد الرحمن بن زرعة بن زنجلة

مكان الورود	العلم
٣٥٨	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني
١٤٢	عبد الرحمن بن عمر (ابن النحاس)
٨١	عبد السلام بن علي الزواوي المالكي
٧٩	عبد العزيز بن علي الطحان (أبو الأصغ)
٢٥١، ٩٣	عبد العزيز قارئ
٩٣	عبد الفتاح المرصفي
٨٨	عبد الله الصديق الغماري
٦٧، ٦٥، ٣٣، ٢٠	عبد الله بن عامر (المقريء)
٥٧، ٥٦، ٢٧	عبد الله بن عمر
٧١	عبد الله بن محمد (ابن أبي الدنيا)
٨٦	عبد الله بن مسعود المصري الفاسي
٧٠	عبد الله بن يحيى بن المبارك
٧٨	عبد الله بن يوسف الجرجاني
٨٨	عبد الواحد المارغيني التونسي
٦٠	عبيد
٨٥	عتيق الله شيخ غلام
٥٢، ٥١	عدي بن حاتم
٩٣	عطية قابل نصر
٨١	علي بن أحمد الحرالي

مكان الورود	العلم
٧٤	علي بن إسماعيل الأنطاكي
٦١	علي بن الحسن
٨٥	علي الكوندي التستوري
٧٦	علي بن جعفر الرازي
٢٥٣، ٢٥١، ٢٥٠	علي بن خلف الحسيني
٣٠٦، ٩٠	علي بن سعيد الحوفي
٧٢	علي بن محمد الدينوري
٩٣	علي بن محمد الصفاقسي (أبو الحسن)
٧٦	علي بن محمد الهروي
٩٤	علي بن مسعود الفرغاني
٣٤٣	علي بن موسى الفرغاني
٧٩	عمر بن عبد العزيز بن مازن الحنفي
٧١	عيسى بن إبراهيم الأصبهاني
٨١	عيسى بن عبد العزيز التميمي
١٥٢	عيسى بن عمر الثقفي
٢٥٢، ٦٩	عيسى بن مينا (قالون)
٢٥٠	فؤاد الأول
٦٠	قتادة
٣٦٧، ٥٩، ٣٢	مجاهد



مكان الورود	العلم
١٧٧	محمد العيدي
٨٧	محمد أمين بن عبد الله الرومي
٩٣	محمد الصادق القمحاوي
٣٤٥، ٣٤٣، ٨٧	محمد الصادق الهندي
٨٥	محمد المهدي بن أحمد الفاسي
٦٨	محمد بن أبي الحسن (الرؤاسي)
٨٧	محمد بن أحمد (المتولي)
٧٢	محمد بن أحمد بن كيسان
٨٤	محمد بن أحمد الوليتني البعقلي
٨٧	محمد بن المساوي الحضرمي (جمال الدين التهامي)
٧٥، ٦٤	محمد بن جعفر (الخزاعي)
٦٩	محمد بن سعد الضرير
٨٥	محمد بن عبد الحميد البغدادي (حكيم زاده)
٧٤	محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني
٧٤	محمد بن عبد الرحمن الغزال
٨٦	محمد بن عبد السلام الفاسي
١٤٢	محمد بن أبي عبد الله (ابن أبي زمنين)
٦١	محمد بن عبد الله المري

مكان الورود	العلم
٦٠	محمد بن عبد الأعلى
٧١	محمد بن عثمان الشيباني
٢٦٩	محمد بن علي بن خلف الحسيني
٣٦٨،٣١٨،٣٠٦	محمد بن عيسى (أبو عبد الله)
٧٣	محمد بن محمد الماتريدي
٨٤	محمد بن محمد بن خليفة
٧٣	محمد بن محمد بن عباد
٨٠	محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي
٨٢	محمد بن محمد بن علي (ابن الإمام)
٨٢	محمد بن محمود السمرقندي
٢٥٥	محمد سعيد شريفى
٢٥٢	محمد علي الدلاعي
٣٤٦،٨٧	محمود خليل الحصري
٥٢	مسلم بن الحجاج (صاحب الصحيح)
٢	مصطفى مسلم
٨٦	معين الدين بن أبي عبد الله
٢٨٤	مقاتل بن سليمان البلخي
٣٦٨،٣٦٧،٣٦٦،٧٧،٧٦	مكي بن أبي طالب القيسي
٢٧٢،٢٦١،٢٤٩،٩٣	ملاً علي قاري

مكان الورود	العلم
٧٨	منصور بن إبراهيم العراقي
١٤٤	ميمون بن مهران
١٠٥،٧٧،٦٣،٤٣،٤٢،١٥ ٢٩٦،١٦٤،١٥٣،١٠٦ ٣١٨،٣٠٦،٢٩٩،٢٩٧ ٣٩٥،٣٦٨،٣٤٨،٣٢٦ ٤٠٤،٤٠٢	نافع بن أبي نعيم
٦٨	نافع بن عبد الرحمن
٤٠٨،٣٩٥،٧٠	نصير بن يوسف الرازي (أبو المنذر)
٢٥٥	ورث
٦٨	يحيى بن المبارك اليزيدي
١٥٣،٦١	يحيى بن سلام
١٠٥،٦٣	يزيد بن القعقاع (أبو جعفر القارئ)
١٠٩،٦٨،٦٣،٣٣،١٥ ٤٠٨،٤٠٤،٣٠٤،١٥٣	يعقوب بن إسحاق الحضرمي
٨٢	يعقوب بن بدر الجرائدي
١٤٤،٧٧	يوسف بن عبد الرحمن مرعشلي (دكتور)
٩٢،٧٨	يوسف بن علي الهذلي (أبو القاسم)

# فهرس المصادر والمراجع

الكتب والرسائل والمخطوطات:

- آثار الحنابلة في علوم القرآن. د. سعود الفنينان، ط ١.
- ابن جزى ومنهجه في التفسير - علي محمد الزيري - دار القلم - دمشق - ط ١ - ١٤٠٧هـ.
- الإقتان - جلال الدين عبدالرحمن السيوطي - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٠٧هـ.
- أحكام القرآن - لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المالكي - ت: علي محمد البجاوي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- إرشاد العقل السليم - لأبي السعود محمد بن محمد العمادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- الأزهية في علم الحرف - علي بن محمد النحوي الهروي - ت: عبدالمعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٤٠٢هـ.
- أساس البلاغة - لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري - دار بيروت - بيروت - ١٤٠٤هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب (بحاشية الإصابة) - لابن عبدالبر القرطبي - مطبعة الحلبي - مُصَوَّر عن (ط ١) سنة ١٣٢٨هـ.
- أسد الغابة - لعز الدين علي بن محمد بن الأثير - دار الفكر.

- إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين - عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (٧٤٣هـ) - تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب - ١٤٠٦هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مطبعة الحلبي - مُصَوَّر عن (ط) سنة ١٣٢٨هـ.
- أضواء البيان - محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي - الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية - الرياض - ١٤٠٣هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها - لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه: د/ عبدالرحمن العثيمين - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ - ١٤١٣هـ.
- إعراب القرآن - لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس - د/ زهير غازي زاهد - عالم الكتب - ط ٢ - ١٤٠٥هـ.
- إعراب القرآن وبيانه - محيي الدين الدرويش - اليمامة - ابن كثير - ١٤٠٨هـ.
- الأعلام - خير الدين الزركلي - ط ٣.
- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، عبد الله بن محمد النكزاوي، رسالة جامعية (دكتوراه)، كلية القرآن، الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- إنباء الغمر - لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - ط ١ - ١٣٨٧هـ.
- إنباء الرواة على أنباه النحاة - الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (٦٢٤هـ) - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - مؤسسة الكتب الثقافية - ١٤٠٦هـ.
- الإنصاف فيما تضمن الكشاف من الاعتزال (بحاشية الكشاف) - لأحمد

- ابن محمد بن المنير - دار المعرفة - بيروت.
- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل - محمد بن أبي بكر الرازي - ت: د/ محمد رضوان الداية - دار الفكر المعاصر - بيروت - ط ١ - ١٤١١هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين البضاوي - مطبعة الحلبي - ط ٢ - ١٣٧٥هـ.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - إسماعيل باشا - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء - لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي - ت: محيي الدين عبدالرحمن رمضان - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - لمحمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت.
- بحر العلوم - لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي - ت: د/ عبدالرحيم الزقة - مطبعة الإرشاد - بغداد - ط ١ - ١٤٠٥هـ.
- البحر المحيط - لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان - دار الفكر - ط ٢ - ١٤٠٣هـ.
- البرهان في علوم القرآن - لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة - بيروت.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس - لأحمد بن يحيى الضبي - دار الكتاب العربي - ١٩٦٧م.

- البيان في إعراب غريب القرآن - لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري - ت: د/ طه عبد الحميد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس - لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي - دار الفكر.
- تاريخ بغداد - لأبي بكر أحمد بن علي (الخطيب البغدادي) - دار الكتاب العربي - بيروت.
- تاريخ التراث العربي - فؤاد سزكين - عربّه: محمود حجازي - إدارة الثقافة والنشر - جامعة الإمام - ١٤٠٣هـ.
- التبيان في إعراب القرآن - لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري - ت: علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريقة الإئقن - طاهر بن صالح الجزائري - مطبعة المنار - بمصر - ط ١ - سنة ١٣٣٤هـ.
- التحبير في المعجم الكبير - لأبي سعد عبد الكريم السمعاني - ت: منيرة سالم - مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٣٩٥هـ.
- التحديد في الإئقن والتجويد، للداني، تحقيق: غانم قدوري، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- التحرير والتنوير - محمد الطاهر بن عاشور - الدار التونسية للنشر - ١٩٨٤م.
- تذكرة الحفاظ - شمس الدين الذهبي - دار إحياء التراث العربي.

- التذكرة في القراءات - لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون - ت: د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم - الزهراء للإعلام العربي - ط ٢ - ١٤١١ هـ.
- الترقيم وعلاماته في اللغة العربية - أحمد زكي باشا - قدم له: عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - ط ٢ - ١٤٠٧ هـ.
- التعريفات - علي بن محمد الجرجاني - مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٧٨ م.
- التعليقات السلفية على سنن النسائي - محمد عطاء الله الفوجباني - المكتبة السلفية بلاهور.
- تعليقات على أنوار التنزيل - محمد كامل مصطفى - ت: عبد الدائم الباجقني - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا - ط ١ - ١٤٠١ هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل - محمد بن أحمد بن جزى الكلبي - دار الكتاب العربي - بيروت - ط ٢ - ١٣٩٣ هـ.
- تفسير ابن عرفة برواية الأبي لمحمد بن محمد بن عرفة - ت: د/ حسن المناعي - طبع الشركة التونسية - ط ١ - ١٩٨٦ م.
- تفسير ابن جزى = التسهيل لعلوم التنزيل.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.
- تفسير أبي الليث السمرقندي - بحر العلوم.
- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل.
- تفسير الجلالين (بحاشية الفتوحات الإلهية) - لجلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي - مطبعة الحلبي.



- تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
- تفسير القرآن العظيم - للحافظ ابن كثير - ت: عبدالعزيز غنيم - وآخرون - طبعة الشعب.
- تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن.
- تفسير كتاب الله العزيز - هود بن محكم الهواري - ت: بالحاج بن سعيد شريقي - دار الغرب الإسلامي - ط ١ - ١٩٩٠ م.
- تفسير المراغي - أحمد مصطفى المراغي - مطبعة الحلبي - ط ٥ - ١٤٠٢ هـ.
- التفسير المظهري - محمد ثناء الله العثماني - نشر إدارة إشاعة العلوم - دهي.
- تفسير النسفي = مدارك التنزيل.
- التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية - د/ عبدالعزيز بن عبد الفتاح قارئ - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - ١٤٠٦ هـ.
- تقييد وقف القرآن الكريم - محمد بن أبي جمعة الهبطي - ت: د/ الحسن بن أحمد وكاك - مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - ١٤١١ هـ.
- تلخيص تبصرة المتذكر - الجزء الأول - (رسالة ماجستير) ت: محمد العيدي - كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه.
- تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني - مطبعة دائرة المعارف - حيدر آباد - ط ١ - ١٣٢٥ هـ.
- تهذيب اللغة - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري - ت: عبدالسلام هارون - المؤسسة المصرية العامة للتأليف - ١٣٨٤ هـ.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر - طاهر بن صالح الجزائري - دار المعرفة - بيروت.
- التيسير في القراءات السبع - للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني - عني بتصحيحه أوتو برتزل - دار الكتاب العربي - ١٤٠٤هـ.
- جامع البيان - محمد بن عبدالرحمن الأبيجي - ت: منير أحمد - دار نشر الكتب الإسلامية - لاهور.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن - محمد بن جرير الطبري - مطبعة الحلبي - ط ٣ - ١٣٨٨هـ.
- الجامع لأحكام القرآن - محمد بن أحمد القرطبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط ٣ - ١٩٨٧م.
- الجدول في إعراب القرآن - محمود صافي - مؤسسة الإيمان - بيروت - ط ١ - ١٤٠٦هـ.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس - لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبدالله الحميدي - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦م.
- جمال القراء وكمال الإقراء - لعلم الدين السخاوي علي بن محمد - ٦٤٣هـ - ت. الدكتور علي حسين البواب - مكتبة التراث - ١٤٠٨هـ.
- حاشية الجمل على الجلالين (الفتوحات الإلهية) - سليمان بن عمر الشهير بالجمل - مطبعة الحلبي.
- حاشية الشهاب الخفاجي (عناية القاضي وكفاية الرازي) - الشهاب الخفاجي - دار صادر - بيروت.

- حاشية شيخ زاده - محيي الدين شيخ زاده - المكتبة الإسلامية - تركيا.
- حاشية الصاوي على الجلالين - أحمد الصاوي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- حق التلاوة - حسني شيخ عثمان - دار العدوي - عمان - ط ٣ - ١٤٠١ هـ.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر - لمحمد المحببي - دار صادر - بيروت.
- دراسات لأسلوب القرآن - محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث - القاهرة - ط ١ - ١٣٩٢ هـ.
- الدر المصون - أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي - ت: د/ أحمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط ١ - ١٤٠٦ هـ.
- الدر المنثور في التفسير المأثور - جلال الدين السيوطي - دار الفكر - بيروت - ط ١ - ١٤٠٣ هـ.
- دستور العلماء - عبد النبي الأحمد نكري - اعتنى به: محمود الحيدرآبادي - مطبعة دائرة المعارف - حيدرآباد - ط ١.
- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني - ت: محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - لابن فرحون المالكي - ت: د/ محمد الأحمد أبو النور - دار التراث - القاهرة.
- الذيل على الروضتين - لأبي شامة المقدسي - دار الجيل - بيروت - ط ٢ - ١٩٧٤ م.

- الذيل على طبقات الحنابلة - لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
- الرد على الجهمية - لمحمد بن إسحاق منده - ت: علي فقيهي - ط ٢.
- الروح - لابن قيم الجوزية - مكتبة الرياض الحديثة - الرياض - ط ٣ - ١٣٨٦هـ.
- روح المعاني - محمود الألوسي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- زاد المسير - عبدالرحمن بن علي بن الجوزي - ت: محمد عبدالرحمن عبدالله - دار الفكر - ط ١ - ١٤٠٧هـ.
- زاد المعاد - لابن قيم الجوزية - ت: شعيب وعبد القادر الأرنبوط - مؤسسة الرسالة - ط ٣ - ١٤٠٣هـ.
- السراج المنير - الخطيب الشربيني - دار المعرفة - بيروت - ط ٢.
- السنن الكبرى - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي - دار المعرفة - بيروت.
- سنن النسائي (بشرح السيوطي والسندي) - لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي - اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٦هـ.
- سير أعلام النبلاء - لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - مؤسسة الرسالة.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - لمحمد بن محمد مخلوف - دار الكتاب العربي - بيروت - مصورة عن الطبعة الأولى - ١٣٤٩هـ.
- شذرات الذهب - عبد الحي بن العماد الحنبلي - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

- شرح (كلا وبلى ونعم) - مكي بن أبي طالب - ت: أحمد حسن فرحات - دار المأمون للتراث - ط ١ - ١٤٠٤ هـ.
- شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد - لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري - علق عليه: محمد غياث الصباغ - مكتبة الغزالي - دمشق.
- الشقائق النعمانية - طاش كبري زاده - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٩٥ هـ.
- الصحاح في اللغة - إسماعيل بن حماد الجوهري - ت: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٣ - ١٤٠٤ هـ.
- صحيح مسلم - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج - ت: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- صفوة الآثار والمفاهيم - عبدالرحمن بن محمد الدوسري - مكتبة دار الأرقم - الكويت - ط ١ - ١٤٠١ هـ.
- الصلة - لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦ م.
- الضوء اللامع - محمد بن عبدالرحمن السخاوي - دار مكتبة الحياة - بيروت.
- الطبقات الكبرى - محمد بن سعد - دار صادر - بيروت.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية - للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري - تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو - دار الرفاعي - ١٤٠٣ هـ.
- طبقات الشافعية - عبد الوهاب بن علي السبكي - ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو - دار إحياء الكتب العربية.

- طبقات علماء أفريقية - لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم - دار الكتاب اللبناني - بيروت.
- طبقات المفسرين - لجلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية.
- طبقات المفسرين - لشمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي - دار الكتب العلمية - بيروت.
- طبقات النحويين واللغويين - لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف.
- العباب الزاخر - الحسن بن محمد الصغاني - ت: محمد حسن آل ياسين - دار الرشيد للنشر.
- علل القراءات - لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري - ت: نوال الحلوة - ط ١ - ١٤١٢هـ.
- علل الوقوف - محمد بن طيفور السجاوندي - رسالة دكتوراه ت: محمد العيدي - كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه - ١٤١٠هـ.
- عمدة الحفاظ - للسمين الحلبي - ت: محمد السيد الدغيم - دار السيد للنشر - استانبول - ط ١ - ١٤٠٧هـ.
- عون المعبود - محمد شمس الحق العظيم آبادي - ت: عبدالرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ط ٢ - ١٣٨٩هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراءة - لمحمد بن محمد بن الجزري - عُني بنشره: ج برجستراير - مكتبة المتنبّي - القاهرة.
- غرائب التفسير - لمحمود بن حمزة الكرمانى - ت: شمران سركال - دار

القبلة - ط ١ - ١٤٠٨ هـ.

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان - الحسن بن محمد النيسابوري - ت: إبراهيم عطوة عوض - مطبعة الحلبي - ط ١ - ١٣٨١ هـ.
- الغنية ( فهرست شيوخ القاضي عياض ) تحقيق: د. محمد عبد الكريم، نشر الدار العربية للكتاب، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- فتح الباري - لابن حجر العسقلاني - ت: محب الدين الخطيب - دار الريان للتراث - القاهرة - ط ١ - ١٤٠٧ هـ.
- فتح البيان - صديق حسن خان - دار الفكر العربي.
- فتح القدير - محمد بن علي الشوكاني - مطبعة الحلبي - ط ٢ - ١٣٨٣ هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد - حسين بن أبي العز الهمداني - ت: د/ محمد حسن النمر - دار الثقافة - الدوحة - ط ١ - ١٤١١ هـ.
- فهارس سير أعلام النبلاء - الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٩ هـ.
- الفهرست - محمد بن إسحاق النديم - دار المعرفة - بيروت.
- فهرس دار الكتب المصرية (المنتقاة من سنة ١٩٤٦-١٩٥٥) - فؤاد السيد - مطبعة دار الكتب - القاهرة - ١٣٨٠ هـ.
- الفهرس الشامل للتراث... مخطوطات التجويد - مؤسسة آل البيت - المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.
- فهرس علوم القرآن - مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - إعداد قسم الفهرسة بالمركز - ١٤٠٦ هـ.

- الفوائد البهية في تراجم الحنفية - أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي الهندي - دار المعرفة.
- قصيدتان في تجويد القرآن، تحقيق د. عبد العزيز قارئ، مكتبة الدار، ط ١: ١٤٠٢هـ.
- القطع والائتاف - لأبي جعفر النحاس - ت: د/ أحمد خطاب العمر - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٨هـ.
- قواعد التجويد - عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ - ط ٤ - ١٣٩٩هـ.
- الكامل في القراءات الخمسين (مخطوط) - نسخة رواق المغاربة بالأزهر.
- كتاب السبعة في القراءات - لأحمد بن موسى بن مجاهد - ت: د/ شوقي ضيف - دار المعرفة - ط ٢.
- كشاف اصطلاحات الفنون - محمد أعلى التهانوي - دار صادر - بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل - محمود بن عمر الزمخشري - دار المعرفة - بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- الكليات - لأبي البقاء الكفوي - ت: عدنان درويش ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - ط ٢ - ١٤١٢هـ.
- كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن - محمد الصادق الهندي - محفوظ بجامعة الإمام في قسم المخطوطات تحت رقم ١١٣٩.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - للشيخ نجم الدين الغزي - حققه



- د/ جبرائيل سليمان جبُّور - منشورات دار الأفاق الجديدة - بيروت - ط ٢ - ١٩٧٩ م.
- لسان العرب - لابن منظور - ترتيب يوسف خياط - دار لسان العرب - بيروت.
- محاسن التأويل - جمال الدين القاسمي - صححه محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - ط ٢ - ١٣٩٨ هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات - لأبي الفتح عثمان بن جني - ت: علي النجدي ناصف وآخرون - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة - ١٣٨٦ هـ.
- المحرر الوجيز - لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي - ت: عبدالله ابن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم - ١٤٠٧ هـ.
- مختصر في شواذ القرآن - لابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة.
- المرشد في معنى الوقف التام والحسن... (مخطوط) - لأبي محمد الحسن ابن علي العماني - مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى - تحت رقم ٨٦١ قراءات.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل - لأبي البركات عبدالله بن أحمد النسفي - المكتبة الأموية - بيروت.
- المستدرك على الصحيحين - الحاكم النيسابوري - دار الكتاب العربي - بيروت.
- مسند الإمام أحمد - للإمام أحمد بن حنبل - المكتب الإسلامي - بيروت - ط ٤ - ١٤٠٣ هـ.

- المستوفى في النحو - كمال الدين، أبو سعد، علي بن مسعود الفراغان، ت: محمد بدوي المختون - دار الثقافة العربية - القاهرة ١٩٨٧م.
- مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب - ت: د/ حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة - ط ٢ - ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير - أحمد بن محمد الفيومي - مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٨٧م.
- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء - محمود الحصري - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة.
- معالم التنزيل - لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي - ت: خالد العك ومروان سوار - دار المعرفة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن - يحيى بن زياد الفراء - عالم الكتب - ط ٣ - ١٤٠٣هـ.
- معجم الأدباء - ياقوت الحموي - دار الفكر - ط ٣ - ١٤٠٠هـ.
- معجم الدراسات القرآنية - ابتسام مرهون الصفار - ط: جامعة الموصل - ١٩٨٤م.
- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربي.
- معجم مصنفات القرآن - د/ علي شواخ إسحاق - دار الرفاعي - الرياض - ط ١ - ١٤٠٣هـ.
- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر - عادل نويهض - مؤسسة نويهض الثقافية - ط ٣ - ١٤٠٩هـ.
- المعجم المفهرس - محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث - ١٤٠٨هـ.

- معجم مقاييس اللغة - لأحمد بن فارس - ت: عبدالسلام هارون.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار - للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي - حققه بشار عواد معروف - شعيب الأرنؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٤هـ.
- معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى - عبدالعزيز بن عبدالله - مركز البحوث - جامعة الإمام محمد بن سعود - ١٤٠٥هـ.
- مفاتيح الغيب - فخر الدين الرازي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١١هـ.
- المفردات - الراغب الأصفهاني - ت: صفوان داودي - دار القلم - ط ١ - ١٤١٢هـ.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (بحاشية منار الهدى) - لشيخ الإسلام أبي يحيى الأنصاري - ط: الحلبي - ١٣٩٣هـ.
- المكتفى في الوقف والابتداء - للإمام المقرئ: أبي عمرو بن سعيد الداني الأندلسي - ت: د/ يوسف عبدالرحمن المرعشلي - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٤هـ.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء - أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني - دار المصحف - ١٤٠٣هـ.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء - أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - محمد محمود الحلبي وشركاه - ١٣٩٣هـ.
- المنتظم في تاريخ الأمم - لأبي الفرج بن الجوزي - ت: عبد القادر عطا

- وأخيه - دار الكتب العلمية - بيروت - ط ١ - ١٤١٢هـ.
- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية - ملا علي بن سلطان القاري - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - ١٣٦٧هـ.
- المنهاج في شعب الإيمان - الحسين بن الحسن الحلبي - ت: حلمي محمد فودة - دار الفكر - ط ١ - ١٣٩٩هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن الأنباري - ت: الدكتور إبراهيم السامرائي - مكتبة المنار - ١٤٠٥هـ.
- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر - عبد الحي الحسيني - مطبعة المعارف العثمانية - حيدر آباد - ط ٢ - ١٣٨٢هـ.
- النشر في القراءات العشر - محمد بن محمد بن الجزري - ت: علي محمد الضباع - دار الفكر.
- نظام الأداء في الوقف والابتداء - لأبي الأصبح الأندلسي (ابن الطحان) - ت: علي حسين البواب - مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٦هـ.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - إبراهيم بن عمر البقاعي - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - ط ٢ - ١٤١٣هـ.
- نفع الطيب - أحمد بن محمد المقرئ - ت: إحسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٨٨هـ.
- نكتُ الهميان في نكت العميان - لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي - وقف على طبعه أحمد زكي باشا - مكتبة حجراء - جدة - مُصوّر عن طبعة - ١٣٢٩هـ.

- نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا - رمضان ششن - دار الكتاب الجديد - ١٩٧٥م / ١٩٨٠م.
- النهاية في غريب الحديث - المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) - ت: طاهر الزادي ومحمود الطناحي - المكتبة الإسلامية.
- الهادي في معرفة المقاطع والمبادي - الحسن بن أحمد الهمداني - ت: سليمان الصقري - رسالة دكتوراه في قسم القرآن وعلومه كلية أصول الدين - إشراف الدكتور/ عبدالعزيز إسماعيل.
- هداية القارئ - عبد الفتاح المرصفي - دار النصر للطباعة - مصر - ط ١ - ١٤٠٢هـ.
- هدية العارفين - إسماعيل باشا - دار العلوم الحديثة - بيروت.
- وفيات الأعيان - أحمد بن محمد بن خلكان - ت: إحسان عباس - دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ.
- الوقف والابتداء - لأبي الحسن علي بن أحمد الغزّال (من أوله إلى سورة الكهف) - رسالة دكتوراه - تحقيق: عبد الكريم بن محمد العثمان - إشراف: د/ محمد محمد سالم محيسن - الجامعة الإسلامية.

#### المجلات:

- ١- آداب الرافدين: عدد (٨) سنة (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- ٢- المورد: المجلد (٨) العدد (٢) السنة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

# فهرس المؤصوعات

الصفحة	الموضوع
أ	مقدمة معالي الوزير.....
ج	مقدمة الأمانة العامة.....
١	مقدمة المؤلف.....
٩	الباب الأول: علم الوقف والابتداء، نشأته والمؤلفات فيه.....
١١	الفصل الأول: مفهوم الوقف والابتداء.....
١٣	المبحث الأول: تعريف الوقف والابتداء.....
١٣	الوقف لغة.....
١٤	الوقف اصطلاحاً.....
١٥	عبارات الوقف عند المتقدمين.....
١٥	عبارات الوقف عند المتأخرين.....
١٧	الابتداء لغة.....
١٧	الابتداء اصطلاحاً.....
١٨	تعريف علم الوقف.....
١٩	مصطلحات أخرى لعلماء الوقف عنوانوا بها كتبهم.....
٢٠	إشكال حول عنوان (المقطوع والموصول) وعلاقته بعلم الوقف.....

الصفحة	الموضوع
٢١	المبحث الثاني : صلة الابتداء بالوقف .....
٢٢	أقسام الابتداء كأقسام الوقف .....
٢٣	التمثيل لصلة الوقف بالابتداء بمصطلحات الداني .....
٢٧	المبحث الثالث : أهمية علم الوقف والابتداء ، وعلاقته بالتفسير .....
٢٧	أولاً : أهمية علم الوقف والابتداء .....
٢٨	أقوال بعض العلماء في أهميته .....
٢٩	ثانياً : علاقته بعلم التفسير .....
٣٢	علاقته ببعض العلوم : علم القراءات .....
٣٣	علم النحو .....
٣٤	علم الفقه .....
٣٥	المبحث الرابع : حكم الوقف .....
٣٥	تبديع أبي يوسف لتقدير الوقوف ومناقشته .....
٣٧	الوقف على رؤوس الآي إذا لم يتعلق بها ما بعدها .....
٣٧	الوقف على رؤوس الآي إذا تعلق بها ما بعدها .....
٤٩	الفصل الثاني : نشأته والمؤلفات فيه .....
٥١	أولاً : نشأة علم الوقف والابتداء .....
٥١	أولاً : الآثار التي استدلت بها علماء الوقف .....
٥٧	عبارات السلف في الوقف .....
٦٢	ملاحظات على عباراتهم في الوقف .....

الصفحة	الموضوع
٦٢	مذاهب القراء في الوقف والإبتداء
٦٥	ثانياً : المؤلفات في علم الوقف والابتداء
٦٥	بداية التأليف في هذا العلم
٦٧	القسم الأول : المؤلفات الخاصة بهذا العلم
٨٩	القسم الثاني : المؤلفات التي تضمنت هذا العلم
٩٧	الباب الثاني : مصطلحات العلماء في الوقف والابتداء
٩٧	الفصل الأول : مصطلحات ابن الأنباري
٩٩	التعريف بابن الأنباري ، ومنهجه في كتابه
١١٠	مصطلحاته في كتابه وتعريفه لها
١١٢	الوقف التام
١١٢	ملحوظات على الوقف التام
١١٤	إشارته إلى التعلق اللفظي والمعنوي في التطبيق
١٢٠	الوقف الحسن
١٢٣	مراتب الوقف الحسن عند ابن الأنباري
١٣٠	الوقف القبيح
١٣٠	ملحوظات على الوقف القبيح
١٣٣	ملحوظات عامة على الوقوف عند ابن الأنباري
١٣٣	١ - تعليل الوقف
١٣٤	٢ - عدم بيان المصطلح في بعض المواضع



الصفحة	الموضوع
١٣٧	٣ - جمعه بين مصطلحين في موضع واحد
١٣٩	الفصل الثاني : مصطلحات الداني
١٤١	الداني ومنهجه في كتابه
١٥٤	مصطلحات الوقوف عند الداني
١٥٤	الوقف التام
١٥٩	الوقف الكافي
١٦٢	الوقف الحسن
١٦٥	الوقف القبيح
١٦٦	أنواع الوقف القبيح عند الداني
١٧٣	ملحوظات عامة حول الوقوف عند الداني
١٧٥	الفصل الثالث : مصطلحات السّجاوندي
١٧٧	نبذة مختصرة عن السّجاوندي
١٧٨	مصطلحات السّجاوندي
١٧٩	الوقف اللازم
١٨٤	الوقف المطلق
١٨٦	الوقف الجائر
١٨٨	الوقف المجوز لوجه
١٩١	الوقف المرخص ضرورة
١٩٥	ما لا يجوز الوقف عليه

الصفحة	الموضوع
١٩٨	ملحوظات عامة.....
	الفصل الرابع : الموازنة بين هذه المصطلحات ، وتطبيقها من خلال
٢٠٥	سورة التحريم.....
٢٠٧	المبحث الأول :الموازنة بين المصطلحات.....
٢٠٨	الموازنة بين مصطلحات ابن الأنباري والداني.....
٢٠٨	الوقف التام.....
٢٠٨	الوقف الحسن.....
٢٠٨	الوقف الكافي.....
٢٠٩	الوقف القبيح.....
٢٠٩	موازنة مصطلحات السَّجاوندي بمصطلحاتها.....
٢٠٩	الوقف اللازم.....
٢٠٩	الوقف المطلق.....
٢١١	الوقف الجائز.....
٢١١	الوقف المجوز لوجه.....
٢١٢	الوقف المرخص ضرورة.....
٢١٣	ما لا يجوز الوقف عليه.....
٢١٥	المبحث الثاني : تطبيق المصطلحات من خلال سورة التحريم.....
٢٣٧	الباب الثالث : دراسة تطبيقية للوقف اللازم والمتعاق والممنوع.....
٢٣٩	الفصل الأول : المصطلحات في كتب الوقف والمصاحف.....
٢٤١	المبحث الأول : مصطلحات كتب الوقف.....

الصفحة	الموضوع
٢٤٩	المبحث الثاني : وقوف المصاحف ورموزها
٢٥٤	جدول بالوقوف ورموزها والمصاحف التي استعملتها
٢٥٧	المبحث الثالث : المراد باللفظ والمعنى عند علماء الوقف والابتداء
٢٦٥	الفصل الثاني : الوقف اللازم
٢٦٧	المبحث الأول : تعريفه لغة واصطلاحاً
٢٧٠	المبحث الثاني : سبب تسميته ، والمراد بها
٢٧٤	رأي آخر في تسمية الوقف اللازم
٢٧٧	المبحث الثالث : موازنته بمصطلحات العلماء
٢٧٧	أولاً : موازنته بالوقف التام والكافي
٢٨٠	ثانياً : موازنته بالوقف الحسن
٢٨٢	المبحث الرابع : أمثلة تطبيقية للوقف اللازم وأثره في التفسير
٢٨٢	١ - قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾
٢٨٨	٢ - قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾
٢٩٠	٣ - قوله تعالى : ﴿زَيْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾
٢٩٣	٤ - قوله تعالى : ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾
٢٩٥	٥ - قوله تعالى : ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾
٢٩٧	٦ - قوله تعالى : ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنشَاءً﴾
٣٠١	٧ - قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾
	٨ - قوله تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ﴾

الصفحة	الموضوع
٣٠٢	الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴿٩﴾
٣٠٤	٩ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾
٣٠٧	١٠ - قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾
٣٠٩	١١ - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾
٣١١	١٢ - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾
٣١٤	١٣ - قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾
٣١٧	١٤ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ تَهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾
٣١٩	١٥ - قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَارٌ﴾
٣٢٢	١٦ - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾
٣٢٥	١٧ - قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾
٣٢٧	١٨ - قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا﴾
٣٢٩	١٩ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
٣٣١	٢٠ - قوله تعالى: ﴿فَقَامَنَّ لَهُ الْوُطُوْدُ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَيْحٍ﴾
٣٣٣	٢١ - قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾
٣٣٤	٢٢ - قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نَكْرٍ﴾
٣٣٩	الفصل الثالث: الوقف المتعاقب

الصفحة	الموضوع
٣٤١	المبحث الأول : تعريفه لغة واصطلاحاً ، وسبب تسميته .....
٣٤١	التعاقب في اللغة .....
٣٤٢	التعاقب في الاصطلاح .....
٣٤٦	سبب تسميته .....
٣٤٧	المبحث الثاني : أمثلة تطبيقية للوقف المتعاقب وأثره في التفسير .....
٣٤٧	١ - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ لَأَرْبَبٌ فِيهِ ﴾ .....
٣٥٠	٢ - قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا ﴾ .....
٣٥٥	٣ - قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ .....
٣٥٩	٤ - قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ .....
٣٦٤	٥ - قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا ﴾ .....
٣٦٨	٦ - قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَاتِكُمْ بُنُوءَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْرٌ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ .....
٣٧٣	الفصل الرابع : الوقف الممنوع .....
٣٧٥	المبحث الأول : تعريفه لغة واصطلاحاً .....
٣٧٩	المبحث الثاني : موازنته بمصطلحات العلماء .....
٣٨٢	المبحث الثالث : سبب تسميته والمراد به .....

الصفحة	الموضوع
٣٨٥	المبحث الرابع : أمثلة تطبيقية للوقف المنوع وأثره في التفسير ..... ١ - قوله تعالى : ﴿كَلَّمَآ رَزَقُوا مِنهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا
٣٨٥	مِن قَبْلُ﴾ ..... ٢ - قوله تعالى : ﴿وَلَن رَضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِن
٣٨٦	هُدَىٰ اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِن آتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وِلْيٍ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ..... ٣ - قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمُ
٣٨٨	٤ - قوله تعالى : ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَيْبِهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وِلْيٌ وَلَا شَفِيعٌ﴾ ..... ٥ - قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَن أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَنْبِئُ
٣٨٩	أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُمْ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ ..... ٦ - قوله تعالى : ﴿وَسَأَلْتَهُم عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ
٣٩٢	يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيَتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ ..... ٧ - قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ
٣٩٤	٨ - قوله تعالى : ﴿كَذَآبٍ آلِ فِرْعَوْنَ ۗ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ ..... ٩ - قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرٍ وَيَوْمَ حُجَيْنِ إِذْ
٣٩٧	أَعَجَبْتَكُمْ كَثَرْتُمْ﴾ ..... ١٠ - قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ
٤٠٠	

الصفحة	الموضوع
٤٠٢	رُسُلُهُمْ ﴿﴾
٤٠٤	١١ - قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ ﴿﴾
٤٠٥	١٢ - قوله تعالى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ ﴿﴾
٤٠٧	الخاتمة
٤١٣	فهرس الآيات
٤٣٣	فهرس الأحاديث
٤٣٥	فهرس الأعلام
٤٥١	فهرس المصادر والمراجع
٤٦٩	فهرس الموضوعات

إِنَّ وَزَارَةَ الشُّؤْمُرِ الْإِسْلَامِيَّةَ وَالْأَوْفَاءَ وَالذَّعْوَةَ وَالْإِشْرَاقَ

في المملكة العربية السعودية

المُشْرِفَةَ عَلَى مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَدِي

لِطَبَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

إذ يسرُّها أن يُصدرَ المُجمَعُ كتاب

وقرأ القرآن

وأثرها في التفسير

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يحجزني

خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق



بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيذُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبَعَهُ فِي

مَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَذَا طِبَاعًا عَنِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وِزَارَةِ الشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأوقْفِ

وَالدَّعْوَةِ وَالْإِشْرَافِ

عَامَ ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م



ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

[www.QuranComplex.org](http://www.QuranComplex.org)

[kfcphq@QuranComplex.org](mailto:kfcphq@QuranComplex.org)



ISBN-13: 978-6038010082



9 786038 010082